

عـنـاد كاظم حسين النائلي

روسيا الاتحادية

ومستقبل التوازن الاستراتيجيّ العالميّ

United Russia and the Future of Global Strategic Balance



روسيا الاتحادية

ومستقبل التوازن الاستراتيجيّ العالميّ

عـنـاد كاظم حسين النائلي



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى: آب/أغسطس 2017 م - 1438 هـ

ردمك 978-614-01-0740-3

توزيع

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

facebook.com/ASPArabic
twitter.com/ASPArabic
www.aspbooks.com
asparabic

تصميم الغلاف: **علي القهوجي**

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الخرائط

المقدمة

يعد التوازن الإستراتيجي غاية تسعى له الدول للوصول لحالة التكامل والنأي بالنفس عن التهديد من الدول الأخرى القوية، فتحقيق التوازن الاستراتيجي والحفاظ عليه مثل وما زال هدفا للدول المختلفة، فالدول ذات الإمكانات الكبيرة تسعى الى زيادة إمكاناتها لتعديل وضع التوازن الاستراتيجي العالمي، والدول ذات الإمكانات المتوسطة تسعى الى التأثير في محيطها الإقليمي من اجل الظفر بمركز القوة الإقليمية الفاعلة او الكبرى المؤثرة في التفاعلات الإقليمية.

لقد اختلف شكل النظام السياسي الدولي وعبر مراحل زمنية مختلفة، فاصبح متعدد الأقطاب قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها، ومن ثم ثنائي القطبية بعد الحرب العالمية الثانية وخلال مدة الحرب الباردة تدير تفاعلاته دولتان عظيمتان هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ليتحول بعد ذلك إلى نظام أحادي القطبية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، وعلى طول هذه المراحل تحكمت دول محددة في تفاعلات النظام الدولي واتجاهات السياسية الدولية، وعلى اثر ذلك تشكل التوازن الإستراتيجي تبعاً لشكل هذا النظام والأطراف الدولية الفاعلة فيه.

إن حالة الاختلال في التوازن أصبحت واضحة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 وانفراد الولايات المتحدة في النظام الدولي، لم يعد هناك حالة توازن في النظام، فافتقر النظام لحالات التوازن نتيجة لاتباع الولايات المتحدة الامريكية سياسيات منفردة نابعة من الهيمنة المطلقة، والتي من خلالها عملت على تغييب الدول الأخرى وتحديد قوتها ونفوذها، فتحركت إزاء المناطق الحيوية للكثير من الدول، والتي كانت في مدة الحرب الباردة يصعب عليها لتحقيق نفوذ فيها وتقييد حركة الفاعلين المحتملين.

فأصبحت تفاعلات النظام السياسي الدولي تتم من خلال الولايات المتحدة وبإرادتها، وأصبحت الدول منقادة في أفعالها التي من المفترض أن تكون مستقلة استنادا إلى مبدأ السيادة إلى ما يمليه الطرف المهيمن، وأصبح مجمل التفاعلات يحدث بمشاركة واضحة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

لم تكن الدول التي تمتلك بعضاً من عناصر القوة قادرة في بداية الانفراد الأمريكي ان تتبع سياسات منافسة أو سياسات موازنة مع ما تتبعه الولايات المتحدة الأمريكية، فدول عدة تمتلك عناصر قوة مهمة كالصين ودول أخرى، إلا أنها اتبعت منهجاً يمكن من خلاله تجنب مصادمة محتملة مع الولايات المتحدة الامريكية.

إن اتباع الولايات المتحدة سياسات استهدفت مصالح مباشرة لدول عدة دفع بهذه الدول الى محاولة إيجاد صيغة يمكن من خلالها ان تدافع عن هذه المصالح، وكانت روسيا هي إحدى هذه الدول.

ان امتلاك روسيا لعناصر قوة مهمة، ولاسيما العسكرية وقوة النظام السياسي بعد عام 2000، فضلا عن انتعاش الاقتصاد الروسي لاحقاً، دفع بها إلى اتباع سياسات جديدة هدفت من خلالها الى حماية مصالحها ومناطقها الحيوية وصولا الى تحقيق تعادل نسبي في ميزان القوة الستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية، فالمصالح الروسية التي تعرضت لانتكاسة في مدة التسعينيات من القرن الماضي في آسيا الوسطى والقوقاز وأوربا الشرقية، وصولاً إلى نشر الدرع الصاروخي ومحاولات توسيع شمال الأطلسي، كانت دوافع محفزة لروسيا ان تنتهج نهجاً جديداً في سياساتها الخارجية.

فاتجهت روسيا في المرحلة الأولى إلى تعديل التوازنات الإقليمية من خلال إنشاء تجمعات وتكتلات إقليمية وأيضاً من خلال توسيع تحالفاتها، وزيادة مستوى انتشارها العسكري وتطوير قدراتها العسكرية وتنمية اقتصادها وصولاً إلى هدف أكبر وهو محاولتها تصحيح اختلال التوازن الستراتيجي العالمي، فعدم رغبة الصين التي تمتلك قدرات اقتصادية وعسكرية للقيام بهذه الوظيفة فسح

المجال أمام روسيا واسعاً، واستطاعت روسيا أن تعيد صياغة بعض سياساتها مستغلة حالات الضعف التي بدت على الولايات المتحدة.

وبعد، فلابد من ذكر مرتكزات هذه الدراسة وهي:

أولا: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الموضوع من اعتبارات عدة تتصل أولها بأهمية روسيا الاتحادية، الدولة التي ورثت إمكانات هائلة من الاتحاد السوفيتي، فقد ورثت مكانة سياسة وإمكانات عسكرية كبيرة، الا ان الظروف التي مرت بها روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي فرض عليها العزلة لبناء ذاتها، فقد ورثت عن الاتحاد السوفيتي، إضافة إلى الإمكانات العسكرية والسياسية، تركة ثقيلة تتصل بالضعف الاقتصادي ومشاكل كثيرة مع دول الاتحاد السوفيتي التي استقلت بعد عام 1991.

بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين عام 2000 إلى الحكم، اختلفت روسيا عن المدة التي سبقت فقد حاول الأخير أن يعيد بناء قوة روسيا الاقتصادية، وأن يسعى إلى تطوير قدرات روسيا العسكرية والبشرية من خلال اتباع ستراتيجيات عدة أعادت لروسيا جزءاً من مكانتها وحضورها في الساحة الدولية، فصاغت روسيا وفق هذه الاعتبارات ستراتيجيات عده للنهوض ولممارسة التأثير في الساحة الدولية، لما يتطلبه النهوض الروسي من زيادة في الفاعلية، فعملت روسيا على إعادة الانتشار والعودة التدريجية لمناطق نفوذها التقليدية في أوروبا وآسيا، وعملت في الوقت نفسه على تطوير عقائدها الاستراتيجية؛ وصولاً إلى التحول في العقيدة العسكرية من الدفاع إلى الهجوم وفق ما تتطلبه المصالح الروسية.

وتأتي الأهمية أيضاً من أن طبيعة النظام الدولي الحالية توحي بالضرورة إلى أن هذا النظام يتجه من القطبية الأحادية إلى متعدد الأقطاب، وهذه التعددية يكون لروسيا، فضلاً عن الصين، مكانة فيها، فروسيا عملت على تشكيل تحالفات أمنية واستراتيجية جديدة مع دول عدة في سبيل مواجهة الانفراد الأمريكي في الساحة الدولية، لاسيما تحالفاتها مع الصين.

ثانيا: مشكلة الدراسة:

إن التحولات في النظام الدولي واحتمالية انتقاله الى حالة النظام المتعدد الأقطاب دفع بقوى دولية عدة في مقدمتها روسيا الى تطوير قدراتها وستراتيجياتها لكي يكون لها دور فاعل في تشكيل التوازن الاستراتيجي العالمي، فبالرغم من بقاء الولايات المتحدة الامريكية القوة الأولى في النظام الدولي إلا أن مؤشرات التراجع بدت واضحة، لاسيما بعد وصول الرئيس باراك اوباما، وهذا الأمر دفع بروسيا الاتحادية إلى أن تطور من سياساتها في إطار تحقيق مكانة مناسبة لروسيا في النظام الدولي.

إن مستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي محكوم بطبيعة القوى الدولية الفاعلة القادرة على إعادة تشكيل التوازن الاستراتيجي، فالقوة التي يمكن لها أن تكون جزءاً من التوازن الاستراتيجي العالمي يجب أن تحظى بإمكانات تساعدها على التأثير في السياسات الدولية، تحاول الإشكالية الإجابة عن مجموعة من التساؤلات، هي:

1- ما هو مفهوم التوازن والتوازن الاستراتيجي العالمي؟
2- ماهي إمكانات وقدرات روسيا الاتحادية؟
3- ما هي الدول الفاعلة في النظام الدولي؟
4- كيف تحركت روسيا صوب تغيير موازين القوى الإقليمية؟
5- ما هي اتجاهات التوازن الاستراتيجي العالمي؟

ثالثا: فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مؤداها:

"إن الإمكانات العسكرية والسياسية والاقتصادية التي تتمتع بها روسيا، فضلاً عن تراجع مكانة الولايات المتحدة الامريكية في أداء دور القوة المهيمنة والمسيطرة في الساحة الدولية، وانتقال عناصر القوة بشكل تدريجي لقوى دولية أخرى؛ سوف يعيد تشكيل التوازن الاستراتيجي العالمي الذي تحاول من خلاله روسيا الاتحادية أن تكون الدولة المعادلة للدور الأمريكي".

رابعا: منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج الاستقراء لتحليل موضوع الدراسة من خلال البحث في الأجزاء للوصول إلى شكل الظاهرة العام، واعتمدنا في إطار ذلك على مداخل بحثية مساعدة أهمها المنهج الوصفي التحليلي في الفصل الثالث والرابع، واعتمدنا على المنهج المقارن لاسيما في الفصل الثاني للمقارنة بين قدرات الدولة الفاعلة، واعتمدنا أيضاً على أداة السيناريو لدراسة الاحتمالات المستقبلية لموضوع التوازن الاستراتيجي انطلاقاً من افتراضها الأساسي "ماذا يحدث... إذا حدث".

خامسا: هيكلية الدراسة

قسمت الدراسة فضلاً عن المقدمة والخاتمة وفصل تمهيدي إلى أربعة فصول، فقد اهتم الفصل الأول بـ مقومات قوة روسيا الاتحادية وقد قسم على مبحثين، اهتم الأول بدراسة المقومات الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية، وأما المبحث الثاني فقد اهتم بدراسة المقومات السياسية والعسكرية.

اما الفصل الثاني فقد اهتم بتطورات النظام السياسي الدولي بعد عام 2001، وقسم على مبحثين، اهتم الأول بـ هيكلية النظام السياسي الدولي، واما الثاني فقد اهتم بتحولات النظام الدولي

اما الفصل الثالث فقد تناول روسيا والتوازنات الإقليمية وقد قسم على مبحثين: اهتم الأول بـ (روسيا والتوازن الستراتيجي في اوربا الشرقية (أوكرانيا، شبه جزيرة القرم)، أما الثاني فاهتم بـ (روسيا والتوازن الاستراتيجي في اسيا الوسطى القوقاز).

اما الفصل الرابع فقد اهتم بروسيا والتوازن الاستراتيجي العالمي وقد قسم على ثلاثة مباحث، اهتم الأول بـ (روسيا وإعادة تشكيل التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط)، وأما المبحث الثاني فقد اهتم بـ (روسيا والتوازن الاستراتيجي في اوربا)، وتناول المبحث الثالث (روسيا واتجاهات التوازن الاستراتيجي العالمي).

سادساً: الدراسات السابقة

إن من أهم الدراسات السابقة التي تضمنت موضوع التوازن الاستراتيجي، دراسة "يامن خالد يسوف" في كتابه "واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية" عام 2010. وتناول في دراسته استشراف مستقبل التوازن الدولي عقب انتهاء الحرب الباردة، بعد دراسة عوامل القوة والضعف في أبرز الدول المرشحة للقطبية الدولية، ومقارنتها مع عوامل القوة والضعف في الولايات المتحدة، هذه الدراسة وإن كانت أهم الدراسات التي تناولت واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة بصورة عامة، إلا أنها لم تتناول، التوازنات الإقليمية بين الدول الكبرى في مناطق التفاعلات، لاسيما القوى الصاعدة بالمقارنة مع الولايات المتحدة، وكذلك لم تتناول القوة المتنامية لروسيا الاتحادية، وبروزها قوةً كبرى في مناطق مهمة في العالم مثل آسيا الوسطى وأوربا الشرقية، فضلاً عن الشرق الأوسط، لاسيما الأزمة السورية.

وتناول الدكتور "عاطف معتمد عبد الحميد" في كتابه "استعادة روسيا مكانة القطب الدولي وأزمة الفترة الانتقالية" عام 2009؛ إمكانية استعادة روسيا لمكانتها الدولية السابقة من خلال ما تمتلكه من مقومات قوة، لاسيما القوة العسكرية، وحاول أن يعالج التنافس الروسي- الأمريكي فيما أسماه بالحديقة الخلفية، والتي يقصد بها الجمهوريات المنفصلة عن الاتحاد السوفيتي السابق وأساليب كل طرف في إضعاف الطرف الآخر، وتداعيات ذلك التنافس على العالم العربي، وختم هذه الدراسة برؤية مستقبلية. إلا أن هذه الدراسة أغفلت الأحداث المهمة التي جرت بعد عام 2008 مثل الأزمة الأوكرانية والأزمة السورية، والتي تعد من أهم الأحداث التي أعادت لروسيا مكانتها في الساحة الدولية، وأبرزت المكانة الروسية الإقليمية والعالمية، إذ استطاعت روسيا الاتحادية أن تعيد تشكيل التوازنات في تلك المناطق.

وتناول الدكتور "تامر إبراهيم كامل عبده هاشم" في كتابه "السياسة الدولية والاستراتيجية- الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا" عام 2013، ملامح التغيير الطارئة على النظام الدولي الراهن وتأثيرها في مفهوم الأمن

القومي، باعتباره من أهم المسوغات الداعية إلى تفجير الصراعات الدولية. وهذا بلا شك له علاقة بالتوازنات الإقليمية والدولية للقوى المتصارعة في النظام الدولي. ولكن تعد هذه الدراسة (دراسة حالة) آسيا الوسطى وبحر قزوين، وهي قاصرة عن بيان باقي مناطق التفاعلات الدولية المهمة.

وتناول الباحث "عادل عباسي" في رسالته الموسومة "السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة- فرصها وقيودها" عام 2007، السياسة الروسية تجاه هذه الجمهوريات (كازاخستان وتركمانستان وأوزباكستان وطاجاكستان وقرغيستان وأذربيجان)، دون الإشارة إلى الاستراتيجية الروسية تجاه الأقاليم الأخرى في المجال الحيوي الروسي.

وتناول الدكتور "ناصر زيدان" في كتابه "دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين" عام 2013، ركائز سياسة روسيا في الشرق الأوسط، بما فيها من خصائص جيوبولوتيكية وقانونية، ومواقف روسيا الاتحادية من الثورات التي حصلت في العالم العربي في السنوات الأخيرة، لاسيما سوريا، وتداعيات هذا الموقف، على الساحة الدولية، وانعكاساتها على مستقبل العلاقات الروسية-العربية. وهي كذلك دراسة لم تبين التوازنات الإقليمية وإعادة تشكيلها في المجال الحيوي لروسيا الاتحادية، فضلاً عن عدم دراستها لاحتمالات التغيير في النظام الدولي.

وتوجد العديد من الدراسات المهمة الأخرى التي تناولت من قريب أو بعيد موضوع الدراسة، لكنها - كما نرى- تفتقر إلى السعة والتفصيل اللذين اعتمدناهما، وطريقة المنهج العلمي الذي اخترناه في رصد تنامي التحرك الروسي الناعم وتعاظم القوة التي اخذت تعلن عن نفسها بصورة واضحة لتكون معادلاً موضوعياً (استراتيجياً وعسكرياً وسياسياً واقتصادياً) بإزاء القطب الغريم. بمعنى أن هذه الدراسة قد تمكنت من تسليط الضوء على العديد من المحاور التي أغفلتها الدراسات السابقة أو لم تعالجها بالقدر المطلوب من التحليل والمنهجية العلمية.

عناد النائلي

الفصل التمهيدي

في مفهوم التوازن والتوازن الاستراتيجي

توطئة

يعد التعرف على المفاهيم النظرية لكل مادة علمية بمثابة المفتاح للدخول في بحثها ودراستها وتحليلها. وكثيراً ما تجد الباحثين غارقين في سجالات لا أساس لها، بسبب اللبس المفهومي وعدم الدقة في تحديد المصطلحات، والتماس ما يقف خلفها من تطبيق على أرض الواقع.

وكما هو معروف: فإن نقطة الانطلاق الصحيحة للمصطلح تبدأ بأصله اللغوي؛ بوصفه أساساً جوهرياً في فهم عملية صناعة المصطلح ومنهج تداوله.

ثم إن البحث اللغوي لا يغني عن دراسة المصطلح بحسب استعماله التخصصي وحسب تداوله في الأوساط العلمية والأكاديمية، ومن هنا سوف نقوم بدراسة المصطلح حسب استعماله التخصصي علاوة على دراسته لغوياً.

وقد قسم الفصل التمهيدي إلى مبحثين، الأول: نتناول فيه مفهوم توازن القوى، أما الثاني: سيتم فيه دراسة الاستراتيجية (مفهومها ومستوياتها ومبادئها) وكذلك مفهوم التوازن الاستراتيجي وسماته.

المبحث الأول

مفهوم توازن القوى

اختلفت آراء أصحاب الاختصاص حول تحديد مفهوم تـوازن القـوى. ولغرض أن يكون المفهوم واضحاً لغةً واصطلاحاً، سندرس هذا المفهوم بواسطة تفكيكه على ثلاثة أقسام، الأول: مفهوم التوازن لغة واصطلاحاً، والثاني مفهوم القوة لغة واصطلاحاً أيضاً، والثالث: (توازن القوى) بعدّه مفهوماً سياسياً. وعليه فالدراسة تتطلب منا مطالباً ثلاثة بحسب هذه الأقسام.

المطلب الأول: مفهوم (التوازن)

سندرس في هذا المطلب مفهوم التوازن بحسب المعنى اللغـوي، وكـذلك المعنى الاصطلاحي له.

أولاً: (التوازن) لغة:

(التوازن): تفاعل، من الوزن أو الزنة، وصيغة (تفاعل) تدلّ على قبول نسبة (فاعل)، أي الوفاق وانطباق النسبة وتحقّقها.[1] فكلمة (توازن) تدلّ على تحقّق امتداد الوزن أو الزنة. والقبول يلازم اللزوم. ومقتضى اللزوم الاكتفاء بالفاعل وعدم الحاجة إلى المفعول، ولذا يقال - تباعد زيد وعمرو.[2]

قال ابن منظور ناقلا عن الليث: (الوَزْنُ ثَقْلُ شيءٍ بشيء مثِلـه كـأَوزان الدراهم، ومثله الرَّزْنُ، وَزَنَ الشيءَ وَزْناً وزِنَةً).[3]

---

(1) حسن المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مؤسسة الطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، 1417هـ، ج1 ص 259.

(2) المصدر نفسه، ص 259.

(3) ابن منظور أبـي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، نشر أدب الحوزة 1405هـ، ج13 ص 446.

وقال أيضا: (قال الله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ...﴾[1]؛ يريد نَضَعُ الميزانَ القِسْطَ. وفي التنزيل العزيز: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ * فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ * وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾[3]؛ قال ثعلب: إنما أَرادَ مَنْ ثَقُلَ وَزْنُه أو خَفَّ وَزْنُه، فوضع الاسم الذي هو الميزان موضع المصدر. قال الزجاج: اختلف الناس في ذكر الميزان في القيامة، فجاء في التفسير: أنه ميزانٌ لـه كِفَّتانِ، وأَن الميزانَ أُنزل في الدنيا ليتعامل الناس بالعَدْل وتُوزَنَ به الأَعمالُ، وروى جُوَيْبر عن الضَّحَّاك: أَن الميزان العَدْلُ، قال: وذهب إلى قوله هذا وَزْنُ هذا، وإن لم يكن ما يُوزَنُ، وتأْويله أَنه قد قام في النفس مساوياً لغيره كما يقوم الوَزْنُ في مَرْآةِ العين، وقال بعضهم: الميزانُ الكتاب الذي فيه أَعمال الخَلْق؛ قال ابن سيده: وهذا كله في باب اللغة والاحتجاج سائغٌ إلا أن الأَولى أن يُتَّبَعَ ما جاء بالأَسانيد الصحاح، فإن جاء في الخبر أنه ميزانٌ له كِفَّتانِ، من حيث يَنْقُلُ أَهلُ الثِّقَة، فينبغي أَن يُقْبل ذلك. وقوله تعالى: ﴿... فَلاَ نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾. قال أَبو العباس: قال ابن الأَعرابي العرب تقول ما لفلان عندي وَزْنٌ أَي قَدْرٌ لخسته. وقال غيره: معناه خِفَّةُ مَوازينهم من الحَسَنات. ويقال: وَزَنَ فلانٌ الدراهمَ وَزْناً بالميزان، وإذا كاله فقد وَزَنَه أيضاً. ويقال: وَزَنَ الشيءِ إذا قَدَّره، ووزن ثمر النخل إذا خَرَصَه).[4]

وقال ابن منظور أيضا: (ووازَنْتُ بين الشيئين مُوَازَنَةً ووِزاناً، وهذا يُوازِنُ هذا إذا كان على زِنَتِه أَو كان مُحاذِيَه).[5]

(1) القرآن الكريم، سورة الأنبياء، الآية: 47.
(2) القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية: 8.
(3) القرآن الكريم، سورة القارعة، الآية: 6، الآية: 8.
(4) المصدر السابق، ص 447.
(5) المصدر نفسه، ص 448.

ثانياً: التوازن في الاصطلاح السياسي:

هو نظام يهدف للحيلولة دون تحقيق التفوق لأي عنصر على العناصر الأخرى؛ إذ يحفظ الاستقرار دون تفكيك حالة التعدد للعناصر المؤلفة له، فضمان الاستقرار ليس حكراً على طريقة التوازن، إذ يمكن أن يتحقق الاستقرار من خلال السماح لعنصر واحد بتحطيم بقية العناصر الأخرى والتغلب عليها والحلول محلها. إذن فنظام التوازن: هو النظام الذي يسمح لأطرافه بالتواصل في اتجاهاتها المتعارضة إلى مستوى معين من الشدة بحيث لا تتعدى قوة باقي الأطراف.[1]

وكما يوضح (روبرت د. كانتور): أننا في هذا المصطلح نتصور حالة تعارض قائمة بين قوى دولية متعددة، ولكن هذا التعارض محتكم لحالة من الاتزان الستاتيكي أو الديناميكي تؤدي إلى الحيلولة دون اختلال العلاقات بين تلك القوى.[2]

وعليه فالتوازن يشير إلى الحالة المستقرة التي لا تسيطر عليها قوى التطرف. فهو يصف الحالة الوسطى تقريبا بين وضعين متناقضين، إذ يشير بالإجمال إلى حالة من حالات الاعتدال النسبي، وهي الحالة المقبولة في حياة الأفراد والمؤسسات والجماعات والدول. غير أن التوازن بمعناه العام يجب أن لا يعني نقطة التعادل التام، فهو عبارة عن خط واسع الطول بين الوضعين المتعارضين قد يقترب من أحدهما أكثر من الآخر، ولكن حالة التوازن تظل قائمة طالما لم يقترب بشكل جسيم من أحد الوضعين.[3]

إذن لا يشترط لحصول وصف التوازن -بحسب الاصطلاح- ما يشترط فيه بحسب اللغة من امتناع الترجيح بين الأطراف على نحو الدقة. إنه حالة من

(1) هانز مورجانثو، السياسة بين الأمم، ترجمة: خيري حمادي، (القاهرة: دار القومية للطباعة والنشر، 1964)، ج4 ص 64.
(2) انظر: إبراهيم ابو خزام، الحروب وتوازن القوى، ط2 (ليبيا: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2009)، ص 40.
(3) نور عبد الإله عجرش، البرنامج النووي الإيراني والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007، ص 26.

الاعتدال التي تتميز بتوزيع متوازن أو شبه متوازن للقوة والتأثير بين القوى الأساسية داخل النظام السياسي الدولي أو أنظمة السياسة الدولية الفرعية فقط، وأثر ذلك في بناء التكافؤ في العلاقات المتبادلة فيما بينها. وهو بذلك لا يستبعد أن تكون القوة موزعة بين الأطراف الأساسية توزيعاً متوازناً مطلقاً أو نسبياً.[1] إنها سياسة ضمان استقرارية الخصائص البنيوية للنظام السياسي الدولي من خلال الحيلولة دون تطلع إحدى القوى المؤثرة إلى زيادة قوتها بنسبة أعلى من قوة غيرها، وبالاتجاه الذي يتيح لها السيطرة على النظام السياسي الدولي القائم وتحويله بعد ذلك إلى نظام آخر.[2] وتستدعي سياسة توازن القوى أن تقلل الدولة التي تشكل طرفاً في المعادلة المتوازنة، أي دولة كانت، أن تقلل من مسعاها المستقل للقوة. وهذا ما يشكل فلسفة التوازن المطلوبة؛ لأن توافر الكثير من القوة لدولة واحدة قد يولد لدى الدول الأخرى شعوراً بالخوف منها والعدوانية نحوها.[3]

المطلب الثاني: مفهوم القوة

سنتعرف في هذا المطلب إلى معنى (القوة) لغةً واصطلاحاً، وكما يأتي:

أولاً: القوة لغة:

قال ابن منظور عن ابن سيده: (القُوَّةُ نقيض الضعف، والجمع قُوًى وقِوًى). وقال أيضا: (وقوله عز وجل: ﴿يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ...﴾، أي بجدّ وعَوْن من الله تعالى، وهي القِواية، نادر، إنما حكمه القِواوةُ أو القِواءة، يَكون ذلك في البَدن والعقل، وقد قَوِيَ فهو قَوِيّ وتَقَوَّى واقْتَوى كذلك). وقال أيضا: (والقُوَى: العقل؛ وأنشد ثعلب:

(1) مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، دار الحكمة، بغداد 1991، ص 259.

(2) مازن اسماعيل الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص 259.

(3) مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي2008، ص 155.

وصاحِبَيْنِ حازِمٍ قُواهُما نَبَّهْتُ، والرُّقادُ قد عَلاهُما).[1]

ثانياً: القوة في الاصطلاح السياسي:

يراد بها مقدرات الدول كما يفهم من تحديد عبد القادر محمد فهمي إذ يقول: "تذهب الفكرة الكامنة في نظام توازن القوى إلى أن دوافع المصلحة القومية تفرض على الدول زيادة مقدرات قوتها القومية، حتى وإن كان ذلك على حساب غيرها من الدول الأخرى".[2]

وهذا المفهوم يستبطن في طياته مفهومين، وهما: (الأمن القومي)، و(المصالح القومية). يقول ريشارد ليتل: (إن توازن القوى ليس مرتبطا بفكرة التحالفات المضادة للسيطرة فحسب، بل مرتبط أيضا بفكرة أن الدول معتادة على محاولة الحفاظ على **أمنها** وتعزيز **مصالحها** من خلال تضافر الجهود فيما بينها).[3]

المطلب الثالث: مصطلح (توازن القوى) و(أنواع ووسائل وأشكال وأطراف التوازن الدولي)

سنتناول في هذا المطلب مصطلح (توازن القوى) بوصفه مفهوماً سياسياً نظرياً، وكذلك سنتناول أنواع التوازن الدولي ووسائله وأشكاله وأطرافه. وكما يأتي:

أولاً: مصطلح (توازن القوى) بوصفه مفهوماً سياسياً

(توازن القوى): هي الحالة التي تتعادل وتتكافأ عندها المقدرات البنائية والسلوكية والقيمية لدولة ما منفردة أو مجموعة من الدول المتحالفة مع غيرها من الوحدات السياسية) المتنافسة معها، بحيث تضمن هذه الحالة للدولة أو لمجموعة

(1) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سبق ذكره، ج15 ص 207.

(2) عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010)، ص 113.

(3) ريتشارد ليتل، "توازن القوى في العلاقات الدولية، الاستعارة والأساطير والنماذج"، ترجمة: هاني تابري، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص 12.

الدول المتحالفة ردع أو مجابهة التهديدات الموجهة ضدها من دولة أخرى أو أكثر، وبما يمكنها أيضا من التحرك السريع وحرية العمل في جميع المجالات للعودة إلى هذه الحالة عند حدوث أي خلل فيها بما يحقق الاستقرار.[1]

ويعرف (توازن القوى) أيضاً بأنه: حالة من التوزيع المتعادل أو شبه المتعادل للقوة، والتأثير بين القوى الدولية الأساسية توزيعاً يخلق نظاماً دولياً يجعل هذه القوى المؤثرة تتصرف في ضوء مجموعة من القواعد المحددة، بما يحفظ الاستقرار الدولي ويحافظ على وجود الأطراف الأساسية في زمن التوازن.[2]

ونظرية توازن القوى (Balance of Power): نظرية تقوم على أن وجود الدول والتحالفات في حالة تكاد تتعادل فيها قوتها العسكرية، وهو أمر من شأنه أن يحول دون نشوب النزاع المسلح، وعليه فإن بعضاً من الدول تسعى إلى الحفاظ على التوازن العسكري فيما بينها، ويعتبر سعي إحدى الدول لزيادة قدرتها العسكرية بالصورة التي تخل بتوازن القوى، أمراً يدعو للاضطراب ويولّد سعياً من قبل الدول الأخرى لتعزيز توازن القوى بمعاهدات تلتزم فيها الدول الأطراف بالحفاظ على قوتها العسكرية، ضمن حدود مقبولة من الدول الأخرى. وفي معاهدات السلام التي تبرم بين الدول بعد انقضاء الحروب يتم في العادة التطرق لتوازن القوى والإشارة إلى الترتيبات التي من شأنها أن تحافظ عليه وتحول دون الإخلال به.[3]

وتعد نظرية توازن القوى إحدى الركائز الأساسية لكل من نظرية الواقعية الكلاسيكية ونظرية العلاقات الدولية، وتسعى لتوضيح مفهوم تشكيل تحالفات. ونظراً لفكرة الفوضى في العلاقات الدولية التي تتبناها الواقعية الجديدة، يجب أن تضمن الدول بقاءها من خلال الحفاظ على قوتها وزيادتها في عالم يزيد فيه الاعتماد على المساعدة الذاتية. تحاول الدول تجنب الوقوع تحت أي هيمنة محتملة

(1) المصدر السابق، ص 10.
(2) علي فايز يوسف الدلابيح، توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2005، ص 4.
(3) الشبكة الدولية للمعلومات، ويكيبيديا الموسوعة الحرة: https://ar.wikipedia.org

عليها من قبل قوى متوازنة. ووفقاً لكينيث والتز مؤسس الواقعية الجديدة، تسود سياسة توازن القوى عندما يتم استيفاء مطلبين اثنين فقط، وهما: أن يكون النظام فوضوياً وأن يكون مشغولاً من قبل وحدات ترغب في البقاء على قيد الحياة. ويمكن للدول القيام بذلك من خلال "التوازن الداخلي" إذ تستخدم الدولة جهودها الداخلية لزيادة قدراتها الاقتصادية ولتطوير استراتيجيات ذكية وزيادة القوة العسكرية، أو من خلال "التوازن الخارجي" والذي يحدث عندما تتخذ الدولة تدابير خارجية لزيادة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات مع دول أخرى.[1]

ويرى (مورجنثاو) أن هنالك صعوبة تكتنف تعريف توازن القوى؛ نظرا لأن إطلاقه كثيرا ما يؤدي إلى فهم متعدد؛ إذ هو يستخدم بأربعة معان:[2]

1- يستخدم باعتباره سياسة تهدف إلى حالة معينة من الأوضاع.
2- يستخدم للإشارة إلى وضع فعلي، أي أن نتحدث عن توازن فعلي في زمن محدد.
3- قد يعني التوزيع التقريبي المتكافئ للقوة.
4- قد يعني مجرد توزيع القوة.

ومن الواضح أن هذه الصعوبة التي يراها مورجنثاو صعوبة تطبيقية؛ بمعنى أنها ناشئة من التباس الفهم حول المراد من المصطلح حين استعماله، لتردده بين معان أربعة، وليست ناشئة من التباس الفهم حول كل واحد من المعاني الأربعة بحد ذاتها.

ثانياً: أنواع التوازن الدولي ووسائله وأطرافه

1- أنواع التوازن الدولي: يمكن تقسيم توازن القوى في العلاقات الدولية الى نوعين هما:

أ- توازن القوى البسيط: وهي التوازنات التي يمكن أن تتألف من دولتين فقط أو يمكن أن تكون هذه التوازنات متألفة من مجموعتين متنافستين بشرط أن

(1) علي فايز يوسف الدلابيح، توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مصدر سبق ذكره، ص 5.
(2) هانز مورجانثو، مصدر سبق ذكره، ص 60-61.

تكون قواهما متعادلتين (نسبيا). هناك أمثلة كثيرة حول هذه التوازنات البسيطة مثل التحالف الفرنسي-الروسي عام 1839م ضد التحالف الثلاثي الذي كان يضم كل من ألمانيا والإمبراطورية النمساوية المجرية وإيطاليا. ومثال آخر محور برلين -روما الذي قام عام 1836م ضد الدول الأعضاء في عصبة الأمم.[1]

ب- **توازن القوى المعقد:** وهي التوازنات التي يمكن أن يطلق عليها توازنات القوى المتعددة، وتتألف من مجموعات قوى كثيرة تعمل على موازنة بعضها البعض، ولا توجد هناك حدود قصوى لعدد تلك المحاور والتجمعات، في ظل النظام المتعدد لتوازن القوى. كما ان هذا النوع من توازنات القوى قد ساد اوربا في القرن الثامن عشر حيث كان اطراف التوازن الدولي في تلك المرحلة هي: بريطانيا من جهة وفرنسا واسبانيا من جهة أخرى، وفي وسط وشرق اوربا كانت أطراف التوازن هي: النمسا وبروسيا من ناحية، وروسيا وتركيا من ناحية أخرى، وكان كل توازن يشتمل على عدد من الدول الصغرى.[2]

2- وسائل تحقيق التوازن الدولي: لتحقيق التوازن بين القوى المتنافسة توجد العديد من الوسائل، نعرض في ما يأتي أهمها:

أ- **سياسة التفرقة بين الخصوم:** هذه السياسة تهدف إلى زرع التفرقة والشقاق بين الخصوم وإبقائهم على هذا الوضع؛ ضماناً لعدم حدوث تنسيق فعال بين قدراتهم وعدم تقاربهم؛ لأن التقارب بينهم يؤدي إلى زيادة قوتهم، وهذا يؤدي إلى إضعاف القوة المنافسة بالنسبة إليهم، ويحدث اختلالاً في توازن القوى لغير صالح القوة المنافسة.[3] وقد استخدمت بريطانيا هذه الوسيلة لتحجيم

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط4 (الكويت: دار كاظمة، 1983م)، ص 266.
(2) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص 16.
(3) ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الازمات، (عمان: دار مجدلاوي، 2005)، ص 280.

دور فرنسا وقوتها من خلال إقامة (الحلف المقدس) ضدها، والذي نشأ عام 1815م، على أساس أيديولوجي بين الملكيات الأوربية المنتصرة على نابليون، وهي: إنكلترا، والنمسا، وبروسيا. والهدف من الحلف الحفاظ على مبدأ الحقوق الشرعية للملكيات الاوربية في مواجهة المبادئ والأفكار الشعبية التي كانت قد طرحتها الثورة الفرنسية، والعمل على قمع الثورات الشعبية التي أخذت تجتاح أوربا.[1]

ب- **سياسة التعويضات:** استخدمت هذه السياسة في إقرار مبدأ توازن القوى في القرن الثامن عشر. ويقصد بالتعويضات هنا التعويضات الإقليمية، والتي ذكرت في معاهدة (اوترخت) التي عقدت عام 1713م وأنهت الحرب بسبب مشكلة الخلافة الاسبانية، إذ وظفت التعويضات الإقليمية باعتبارها وسيلة مقبولة ومشروعة للإبقاء على توازن القوى دون تغيير، فطبقت في هذه المعاهدة قسمة التعويضات وقسمت الممتلكات الإسبانية في أوربا ومستعمرات إسبانيا الخارجية بين عائلتي (الهابسبرج) و(البوربون). مثال آخر لهذا النوع من السياسة هو تقسيم بولندا ثلاث مرات في الأعوام 1772م، 1793م، 1795م إذ يمكن اعتبار هذا التقسيم الإقليمي لبولندا تطبيقاً عملياً ومباشراً لسياسة التعويضات بين الدول الاوربية، فقسمت بولندا بين روسيا والنمسا وبروسيا، في ثلاث مرات كان يعتقد في كل مرة منها ان ذلك التقسيم يبقي على علاقات التوازن بين هذه القوى الكبرى. وقد تطورت سياسة التعويضات هذه في مؤتمر (فيينا) الذي عقد عام 1815م إذ عين المؤتمر لجنة إحصائية تقوم بإجراء حصر إقليمي بمقاييس الموقع والإمكانات وتعداد السكان ونوعياتهم، وذلك ليسهل تطبيب أسلوب التعويضات الإقليمي بين الدول على أساس من الدراسة الواقعية.[2]

جـ- **سياسة التسلح:** تعتبر سياسة التسلح من أقدم الأساليب والوسائل التي استخدمتها الدول، إما للإبقاء على توازن القوى القائم أو لإعادة تغييره بما يخدم أغراض القوى المتنافسة. إذ الدول تسعى دائما لسد الفجوة في القوة

(1) يامن خالد يسوف، مصدر سبق ذكره، ص 17.
(2) الصدر السابق، ص 18.

العسكرية بينها وبين من ينافسها من الدول الأخرى إذ يعتبر التسلح الوسيلة المباشرة لذلك. ونسطيع أن نقول إن هناك علاقة وثيقة بين التسلح والتوازن. ومن الأمثلة على ذلك: التنافس الشديد بين البحرية الإنكليزية والبحرية الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى، والتنافس بين البحرية الفرنسية والبحرية الألمانية في الوقت نفسه.[1]

ومن الواضح ان هذا النوع من التوازن الدولي يتطلب قدرات اقتصادية وتقنية للأطراف المتنافسة قد لا تكون متوفرة وميسرة في كل الظروف والمراحل عند بعض الدول، وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى الإخلال بالتوازن. ومن ذلك المنطلق فان التسلح يمكن أن يكون سبباً رئيسياً للإخلال المستمر في التوازن الدولي.

د- سياسة التحالفات: هذه السياسة واحدة من أقدم الأساليب والوسائل السياسية وأنجعها، وقد طُبقت لتحقيق التوازن بين القوى الدولية. ومن الأمثلة على ذلك ما قامت به الولايات المتحدة من تحالفات سياسية متعددة، أهمها: حلف الشمال الأطلسي بهدف تطويق الاتحاد السوفيتي (سابقاً) واحتوائه.[2]

ويجب ان تتوافر شروط مهمة في الأحلاف، منها:[3]

- أن يكون لأعضاء الحلف هدف مشترك.
- أن يتوافر التوافق السياسي؛ وذلك لتفسير حالة الحرب.
- أن تتوافر الوسائل الفنية اللازمة للعمل المشترك داخل نطاق الحلف.
- أن يفرض توقيع العقوبة في حالة عدم التعاون، بمعنى أن الحلف لا يقدم المساعدة لحليف لا يتعاون.

وفي هذا المجال يعطي هنري كيسنجر مثالاً عن عدم توافر الشروط الضرورية في (حلف بغداد)، فيقول: "كان أعضاء الحلف ينظرون الى (إسرائيل)

(1) محمد علي العويني، أصول العلوم السياسية: نظرية الدولة، الفكر السياسي، الرأي العام، الاعلام، العلاقات الدولية، (القاهرة: دار عالم الكتب، 1981)، ص 191.

(2) محمد عزيز شكري، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 7، 1978)، ص 231.

(3) يامن خالد يسوف، مصدر سبق ذكره، ص 78.

على انها العدو الحقيقي لهم، وليس الاتحاد السوفيتي (سابقا)، كما أن هؤلاء الحلفاء لم يتمكنوا من وضع سياسة موحدة بالنسبة للسلام والحرب، لغياب المفهوم المشترك لمصالحهم. كذلك يمكن القول ان معاهدة حلف بغداد ولدت في حالة احتضار كامل كأداة للعمل المشترك، فلما شعر هؤلاء بأن الولايات المتحدة مضطرة إلى مساعدتهم والدفاع عنهم، اقتنعوا ان في إمكانهم رفض التعاون معها".[1]

هـ- سياسة الدول أو المناطق العازلة: وهذه السياسة من الوسائل التي اتبعت في تحقيق التوازن الدولي بين قوتين متنافستين أو أكثر. وتكون هذه الوسيلة بالعمل على جعل دولة محايدة بوصفها منطقة فاصلة بينهما. وعادة تكون هذه الدولة المحايدة دولة ضعيفة لا تمثل خطراً على أمن الدول المتنافسة او مصالحها، وتكون وظيفة هذه الدولة المحايدة تقليل الاحتكاك او التصادم بين تلك القوى المتنافسة باعتبارها منطقة فاصلة بينها. ومن أمثلة المناطق الفاصلة في الماضي: بولندا التي كانت حاجزاً بين روسيا وألمانيا وبلجيكا، وهولندا التي كانت حاجزاً بين فرنسا وألمانيا وسويسرا التي كانت حاجزاً قبل الحرب العالمية الأولى.[2]

3- أشكال التوازن الدولي وأطرافه:

أ- أشكال التوازن الدولي: للتوازن الدولي أشكال متعددة، ومن أهمها:

- نظام توازن القوى: قد تناول كتاب كثيرون العلاقة بين الاستقرار في هذا النظام وعدد الأطراف الرئيسة فيه، فعد (هانز مورجانثو) أن ميزان القوى نجح في المحافظة على بقاء الأطراف الأساسية فيه منذ انتهاء حرب الثلاثين عاماً سنة 1648م، وحتى تقسيم بولندا في آخر القرن الثامن عشر. كما عد (كارل دويتش) و(ستفر ديفيد) إن تواتر الحروب يخف عندما يتحول النظام من الثنائية

(1) هنري كيسنجر، مفهوم السياسة الخارجية الامريكية، ترجمة: حسن شريف، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة كتاب الساعة، 1973م)، ص 57.

(2) إسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص 267.

القطبية الى التعددية القطبية، أي ان: زيادة عدد الأطراف الرئيسية يساهم في استقرار النظام. بينما يقدم (كينيث والتز) فرضية معاكسة بمعنى أن زيادة الأطراف الرئيسية المتنافسة والمتصارعة على النظام العالمية يزيد في فرص عدم الاستقرار إذ يعد أن الاستقرار يتوافر في النظام الثنائي القطبية أكثر مما يتوافر في النظام متعدد القطبية[1]. ولا تعدم كل فرضية مؤيداها وبراهينها التأريخية والمنطقية، وليس هنا محل ذكرها.

– نظام ثنائي القطبية المرن: هذا النظام ظهر بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لظهور قوتين عظميين في النظام الدولي تمتلكان إمكانيات ضخمة. يمكن أن يضم هذا النظام قوة أخرى أقل قوة من القطبين الرئيسين، يكون باستطاعتها العمل بمفردها أو بالمشاركة مع غيرها.[2]

وقد تمثل هذا النظام بوجود قطبين مركزيين هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (سابقا)، إذ يمثلان (مركزي القطبين)، وكان الى جانب كل منهما عدة قوى متوسطة، تعمل باستقلال -نوعا ما- عن القوتين العظميين، لكن من دون أن يكون ثقل هذه القوى مؤثرا الى حد الاخلال بموازين القوى العالمية لصالح أحد الطرفين. وقد ساد هذا النوع من النظام في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. ومثال القوى المتوسطة فيه: الدور الذي كانت تلعبه فرنسا وبريطانيا باعتبارهما قوتين استعماريتين سابقتين[3].

– نظام ثنائي القطبية الجامد: يصف (دانيال كولار) هذا النظام بقوله: "تقوم قوتان كبيرتان بقيادة اللعبة، لأن الأطراف الرئيسية تسيطر على منافسيها إلى حد كبير، يجعل كل واحد منها مركز تحالف، ويجبر الأطراف الثانوية على تحديد مواقعها بالنسبة للكتلتين، عن طريق الدخول في إحدهما إذا لم تكن قادرة

(1) محمود خلف، مدخل الى علم العلاقات الدولية (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1987م)، ص 39.
(2) عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية (بيروت: دار أمواج، 2003)، ص 160.
(3) ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985م)، ص 47.

على الوقوف جانبا، عن طريق بقائها غير منحازة".[1]

ويقارن (كابلان) بين هذا النوع من التوازن الدولي وبين التوازن الدولي القائم على الثنائية القطبية المرنة فيقول: "... ويتميز هذا النموذج عن النظام الثنائي القطبية المرن، في أن الأطراف غير الأعضاء في إحدى الكتلتين، قد يختفي أو يخف دوره إذا لم تكن الكتلتان منظمتين بشكل هرمي، ويتجه النظام نحو انعدام الاستقرار".[2]

ومن الشواهد على وجود هذا النظام في العلاقات الدولية القديمة المواجهة بين روما وقرطاجة خلال الحروب القرطاجية، أو بين فارس (الملك كورش) والإغريق خلال الحروب (الميدية)، وحتى بين أثينا واسبارطة خلال حرب (البيولوبيونيس). كما أصبح هذا النظام سمة العلاقات الدولية في مرحلة الحرب الباردة، إذ تشكل النظام الدولي على شكل تحالفين رئيسين هما: حلف الشمال الأطلسي وحلف وارسو اللذان هيمنت عليهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (سابقا) بصورة تكاد تكون مطلقة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحتى مطلع الستينات من القرن العشرين (أزمة كوبا).[3]

– النظام الشامل: يشبه هذا النظام نوع الحكومة العالمية عند بعض الكتاب المثاليين وعند المدرسة الوظيفية، ويتأثر بحجم الإمكانات التي تملكها الحكومة الكونفيدرالية بالمقارنة مع إمكانات الدول الأعضاء في النظام. فبقدر ما يكون هنالك تفاوت في الإمكانات لمصلحة الطرف العالمي، بقدر ما يسهل توفر الاستقرار والحفاظ عليه.[4] وينتج هذا الأنموذج من تعاظم دور منظمة عالمية في نظام ثنائي القطبية المرن، ويتميز هذا النظام في أنه قد يكون له نظام دولي سياسي فرعي، من نوع الكونفيدرالية أو الحكومة الدولية. ويكون هذا النظام اندماجياً ومتماسكاً، وتحل في إطاره الخلافات التي تنشأ حسب قواعد سياسية متفق

(1) محمود خلف، مدخل الى علم العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 39.
(2) المصدر السابق، ص 39.
(3) يامن خالد يسوف، مصدر سبق ذكره، ص 26.
(4) محمد موسى، أضواء على العلاقات الدولية والنظام العالمي، (بيروت: دار البيارق، 1993م)، ص 54.

عليها، ويخلق أيضا ولاءً لهذا النظام عند نخبة سياسية وإدارية كبيرة على حساب الولاءات القومية أو الإقليمية.[1]

– النظام الدولي الهرمي: يمتاز هذا النظام بوجود عدد من الفاعلين السياسيين الدوليين الذين يقومون بأدوار مختلفة، وبشكل يمكّن شخصاً من إعطاء أوامر مباشرة لأشخاص داخل الدولة أو منظمة سياسية[2]. ولا يوجد تطبيق حديث لهذا النوع من الأنظمة الدولية، ويمكن أن نجد تطبيقا له في العلاقات الدولية القديمة الى حد ما متمثلاً بالامبراطورية الفارسية التي كانت مكونة من عشرين وحدة سياسية خاضعة للفرس، وكذلك الدولة الإسلامية في عصرها الذهبي. الا ان الأنموذج الأكثر انطباقا على هذا النوع من النظام، وجد في الإمبراطورية الرومانية الغربية خلال العصور الوسطى، إذ كانت هناك سلطات معينة مكرسة في شخص البابا والإمبراطور، وسلطات إقليمية مكرسة في شخص الملك، وسلطات إقطاعية أخرى بأيدي النبلاء ورجال الدين وضباط الجيش والاقطاعيين، وحتى في الطبقة البورجوازية الناشئة في المدن الحرة، وخاصة في المدن الإيطالية كنابولي والبندقية.[3]

ومن الآليات الجديرة بالذكر هنا ما يعرف بـ (نظام النقض). يقوم هذا النظام بوجود عدة قوى نووية تمتلك قدرة الضربة الأولى، ولكن في نفس الوقت، إذا تم الافتراض أن دولة قامت باستعمال إمكاناها النووية ضد دولة ثانية فصارت نتيجة لذلك منكشفة لدولة ثالثة، وهذا ما يمنع في الأصل تلك الدولة من شن حرب نووية ضد دولة أخرى، إلاّ في حالات الاستفزاز القصوى من قبل هذه الدولة. ففي هذا النظام، لا تعود هناك حاجة للتحالفات، وفي حال قيامها فإنها تكون من النوع غير الأيديولوجي ويكون استعمال الأسلحة النووية بوصفه رداً محدوداً، أو بمثابة إنذار في إطار أهداف محدودة. بسبب الإمكانية

(1) ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 54..

(2) ماجد شدود، العلاقات السياسية الدولية، (دمشق: جامعة دمشق، ط2، 2001م)، ص 261.

(3) محمود خلف، مدخل الى علم العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 42.

الموجودة عند كل من الدول الرئيسية تكون الحروب محصورة جغرافيا، وتتم بواسطة الأسلحة التقليدية، ويساعد الخوف من إمكانية تصعيد القتال أو الحرب على الحد من تدخل الدول عسكريا في شؤون بعضها، كما تقوم المنظمات الدولية -ان وجدت- بدور توفيقي وتوسيطي، ويساعدها في ذلك غياب اتجاهات الهيمنة عند الأطراف الرئيسة نتيجة صعوبة تحقيق ذلك.[1]

4- إطراف التوازن الدولي: إن التطور العلمي والتكنولوجي المتسارع في العالم وتأثيره في التطورات السياسية والاقتصادية خصوصاً في القرن العشرين، أثر تأثيراً كبيراً في تطور العلاقات الدولية؛ وسبب هذا التطور في العلاقات الدولية جدلاً كبيراً بين الباحثين حول من هي الأطراف المؤثرة في العلاقات الدولية التي يمكن أن يكون لها دوراً مؤثراً في التوازن الدولي وتشكل النظام الدولي، سواء من ناحية الإبقاء على النظام الدولي أو تغييره. وأكد عدد من الباحثين أن الدولة كانت وما زالت هي الشخص أو الطرف الوحيد المؤثر في التوازن الدولي، أما البعض الآخر من الباحثين فقال: إن القائمة تطول إذا أردنا تحديد من هم اطراف التوازن الدولي، أو لنقل: من هم أطراف النظام الدولي الجديد. إلا أن التطورات السياسية والاقتصادية الدولية الأخيرة والموجة التكنولوجية الثالثة (وهي ثورة الحاسبات الإلكترونية والتي جاءت بعد ثورة المعلومات وثورة وسائل الاتصال) كشف أن الدولة لم تعد هي اللاعب الوحيد على المسرح الدولي، إنما ظهر إلى جانبها أطراف دولية متعددة ومتنوعة، ومنها: الشركات المتعددة الجنسية، والمنظمات الدولية.[2]

سنتناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل في المبحث الأول من الفصل الثاني، إذ سيتناول فيه دور الدولة والمنظمات الدولية. أما الشركات المتعددة الجنسيات، فيعرفها الأمريكي (ريموند فيرنون) بأنها: "مجموعة من المؤسسات المختلفة الجنسيات، المتحدة فيما بينها بروابط استراتيجية وإدارة موحدة". كما

(1) عبد المنعم سعيد، أمريكا والعالم: الحرب الباردة وما بعدها، (القاهرة: دار نهضة مصر، 2003) ص 100.

(2) يامن خالد يسوف، مصدر سبق ذكره، ص 29.

تعرف الشركات المتعددة الجنسيات بأنها: "كل مؤسسة من بلد معين، لها نشاطات مستقرة، وخاضعة لرقابتها في بلدين اجنبيين على الأقل، وتحقق في هذين البلدين أكثر من 10% من أرقام أعمالها".[1] وثمة فريق من المختصين في هذا المجال يرى أن التضخم المالي والجغرافي للشركات المتعددة الجنسيات، وبالتالي فإن زيادة قدرتها في التأثير في سياسيات الدول الداخلية والخارجية جعل تلك الشركات تحل محل الدول، وهذا ما أكده البابا (بولس السادس) منذ عام 1971 في خطابه الرسولي الى الكاردينال (روى).[2] وفريق آخر قلل من المخاوف التي يطرحها الفريق الأول فرأى أن الشركات المتعددة الجنسيات ما هي الا أدوات في خدمة السياسات الحكومية. ومن أهم المنظرين لهذا الرأي (فرانسو بيرو)، إذ يقول: "إن المجموعة التي يطلق عليها المجموعة الوطنية ليست في الواقع سوى حالة مركبة من الاحتكارات الكبرى، أو من جماعات اقتصادية ومالية كبيرة تمارس استراتيجيات احتكار الأقلية. وهذه الوحدات مرتبطة ارتباطا عضويا بالدول، وعلى أحسن الافتراضات، فإن الدول هي التي توجهها وتراقب سلوكها".[3]

ومما تقدم يتضح أن اطراف التوازن الدولي هي: الدولة، والمنظمات الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات (على أحد الرأيين).

أصبح من الواضح من خلال البحث في مفهوم (التوازن وتوازن القوى) إن مفهوم توازن القوى ما زال ملفوفاً بالغموض عند الكثير من علماء السياسة والعلاقات الدولية، ومبعث هذا الغموض أسباب كثيرة ومتعددة، منها: فهم توازن القوى على أنه نقطة التعادل بين قوتين متعارضتين، ومنها افتراض جمود توازن القوى وانعدام حركاته، أو على الأقل تحركه ببطء شديد، ومنها: افتراضه كسياسة دولية مقصودة لذاتها بوصفها إدارة لحفظ الاستقرار الدولي.

---

(1) علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم... الدبلوماسية والاستراتيجية، (عمان: دار الشروق، 2004)، ص 44.
(2) للمزيد ينظر: مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: حسن نافعة، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986)، ص 313.
(3) حسام عيسى، الشركات متعددة القوميات، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 2006)، ص 20.

المبحث الثاني

الاستراتيجية

الاستراتيجية، كغيرها من المفاهيم والمتغيرات، تطل على العالم، بين الفينة والأخرى متخذة صيغة جديدة تتناسب ومقاسات التطور العالمية في الاقتصاد والسياسة والعلوم. ومن هنا لابد من تناول جملة من الموضوعات المرتبطة بالاستراتيجية ورفع الإبهام عنها بقدر ما يتسع البحث وباختصار، لذا قسم المبحث إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول سنتناول فيه مفهوم الاستراتيجية ومستوياتها، وسنتناول في المطلب الثاني أهداف ومبادئ الاستراتيجية، أما المطلب الثالث فسنتناول فيه مفهوم التوازن الاستراتيجي وسماته.

المطلب الأول: مفهوم الاستراتيجية ومستوياتها

يدرس هذا المطلب مفهوم الاستراتيجية لغة واصطلاحاً، وكذلك مستويات الاستراتيجية، وكالآتي:

أولاً: مفهوم الاستراتيجية

ترجع الجذور التاريخية لمصطلح الإستراتيجية إلى العهد الإغريقي إذ كانت الكلمة اليونانية "ستراتوس" أو "سترات يجوس" وتعني "فن الجنرال" أو أساليب القائد العسكري.[1]

ومن الناحية اللغوية تعرف أنها خطة أو سبيل للعمل.[2]

---

(1) فاسيلي سوكولو فسكي، الإستراتيجية العسكرية السوفيتية، ترجمة: خيري حامد، (بيروت: منشورات عالم الكتب، 1968)، ص 36.
(2) فلاح حسن الحسيني، الإدارة الإستراتيجية: مفاهيمها، مداخلها، عملياتها المعاصرة، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2000)، ص 13.

أما في العصر الحديث فقد أصبح المصطلح يستخدم في الجمع مابين العقلانية والواقعية في إدارة العمليات الحربية خارج حقل نظر وتخطيط العدو، فهي عند كارل فون كلاوزفيتش "أب الإستراتيجية الألماني" منظور متعدد الالتزامات حتى نهاية الحرب، وتستلزم تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية متوافقة مع العمليات العسكرية، حيث ذكر إن "الإستراتيجية هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى".(1) وهو يصف من خلال التعريف الطريقة المثلى لخوض الحروب بالربط بين العمليات العسكرية في الزمان والمكان لتحقيق حالة متفوقة تعجز أي قوة معادية حتى لو لجأت إلى وسائل أخرى من تغير سير المعركة، وبالتالي تكيفها مع الأهداف المرجوة من الحرب.(2)

وقد عرف نابليون الإستراتيجية: بأنها فن استخدام الوقت والمكان في الحروب العسكرية، أما بوفر الفرنسي فقد عرفها على إنها: "فن توظيف القوات العسكرية لبلوغ النتائج النهائية للسياسة، أي تجادل الإرادات لتوظيف القوة في حل النزاعات".(3) كما عرف (فون مولتكه) الإستراتيجية بأنها: "إجراء الملاءمة العملية للوسائل الموضوعة تحت تصريف القائد إلى الحد المطلوب"، وعرفها (ريمون ارون) بأنها: "قيادة مجمل العمليات العسكرية"،(4) كما عرف (ليدل هارت) الإستراتيجية والتي ربطها بالمجالات العسكرية على إنها "فن توزيع الموارد العسكرية وتطبيقها بشكل يحقق الأهداف المرجوة من السياسات الموضوعة، وهو لا يكتفي عند الحد بل أشار إلى مفهوم اعم يقوم على مختلف الآليات التي تحكم استخدام القوة العسكرية جنباً إلى جنب مع

(1) عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، الإستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط، دراسة الحكمة الفلسفية، جامعة الازهر، كلية السياسة والاقتصاد، 2012، ص 26.
(2) نبيل زكي احمد، الإستراتيجية الدولية، (بغداد: دار التنوين الثقافية، 1986)، ص 103.
(3) عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، مصدر سبق ذكره، ص 26.
(4) أكرم ديري، آراء في الحرب، الإستراتيجية وطريقة القيادة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1984)، ص 126.

الوسائل الاقتصادية والسياسية والنفسية".(1)

البريطانيون يفهمون الإستراتيجية على إنها "فن التخطيط لحمة ما وتوجيهها، وهي الأسلوب الذي يسعى إليه القائد لجر عدوه إلى المعركة".(2)

أما الروس فقد عرفها المارشال (سوكولوفسيكي) بأنها "مجموعة من المعارف النظرية التي تعالج قوانين الحرب كصراع مسلح دفاعا عن مصالح طبقة محدودة فهي تشمل أساليب تعريف الحرب، ووجهات نظر العدو المحتملة، وأوضاع الحرب المقبلة، وطرائق الإعداد لها وتسير دفتها، وفروع القوات المسلحة وأسس استخدامها الإستراتيجية، بالإضافة إلى أسس الحرب المادية والتقنية".(3)

وهي عند الزعيم الصيني (ماوتسي تونغ) "دراسة القوانين الموجه للحرب والتي تتحكم في وضع الحرب الكلي".(4)

وعرفت الإستراتيجية عسكريا بأنها فن تخطيط العمليات العسكرية الواسعة النطاق، أي هي عبارة عن خطة بعيدة المدى تحدد المستلزمات العسكرية والشروط الملائمة في خوض غمار حرب معينة.(5)

أما الدكتور (النعيمي) يذهب إلى القول: "إن الإستراتيجية في معناها المعاصر بدأت تحتوي على جوانب سياسية واقتصادية ودعائية وفنية، وبهذا المعنى أصبحت الإستراتيجية المعاصرة تدخل في التخطيط الاقتصادي لتكون الإستراتيجية الاقتصادية، والتخطيط السياسي لتكون الإستراتيجية السياسية".(6)

(1) عمرو ثابت، الأضواء المزدوجة وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004م، ص 11-12.
(2) كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، (بغداد: شركة أياد للطباعة، 1988)، ص 88.
(3) فاسيلي سوكولوفسيكي، مصدر سبق ذكره، ص 46.
(4) يونس محمد ذرب، السوق العسكري في صدر الإسلام العهود الإسلامية الأولى: دراسة تاريخية، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2000)، ص 17.
(5) فالح محمد حسن، الإستراتيجية الأوربية، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، الأردن، العدد 2، 1983، ص 153.
(6) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، (بغداد: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 2001)، ص 23.

إن الإستراتيجية كما يذكر (برادلي) تقوم على ثلاثة بنود أساسية:[1]

البند الأول: ينطوي على تعريف دقيق ومحدد لمجموعة المصالح الوطنية في النسق الدولي.

البند الثاني: مجموعة التهديدات الكامنة والمحتملة والقائمة التي يمكن أن تؤثر في المصالح الوطنية.

البند الثالث: الوسائل الواجب استعمالها لتحقيق المصالح والغايات الوطنية من جهة، ومجابهة التهديدات التي تستهدف هذه المصالح من جهة أخرى، والوسائل التي تسعى الإستراتيجية لتعبئتها ولا تتوقف على القوة العسكرية، بل تعمل على توظيف متكامل منهجي لعناصر القوتين العملية والمرنة في السياسة الدولية.

ذلك يمكن من تبسيطه في أن الوسائل ينبغي أن تخدم الغايات الإستراتيجية التي تفيد في تحقيق الأهداف السياسية الوطنية.[2]

أما في مفهوم الإستراتيجية السياسية فقد عرفها الدكتور محمود الورفلي على أنها: "إطار شمولي للنفوذ يتم من خلال التعامل والتلاعب بالمؤشرات العامة للتحقق بطريقة تمكن من التأثير على أنماط العلاقات السائدة في نظام ما، أي أنها فن التلاعب بالمؤثرات العامة للموقف، وتوجيهها الوجهة المناسبة لتحقيق الأهداف المرسومة".[3]

إذن يمكن القول بأن الإستراتيجية هي الوسائل الممكنة والمتاحة التي تساهم في تحقيق المصالح والأهداف السياسية، والتي لا تتوقف عند حد معين بل أهداف

(1) تاير برادلي، السلام الامريكي والشرق الاوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لامريكا في المنطقة بعد 11ايلول، ترجمة: عماد فوزي الشعيبي، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004)، ص 9.

(2) كوبي. س. غراي، جديد الدراسات الإستراتيجية: كيف تساعد النظرية التطبيقية، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 45، اكتوبر 1995، ص 78.

(3) محمود الورفلي، الإستراتيجية السياسية: البعد المفقود في الادبيات العربية السياسية الخارجية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 116، 1988، ص 41.

مرتبطة ومتتابعة تحقق في مجملها الهدف العام للسياسة، تمتد لأوقات زمنية، إذ تصبح السياسة المتبعة هي تنفيذ للإستراتيجية بوسائل متعددة تدور بين القوتين الصلبة أو المرنة أو بين الحرب والدبلوماسية.

ثانياً: مستويات الإستراتيجية

نتيجة للتطور التقني والفكري وزيادة الحاجة للتخصص تبعا لذلك فقد تعددت أوجه ومستويات وحقول الإستراتيجية بحيث أصبحت لكل حقل من الحقول إستراتيجيته الخاصة التي تلائم اعتباراته المعنوية ومعطياته المادية. فمن حيث المستوى هناك إستراتيجية عليا أو شاملة وإستراتيجية بحته أو عسكرية أو عملياته. وضمن الإستراتيجية العسكرية ثمة إستراتيجية برية وبحرية وجوية. أما من حيث المجال فثمة إستراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وغيرها.[1]

أما من حيث المدى فقد تميزت الإستراتيجية بأنها شاملة ومحدودة أو مرحلية ومن طريقة الوصول للهدف فقد تقسم الإستراتيجية إلى مباشرة وغير مباشرة، وبالرغم من التقسيمات الآنفة الذكر فإن الإستراتيجية في حقيقتها واحدة من حيث الجوهر والأسلوب. ولضمان نجاح الإستراتيجية، تساند وتوافق وتكامل كافة الخطط المختلفة لكي تؤدي مجتمعة ومتضافرة إلى تحقيق الهدف العام للسياسة، وضماناً لهذا التكامل والتضافر فقد وضعت الإستراتيجية العليا أو الشاملة على قمة الهرم الاستراتيجي، واعتبرت السلطة العليا في الدولة هي المسؤولة عن وضعها وتوجيهها.[2]

فالإستراتيجية العسكرية مثلاً هي التغير العملي لمخططات الإستراتيجية العليا من حيث توجيه وإدارة الصراع المسلح، فهي تابعة لها وتتنكب خطاها. أي إن الإستراتيجية العليا تعالج جزئياً من خلال الإستراتيجية العسكرية في حين تعالج الأخيرة جزئياً بالتخطيط.

(1) جمال سلامة علي، تحليل العلاقات الدولية، دراسة في إدارة الصراع الدولي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2012)، ص 87.

(2) المصدر السابق، ص 88.

كما وتختلف الإستراتيجية العليا في الدولة من حيث السلطة القائمة عليها ومن حيث مستواها ومداها ووسائلها، فالقيادة السياسية العسكرية العليا في الدولة هي التي تتولى الإستراتيجية العليا في حين تعتبر الإستراتيجية العسكرية ضمن نطاق النشاط العملي للقيادة العسكرية العليا.[1]

والإستراتيجية العليا هي التي تقدر وتنمي وتحشد كافة الإمكانات والطاقات الاقتصادية والاستثمارية والعسكرية والمؤازرة وسواها من قوى الضغط للتأثير على عزيمة الخصم ومعنوياته وإرادته، لإجباره على الخضوع والتسليم، وبالتالي تحقيق أهداف السياسة أو البعض منها، وهي تحدد كافة المهام والأدوار لمختلف الاستراتيجيات المهمة من اقتصادية واجتماعية ودبلوماسية وعسكرية، وتؤمّن توافقها وانسجامها، وهي تتولى وتعالج كافة مراحل الصراع السابقة والمواكبة والملاحقة للحرب وتؤمن التوافق بين شتى وسائل وأسلحة الصراع، وتنظم استخدامها وتوجهها، وربما خططت أيضاً لإقامة سلام وطيد يعقب مرحلة الصراع ينفي كل المؤثرات وإزالة الآثار التي تحول دون ذلك. أما الإستراتيجية العسكرية فهي تختص بمرحلة الصراع المسلح، أي إن مداها ونطاقها محدود بالحرب، في حين تختصر مهمتها في معالجة قضايا توزيع واستخدام الوسائل والإمكانات العسكرية لتحقيق هدف الإستراتيجية العليا معتمدة في ذلك على التقدير السليم والملائمة الناجحة بين وسائلها وإمكاناتها وبين غاياتها.[2]

فالإستراتيجية العسكرية هي أداة الإستراتيجية العليا لإحراز النصر في ميدان القتال وتحقيق هدف السياسة وهي تابعة لها تعمل وفق مخططها ومنهجها وفي تطبيقها العملي على مستوى أدنى، وهي تشكل الوجه التنفيذي لسياسة القوة. وتعتمد الإستراتيجية العسكرية في سبيل تحقيق النجاح على محاولة اختزال

(1) حسين علاوي خليفة، النظرية الإستراتيجية المعاصرة، (بغداد: دار الحكمة، 2013)، ص 19. وللمزيد ينظر:
Kan Both, The Evolution of Strategic Thinking, In: John Baylis, et el., contemporary strategy theories And Policies (co room Helm, London, 1975) pp. 22-49.

(2) حسين علاوي خليفة، مصدر سبق ذكره، ص 20-21.

إمكانات المقاومة المعادية إلى الحد الأدنى؛ للوصول إلى هدفها بأقصر وأيسر السبل وأقلها تكلفة، مدرعة بدراسة عميقة وتقدير سليم لعوامل الزمان والمكان والقدرات المادية والمعنوية المشكلة للوضع الاستراتيجي، وبفهم حقيقي لأهدافها، ومتسلحة بعاملي الحركة والمفاجأة اللتين تشكلان معاً عنصر المناورة للإستراتيجية التي تحدد تتابع العوامل وعلاقات الأوضاع المتعاقبة. اذ إن المناورة هي العامل الموجه والمحرك لبقية العوامل والمعبر عن الصراع المجرد بين أرادات المفهوم على شكل أفعال وردود أفعال متعاقبة.[1]

وتشترك الإستراتيجية العسكرية في تحديد وتقرير نمط الصراع، وما إذا كان هجوماً عنيفاً مباشراً أو غير مباشر، أو دفاعياً مقاتلاً، في حين تنفرد بالتحكم والتوجيه لمسيرة التكتيك بصفته تابعاً لها وأمد وسائلها الرامية للوصول إلى نتيجة حاسمة.[2]

أما ما يسمى بـ (إستراتيجية التغيير): فهي رؤية ذكية للشخص صاحب الإحساس المرهف تكون بصورة قادرة على تلبية احتياجات وتطلعات الأفراد، الذي يضمهم الكيان الجماعي أو الإداري أو التنفيذي أو العسكري... وهي على ثلاثة أنواع:[3]

1- إستراتيجية إعادة البناء وتتناول هدم وإزالة النظام القديم العاجز عن الوفاء بمتطلبات العصر سواء كان تغيراً جذرياً أو جزئياً أو تدريجياً أو انقلابياً.

2- إستراتيجية الارتقاء والنمو، ويكون ذلك من خلال تهيئة مناخ جديد ووضع الأسس الجديدة لاستقبال النظام الجديد القادر على الوفاء بمتطلبات العصر.

3- إستراتيجية الهيمنة من خلال إقامة الهيكل الرئيسي للنظام الجديد.

(1) اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الاساسية، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1979)، ص 77.

(2) المصدر السابق، ص 78.

(3) حسين علاوي خليفة، مصدر سبق ذكره، ص 21.

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ الإستراتيجية

يتناول هذا المطلب موضوع أهداف الإستراتيجية والوسائل التي تستخدمها لتحقيق تلك الأهداف، وكذلك يتناول موضوع مبادئ الإستراتيجية، وكالآتي:

أولاً: أهداف الإستراتيجية

تهدف الإستراتيجية إلى تحقيق هدف للسياسة عن طريق الاستخدام الأمثل لكافة الإمكانات والوسائل المتوفرة، وتختلف الأهداف من سياسة لأخرى ومن إستراتيجية لأخرى، فقد لا يتحقق الهدف إلا بإتباع أسلوب هجومي لاحتلال أرض الغير أو فرض شروط معينة عليه، أو إتباع أسلوب دفاعي لحماية أرض الوطن ومصالح وقيم الأمة، وقد يكون الهدف سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً أو معنوياً، وقد يكون صغيراً محدوداً كاحتلال جزء من أرض دولة ما، أو كبير كالقضاء على كيان تلك الدولة نهائياً.[1]

تتباين الوسائل التي تستخدمها الإستراتيجية لتحقيق هدفها تبعا للتباين في طبيعة وأهمية ذلك الهدف، وتبعاً للإمكانات والقدرات المتاحة للظروف والأجواء المحلية والدولية السائدة. فقد قال بعض الباحثين القدماء مثل (كلاوز فتر برون) إن الوسيلة العسكرية هي الوسيلة الوحيدة الحاسمة للوصول للهدف في حين يرى المحدثون منهم أن الحل العسكري أو القوة العسكرية هي واحدة من الوسائل وأن الأفضل عدم اللجوء إليها فعلاً إلا بعد استنفاد وعجز الوسائل الأخرى من دبلوماسية وسياسية واقتصادية ونفسية عن تحقيق الهدف أي يجب الحل بوسائل أخرى لخلق وضع مناسب قد يؤدي بذاته إلى الهدف، دون اللجوء إلى القوى العسكرية، وقد يؤدي إلى خلق ظروف للمعركة يمكن انتزاع النصر والوصول إلى الهدف بواسطتها بسهولة.[2]

ومن هنا، ولكي يكون اختيار الوسيلة ناجحاً، فمن الضروري عمل دراسة واعية للموقف بشتى جوانبه لمعرفة العدو المطلوب قهره، وتميز نقاط ضعفه الأكثر

---

(1) المصدر السابق، ص 22.

(2) فلاح حسن الحسيني، الإدارة والإستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 14.

حساسية، مع تحليل عميق للتأثيرات الحاسمة التي يمكن أن تكون الوسيلة المختارة المؤثرة في معنويات الخصم.

ثانياً: مبادئ الإستراتيجية

لقد حدد (كارل فون كلاوزفيتز) مبادئ الإستراتيجية بثلاث نقاط وهي:[1]

1- تجمع القوى.
2- عمل القوى ضد القوى.
3- الحل الحاسم عن طريق المعركة في الحقل الرئيسي.

أما (ليدل هارت) فقد قدم ثمانية مبادئ رئيسية، هي:[2]

1- متابعة الهدف مع الإمكانات.
2- متابعة الجهد وعدم إضاعة الهدف.
3- اختيار الخط الأقل توقعاً.
4- استشعار خط المقاومة الأضعف.
5- اختيار خط عمليات يؤدي إلى أهداف متناوبة.
6- المرونة في الخطط والتشكيل بحيث يتلاءمان مع الظروف.
7- عدم الزج بكافة الإمكانات إذا كان العدو محترسا.
8- عدم تسديد الهجوم على الخط نفسه أو الطريقة نفسها.

أما (ماوتسي تونغ) فقد حدد للإستراتيجية ستة مبادئ تختلف كثيراً عن سابقاتها، وهي:[3]

---

(1) كارل فون كلاوزفيتز، الوجيز في الحرب، ترجمة: اكرم ديري وهيثم الايوبي، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974)، ص 170.

(2) المصدر السابق، ص 171.

(3) هاري ار. يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011)، ص 16. وللمزيد ينظر إلى: فلاح حسن الحسيني، الإدارة والإستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 15.

1- الانسحاب أمام تقدم العدو وانسحابات متجهة نحو المركز.
2- التقدم أمام العدو المتراجع.
3- إستراتيجية واحد ضد خمسة.
4- التموين من تموينات العدو بنفسه.
5- تخطيط خمسة ضد واحد.
6- تلاحم تام بين الجيش والشعب.

ووضح لينين وستالين ثلاثة مبادئ رئيسة هي:[1]

1- تلاحم معنوي بين الجيش والشعب في حرب شاملة.
2- أهمية ماسة للمؤثرات.
3- ضرورة القيام بإعدادات نفسية قبل البدء بالعمل العنيف.

ومن خلال استعراضنا للمبادئ الموضوعة للإستراتيجية نلمح، بالإضافة إلى تباينها، تأثر واضعيها بظروف بلادهم وعقائدهم وقيمها العسكرية الموروثة، تأثر بعضهم بالأوضاع الخاصة التي واجهت كفاح بلادهم. ولكن يمكن القول بأن رأي (ليدل هارت) المار هو الرأي الأكثر إحاطة من بين هذه الآراء.

وأما معايير استخدام مصطلح الإستراتيجية، فهي:[2]

1- وجود تهديدات أو منافسة.
2- أعلى مستوى قيادي.
3- يشمل جميع الأهداف الرئيسة و(الغايات) أو احدها.
4- ينتج عنه تخصيص وتكليف مهام.

وأما ما يتعلق بمزايا القرار الاستراتيجي، فهي:[3]

1- المركزية في المستويات العليا، عادة ما يتم اتخاذ القرارات الإستراتيجية في أعلى المستويات الإدارية.

---

(1) فلاح حسن الحسيني، الإدارة والإستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 15-16.
(2) جمال سلامه علي، مصدر سبق ذكره، ص 95.
(3) كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، (ليبيا: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2000م)، ص 89.

2- يعد القرار الاستراتيجي قرارا حتميا، إذ ينبغي على الجهة صاحبة القرار أن تتخذه قبل البدء في عملياتها الإدارية والتشغيلية.
3- القرار الاستراتيجي غير متكرر.
4- قرارات قليلة نسبيا في عددها.
5- تتعلق بالمدى الطويل، وغالباً ما تخدم تلك القرارات مراحل نسبية طويلة.

المطلب الثالث: التوازن الإستراتيجي

أصبح مفهوم التوازن الإستراتيجي من المفاهيم المألوفة الذي ارتبط منذ بداية شيوعه بظهور السلاح النووي، إذ يقصد به التعادل النسبي في الإمكانيات المختلفة للدول المؤثرة في السياسة الدولية، وهذه الإمكانيات تشمل جميع قدرات الدولة المتفاعلة فيما بينها لتشكل قوة الدولة، ويأتي في مقدمتها القدرات العسكرية، ويعرف بمفهومه الشامل بأنه: طبيعة العلاقة بين أقطاب القوة من خلال الأخذ بنظر الاعتبار كافة عوامل القوة لدى كل طرف من حيث الاختلال والتعادل بين أطراف دون الاعتداد بجانب واحد وهو الجانب العسكري (النووي)، والذي كان معمولاً به في السابق لوصف تلك العلاقة ولهذا كان التوازن الإستراتيجي هو التعادل النسبي في الإمكانات بين الدول والمؤثرة دولياً، وهذه الإمكانيات تشمل جميع قدرات الدولة المتفاعلة مع بعضها (السياسية والاقتصادية والعسكرية).[1] بمعنى أنه ينصرف إلى بيان التعادل النسبي في القوة بين الدول ذات التأثير ضمن النطاق العالمي، وهذا التعادل في الإمكانات المختلفة للدولة نابع من محصلة الظروف والأوضاع السائدة في كل دولة من دول أطراف التوازن.[2]

---

(1) أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية أصولها وقضاياها المعاصرة، (القاهرة: مكتبة عين الشمس، 1988)، ص 23.
(2) عبد المنعم طلعت، أدارة المستقبل الترتيبات الأسيوية في النظام العالمي الجديد، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1988)، ص 103.

وكذلك فإن التماثل المتزايد للقوى السياسية والاقتصادية والعسكرية يؤدي إلي تحسين الظروف واحتمالات الوصول للتوازن بعد أن اتسع مفهوم التوازن الاستراتيجي وأصبح يتضمن العوامل الاجتماعية والتكنولوجية.[1]

وهناك سمات يمتاز بها التوازن الاستراتيجي وهي كما يلي:[2]

1- تكافؤ مجموعة من المتغيرات وفي حالة استمرار هذا التكافؤ عرف بالتوازن الاستراتيجي المستقر، أما إذا تغيرت حالة هذا التكافؤ سلباً أو إيجابا فيسمى بالتوازن الاستراتيجي غير المستقر.

2- إمكانية تحقيق هذا التوازن بدولة منفردة بصورة كاملة معتمدة على إمكانياتها الذاتية وقدراتها القومية، بحيث تتكافأ من التهديدات الموجهة ضدها أو قد يتم ذلك من خلال التحالفات، وفيه تعبّأ مقومات القوة القومية للدول المتحالفة ضد التهديدات الموجهة لهذا التحالف.

3- وهنالك ثلاثة أبعاد للتوازن هي: البعد البنائي، ويتمثل في القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية لدولة أو مجموعة الدول، أما البعد الثاني فهو بعد سلوكي، ينبع من مرونة وحركة القوى الفاعلة سوى أكانت (دولية أو إقليمية)، أما البعد الثالث فهو ما تقدم من خلاله حالة القبول أو الرفض للقوى الفاعلة في النظام الدولي.

وخلاصة القول إن التوازن يمر بمراحل عدة في النظام الدولي، إذ إنه قد يبدأ بالتوازن المتعدد الأقطاب والناتج بعد الحروب، كما حدث بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد ذلك تعمل هذه الأقطاب على التكتل فيما بينها لتكون تكتلات أخرى أقوى لتتشكل بكتلتين متنافستين ينتج عنهما نظام آخر، وهو نظام توازن القطب الثنائي، وقد يكون صلباً أو مرناً بحسب الحيثيات عند التشكل، وعليه

(1) المصدر السابق، ص 106.

(2) بنية الجزائري، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، (عمان: دار الجليل للنشر، 1984)، ص 55. وكذلك ينظر: احمد عبد الجبار عبد الله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وافاق المستقبل، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015)، ص 59.

فإن أقطاب (أطراف) هذا التوازن تدخل في صراع آخر قد يكون شاملاً أو غير شامل، وقد يكون الصراع دولياً أو إقليميا، وهو يتضمن تنافساً ونزاعاً وأزمات، بعد ذلك يتجه النظام نحو الهيمنة بمعنى (هيمنة قطب واحد على النظام الدولي)، كما هو النظام الدولي الجديد بعد تفكك الإتحاد السوفيتي عام 1991، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي الجديد، وتفردها على النظام، وبسبب تطور النظام الدولي ودخول فواعل جديدة ومتعددة، أهمها العامل الاقتصادي والعامل التكنولوجي، وبروز دول تمتلك اقتصاديات هائلة، فضلا عن بحث تلك القوى الفاعلة لدور في صياغة النظام الدولي ورفضها للهيمنة من قبل طرف واحد على النظام الدولي، بالإضافة إلى ظهور مؤثرات مهمة في القضايا الدولية مثل (الإرهاب والاحتباس الحراري والهجرة غير الشرعية و.... الخ)، وهو ما تطلب ضرورة مشاركة دولية واسعة من قبل الدول المؤثرة، وذلك لعدم قدرة دولة واحدة على حل المشاكل الدولية كافة، كل ذلك أدى إلى اتجاه النظام الدولي – من جديد- تدريجيا نحو نظام متعدد الأقطاب بمعنى إن النظام الدولي يمر بمرحلة تشكيل جديدة تدعو إلى تحوله التدريجي من نظام القطب الواحد إلى نظام متعدد الأقطاب.

الفصل الأول

مقومات قوة روسيا الاتحادية

توطئة

تعد الدراسات المتعلقة بتحديد عناصر القوة من الدراسات المهمة التي تتناول مستوى قوة الدولة، ولاسيما فيما يتعلق في روسيا بوصفها دولة كبرى تبحث عن دور عالمي وفق مقتضيات المصلحة الوطنية العليا. كما وان ممارسة الدولة لأي دور يعتمد اعتماداً مباشراً على ما تمتلكه من مقومات أو قدرات وإمكانيات مادية ومعنوية متعددة، فمستوى الفعل الخارجي يعتمد على هذه المقومات وعلى توظيفها بالشكل الذي يحقق الأهداف العليا للدولة.

وتعدُّ روسيا من الدول التي استطاعت أن تعيد دورها العالمي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، إذ أن التوظيف الدقيق لمقومات قوتها ولاسيما بعد عام 2000 ومجيء فلاديمير بوتين إلى السلطة؛ سرع في توظيف هذه المقومات ليحقق أهداف المصلحة القومية لها، وهو ما انعكس على الفعل الخارجي إزاء القضايا العالمية، وأصبحت تبحث عن المزيد من المشاركة الدولية وإقامة التحالفات والمعاهدات مع دول رئيسة في النظام السياسي الدولي.

ومن هنا فإن دراسة مقومات قوة روسيا الاتحادية وبيان أهميتها يتطلبان دراسة ومعرفة هذه المقومات ومدى تأثيرها في تحقيق التحركات الداخلية والخارجية للدولة، وفق متطلبات الحرك الذي يحقق الأهداف العليا، وعليه قُسّم هذا الفصل على مبحثين رئيسين، تناول المبحث الأول ثلاثة مطالب، كان المطلب الأول قد تناول المقوم الجغرافي، أما الثاني فتناول المقوم الديموغرافي، وتناول المطلب الثالث المقوم الاقتصادي باعتباره مقوماً رئيس في تحقيق مصالح روسيا الاتحادية، أما المبحث الثاني فقد قسم على مطلبين، تناول المطلب الأول المقوم السياسي، أما المطلب الثاني فتناول المقوم العسكري بوصفه مقوماً من مقومات قوة روسيا الاتحادية.

المبحث الأول

المقومات الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية

تمثل هذه المقومات الثلاثة مرتكزاً مهماً في تحقيق قوة الدولة ومدى تأثيرها في الساحة الدولية، في حين احتفظت هذه المقومات بأهميتها الاستراتيجية على مر العصور، وعلى الرغم من التطور التكنولوجي والمعلوماتي بقي كلٌّ من المقوم الجغرافي والديموغرافي والاقتصادي ذوي فاعلية رئيسة في بيان قوة الدولة، وذلك للمزايا التي توفرها للدولة دون غيرها.

المطلب الاول: المقوم الجغرافي

يعد المقوم الجغرافي من أبرز المقومات التقليدية المؤثرة في قوة الدولة على الصعيد الخارجي، اذ قال نابليون سابقاً إن سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها.[1] وتدرس المقومات الجغرافية لكي تحدد أهمية كل من الموقع، والمساحة، والحدود، والمناخ، والانهار والبحيرات.

أولاً: الموقع

شغل الاتحاد السوفيتي القسم الشرقي من قارة أوربا وثلث شمال آسيا، حيث يمتد من بحر البلطيق في الغرب الى المحيط الهادي في الشرق، حيث كان يمتد على مساحة كبيرة من العالم، فضلاً عن امتلاكه عدداً كبيراً من البحيرات

---

(1) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، (بغداد: المكتبة القانونية، ط5، 2010)، ص 131.

والانهار.[1] وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي استقلت دولٌ عنه، وكونت رابطة كومنولث الدول المستقلة، وورثت روسيا الاتحادية أكثر من ثلاثة أرباع مساحته الهائلة.[2]

وتتميز روسيا الاتحادية بموقع فريد من نوعه، اذ تمثل الجزء الشرقي من أوربا، وكذلك تمتد لمساحات شاسعة في عمق قارة آسيا وصولاً الى حدود اليابان، ووفقاً لهذا الموقع الجيوسياسي المتميز أيضاً وصفت روسيا بأنها دولة أورو- آسيوية بفضل مزاياها المتنوعة وعلاقاتها مع جميع الدول الحدودية لها.[3] كما مبين في الخريطة رقم (1)

(1) لمى مضر الإمارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 72، 2009، ص 146.

(2) جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، ترجمة: مجدي نبت، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999)، ص 818.

(3) نبيه الاصفهاني، المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث السياسية، القاهرة، العدد 142، 2000، ص 172.

خريطة رقم (1)

الموقع الجغرافي لروسيا الاتحادية



المصدر : الشبكة الدولية للمعلومات، الانترنيت، على الرابط: http://www.israj.net

ونتيجة لموقعها فإن روسيا الاتحادية تحاول الوصول إلى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، وذلك لعدم صلاحية سواحلها للملاحة؛ لأنها تتجمد في الشتاء. اذ تشرف من جهة الشمال على المحيط المنجمد الشمالي ومن الشرق على مياه المحيط الهادي، وفي الشمال الغربي على شواطئ بحر البلطيق ومن الجنوب على سواحل البحر الأسود؛ لذا فإن مياه الشاطئ الشمالي لروسيا الاتحادية غير صالحة للملاحة طوال العام بسبب تجمد المياه، أما ساحلها الشرقي الذي يطل على المحيط الهادي فهو يسمح لها في الاتصال بالعالم الخارجي.(1)

اما فيما يتعلق في الساحل المشرف على البحر الأسود فروسيا تتصل من خلاله بالدول المطلة عليه، ولاتقودها موانئ البحر الاسود الى البحار المفتوحة الا عن طريق الذراع المائي لمضيق (الدردنيل والبسفور) وبحر إيجة.(2)

ثانياً: المساحة والتقسيم الاداري

تبلغ مساحة روسيا الاتحادية حوالي 17,075,200 مليون كم^2، أي أنها ورثت مايقارب 85% من مساحه اراضي الاتحاد السوفيتي، وهي بهذه المساحه تعد أكبر دولة في العالم، وهذه المساحة مكنتها من تطبيق سياسة الدفاع في العمق، وسبق أن طبقتها مرتين، الأولى عندما غزا نابليون روسيا سنة 1812، والثانية عندما هاجم هتلر الاتحاد السوفيتي سنة 1941.(3)

لذا فإن مساحة روسيا الاتحادية تمتد لمساحات شاسعة من الكرة الأرضية وتمتد تحديداً من شواطىء بحر البلطيق غرباً حتى شواطىء المحيط الهادي شرقاً ومن شواطىء المحيط المنجمد الشمالي شمالاً الى الحدود مع منغوليا جنوباً. ويشير التقسيم الجغرافي في روسيا الى توزيعها على ثلاث مناطق:(4)

(1) عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية دراسة وتحليل تطبيقي لعالم الجيوبولتكس والجغرافية السياسية، (الكويت: وكالة المطبوعات، بلا)، ص 64-65.

(2) محمد الحمادي واخرون، الجغرافية السياسية، (دمشق: منشورات جامعة دمشق، كلية الاداب، 2007)، ص 198.

(3) ابراهيم ابو خزام، الحروب وتوازن القوى دراسه شامله لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدليه بالحرب والسلام، (بيروت: دار الكتب الجديدة المتحدة، ط2، 2009)، ص 380

(4) لمى مضر الاماره، مصدر سبق ذكره، ص 148.

1- روسيا الأوربية: تقع في الأراضي الواقعة غرب جبال الأورال.
2- سيبيريا: وهي تمتد من شرق سلسلة جبال الأورال.
3- الشرق الأقصى الروسي: وهذا بدوره يمتد من نهاية السهوب السيبيرية حتى شواطىء المحيط الهادي.(1)

أما التقسيم الإداري فهو يختلف عن باقي دول العالم، وذلك بحكم المساحة الشاسعة التي أعطت هذا الاختلاف والتنوع في التقسيم الإداري، إذ تتكون من: (21 جمهورية، 6 أقاليم، 49 مقاطعة او محافظة، مدينتين فدراليتين موسكو وسان بطرسبرغ، أقليم جمهوري يتمتع بحكم ذاتي، 10 مناطق حكم ذاتي.(2)

ثالثاً: الحدود

أعطت المساحة الشاسعة أهمية لروسيا الاتحادية على طول حدودها مع الدول الأخرى، ولاسيما موقعها الجغرافي الذي يمثل حلقة وصل بين آسيا وأوربا، ويبلغ طول البلاد من الشمال إلى الجنوب أكثر من 4,000 كم، ومن الشرق الى الغرب 10,000 كم.(3)

ويقدر طول الحدود البرية لروسيا بـ (20017 كم)، فمن الشمال الغربي تحدها النرويج بما يقارب (196 كم) وفنلندا ب (1340 كم)، أما من الغرب فتحدها جمهوريات استونيا (294 كم) ولاتفيا (217 كم) وليتوانيا (227 كم) وبيلاروسيا (959 كم). أما من جهة الشرق والجنوب الشرقي فتحدها الصين بما يقارب (4250 كم) ومنغوليا (3485 كم)، وكذلك فإن روسيا تجاور قارة أمريكا الشمالية عبر مضيق بيرنغ والاسكا وجزر الاليوشن.

(1) لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص 147.

(2) نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية - الروسية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 14.

(3) لمى مضر الامارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتاثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة (1990-2003)، (ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه، 2005)، ص 16.

وبذلك تعد الحدود الطبيعية لروسيا إحدى أهم سمات القوة الاستراتيجية.[1]

رابعا: المناخ

إن تنوع المناخ في روسيا جعله يوصف بأنه مناخ قاري يتسم بالتباين الشديد في درجات الحرارة بين فصلي الشتاء والصيف، ويتراوح بين مناخ رطب قاري في معظم مناطق روسيا وشبه قطبي شمالي سيبيريا، ومناخ قارس في القسم الشمالي، والشتاء في روسيا يتراوح بين بارد على طول ساحل البحر الأسود إلى متجمد في سيبيريا، أما في الصيف فيتراوح بين دافئ ومعتدل إلى بارد في الساحل الشمالي.[2]

وتمتد روسيا ضمن دائرة عرض (45) شمال خط الاستواء، وتشمل أقاليم عديدة مناخية ومتباينة، وهذا ما يوفر التنوع في الحياة النباتية والزراعية والبشرية، وتتكون روسيا من سهول غربية وجنوبية غنية بالتربة الصالحة للزراعة.[3]

وتشتهر روسيا بشتاء بارد قارس؛ إذ تغطي الثلوج أراضيها لمدة خمسة أشهر في العام، وهذا الأمر كون ميزة استراتيجية وعسكرية لروسيا في حالات الحرب، والتاريخ شهد بما حققته روسيا من انتصارات عسكرية في الأعوام 1812، 1941.

خامسا: الأنهار والبحيرات

هناك أعداد متنوعة من الموارد المائية في روسيا كالأنهار والبحيرات، فهي تضم أطول انهار القارة الأوربية وهذا يرجع إلى اتساع السهول التي تجري فيها تلك الأنهار ومعظم هذه الأنهار تنبع من تلال ركامية أرسبها الجليد، والقليل منها

(1) لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسيه بعد الحرب البارده وانعكاساتها على المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص 147.

(2) المصدر السابق، ص 187.

(3) ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال أفريقا من بطرس الاكبر حتى فلاديمير بوتين، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص 21.

ينبع من مناطق جبلية، ويبلغ عدد الأنهار في روسيا قرابة (120) نهراً،[1] وهذه الأنهار بدورها تؤدي دوراً مهماً في النقل والتجارة، ولاسيما بعد شق القنوات التي تربط بين هذه الأنهار، وأشهر هذه الأنهار هي:[2]

1- نهر الفولجا: وهو أطول الأنهار الأوربية، اذ يبلغ طوله حوالي (3740 كم).

2- نهر الدنيبر: ويوصف بأنه من أطول الأنهار التي تجري في السهل الروسي ويبلغ طوله حوالي (2269 كم).

3- نهر الأورال: ويبلغ طوله حوالي (1448 كم)، وينبع من الطرف الشرقي لروسيا الأوربية حتى مصبه في شمال بحر القزوين.

4- نهر الدنيستر: ويصل طوله حوالي (1390 كم)، ويجري هذا النهر نحو الجنوب الشرقي ليصب في البحر الأسود.

وفيما يتعلق بالبحيرات فإن روسيا تمتلك أعداداً كبيرة من البحيرات العذبة والمالحة وتصل حوالي إلى (200,000) بحيرة، وأكبرها (بحر قزوين) الذي يعد اكبر مسطح مائي داخلي في العالم، وكذلك (بحيرة لادوجا) قرب سانت بطرسبرغ التي تعد من أكبر بحيرات أوربا، وتبلغ مساحتها حوالي (17,703 كم)، وأبرز بحيرات روسيا (بحيرة بايكال) التي تعد أعمق بحيرة في العالم ويصل عمقها إلى (1620 متراً) ويصل طولها حوالي (636 كم)، ومتوسطها وعرضها (48 كم^2).[3]

لذلك فإن الدراسة أوضحت بان المقومات الجغرافية لروسيا الاتحادية يتمتع بموقع جيوسياسي فريد من نوعه، إذ أنها تقع في منطقة قلب العالم، كما اشار ماكندر، وبين ذلك أهميتها الاستيراتيجية وما يترتب على ذلك من مزايا في

(1) هدى مهدي صالح غالي اللامي، المجال الحيوي لروسيا الاتحادية في اطار دورها الاقليمي، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2014، ص 62.

(2) حسام الدين جاد الرب، جغرافية اوربا الجديدة دراسة اقليمية، (القاهرة: دار العلوم لنشر والتوزيع، 2007)، ص 91-92.

(3) حسام الدين جاد الرب، مصدر سبق ذكره، ص 92.

السياسة الدولية لاسيما، وأنها تربط بين آسيا وأوربا وهذا ما أفضى إلى دعم دورها الخارجي في السياسة الدولية، وعزز طموحها لاستعادة دورها العالمي.

المطلب الثاني: المقوم الديموغرافي

يعد المقوم الديموغرافي من أبرز المقومات المؤثرة في قوة الدولة في العلاقات الدولية، ويفهم من استعمال مصطلح (ديموغرافيا) أنها دراسة متعلقة بالجانب السكاني أو البشري، وتدرس في ضوء عدد من الاعتبارات، منها العدد السكاني والتوزيع الداخلي لهم داخل حدود الدولة ونوعية التركيبة السكانية.[1]

وعلى الرغم من التطورات التكنولوجية التي صاحبت التطور البشري في العالم، أصبح من المستحيل الاستغناء عن دور المقوم الديموغرافي الذي يشكل مع مجموعة من المقومات الأخرى الثابتة والمتغيرة من مرتكزات القوة الاستيراتيجية في الدولة، وبقدر تعلق الأمر بالجانب الديموغرافي فإنه لا يمكن الاستغناء عن العامل البشري لاسيما في الجوانب الاقتصادية والعسكرية.[2]

لقد واجهت رسيا تحدياً ديموغرافياً في مرحلة ما بعد التفكك السوفيتي، إذ تمخض عن ذلك التحدي انخفاض في عدد سكان روسيا الاتحادية بدرجة كبيرة، وهو الأمر الذي دفع بالرئيس فلاديمير بوتين أن يوجه اهتمام الدولة لمعالجة هذا الأمر الذي وصفه بأنه ابرز الأخطار التي تواجه روسيا الاتحادية، لذلك توجهت روسيا بعد عام 2000م إلى تبني استيراتجيات سكانية تهدف إلى إيقاف الانخفاض المتوالي لعدد السكان، واستحداث برامج لزيادة عدد السكان في المستقبل، لاسيما وأنها تمتلك مساحات شاسعة وموارد طبيعية وثروات غنية تؤهلها لتحمل أعداد جيدة من السكان.[3]

---

(1) صباح محمد واخرون، مصدر سبق ذكره، ص 58.

(2) احمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الامريكية انموذجا، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 3013)، ص 377.

(3) عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي ازمة المرحلة الانتقالية، سلسلة اوراق الجزيرة، الدار العربية للعلوم ناشرون- مركز الجزيرة للدراسات، بيروت، العدد (12)، 2009، ص 24.

لذلك فقد حددت الحكومة الروسية عام 2006 أربعة أهداف يجب تحقيقها في الجانب الديموغرافي، وهي:[1]

1- تحسين الأحوال المعيشية.

2- إنشاء شبكة حضانة تسبق سن الدراسة للعناية بأطفال الأهل العاملين.

3- العناية بالأطفال في المنازل في حال عدم تمكن الأهل من ذلك.

4- تقديم حوافز مالية للمواطنين لإنجاب أكثر من طفل واحد.

وتهدف هذه الخطة إلى رفع مستوى الخصوبة في المجتمع الروسي، وزيادة الولادات مقابل الاهتمام بالجانب الصحي والعمل على تقليل عدد الوفيات لتقترب روسيا من المعدلات السكانية في دول أوربا، وتستطيع بذلك مواجهة التحدي الديموغرافي عن طريق برامج وخطط مستقبلية، تحت إشراف وتنفيذ الحكومة.[2]

ويرجع الباحثون سبب هذا الانخفاض في الأعداد السكانية لروسيا إلى عاملين مباشرين، هما:[3]

أولاً: الهجرات المتعددة التي كانت تحصل سابقاً، والتي أسهمت بانتقال أعداد كبيرة من الروس إلى جمهوريات الاتحاد السوفيتي.

ثانيا: تردي الواقع الاجتماعي والاقتصادي في روسيا خلال مرحلة التسعينيات، وهي مرحلة شهدت عددا من الأزمات داخل المجتمع الروسي أسهمت في تراجع معدلات الزواج والإنجاب.

ولقد اسهمت الخطط والبرامج التي تبنتها الحكومة بإيقاف الانخفاض المستمر في عدد السكان الذي كان يبلغ عام 2001 حوالي (144,9) مليون نسمة ووصل عام (2010) الى (140,4) مليون نسمة، في حين بلغ في عام 2012 حوالي (142,7) مليون نسمة، لتحقق روسيا بذلك طفرة نوعية في زيادة عدد سكانها.

---

(1) احمد دياب، التحدي الديموغرافي للقوة الروسية، مجلة السياسية الدوليه، مركز الاهرامات للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (170)، 2007، ص 100.

(2) وليم نصار، مصدر سبق ذكره، ص 38.

(3) احمد دياب، التحدي الديموغرافي للقوة الروسية، مصدر سبق ذكره، ص 100.

وبذلك أصبحت روسيا أكبر دولة من ناحية عدد السكان في اوربا اذ انها تعادل عدد سكان دولتين أوربيتين هما بريطانيا وألمانيا، واحتلت بذلك روسيا المركز الثامن عالمياً من حيث عدد السكان تسبقها كل من (الصين والهند والولايات المتحدة واندونيسيا والبرازيل وباكستان وبنغلادش).[1]

أما من ناحية التركيبة السكانية في المجتمع الروسي فهو مجتمع ترتفع فيه نسبة المتعلمين، وتعد من أعلى نسب التعليم في العالم، حسب الإحصاءات والتي تقدر بـ (99%) من مجموع عدد السكان.[2]

ويفتخر المجتمع الروسي بأنه يمتلك حضارة فريدة من نوعها؛ إذ هي خليط ثقافي ناتج عن امتدادها في الحضارة الأوربية والحضارة الآسيوية في آن واحد، لذلك نلاحظ بروز مشاعر الروس القومية التي تستمد من تاريخ روسيا العريق، فضلاً عن ذلك فإن روسيا تحتوي على أعداد كبيرة من العلماء والخبراء في كافة المجالات الذين يسهمون في تقدم الدولة الروسية ومواكبتها لأحداث التطورات العالمية، لاسيما في مجال الاختراع والتطور التكنولوجي.[3]

ويوجد في روسيا أكثر من أمة قومية وأبرزها الأمة السلافية التي ينتمي اليها الروس، الذين يشكلون أكثر من 80% من عدد السكان، فضلاً عن قوميات رئيسة أخرى مثل التتار (3/8%) والأوكرانيين (3%) والشوفاش (1/2%) وقوميات متعددة أخرى.[4]

أما ما يتعلق بالديانات فروسيا تتعدد في ذلك أيضاً، وتعد الديانة المسيحية (الارثوذوكسية) من الديانات الرئيسية في روسيا بالإضافة إلى اليهودية والإسلامية والبوذية، اذ تبلغ نسبة المسيحيين قرابة (26%) من عدد السكان وهي

(1) تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، واشنطن، 2013، ص 182.

(2) تقرير التنمية البشرية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، واشنطن 2013، ص 182.

(3) عادل عبد الصادق، روسيا تدخل عصر تكنولوجيا المعلومات، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (170)، 2007 ص 70-71.

(4) نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص 16.

الديانة الأولى في البلاد، أما الثانية فهي الإسلامية وتبلغ حوالي (20%)، فضلا عن أعداد مختلفة للديانات الأخرى.[1]

من خلال ما تقدم وعلى الرغم من التحدي الديموغرافي الذي مر على روسيا في مرحلة ما بعد التفكك السوفيتي، بيد أن الجهود التي قامت بها الاجهزة الحكومية الروسية، والتي تمثلت بالبرامج والخطط الاستراتيجية تمكنت من معالجة هذا الخلل المهم في احد أبرز المقومات للدولة الروسية من خلال زيادة عدد السكان وهي تواصل في تنفيذ تلك البرامج، للارتقاء بواقع المجتمع الروسي عن طريق تحسين معدل دخل الفرد والاتفاق على الجوانب الصحية والتعليمية، إيماناً منها بأهمية ودور المقوم الديموغرافي في دعم القوة الإستراتيجية الشاملة للدولة والافادة منها على الصعيد الخارجي لاستعادة دورها العالمي بوصفها قوة عظمى في نظام متعدد الأقطاب يستند إلى مشاركة قوى متعددة وفاعلة في النظام العالمي لاعلى قوة واحدة فحسب.

المطلب الثالث: المقوم الأقتصادي

ان دراسة القوة الاقتصادية للدولة لاتتم عبر معرفة توافر الإمكانات الاقتصادية فقط، بل وأيضاً من خلال معرفة مدى توظيف هذه الإمكانات في خدمة أهداف الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي، كما يتطلب ذلك إدارة سياسية فاعلة للنشاط الاقتصادي يساعدها في ذلك استقلالية الدولة سياسياً، وعدم كونها مرتبطة مع قوى كبرى أو جزء من محاور دولية متصارعة تؤثر في قرارها السياسي في العلاقات الدولية.

ويفضل اتساع مساحة روسيا وتنوع مناخها فإنها تحتوي على عدد كبير من الموارد والثروات الطبيعية والإمكانات الزراعية والصناعة التي تتفاوت في درجة أهميتها الاستراتيجية، اذ تعد روسيا الاتحادية الدولة الأولى في العالم من حيث الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، وهي تمتلك ما يصل إلى حوالي (33%)

(1) عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة المرحلة الانتقالية، مصدر سبق ذكره، ص 26.

من احتياطي الغاز في العالم، كما تحتل المرتبة السابعة بين دول العالم في احتياطي النفط، اذ يبلغ احتياطها النفطي ما نسبته (13%) من الاحتياطي العالمي.[1]

وتملك روسيا الاتحادية ثاني أكبر احتياطي في العالم من الفحم بعد الولايات المتحدة الأمريكية الذي يقدر بـــ (178) مليار طن من الفحم، وأنها تحتل المركز الثالث عالمياً في احتياطي الذهب بعد كل من جنوب افريقيا والولايات المتحدة الأمريكية، والمركز الأول عالمياً في احتياطي النيكل، وكذلك المركز الأول في احتياطي البوكسيت، وثاني أكبر احتياطي عالمي في اليورانيوم، فضلاً عن موارد اخرى كالألماس والخشب، وتعد روسيا الدولة الرابعة عالمياً في انتاج الثروة السمكية بعد اليابان وامريكيا والصين، أما في إطار التصدير فأنها تصدر أكثر من ثلث النفط والغاز المستخرج، وأكثر من (80%) من النحاس والنيكل والألمنيوم، ويرتبط نحو (70%) من الميزانية العامة بعملية تصدير الثروة المعدنية للبلدان الأخرى.[2]

ونتيجة للمتغيرات المناخية والتطورات العالمية في اطار استكشاف الموارد الطبيعية، وفي مجال تدعيم روسيا لمواردها الطبيعية فقد دخلت بذلك في تنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2007، لتأكيد حقوق السيادة على الموارد الطبيعية في المحيط المنجمد الشمالي، فقد أرسلت روسيا بعثة علمية بداعي تعيين الجرف القاري الروسي واثبات أنه يتصل بالأراضي الروسية وقامت البعثة بوضع العلم الروسي في اماكن متعددة من المنطقه وهو ما أدى الى احتجاج امريكي جراء ذلك.[3]

وانتقالاً إلى تحليل ودراسة الواقع الاقتصادي الروسي منذ تفكك الاتحاد السوفيتي واعلان دولة روسيا حتى الوقت الحاضر، يمكن دراسة ذلك في ضوء مرحلتين:

(1) شيماء تركان صالح، السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية الانتشار النووي أنموذجاً، كلية العلوم السياسية جامعه النهرين، بغداد 2012، ص 53.

(2) هدى مهدي صالح غالي اللامي، مصدر سبق ذكره، ص 63.

(3) عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة المرحلة الانتقالية، مصدر سبق ذكره، ص 64.

المرحلة الأولى: الأزمات الاقتصادية التي عانت منها روسيا في ظل حكم الرئيس (بوريس يلتسن) الممتدة مابين (1991-1999)، والتي أفضت إلى التحول من الفلسفة الاشتراكية الى الفلسفة الرأسمالية، وحدثت أزمات اقتصادية واجتماعية بسبب سياسات التحول الخاطئة التي اعتمدها (يلتسن)، والتي أدت إلى تدهور وانكفاء دور روسيا في النظام السياسي الدولي.[1]

المرحلة الثانية: تمثلت في التغير الذي شهدته روسيا بعد عام 2000 بوصول (فلاديمير بوتين) والذي استمر رئيساً حتى عام 2008، اذ شهدت هذه المرحلة تطوراً اقتصادياً أسهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الذي رافق ارتفاع أسعار مبيعات الطاقة الروسية، فضلاً عن الكثير من الاصلاحات الاقتصادية التي أدخلها في عملية النشاط الاقتصادي.[2]

ومن خلال متابعة الواقع الاقتصادي قبل عام 2000 فإن الرئيس يلتسن حاول تحويل النظام الاقتصادي من اشتراكي إلى رأسمالي عبر ما سمي (العلاج بالصدمة) وهو يعني الانتقال إلى الرأسمالية بصورة مباشرة، ويمكن إيجاز الإجراءات التي اتخذها يلتسن وفريقه الحكومي عام 1992 بالآتي:[3]

1- تحرير التجارة داخل الاقتصاد الروسي بإزالة نظام تسعير السلع.
2- خفض الانفاق الحكومي بصورة شديدة.
3- اصلاح النظام الضريبي.
4- جعل العملة قابلة جزئياً للتحويل.
5- خصخصة مؤسسات الدولة.
6- الانضمام لمؤسسات مالية واقتصادية للحصول على المساعدات للخروج من الأزمة لنجاح عملية التحويل الاقتصادي.

(1) فرتيز أيرمارث، روسيا، من كتاب (التقيم الاستراتيجي)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1997، ص 96-97

(2) معتز سلامة، تحركات مدروسة: طريق روسيا للعودة الى مسرح السياسة العالمية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القاهره، العدد (195)، 2014، ص 82

(3) فرتيز إيرمارث، مصدر سبق ذكره، ص 98.

وقد أسهمت هذه الإجراءات في تدهور الاقتصاد الروسي وظهرت مجموعة ممارسات ساهمت في فشل عملية التحول وانتشرت ظاهرة الرشوة والفساد الاقتصادي في روسيا بعد سنة 1991 هو عدم تهيئة المجتمع الروسي لعملية التحول تلك، اذ حاولت الدولة التخلص من المشاريع الصناعية في القطاع العام وخصخصتها إلى السوق المفتوحة وهو ما أفضى إلى انهيار اقتصادي تجسد في الأزمة المالية التي حدثت في روسيا سنة 1998.[1]

ولعل أسباب حدوث هذه الأزمة المالية في روسيا، فضلاً عما تم ذكره، تعود إلى تعرض روسيا لأربع صدمات اقتصادية، تمثلت الأولى بالصدمة الداخلية الناتجة عن فشل الحكومة في جباية الضرائب، إذ إنها لم تتمكن من جمع 65% من حجم الضرائب المفروضة، أما الصدمات الأخرى فكانت خارجية وتمثلت بالآتي:[2]

1- رفض صندوق النقد الدولي منح التحويل الدولي للقرض بمبلغ (700) مليون دولار.
2- رفض البنك الدولي للإنشاء والتعمير تقديم مبلغ (1,1) مليار دولار.
3- خسارة روسيا ما يقارب (5) مليار دولار من جراء الأزمة المالية الآسيوية.

أما المرحلة الثانية في إطار دراسة المقومات الاقتصادية لروسيا الاتحادية فهي تبدأ بعد عام 2000، والتي تمثلت بوصول الرئيس (فلاديمير بوتين) والذي ركز بالأساس على الجانب الاقتصادي في نهضة روسيا وتأهيلها لأداء ادوار عالمية تتناسب وحجمها الاستراتيجي، إذ أعلن أن هدفه الاستراتيجي هو مضاعفة الانتاج المحلي واستعادة هيبة الدولة ودورها العالمي، وقد استفاد من تجربة الصين في ما يخص الانفتاح الاقتصادي المتدرج والموجه من قبل الدولة على العكس من

---

(1) وليم نصار، مصدر سبق ذكره، ص 24.
(2) فيكتور ليبيديف، الاوضاع الاقتصادية والسياسية والامنية في روسيا الاتحادية، سلسلة محاضرات الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد (28)، 1999، ص 7.

سياسة الانفتاح غير المحسوب التي اتبعها يلتسن.[1]

وقد تمثلت ابرز الإصلاحات التي قام بها بوتين في إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية الداخلية بتقديم الدعم لصغار ومتوسطي رجال الأعمال من خلال خفض الرسوم والضرائب لإنعاش القطاعين الزراعي والتجاري، ودعم الحكومة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للطبقة الوسطى، وإعادة دور الدولة في التحكم في قطاعات الطاقة والصناعات العسكرية، وقام بإبعاد المسؤولين السابقين في ادارة يلتسن الذين اتهموا بالفساد والرشوة ليعطي بذلك دفعة قوية في إطار تنشيط الاقتصاد الروسي.[2]

كما قام الرئيس بوتين بإقامة علاقات مع رجال الأعمال الروس الذين يستثمرون أموالهم في دول الاتحاد الأوربي، وذلك من اجل تشجيع الاستثمارات الأوربية في روسيا وأن يكون هؤلاء هم حلقة الوصل في التبادل الاقتصادي بين الاتحاد الأوربي وروسيا، ونتيجة لتلك الإصلاحات التي قام بها بوتين فلقد حقق الاقتصاد الروسي تطوراً نوعياً على مختلف المستويات، إذ ساهم ارتفاع اسعار النفط في نمو الاقتصاد الروسي الذي حقق نمواً اقتصادياً بنسبة (8,2) في نهاية عام 2000 وهو ما لم يحققه الاقتصاد في روسيا منذ ربع قرن.[3]

كما قدمت روسيا طلب انضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ليستمر النمو الاقتصادي في روسيا بنسب ثابتة لتتجاوز حجم الاستثمارات الأجنبية في روسيا عام 2006 بما يقارب (11) مليار دولار.[4]

إن الأرقام والمؤشرات التي ذُكرت أعلاه كانت تمثل المرحلة الأولى لنهضة الاقتصاد الروسي التي سعى اليها بوتين من خلال تثبيت أركان النظام الاقتصادي الجديد لروسيا، وتفعيل التجارة الخارجية، وزيادة مقدار الاستثمارات الاجنبية

---

(1) شيماء تركان صالح، مصدر سبق ذكره، ص 60
(2) نوار محمد ربيع الخيري، روسيا الاتحادية والسعي لأثبات المكانة والدور أقليمياً ودوليا، مصدر سبق ذكره، ص 115.
(3) هدى مهدي صالح غالي اللامي، مصدر سبق ذكره ص 75.
(4) مفاوري شلبي علي، مصدر سبق ذكره، ص 58.

التي أدت إلى تراكم القوة للاستراتيجية الروسية، والتي مكنتها من استعادة دورها العالمي.

اما المرحلة الثانية فيمكن القول أنها امتدت من بعد عام 2008 وحتى نهاية 2014، فقد شهد الاقتصاد الروسي تطوراً في مستويات عدة، فعلى صعيد المستوى الداخلي استمر نمو الاقتصاد الروسي واستمر ازدياد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وسجلت معدلات البطالة والفقر تراجعاً كبيراً، أما على صعيد المستوى الخارجي فأصبحت روسيا قوة اقتصادية صاعدة اسهمت مع قوى أخرى في الدفع باتجاه عالم متعدد الأقطاب اقتصادياً لا تهيمن عليه قوة دولية واحدة مهما كانت قراراتها الاستيراتيجية.[1] والجدول الآتي يبين إجمالي الناتج المحلي لدول مختارة حققت نمواً واضحاً، كانت روسيا أهم هذه الدول.

جدول (1)

اجمالي الناتج المحلي لدول مختارة (القيمة ترليون دولار امريكي)

للاعوام 2010-2016

السنة / البلد	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الولايات المتحدة	14,964	15,517	16,163	16,768	17,81	18,27	18,56
الصين	5,930	7.321	8,229	9,240	18,34	19,82	21,14
اليابان	5,495	5,905	5,954	4,919	4,881	4,907	4,932
المانيا	3,412	3,752	3,533	3,730	3,854	3,911	3,979
فرنسا	2,646	2,862	2,686	2,809	2,667	2,67	2,699
المملكة المتحدة	2,407	2,591	2,614	2,678	2,677	2,737	2,788
روسيا الاتحادية	1,524	1,904	2,017	2,096	3,92	3,774	3,751
الهند	1,708	1,880	1,858	1,876	7,534	8,103	8,721

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على الموقع http://data.albankaldawli.org

(1) عاطف معتمد عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص 72.

وعبر الرئيس الروسي السابق (ديميتري ميدفيدق) عن الوضع الاقتصادي الروسي قائلاً: "ان روسيا واصلت تنفيذ المهمات التي وضعتها لنفسها عام 2008 بشكل يستحق الاعجاب فيها بالتخطيط المالي والرؤية المستقبلية للتنمية وان الحكومة الروسية تمكنت في ظل الكثير من المشكلات المتعلقة بتجاوز آثار الأزمة العالمية المالية، وساعدت على تحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي في البلاد".[1]

وخلال اجتماع منتدى دافوس لاقتصادي العالمي في 28 كانون الثاني عام 2009، دعا رئيس الوزراء الروسي آنذاك (فلاديمير بوتين) إلى اعتماد مجموعة من الأسس والمبادئ لتجاوز الأزمة المالية العالمية وهي:[2]

1- الدعوة إلى التعامل بنزاهة وشفافية في التعاملات المالية الدولية بعد أن أصبح العالم أكثر ترابطاً.
2- العمل وفق اقتصاد السوق المفتوح.
3- رفض تدخل الدولة المفرط في الاقتصاد.
4- الدعوة إلى قيام نظام اقتصادي عالمي متعدد الأقطاب.
5- إسقاط الديون عن الدول الفقيرة.
6- الدعوة إلى تحمل مسؤولية مشتركة في مجال الأمن العالمي للطاقة.

إن أهم القطاعات الاقتصادية الرئيسية في روسيا الاتحادية هما النفط والغاز الطبيعي، فهي تمتلك موارد كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، وكما اسلفنا بأنها تمتلك اكبر احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي، والذي يقدر بأنه يبلغ (44) ترليون م^3، وتتحكم شركة غازبروم الروسية في 90% من انتاجه وتنتج 20% من اجمالي الناتج العالمي، كما تمتلك أطول شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي في العالم بطول (150) الف كم.[3]

(1) نقلاً عن: لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص 152.
(2) المصدر السابق، ص 154
(3) أسامة مخيمر، مصدر سبق ذكره، ص 92

ويستورد الاتحاد الأوربي الغاز الطبيعي من روسيا بنسبة (36%) من الغاز الذي يحتاجه، وتتنبأ المفوضية الأوربية بأن هذا الرقم سيصل الى 80%بحلول عام 2030 وتعتمد دول شرق ووسط أوربا بشكل كبير على الغاز الروسي، وتستعمل روسيا الاتحادية صادرات الغاز إلى أوربا كإحدى اهم الأدوات في السياسة الخارجية تجاه أوربا وتوظيفها لخدمة مصالحها الاستراتيجية وحماية أمنها القومي.[1]

أما فيما يتعلق بالنفط، فأن روسيا تعد ثاني أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية، وتمتلك سابع اكبر احتياطي عالمي من النفط، وتظهر شركة (روس نفت) الاكبر في قطاع النفط، ومن المهم الإشارة إلى أن أكثر من 30% من النفط الروسي تنتجه شركات مملوكة للدولة على رأسها (روس نفت)، أما في إطار القطاع الخاص فتعد شركة (لوك اويل) كبرى شركات النفط وتستحوذ على 19% من النفط الروسي.[2]

ويساهم تصدير النفط والغاز الطبيعي بأكثر من (60%) من حصيلة روسيا من العملة الصعبة، اذ تملك روسيا الاتحادية اسطولاً كبيراً لنقل النفط وتصل سفن نقل النفط فيه الى (139) سفينة بحمولة إجمالية تصل إلى (6391) الف طن، وتخطط روسيا الاتحادية لزيادة عدد هذه السفن، ويذكر أن روسيا تصدر النفط عن طريق البحر الأسود وبحر البلطيق، فضلاً عن تصدير النفط من منطقة القلب الشمالي.[3]

ولقد أدى ارتفاع أسعار النفط عالميا الى تنشيط الاقتصاد الروسي، وأن آخر احصائية تمثلت في الوصول إلى انتاج النفط في روسيا لعام 2013 إلى ما يعادل (10,464) مليون برميل يوميا.[4]

---

(1) نورهان الشيخ، الخيار المتردد: هل ستصبح الطاقة سلاح روسيا لاستعادة المكانة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (196)، 2014 ص 23.

(2) اسامة مخيمر، مصدر سبق ذكره، ص 92

(3) نور محمد ربيع الخيري، روسيا الاتحادية لاثبات والدور اقليميا ودولياً، مصدر سبق ذكره، ص 116.

(4) روسيا تسجل رقما قياسياً في انتاج النفط، موقع أنباء موسكو، متوفر على الرابط: www.anba Moscow.com.

وفي ضوء ذلك فأنه على الرغم من حدوث الازمة المالية العالمية (1997-1998) والمتغيرات الاقتصادية الدولية إلا أن روسيا تمكنت بعد عام 2000 من اصلاح واقع الاقتصاد الروسي وتطويره لأن تكون إحدى أهم القوى الاقتصادية الصاعدة، وكل ذلك بفضل إدارة الرئيس فلاديمير بوتين ومن بعده (ديميتري ميد فيدف) اللذين قادا مشروع روسيا الاتحادية الساعية لاستعادة دورها العالمي في إطار نظام دولي متعدد الأقطاب يكون لروسيا فيه دور رئيس في مختلف القضايا، ولاسيما الصراعات الدولية.[1]

والجدولان (1-2) يوضحان ملامح التطور الاقتصادي الذي شهدته روسيا بعد عام 2000 وذلك من خلال مراجعة أرقام كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كما في الجدول (1) ونسب الناتج المحلي الاجمالي لروسيا كما في الجدول (2) اعتماداً على تقارير التنمية البشرية الصادرة عن نظرة الامم المتحدة، في الجدول (1) يوضح زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

جدول (2)

زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (لسنوات مختارة)

العام	نصيب الفرد من الناتج الاجمالي لروسيا، المبلغ بالآف الدولارات
2001	7,100
2002	8,230
2003	9,230
2004	9,902
2005	10,845
2011	14,561
2012	14,461

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على: يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011، ص 229-230.

---

(1) ناصر زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 185-186.

كما ويوضح الجدول (2) زيادة الناتج المحلي الاجمالي لروسيا الاتحادية:

جدول (3)

زيادة الناتج المحلي الاجمالي لروسيا الاتحادية (لسنوات مختارة)

العام	الناتج المحلي الاجمالي لروسيا الاتحادية بمليار دولار
2001	310
2002	346,5
2003	432,9
2004	581,4
2005	773,7
2007	1,290,1
2008	1,679,5
2011	2,101,8
2012	2,014,7

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على: تقرير التنمية البشرية 2013، برنامج الامم المتحدة الانمائي، واشنطن، ص 196.

في ضوء ما تقدم فإن نهضة الاقتصاد الروسي التي كانت متناسقة مع سياسة الرئيس فلاديمير بوتين في الاصلاحات الاقتصادية سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي، دفعت روسيا باتجاه دور عالمي بوصفها قطباً دولياً يحاول تغير النظام الدولي من احادي القطبية الى نظام متعدد الاقطاب بمشاركة قوى أخرى لها من الامكانيات مايؤهلها لمنافسة القوة المهيمنة على النظام السياسي الدولي.

وبموجب ذلك لقد استعادت روسيا دورها العالمي من خلال دخولها في عدد من الصراعات الدولية وإبراز قوتها من خلال نجاح قادتها في توظيف تطورها الاقتصادي المرتبط بالمتغيرات الجديدة على المسرح الدولي، وذلك من خلال تبني أسس ومرتكزات لم يسبق الركون إليها، فالتطور التاريخي لروسيا يشير إلى أنها في نهايات القرن التاسع عشر اعتمدت على قوتها العسكرية العملاقة في صراعها مع القوى المنافسة.

أما في القرن العشرين فإن العامل الايديولوجي الذي تمثل في المبادئ الماركسية- اللنينية، كان الأساس الذي استندت إليه روسيا الاتحادية في صراعها مع القوى الأخرى.

أما روسيا بوتين بعد عام 2000 ومطلع القرن الحادي والعشرين، فإنها تنفذ استراتيجية تبدو أكثر واقعية وعملية مستجيبة لطبيعة التحولات في النظام السياسي الدولي، والقائم على أساس تحقيق مصالحها الوطنية على الاعتبارات الأخرى التي كانت سائدة في القرن العشرين، لذا فأنها تمكنت من استعادة دورها العالمي، وذلك ما اتضح جلياً في أكثر من صراع، وعلى سبيل المثال لا الحصر الصراع ضد جورجيا سنة 2008، ودورها حيال الصراع في سوريا بعد سنة 2011 المعارض للرؤيا الأمريكية-الغربية.

المبحث الثاني

المقومات السياسية والعسكرية

ترتبط قوة الدولة وفاعليتها في العلاقات الدولية بجزء كبير مما تمتلكه من قوة عسكرية، إلى جانب ذلك ضرورة توفر إرادة سياسية قادرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية العليا للدولة عن طريق التصدي والوقوف بوجه التحديات الداخلية ومواجهة التهديدات الخارجية، وتمثل المقومات السياسية والمقومات العسكرية مرتكزات أساسية في معرفة عناصر قوة الدولة في السياسة الدولية والعلاقات الخارجية، ولذلك فقد تناولنا في هذا المبحث هذين النوعين من المقومات لروسيا الاتحادية.

المطلب الأول: المقومات السياسية

لطالما أدى المقوم السياسي دوراً مهما ورئيساً في بلورة مكانة وهيبة الدولة على الصعيد الخارجي، وعلى الرغم من امتلاك الدولة لامكانات ومقومات جغرافية واقتصادية وعسكرية، الا أنها لا يمكن الاستفادة منها دون امتلاك إدارة سياسية قادرة على توظيف امكانات وقدرات الدولة بما يحقق أهداف استراتيجية على الصعيد الخارجي.

وبالتطرق لدور روسيا الاتحادية في الساحة الدولية والصراعات العالمية مابعد عام 2000 فإنه يقترن بالدرجة الأساس بالمتغيرات التي نجمت عن وصول الرئيس فلاديمير بوتين الى السلطة وما أضفاه من تطور في هيكل الدولة الروسية على كافة الاصعدة والاصلاحات التي ادخلها في الاقتصاد الروسي والمؤسسة العسكرية التي انعكست بدورها فيما بعد على الاداء الروسي الإقليمي والدولي من خلال استعادة المكانة العالمية لروسيا.[1]

---

(1) السيد امين شلبي، بوتين وسياسة روسيا الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص 257.

ففي السابق كانت روسيا القيصرية احدى أهم القوى الفاعلة في النظام توازن القوى التقليدي آنذاك ومن ثم اصبحت أحد قطبي النظام السياسي الدولي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية متمثلة بالاتحاد السوفيتي وحتى نهاية الحرب الباردة، التي انتهت إلى التفكك وطي صفحة الصراع العالمي الذي استمر لأكثر من نصف قرن.[1]

أدى حجم المكانة العالمية التي كانت تتمتع بها روسيا في المرحلتين المذكورتين آنفاً إلى ضرورة العمل على اعادة ترتيب الوضع الداخلي وايجاد حلول للمشاكل والازمات التي واجهتها روسيا، بعد تفكيك الاتحاد السوفيتي، من اجل الانطلاق في سياسة خارجية جديدة قائمة على تقديم مصالح روسيا الاستراتيجية قبل الاعتبارات الأيديولوجية، التي كانت تحكم آنذاك الاتحاد السوفيتي، لذا فقد اقر بوتين بضرورة تحديد روسيا لنفسها مبادئ وأسساً جديدة مستندة بالدرجة الاساس إلى تحقيق المصالح الوطنية.[2]

لذا فإن دراسة المقومات السياسية لروسيا الاتحادية تعتمد على طبيعة التحول الذي طرأ بعد عام 1991، والذي تبلور من خلال إنشاء دولة روسيا بعدّها الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي والتي تحملت أعباء تركة ثقيلة انتجت ازمات سياسية واقتصادية وعسكرية.[3]

نتيجة لذلك فأن دراسة المقومات السياسية في روسيا الاتحادية وأثرها في دور روسيا الخارجي يعتمد بالدرجة الأساس على دراسة وتحليل دور كل من رئيس الجمهورية والسياسة الخارجية بوصفها الأدوات الرسمية الاكثر فاعلية وتاثيراً في عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، من خلال ممارستها لأدوارها الإقليمية والدولية.

أولاً: رئاسة الجمهورية

يعد رئيس الجمهورية في روسيا مركز الثقل الرئيس في النظام السياسي

(1) سعد حقي توفيق، تاريخ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 281.
(2) السيد امين شلبي، مصدر سبق ذكره، ص 257.
(3) جيمس بيكر، مصدر سبق ذكره، ص 818.

الروسي، والدستور قد منحه اختصاصات وصلاحيات واسعة، فهو يمثل الدولة في الداخل والخارج وهو الذي يحدد الخطوط العامة للسياسة الداخلية والخارجية وله الحق في تعين رئيس الوزراء والوزراء ونوابهم وله الحق في عزلهم، ولكن بموجب موافقة مجلس الدوما، فضلاً عن انه يملك صلاحية حل الحكومة، كما يعد الرئيس الروسي هو القائد العام للقوات المسلحة وهو السؤول عن تشكيل مجلس الأمن القومي الروسي، ويرأسه ويقر السياسة الدفاعية للدولة، وله الحق في الدعوة لاجراء انتخابات وحق تعديل الدستور واقتراح القوانين وهو الذي يقوم بإعلان الأحكام العرفية في حال تعرض الدولة لخطر خارجي وإعلان حالة الطوارئ في البلاد.[1]

وبالنظر لحجم تلك الصلاحيات الواسعة التي منحها الدستور الروسي لرئيس الجمهورية تجعله المركز الاكثر فاعلية واهمية في النظام السياسي الذي يشرع في صياغة فلسفة الدولة وسياستها، إذ إنه يعد صانع القرار الاستراتيجي الاول في الدولة ويفوق بمركزه على كل السلطات الأخرى، وهو من يعمل على تنفيذ سياسة الدولة الداخلية والخارجية، ومن هنا تكمن أهمية دوره في تفعيل وتنشيط الدور الروسي اقليمياً ودولياً.[2]

ويفتخر الشعب الروسي بتجربة فلاديمير بوتين المثالية الذي لقبوه بقيصر روسيا الجديد، فقد شرع في سياسة جديدة تبنت تحقيق المصالح الروسية وتقديمها على كل الاعتبارات الأخرى، لذا فإنه نجح في قيادة روسيا على أداء ادوار إقليمية ودولية استعادت مكانة روسيا الاتحادية بوصفها قوة عظمى في المسرح الدولي.

ولد فلاديمير بوتين في 7 تشرين لاول 1952 في مدينة لينيغراد (سان بطرسيرغ حاليا) وتخرج من الدائرة القومية في جامعه لينيغراد عام 1975، التحق بجهاز المخابرات السوفيتي KGP وعمل في المانيا الشرقية من عام 1985 حتى عام

(1) المادة (87، 86، 83) من الدستور الروسي، دساتير العالم، المجلد الاول: الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فرنسا، المانيا الاتحادية، جمهورية الصين الشعبية، الاتحاد الروسي، ترجمة: اماني فهمي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ص 294، ص 296، ص 197
(2) باسم علي خرسان، الدول الفدرالية في العالم: دراسة في النظام السياسي، مركز دمشق للدراسات الاستراتيجية، سوريا 2011، ص 189.

1990، وبعد عودته تولى منصب مساعد رئيس جامعة سانت بطرسبرغ للشؤون الدولية، ثم شغل مناصب إدارية مهمة في الدولة كديوان الرقابة المالية وديوان الرئاسة الروسية، ولما أبداه من نجاح وقوة في اسلوب الادارة عينه الرئيس الأسبق يلتسن عام 1998 رئيساً لجهاز المخابرات الروسي (KPG) الذي حل محل جهاز المخابرات السوفيتي، ليكون بذلك بوتين أول مدني يرأس جهاز المخابرات.[1]

ان قوة وصلابة بوتين في ادارة الحرب في الشيشان جعلت يلتسن يستدعيه ويكلفه .بمنصب رئيس الوزراء عام 1999 ليكون بذلك اصغر رئيس وزراء في تاريخ روسيا، وبعد تخلي بوريس يلتسن عن رئاسة الجمهورية في كانون الاول اصبح بوتين رئيسا للجمهورية بحكم ما يقتضيه الدستور الذي ينص على ان يحل رئيس الوزراء محل رئيس الجمهورية في حال الفراغ ودعا بوتين الى اجراء انتخابات مبكرة في اذار عام 2000 ونجح من الجولة الاولى بحصوله على 53%من الاصوات.[2]

لقد نجح بوتين في قيادة روسيا من خلال تبنيه لبرامج تنشيط وتنمية الاقتصاد الروسي مستفيداً في ذلك من ارتفاع اسعار النفط والغاز، لذا فقد شرع في مشروع استعادة القوة العسكرية الروسية التي عدها بجانب العامل الاقتصادي والاسس والمرتكزات الأساسية لروسيا، في استعادة دورها العالمي وصولاً إلى تحقيق المكانة المفقودة عالميا، وكان نجاحه في الولاية الرئاسية الأولى مفتاحاً لفوزه في انتخابات عام 2004 عندما فاز بنسبة 71% من الأصوات، ليحكم بذلك قبضته على رئاسة روسيا الاتحادية.[3]

ولأن الدستور الروسي يمنع من تولي منصب الرئاسة من قبل نفس الشخص لأكثر من ولايتين، دعم بوتين رئيس وزرائه ميدفيدف ورشحه للانتخابات الرئاسية، وبفضل هذا الدعم فاز الأخير بالانتخابات بنسبة 70%واصبح بوتين فيما بعد رئيساً للوزراء وميدفيدف بدوره لم يحدث تغيراً في السياسة الروسية

(1) عادل الجورجي، فلاديمير بوتين جاسوس على عرش الكرملين، دار الكتاب العربي، القاهرة 2013، ص 11-12.

(2) وليم نصار، مصدر سبق ذكره، ص 32.

(3) ناصر زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 186.

سواءً في السياسة الداخلية أو الخارجية.[1]

وتواصلاً مع حالة تبادل الأدوار بين بوتين وميدفيدف، رشح بوتين نفسه مرة أخرى في انتخابات عام 2012 وفاز بالانتخابات بنسبة 64% من الاصوات ليواصل فيما بعد مشروعه في قيادة الدولة الروسية وهذه المرة بولاية تمتد لستة أعوام.[2]

إن مشروع بوتين الرامي إلى ترسيخ وتأكيد نهضة روسيا قوة دولية فاعلة في النظام السياسي الدولي، تشارك بفاعلية في إدارة الصراعات الدولية مع قوة مهيمنة على النظام، وساعد ذلك بخلق قوة أخرى فاعلة أيضا، ليقضي بذلك على نظام القطبية الأحادية الذي امتد من 1990، وحتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، واستعادة روسيا لمكانتها العالمية المفقودة.

ثانياً: السياسة الخارجية

لقد احدثت التغيرات السياسية في روسيا الاتحادية بعد عام 1991 تغييراً جذرياً في السياسة الخارجية الروسية، إذ أن إسقاط المبادئ الماركسية – اللينينية من الفلسفة السياسية الروسية أفضى إلى ضرورة تبني أسس ومرتكزات لصياغة توجهات السياسة الخارجية الجديدة.

لقد ظهر في روسيا اتجاهان من النخب السياسية والفكرية نتيجة للجدل الذي أثير حول البحث عن هوية الدولة الروسية، هل هي أوربية أم آسيوية، وهذان الاتجاهان او التياران ظهرا بعد عام 1991، فالأول قاده بوريس يلتسن ووزير خارجيته (كوزيراف)، والذي تمثل الدعوة الى التقارب مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والتعاون مع كافة مؤسساتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وعرف هذا التيار بـ (الأطلسي)، اما التيار الثاني فقاده الشيوعيون الروس برئاسة رئيس الوزراء الأسبق (بريماكوف) الذي دعا إلى الانطلاق في سياسة روسيا الخارجية على أساس موقع روسيا الجيوبوليتيكي المتمثل

(1) عادل الجورجي، مصدر سبق ذكر، ص 107.

(2) المصدر السابق، ص 288.

بالأوروآسيوي، مؤكدين أن تتوجه روسيا نحو رابطة الدول المستقلة وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز وأوربا الشرقية والقوة الإقليمية الآسيوية، وعرف هذا التيار بـ (الأوروآسيوي).[1]

لقد سيطر الاتجاه الأول على منطلقات السياسة الخارجية الروسية، ولاسيما مع اعتماد إدارة يلتسن المنهج الليبرالي-الرأسمالي والذي كان يهدف الى تقريب روسيا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً للاستفادة من المساعدات القريبة بغية التخلص من الازمات الداخلية، لذا فقد دعا يلتسن الى قيام نظام توازن المصالح بدلاً من توازن القوى، والتفكير بالجيواقتصادية بدلاً من الجيوبولتيك.[2]

ان يلتسن وانصار الاتجاه الاطلسي لم يعارضوا مشروع توسيع حلف شمال الأطلسي بل العكس، فقد اعتقدوا أن انضمام روسيا للحلف سيسهم في حل مشكلتها الأمنية الداخلية والإقليمية، إذ أن الحلف وفقاً لإدراكهم سيتكفل بمعالجة التهديدات في قوس الأزمات الجنوبي لروسيا الاتحادية.[3]

ولكن التطورات السياسية لم تفض إلى رغبة حقيقية من الغرب للتعاون مع روسيا ومساعدتها، بل على العكس تماما، فإن الاستراتيجية الأمريكية – الغربية كانت تريد تطويق روسيا وإبقاءها ضعيفة وفاقدة لدورها الاقليمي، لذا فإن أنصار الاتجاه الاوروآسيوي بدأوا يسخطون من سياسات يلتسن الخارجية، واكثر من ذلك مع تقدم الشيوعيين في انتخابات مجلس الدوما عام 1996، لذا فان تعين بريماكوف وزيراً للخارجية كان لغرض امتصاص غضب الشيوعيين ولاسيما أنه احد أهم أقطاب الاتجاه الاورو آسيوي في روسيا الاتحادية.[4]

---

(1) نوار محمد ربيع الخيري، مصدر سبق ذكره، ص 113.

(2) سهيل فرج، الجيوبولتيك الروسي: ملامح القوى والضعف، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد (112)، 2003، ص 30.

(3) المصدر نفسه، ص 31.

(4) عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة مابعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعه بغداد، العدد (35)، 2008 ص 167-168.

وفي ضوء ذلك ونتيجة لحسم الجدل حول أولويات السياسة الخارجية الروسية بين الاتجاهين الاطلسي والاوروآسيوي، متزامناً مع وصول فلاديمير بوتين الى السلطة عام 2000، تمكن من بلورة اتجاه ثالث عرف بالطريق الثالث، والذي تمثل في ضرورة الجمع بين مزايا الاتجاهين كليهما الاطلسي والاوروآسيوي، لذا فإنه حدد لروسيا أولويات سياستها الخارجية مستنداً إلى مصلحتها الوطنية، وعرف انصار هذا الاتجاه بالقوميين والذين بات يشار إليهم بأنصار المدرسة الواقعية-البراغماتية التي اكدت على ربط السياسة الخارجية بالمصلحة الوطنية الروسية، والتأكيد على الأمن القومي قبل الأمن الجماعي العالمي.[1]

لقد حدد بوتين عدداً من المبادئ للسياسة الخارجية الروسية، التي عرفت فيما بعد (مبدأ بوتين)، فقد اكد على دعم دور روسيا لعالم متعدد الاقطاب لا يخضع لهيمنة قوة واحدة وتعزيز الشراكة مع الجمهوريات التي كانت منطوية تحت لواء الاتحاد السوفيتي، وأشار بوتين الى ان استمرار السياسة الخارجية الامريكية على الشكل الذي كان قائماً آنذاك مثل استمرار توسيع حلف شمال الاطلسي واقترابه من الحدود الروسية سيدفع روسيا الى تبني سياسات جديدة، من خلال دعم الترابط بينها وبين الجمهوريات السوفيتية السابقة لحماية الأمن القومي، ودعم بيئتها الأمنية في الشرق عن طريق تعزيز وتوثيق علاقاتها مع الصين والهند واليابان.[2]

إن إعلان روسيا، وبشكل رسمي، تعاونها مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب يمكن تفسيره بأنه نقطة تحول في السياسة الخارجية الروسية حيال الولايات المتحدة، فهي محاولة روسية للحصول على دعم امريكي لروسيا ضد الحركة الانفصالية في الشيشان، وكذلك رغبتها في التخلص من نظام طالبان، لذا فإنها قدمت دعماً كبيراً للولايات المتحدة في احتلال أفغانستان، بل وسهلت

---

(1) عبد العزيز مهدي الراوي، مصدر سبق ذكره، ص 165-166.

(2) محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص 42.

حصول الولايات المتحدة على قواعد عسكرية في آسيا الوسطى كما حصل في اوزبكستان.[1]

فضلاً عما تقدم وبعد نتائج الاحتلال الامريكي لافغانستان والعراق وتزايد مظاهر الهيمنة الامريكية على النظام السياسي الدولي، فإن السياسة الخارجية الروسية بدأت تشهد ملامح التغير في توجهاتها السابقة الداعمة للولايات المتحدة، ويمكن ابراز اهم التوجهات السياسية الخارجية الروسية في الآتي:[2]

1- التركيز على بناء القوة الذاتية الروسية وعدها اساساً للانطلاق في السياسة الخارجية
2- معارضة روسيا للاحتلال الامريكي للعراق عام 2003.
3- انتقاد بوتين لانفراد الولايات المتحدة بإدارة الشؤون الدولية بمفردها.
4- معارضة بوتين انشاء الدرع الصاروخية الامريكية في بولندا والتشيك، وعده استهدافاً مباشراً لروسيا.
5- اقامة شراكة مؤسسية مع الصين في اطار منظمة شنغهاي للتعاون، وإعطاء المنظمة بعداً امنياً، وربط مشروع النفط الروسي مع سيبيريا الى الصين.
6- تحجيم الوجود العسكري الامريكي في آسيا الوسطى من خلال إغلاق القاعدة العسكرية الامريكية في ازوبكستان واخرى في متير غيزستان.
7- الدور الجديد في الشرق الاوسط من خلال تغير سياسة الحياد السلبي الى المبادرات، فقد زار بوتين المنطقة عام 2007 ودعا الى عقد مؤتمر اقليمي مشترك بين الدول العربية وسوريا وايران لحل المشكلات العالقة بين دول المنطقة.

---

(1) المصدر السابق، ص 43.
(2) محمد السيد سليم، التحويلات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص 43.

اما السياسة الخارجية الروسية حيال حلف شمال الاطلسي والولايات المتحدة الامريكية، فقد اكدت الوثيقة للسياسة الخارجية الروسية التي أعلنها ديميتري ميدفيدف في تموز عام 2008 على الحرص الروسي في إقامة علاقات التعاون مع الحلف عبر احترام المصالح المشتركة للطرفين والعمل على تحقيق الاستقرار العالمي، والتأكيد على عدم تدخل أي طرف في مصالح طرف آخر في اي منطقة او محاولة زعزعتها والاضرار بها.[1] وقد أكدت روسيا على اهمية الحفاظ على مناطق أمنها القومي، لذا فإنها نجحت وعبر مختلف الوسائل في منع توسيع حلف شمال الأطلسي عبر ضم جورجيا وأوكرانيا، كما ان مظاهر استعادة روسيا لدورها الإقليمي والدولي ظهرت بشكل بارز في الصراع ضد جورجيا عام 2008، عندما عملت على استهداف النفوذ الغربي في المنطقة المتمثل في الدعم الامريكي - الاوربي لجورجيا.[2]

وفي اعقاب الصراع المسلح جدد ميدفيدف التأكيد على أن مبادئ السياسة الخارجية الروسية تمثل بالأتي:[3]

1- تعترف روسيا الاتحادية بأولوية المبادئ الأساسية للقانون الدولي.
2- يجب ان يكون العالم متعدد الأقطاب، فعالم القطب الواحد غير مقبول والهيمنة امر لا يمكن أن نسمح به.
3- روسيا لاتريد المواجهة مع اي بلد آخر، ولا تريد العزلة لنفسها، فهي تتطلع لإقامة علاقات ودية مع أوربا والولايات المتحدة الامريكية.

---

(1) ديميتري ميدفيدف، مفهوم السياسة الخارجية الروسية، ترجمة: طارق محمد ذنون الطائي، مطبعه شاملة لطباعة والنشر، الموصل - العراق 2012، ص 49-50.
(2) لمى مضر الامارة، التوجهات السياسية الروسية في ظل الرئاسة الجديدة وانعكاس انتخابات الرئاسية الروسية على سياسة الدولة داخليا وخارجياً، مصدر سبق ذكره، ص 95.
(3) جورج فريدمان، مبدأ ميدفيدف والاستراتيجية الامريكية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (356)، 2008 ص 123-124.

4- ان حماية أرواح المواطنين في روسيا وكرامتهم حيثما كانوا، هي أولوية من أولويات روسيا، وستكون قرارات السياسة الخارجية قائمة على هذه الضرورة.

لقد عززت عودة بوتين للسلطة عام 2012 دور روسيا العالمي والذي بات معارضاً وبصراحة للهيمنة الامريكية، ويمكن تلمس اوجه هذه المعارضة من خلال استمرار الموقف الروسي الداعم لأيران وبرنامجها النووي والتأكيد على حق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية للاستعمالات السلمية، كما ظهر التحدي الروسي للهيمنة الامريكية في أجلى صوره حيال الصراع في سوريا.

ان استمرار نجاحات السياسة الخارجية الروسية في هذه الصراعات أدى الى بروز أطروحات أكدت على استعادة روسيا الاتحادية لدورها العالمي في الصراعات الدولية بوصفها قوة معارضة للولايات المتحدة واسلوب الهيمنة الذي يمارسه.[1] وبفضل تبني استراتيجيات واقعية مستجيبة لمصالح روسيا واهدافها من خلال تنشيط الاقتصاد الوطني وتطور القوة العسكرية فضلاً عن الاستفادة من المتغيرات الدولية الجديدة كلها اسهمت وبشكل واضح في بروز وتطور الدور الروسي في السياسة الدولية.

إن خلاصة البحث والتحليل في مقومات روسيا السياسة يوضح لنا أهمية المقوم السياسي في تطور الدور الروسي في الصراعات الدولية الجديدة، ولاسيما بعد عام 2000، إذ تمكنت روسيا من استعادة دورها العالمي، ودخلت في أكثر من اختبار، لتثبيت هذا الدور عن طريق إيجاد شراكات وتفاهمات مع القوى الإقليمية والدولية، فضلاً عن المنظمات والتكتلات الدولية للدفع باتجاه تغيير النظام السياسي الدولي بمشاركة القوة الفاعلة، وإنهاء الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي.

---

(1) احمد دياب، عودة بوتين: تحديات وطموحات روسية بعد انتخابات الرئاسية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (188) 2012 ص 104.

المطلب الثاني: المقومات العسكرية

ترتبط قوة الدولة العسكرية بمستوى قوة الدولة في العلاقات الدولية بمراحل مختلفة من تطور العلاقات الدولية، إلى جانب ذلك ضرورة توفر ارادة سياسية قادرة على تحقيق الاهداف الاستراتيجية العليا للدولة عبر التصدي للتحديات الداخلية ومواجهة التهديدات الخارجية، وتمثل المقومات العسكرية مرتكزاً أساسياً في قياس عناصر قوة الدولة في السياسة الدولية.

والمقوم العسكري من المقومات التقليدية المؤثرة في قوة الدولة، وقد شهد التاريخ بأن الجانب العسكري كان يحتل الأولوية في قياس قوة الدولة.

والمقومات العسكرية لاتنحصر في حجم القواة المسلحة فحسب وانما بمستوى التطور الاقتصادية للدولة ومدى امتلاكها امكانات علمية -تكنولوجية فضلاً عن عقيدة عسكرية تضبط وتحكم الفكر الاستراتيجي للدولة.

لقد اسهم تفكك الاتحاد السوفيتي في اضعاف روسيا من بعده وظهرت مظاهر الضعف السياسية والاقتصادية والعسكرية، وإن تراجع الدور الروسي وانكفاءه انما كان نتيجة ما احرزته نهاية الحرب الباردة والذي تبلور بشكل نهاية نظام القطبية الثنائية وولادة النظام العالمي الجديد الذي قادته الولايات المتحدة عبر استراتيجيات الهيمنة.[1]

و لم تنجح السياسات التي اتبعتها روسيا بعد نهاية الحرب الباردة من استعادة الهيبة والمكانة الروسية في العالم، لذا فأن طموحات فلاديمير بوتين عند وصوله الى الرئاسة عام 2000 كان من أولوياتها استعادة الدور الروسي عبر تنشيط الاقتصاد الوطني وتدعيم القدرات العسكرية، بما يؤهلها لأداء ادوار جديدة تتناسب مع حجم امكانياتها الاستراتيجية.[2]

ومن اجل الالمام بكافة الجوانب المتعلقة بالمقومات العسكرية في روسيا سنتناولها وفق المحاور الآتية:

---

(1) سعد حقي توفيق، تاريخ العلاقات الدولية، مكتبة السنهوري، بغداد 2009، ص 282.

(2) عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسية مكانة القطب الدولي، مصدر سبق ذكره، ص 45.

أولاً: التغيير في العقيدة العسكرية الروسية

ارتبطت العقيدة العسكرية بالعقيدة السياسية للدولة وايديولوجيتها وفلسفتها الاجتماعية والاقتصادية، لتكون بالتالي العقيدة العسكرية هي التعبير العسكري للنهج السياسي.

فالعقيدة العسكرية يراد بها الاشارة إلى الأسس العامة او المبادئ الرئيسة اللازمة للبناء العسكري للدولة، وهي بهذا المعنى تعنى وتهتم بوجهات النظر الرسمية للدولة المتعلقة بالقواعد الاساسية للصراع المسلح، والمتضمنة لطبيعة الحرب من وجهة نظر معينة، وطرق أدارتها والاسس الجوهرية لأعداد البلاد وقواتها المسلحة فيها.[1]

اما الاستراتيجية العسكرية فتعني فن توزيع مختلف الوسائط العسكرية والاستراتيجية واستهدافها لاغراض سياسية، اي انها تعنى بالاستعمال الفعلي للقوات المسلحة عند الاشتباك مع الخصم في ساحات الحرب؛ ولذلك فهي تهتم بعملية التحضير والتخطيط والاعداد لكيفية توظيف هذه القوات في الحرب، لذا فهي تهتم وتؤشر لنا فن وضع الخطط العامة للحملات العسكرية.[2] لذا فالأستراتيجية العسكري تنبع من العقيدة العسكرية التي تعكس فلسفة الدولة وايديولوجيتها، لذا فالعقيدة العسكرية هي التي تحدد مسالك ودروب الفعل الأستراتيجي العسكري وذلك بأستعمال القوة العسكرية او التهديد بأستعمالها.[3]

ان العقيدة العسكرية السوفيتية ارتبطت بالمبادئ الماركسية- اللينينية، وان الحرب هي انعكاس للصراع الطبقي، وظاهرة اجتماعية تاريخية تحدث في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي، كما ان المفهوم العالمي للأمن تمت صياغتها وفق العقيدة العسكرية السوفيتية على اساس انتشاره خارج حدود

(1) عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 6.
(2) آندرية بوفر، المدخل الى الاستراتيجية العسكرية، ترجمة: اكرم ديري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1977، ص 42.
(3) عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 42.

الدولة ليشمل اعضاء حلف الناتو ووارشو والدولة الاشتراكية في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية، ونظر الى الحرب على انها نتيجة حتمية مع المعسكر الرأسمالي وهي تتسم بالعالمية، كما احتوت هذة العقيدة على حق الاتحاد السوفيتي في استعمال السلاح النووي.[1]

بعد تفكيك الاتحاد السوفيتي في عام 1991 انبثقت العقيدة العسكرية الاولى بعد الحرب الباردة، وكان ذلك في ظل حكم بوريس يلتسين وجاءت الوثيقة لتعبر عن التفسير الذي أصاب روسيا ايديولوجيا وسياسيا واهم ماتضمنته العقيدة العسكرية الروسية لعام 1992 الآتي:[2]

1- التخلي عن المبادئ الماركسية- اللينينية في الادراك الاستراتيجي الجديد.
2- صياغة مفهوم قومي للامن الروسي ينحصر في الحفاظ على امن وسلامة روسيا الاتحادية ومجالها الحيوي بدلاً من المفهوم العالمي للامن.
3- التأكيد على حق روسيا في استعمال السلاح النووي لمنع توسع حلف الناتو بأتجاه روسيا الاتحادية.

ولم تمتلك هذه العقيدة رؤية واضحة لطبيعة الحرب التي ستخوضها روسيا في المستقبل، وعلى الرغم من التأكيد على حق استعمال السلاح النووي لمنع توسع حلف الناتو بيد ان الظروف الذاتية والموضوعية التي صاحبت التحول في روسيا لم تكن تسمح بذلك لاسيما بعد ان فقدت الكثير من قدراتها نتيجة تفكيك وتبرع العديد من مكوناتها.[3]

بعد وصول بوتين للسلطة عام 2000 امتلكت العقيدة العسكرية الروسية رؤية واضحة لطبيعة التهديدات التي تواجه روسيا واكثرها خطورة توسع حلف الناتو الذي بات ينظر له بوصفه عدواً على العكس من النظرة التي كانت سائدة في مرحلة ماقبل عام 2000 ولذلك مبررات موضوعية تقلق يتدخل حلف شمال

(1) نزار اسماعيل الحيالي وعمارحميد ياسين، قراءة في المذهب العسكري الروسي في الماضي والحاضر، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعه بغداد- العدد(56)، 2013، ص 21-22.
(2) هدى مهدي صالح غالي اللامي، مصدر سبق ذكره، ص 89.
(3) نزار اسماعيل الحيالي وعمار حميد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص 24.

الاطلسي في كوسوفو عام 1999 وضم رابطة الدول المستقلة الى عضوية الحلف وطرح مشروع الدرع الصاروخي الامريكي في اوربا الشرقية.[1]

وقد جاءت العقيدة العسكرية في ثلاثة أقسام رئيسة وهي تحديد المفاهيم والمصطلحات الأساسية المستعملة في الوثيقة، والتركيز على المخاطر والتهديدات العسكرية الداخلية والخارجية والبحث في الدعم العسكري والاقتصادي لمستلزمات الدفاع وتحسين الصناعات العسكرية.[2]

ومن خلال دراسة وتحليل العقيدة العسكرية الروسية لعام 2010 يتضح انها احتوت على الآتي:

1-تهديدات الامن القومي

لقد حددت الوثيقة احد عشر تهديداً امنياً يواجه روسيا، من بينها توظيف قدرات حلف الناتو وتمدد بنيتة العسكرية بالقرب من الحدود الروسية، كذلك قيام الحلف بنشر قوات اجنبية على حدود روسيا، تضمنت الوثيقة التهديدات الناجمة عن مشروع نشر الدرع الصاروخي الامريكي في اوربا الشرقية ومحاولة عسكرية للقضاء مجدداً، والتأكيد على خطر الانتشار النووي ومحاربة الارهاب الدولي، التركيز على التهديدات الناتجة عن عدم الاستقرار في عدد من دول الجوار الروسي مثل أوكرانيا وجورجيا، فضلاً عن الإشارة الى الصراع على موارد الطاقة وانعكاساتها على النظام السياسي الدولي.

2-آليات مواجهة التهديدات الأمنية

اشارت الوثيقة الى حق روسيا في استعمال مجموعة من الآليات للدفاع عن مصالحها، منها استعمال السلاح النووي، ونشر قوات روسية خارج الحدود، وتطوير المؤسسة الروسية العسكرية، والصناعات العسكرية.[3]

---

(1) المصدر نفسه، ص 27.

(2) هدى مهدي صالح غالي اللامي، مصدر سبق ذكره، ص 91.

(3) نورهان الشيخ، قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص 193.

وخلاصة ما تقدم فإن العقيدة العسكرية الروسية شهدت تغيراً جذرياً في مرحلة مابعد الحرب الباردة، ولاسيما بعد عام 2000، اذ ظهر التغير من خلال اعادة بناء القدرات العسكرية من خلال هيكلة المؤسسة العسكرية الروسية واصلاحها، والذي انسجم مع الادراك الروسي لحجم الخطر والتهديدات المستقبلية، على العكس مما احتوته العقيدة العسكرية قبل عام 2000، والتي لم توضع على أساس معرفة حجم الدولة وإمكانيتها الشاملة في ميزان القوى العالمي.

ثانياً: تطوير المؤسسة العسكرية الروسية

لقد تطورت المؤسسة العسكرية الروسية جذرياً بوصول بوتين الى السلطة عام 2000، وايماناً منه بأهمية اعادة بناء القدرة العسكرية وفقاً لمتطلبات الامن والدفاع في القرن الحادي والعشرين، لذا فقد كان حريصاً على تطوير المؤسسات العسكرية واصلاحها مستفيداً من ارتفاع اسعار مبيعات الطاقة من النفط والغاز.[1] لذلك فقد كانت خطط وبرامج التطور على شكل مراحل والاخذ بنظر الاعتبار التهدادات الامنية التي كانت تحيط روسيا. وفي اطار دراسة التطور في المؤسسة العسكرية بعد عام 2000، فإنه سيتم بحثها من خلال تقسيمها وفقاً لعناصرها الرئيسة، وهي الجيش والقدرات العسكرية الروسية.

1-الجيش

مايزال العامل البشري يشكل أهمية بالغة في هيكلية القوة العسكرية لأي دولة، وعلى الرغم من التطور التكنولوجي والمعلوماتي وأثرهما في تقنيات الاسلحة الحديثة الا انه من المستحيل تجاهل دور واهمية العامل البشري في تطوير وتدعيم القوة العسكرية للدولة.

يعد الجيش الروسي ثاني اكبر جيش في العالم من حيث العدد والقدرات العسكرية بعد الولايات المتحدة، لقد اتضح ذلك من خلال اعادة التنظيم

---

(1) هادي زعرور، توازن الرعب والقوة العسكرية العالمية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت -لبنان، 2013، ص 85

والتدريب وادخال التقنيات الحديثة بعد عام 2000 من اجل اصلاحه وإعادة هيكلته.[1]

ان الاهتمام بقوة الجيش الروسي يعد مبدأً اساسياً من المبادئ الاستراتيجية التي اعلنها بوتين، وما يقارب 1,027,000 مليون جندي روسي، مقسمين على الجيش وسلاح البحرية والجو والقوة الصاروخية وقوات الفضاء الروسية والمظليين، بينما يبلغ جنود الاحتياطي حوالي 754,400 جندي وضابط وهذه الأرقام تعود لعام 2012. ولقد ساهم بوتين بشكل كبير في تطوير الجيش الروسي وذلك عبر اصلاح بنيته وهيكلته ونظام عمله، كما تم القضاء على الرشوة والفساد في الجيش. وفي عام 2007 حصل الجيش الروسي على (36) انموذجاً من الأسلحة الجديدة في إطار الانتقال الى جيش المحترف تم احالة اكثر من (200) جنرال و(15,000) عقيد و(70,000) رائد على التقاعد.[2]

2- القدرات العسكرية الروسية

ترك الاتحاد السوفيتي لروسيا ترسانة عسكرية كبيرة، فهي تعد في الوقت الحالي ثاني اكبر قوة نووية في العالم بعد الولايات المتحدة، فهي قد ورثت مايقارب 90% من القوات الاستراتيجية النووية، و85% من قوات الدفاع الاستراتيجي، و85% من القوات البحرية، و85%من القوات البرية كما سيطرت القيادة العليا الروسية على (12200) رأس نووي استراتيجي، كما تسيطر على 79%من الصواريخ العابرة للقارات و100% من الغواصات النووية، و90% من القاذفات البعيدة المدى.[3]

---

(1) المصدر السابق، ص 86.

(2) عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي ازمة الفترة الانتقالية، مصدر سبق ذكره، ص 62.

(3) لمى مضر الامارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003، مصدر سبق ذكره، ص 29.

وما تزال روسيا تحتفظ بـ (28) قاعدة عسكرية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة.[1]

ويمكن دراسة القدرات العسكرية من خلال كل من القدرات البرية والبحرية والجوية والنووية:

أ-القدرات البرية: تمتلك روسيا امكانات متنوعة ومتطورة من القدرات البرية والتي بدورها تظم قدرات تقليدية واخرى استراتيجية، والجدول رقم (4) يوضح حجم هذه القدرات استناداًالى معطيات عام 2013:

جدول (4)

حجم القدرات البرية الروسية (لسنة 2013)

النوع	العدد
دبابة	23,00
ناقلة جنود مصفحة	10,00
آلية مقاتلة مصفحة	15,000
قطعة مدفعية منها 6000 ذاتية و1300 مقطورة	30,000
قاذفة صواريخ	4,500
هاون	7,500
مقاتلة	7,500
قاذفة	1,100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: هادي زعرور، توازن الرعب القوى العسكرية العالمية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص 86.

ب- القدرات البحرية

أظهرت روسيا اهتماماً كبيراً بتطوير القدرات البحرية، وذلك انطلاقاً من التاريخ البحري العريق لروسيا، وقد وافق بوتين في عام 2001 على مرسوم لإحياء مجد التجربة الروسية مستنداً إلى موقعها الجيوسياسي المتميز.[2]

---

(1) نوار محمد ربيع الخيري، مصدر سبق ذكره، ص 118

(2) شيماء صالح تركان، مصدر سبق ذكره، ص 72.

ففي مجال الانتشار البحري فتمتلك روسيا خمسة أساطيل، وهي:[1]

1- الاسطول الشمالي (في المنطقة القطبية الشمالية والاطلسية)
2- اسطول البلطيق (في منطقة كالينيفراد)
3- اسطول البحر الاسود (سينا ستفول)
4- اسطول المحيط الهادي (في منطقة فلاديفتوك)
5- اسطول منطقة استرافان.
6- اسطول البحر المتوسط (سوريا - طرطوس). والجدول رقم (5) حجم القدرات البحرية الروسية.

جدول (5)

حجم القدرات البحرية الروسية (للسنوات 2006-2015- 2016)

النوع	2006	2015	2016
	العدد	العدد	العدد
غواصة	54	55	63
سفن السطح والقتال الرئيسة حاملات الطائرات	66	1	1
الطرادات	6	-	-
المدمرات	15	12	15
الفرقاطات	19	4	6
سفن القتال	25		28
سفن الدوريات الساحلية	72	65	81
سفن حرب الالغام والاجراءات المضادة للالغام	41	34	46
السفن البرمائية	80	-	-
سفن الدعم الوجستي	13	-	-
الزوارق	30	74	-

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية: 1. المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية: التوازن العسكري، 2005-2006، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ابو ظبي، ص ص 286-28. 2. الخليج اونلاين، مقارنة بالانفوجرافيك .. بين القوتين العسكريتين الامريكية والروسية، 2015، متاخ على الموقع:
http://alkhaleejonline.net/articles/1443638415166543700

(1) هدى مهدي صالح غالي اللامي، مصدر سبق ذكره، ص 96-97.

ج-القدرات الجوية

لقد شهدت القدرات الجوية الروسية تطوراً مستمراً، وذلك بفضل سياسات الاصلاح وبرامج التطوير التي اتبعتها الحكومة بعد عام 2000، وفي ضوء دراستها يتوضح لنا أن تتكون من الآتي:[1]

1- قيادة الطيران طويل المدى (الجيش الجوي 37)
2- الطيران التكتيكي.
3- قيادة الطيران العسكري للمواصلات (الجيش الجوي 61)
4- الطائرات العمودية للجيش.
5- مدارس تدريب الطيران للقوات الجوية.

والجدولان رقم (6) ورقم (7) يوضحان حجم القدرات الجوية الروسية:

جدول (6)

حجم القدرات الجوية الروسية وفقا لسنة 2010

القدرات الجوية الروسية	النوع	2010	2015	2016
		العدد		
الجيش الجوي 72	الطائرات القتالية	124		
	القاذفات	820		
	الصهريج الجوي	30		
	المواصلات			
الطيران التكتيكي	الطائرات القتالية	1,852		
	المقاتلات	1,013		
	القتال والهجوم الارضي	677		
	الاستطلاع	119		
	الانذار المبكر المحمول جوا	20		
	التدريب	383		

(1) المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، التوازن العسكري 2006، مصدر سبق ذكره، ص 268-288.

	الدفاع الجوي صواريخ ارض جو ذاتية الحركة	1,900		
الجيش الجوي 61 (الطائرات العمودية للجيش)	المواصلات	293		
	العمودية	1,520		
	الهجومية	336		
	الدعم والاسناد	890		
مدارس تدريب الطيران	الطائرات	980		

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على: جمال سند السويدي، افاق العصر الامريكي: السيادة والنفوذ في النظام الدولي الجديد، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 61.

جدول (7)

القدرات الجوية الروسية لعامي 2015-2016

ت	2015		2016	
	النوع	العدد	النوع	العدد
1	مقاتلات دفاعية	769	طائرات مقاتلة	806
2	مقاتلات هجومية	1,305	طائرات هجومية	1,438
3	طائرات النقل	1,083	طائرات النقل	1,124
4	طائرات التدريب	346	طائرات التدريب	387
5	طائرات هليكوبتر	1,120	طائرات الهليكوبتر	1,389
6	طائرات هليكوبتر قتالية	462	طائرات الهليكوبتر الهجومية	490
المجموع		**5,085**		**5,247**

الجدول من اعداد الباحث بالاعتناد على المصادر الاتية:

الخليج اونلاين، مقارنة بالانفوجرافيك... بين القوتين العسكريتين الامريكية والروسية، 2015، متاح على الموقع:

http://alkhaleejonline.net/articles/1443638415166543700

Global fire Power 2017, available at:

د- القدرات النووية

روسيا إحدى الدول العظمى المالكة للسلاح النووي، وهي تحتل المرتبة الثانية في امتلاك الترسانة النووية بعد الولايات المتحدة الامريكية وقد ورثت هذه

الترسانة الضخمة من الاتحاد السوفيتي، وعليه تعد روسيا أحد أقطاب النادي النووي.

ونظراً لحجم الخسارة الاستراتيجية التي لحقت بالاتحاد السوفيتي جراء عسكرة الفضاء وسباق التسلح النووي، التي انتهت الى أن يتوجه التفكير الاستراتيجي الروسي الى تخفيض الترسانة النووية العملاقة بالتوازن مع الحفاظ على قدرة ردع كافية لحفظ الامن القومي الروسي، فقد وقعت روسيا على عدد من المعاهدات التي تختص بتقليل الاسلحة النووية كمعاهدات ستارت 2 وستارت 3 والتي تنص على ان تقوم الاطراف بتخفيض القدرات النووية بنسبة 30%المتضمنة للصواريخ العابرة للقارات والحاملة لاكثر من راس نووي واقتصارها على رأس واحد، وتخفيض الغواصات وتخفيض منصات الاطلاق وتقليص الرؤوس الحربية.[1] الا ان روسيا تعد من القوى التي تستخدم ترسانتها النووية باعتبارها وسيلة ردع استراتيجية اتجاه المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها. والجدولين الآتيين يبينان حجم الترسانة النووية لروسيا ودول مختارة.

جدول (8)

الترسانة النووية للولايات المتحدة وروسيا الاتحادية حسب احصائيات عام 2007

الدولة	الأسلحة الاستراتيجية النووية	أسلحة أخرى (استراتيجية غير منشورة)	مجموع ما تملك الدولة من ترسانة نووية
الولايات المتحدة	4600	5400	1000
روسيا الاتحادية	3300	11700	1500
الصين			140 الى 400
الهند			50 الى 100

المصدر: برونو تيوتري، السلاح النووي بين الردع والحضر، ترجمة: عبد الهادي الادريسي، (الامارات العربية المتحدة: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث،2011)، ص 105.

(1) رعد قاسم صالح العزاوي، الاتفاقية النووية الامريكية - الروسية ستارت2 رؤية تحليلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، ص 131.

جدول (9)

الترسانة النووية للولايات المتحدة وروسيا 2017

الدولة	القذائف المسيرة العابرة للقارات، القذائف المسيرة التي تطلق من الغواصات، والقاذفات الثقيلة المنتشرة	والرؤوس الحربية على الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، والقذائف المسيرة التي تطلقها الغواصات، والرؤوس الحربية النووية التي تم عدها للقاذفات الثقيلة المنتشرة	القنابل الثقيلة المنشورة وغير المنشورة
الولايات المتحدة	673	1411	820
روسيا الاتحادية	523	1765	816

المصدر:

BUREAU OF ARMS CONTROL, VERIFICATION AND COMPLIANCE Fact Sheet April 1, 2017.

ثالثاً: زيادة الإنفاق العسكري الروسي

جراء ارتفاع أسعار الطاقة (النفط والغاز) ازدادت مبيعات الطاقة الروسية، وهو الامر الذي دفع بالدولة الى زيادة انفاقها العسكري بما يتلاءم مع انفاق الدولة العام على كافة القطاعات الرئيسية بما لايؤدي الى حدوث فجوات اقتصادية تضعف من عملية التنمية الشاملة التي تتبناها روسيا منذ عام 2000.(1)

وقد أقرت إدارة الرئيس بوتين خطة لتسليح الدولة الروسية في المدة (2001-2010) وتضمنت إنفاق أكثر من (26,3) مليار دولار لتطوير المؤسسة العسكرية الروسية.(2)

لقد استمرت زيادة الإنفاق العسكري الروسي تزامنا مع عملية الإصلاح العسكري والبحث عن بناء قوة عسكرية تحقق متطلبات الأمن والدفاع لروسيا

(1) يامن خالد يسوف، مصدر سبق ذكره، ص 31.

(2) المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، التوازن العسكري 2004-2005، مصدر سبق ذكره، ص 547.

الاتحادية، وعلى الرغم من حدوث الأزمة المالية العالمية 2008 الا أن روسيا ظلت محافظة على معدلات زيادة الانفاق والذي بلغ عام 2011 حوالي (71) مليار دولار لتحتل بذلك المرتبة الثالثة من حيث الانفاق العسكري بعد الولايات المتحدة والصين، وتواصل الانفاق العسكري حتى وصل عام 2012 الى (90) مليار دولار والذي حافظ على المرتبة الثالثة عالميا إذ بلغت الزيادة في الانفاق بين الأعوام (2003-2012) مانسبته (13%) من الإنفاق الإجمالي العالمي.(1) والجدول الآتي يبن حجم الانفاق العسكري الروسي مقارنةً بالولايات المتحدة الامريكية والصين.

جدول (10)

حجم الانفاق العسكري لدول مختارة بمليارات الدولارات للمدة 2013-2015

السنة / الدولة	2013	2014	2015
الولايات المتحدة	618,7	581,0	596,0
الصين	171,4	129,4	215,0
روسيا	84,9	70,0	66,4

المصدر: روسيا تتصدر العالم في حجم صادرات الأسلحة، متاح على الرابط:

https://arabic.rt.com/news/752007

وأيضاً: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، متاح على الرابط: ***https://ar.wikipedia.org/wiki***

وأيضاً: السعودية تتفوق على روسيا في الانفاق العسكري عام2014، متاح على الرابط:

https://www.almjhar.com/ar-sy/NewsView/81/87638

رابعاً: الصناعات العسكرية الروسية

يعد قطاع الصناعة العسكرية من أهم القطاعات التي تأثرت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، إذ لم تكن خاضعة آنذاك لاعتبارات المدى الاقتصادي، سواء في عمليات البحث والتطوير الكمي للاسلحة او في مبيعات السلاح الخارجية؛

(1) سام بيرلور فريمان، الانفاق العسكري من كتاب التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 211.

لذا فقد كانت الصناعة العسكرية تتفوق على الصناعة المدنية، وعـدم وجـود توازن في الانفاق مابين الصناعة العسكرية والمدنية ادى الى حدوث استنزاف اقتصادي كارثي فضلاً عن سباق التسلح وعسكرة الفضاء الذي اثقل كاهل الاتحاد السوفيتي واسهم في اختلال توازن القوى آنذاك لصالح الولايات المتحدة الامريكية.[1] وبمجيء بوتين للسلطة عام 2000 قدم مشروعاً متكاملاً لإصلاح الصناعة العسكرية، وتم اقرار برنامج اعادة هيكلية الصناعة الدفاعية وتطويرها حتى 2010، وكان الهدف من ذلك تمثل بتكوين (75) شركة بحلول عام 2006، تضم اكثر من (520) مشروعاً، إذ كانت روسيا تطمع لتحقيق ثلاثة اهداف وهي انشاء بنى صناعية اكثر تنافسية، وزيادة الاستثمار الرأسمالي لتحديد قاعدة التصنيع العسكري، والحصول على عقود جديدة من اجل المحافظه على قدرة تطوير منظومات اسلحة متقدمة وتصنيعها.[2]

ادركت روسيا الاتحادية اثناء التطورات العالمية في بداية القرن الحادي والعشرين ضرورة إعادة إحياء الصناعة الروسية من اجل تدعيم القوة الاستراتيجية الروسية، وبرز هذا التحول في مدة رئاسة بوتين الثانية عام 2005، كما اعلن بوتين اعتماد (190) مليار دولار لتحديث وتطوير الاسلحة الروسية حتى عام (2015).[3]

قامت روسيا بتأسيس شركات قابضة لصناعة الاسلحة تبلغ حوالي (594) شركة مملوكة للدولة و(74) شركة مملوكة للدولة بنسبة 50%، واستمرت الحكومة الروسية في السيطرة على هذه الشركات، ففي عام 2007 اتخذت قراراً

(1) احمد ابراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (170)، 2007، ص 61.

(2) اليزابيث سكونزوهانس بومان، انتاج الاسلحة 2003 من كتاب(التسلح ونزع السلاح والامن الدولي)، معهد ستوكهو لم لابحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 607.

(3) عبد المنعم سعيد كاطو، الاتجاهات الراهنة لتطوير القوة العسكرية الروسية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (170) 2007 ص 97.

بدمج شركة صناعة الطائرات والسفن تحت سيطرة شركة قابضة كبيرة تملكها الدولة، وهذه الشركة اخذت تدعم روسيا من معدات تصميم وانتاج طائرات مدنية وعسكرية، والعنصر الاكبر في الشركة المتحدة للطائرات هو شركة (سيخوي) التي ساهمت بـ 54%من اصول الشركة الاولية البالغة 3/5 مليار دولار، وتم احكام السيطرة على هذه الشركات واعلن ايفانوف وزير الدفاع الروسي الاسبق ورئيس مجلس ادارة الشركة عن تخصيص (7,7) مليار دولار لصناعة الاسلحة.[1] والجدول الآتي يبين معيار قوة الدولة في الجانب العسكري وفقا لما تمتلكه من قدرات وامكانات عسكرية قتالية:

(1) سام بيرلو، فريمان اليزابيث سكونز، انتاج الاسلحة 2008 من كتاب (التسلح ونزع السلاح والامن القومي)، مصدر سبق ذكره، ص 437.

جدول (11)

مؤشرات معيار القوة العسكرية لدول مختارة وفقا لترتيب القوى في النظام الدولي لعام 2012 بالمليون دولار

القوى العالمية	الانفاق الدفاعي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي القوة البشرية النظامية في القوات المسلحة	الترتيب العالمي للقوة البرانية في القوات المسلحة	اجمالي عدد حاملات الطائرات	اجمالي عدد طائرات القتال	اجمالي عدد القطع البحرية الرئيسية	امتلاك قدرات فضائية عسكرية	امتلاك قدرات نووية عسكرية
الولايات المتحدة	4,12	1,520,000	1	11	2851	173	+	+
روسيا الاتحادية	3,06	845,000	2	1	1372	96	+	+
الصين	1,24	2,285,000	3	1	1455	118	-	+
الاتحاد الأوربي	1,52	2,206,000	5	5	2618	670	-	+
الهند	1,98	1,325,000	4	1	618	43	+	+
البرازيل	1,45	318,500	10	1	234	24	-	-
اليابان	0,99	247,450	17	2	552	50	-	-

المصدر: جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي، السيادة والنفوذ في النظام الدولي الجديد (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 61.

وقد اخذت روسيا على عاتقها توظيف الدعاية والاعلام والترويج لصناعتها العسكرية من خلال معارض السلاح، كما حدث في معرض بروكسل عام 2008 ومعرض موسكو في آب 2008، وأدخلت روسيا بشكل متميز وثقة اكبر في معارض الشرق الاوسط في (ابو ظبي) عام 2009، ومعرض اسطنبول عام 2009 ومعرض ريودي جانيرو في 2009، لذا فقد مثلت هذه الدعاية انتقالة وخطوة حتمية لعرض نفسها صناعياً وهو ما اسهم في زيادة الصادرات الروسية الى مختلف دول العالم.[1] لذا فقد ازدهرت مبيعات السلاح الروسي بشكل كبير في عام 2009 وبلغت حوالي (9) مليار دولار وصدرت الى حوالي (80) دولة في العالم طائرات سيخوي القتالية.[2]

وشهد عام 2011 ارتفاعاً في صادرات الاسلحة الروسية بلغت (14,3) مليار دولار، بزيادة تبلغ 13%عن عام 2010. من خلال ماتقدم فأن دراسة المقومات العسكرية في روسيا الاتحادية أفضت الى حقيقة مفادها: ان وصول بوتين الى السلطة عام 2000 اسهم في معالجة الازمة التي لحقت بالقوة العسكرية الروسية بعد عام 1991، وذلك من خلال تبني عقيدة عسكرية، جديدة وتطوير المؤسسة العسكرية واعادة احياء الصناعة العسكرية، بما اسهم في تبلور القوة العسكرية بشكل جديد خلق تحولا حقيقياً في الدور الروسي في الصراعات الدولية والذي ظهر بشكل واضح في التحرك العسكري الروسي ضد جورجياعام 2008، فضلاً عن تزايد التعاون الروسي العسكري مع الصين والهند وايران وكوريا الشمالية، وهذا ما أدى إلى بروز محور جديد في السياسة الدولية معارض ومواجه للهيمنة الأمريكية تقوده روسيا معتمدة على مجموعة من المقومات ابرزها الجانب العسكري.

(1) عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة المرحلة الانتقالية، مصدر سبق ذكره، ص 68-69.

(2) سوزان ت. جاكسون، انتاج الاسلحة والخدمات العسكرية 2013، من كتاب (التسلح ونزع السلاح والامن الدولي)، معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص 313.

وتلخص من كل ما تقدم أن للعوامل المادية وغير المادية دوراً كبيراً في الإسهام بمكانة الدولة في النظام الدولي، كما أن لعامل التأثير دوراً كبيراً في سلوكيات الدول بالشكل الإيجابي أو السلبي، إذ يعد انعكاساً لممارسة القوة، فمن خلال العوامل المادية تستطيع الدولة أن تصبح أكثر انغماساً في الشؤون الدولية بعد أن تستغلها الدولة، أي (العوامل المادية) وتسخرها في خدمة مصالحها.

وبذلك فإن الاقتصاد القوي الذي يتمتع بمعدلات نمو سريعة يتجه بالدولة للتفكير في بناء قوتها العسكرية، ومتى ما شعرت الدول بصلابة قاعدتها الاقتصادية والعسكرية انعكس ذلك إيجاباً في محاولتها لتعديل الأوضاع الإقليمية أو العالمية أو الاثنين معاً.

وبالنسبة لروسيا الاتحادية، استطاعت أن توظف تلك المقومات المادية لصالح مقومات القوة غير المادية بشكل إيجابي وكبير، تمكنت من خلاله أن تؤدي دوراً بارزاً في النظام الدولي، من خلال مشاركتها للقضايا الدولية بدبلوماسيتها الفعّالة وسياستها الخارجية المبنية على توثيق العلاقات الدولية ضمن خطة استراتيجية مدروسة ومحسوبة، فضلاً عن استخدام قوتها العسكرية في مناطق مجالها الحيوي أو مناطق أخرى إن وجدت الضرورة لذلك، كما تدخلت في جورجيا وأوكرانيا وكذلك في سوريا مؤخراً.

الفصل الثاني

تطورات النظام الدولي بعد عام 2001

توطئة

بعد احداث 11 سبتمبر 2001 وما تمخضت عنه من ردود فعـــل دوليـــة وانفعالات متعددة، فضلاً عمّا قامت به الولايات المتحدة الامريكية من ترســيخ لمبدأ الهيمنة على النظام العالمي وقيادتها للحرب على الإرهاب، رافقــه كــذلك قوى صاعدة رفضت الدور المخصص لها في نظام لم تصممه، كالصين وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوربـــي، وهو الأمر الذي شكل تحـــديا بنيويـــا في القـــرن الحادي والعشرين. كما ان وضع القوة في عصرنا الحالي في حالة غير مسبوقة من التدفق والسيلان، إذ اصبحت القدرات العسكرية لبعض الدول قادرة على إزالة الحضارة، وباتت التفاعلات بين منظومات القيم آنية وقابلة للاختراق على نحـــو غير مسبوق، وهكذا يكون سير المعادلات المتحكمة بعوامل توازن القوة، أو بأي قيم مشتركة متغيرة ولا يمكن ضبطها.

سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على أهم القوى الفاعلة في النظـــام الدولي في القرن الحادي والعشرين، ودور المنظمات الدولية والاقليمية، مع ابراز أهمية التكتلات الدولية في تغيير التوازن الدولي. لذا قسمنا هذا الفصـــل علـــى مبحثين: نتناول في المبحث الأول القوى الرئيسة الفاعلة في النظام الدولي وكان ذلك مطلباً أول، أما المنظمات الدولية والإقليمية والتكتلات الدولية الفاعلـــة في النظام الدولي فكانت مطلباً ثانياً في هذا المبحث، اما المبحث الثاني سوف نتناول فيه تحولات النظام الدولي ضمن مطلبين، الأول: التحول في عناصـــر القـــوة، والثاني: التحول في مناطق التفاعلات.

هيكلية النظام السياسي الدولي

بعد نهاية الحرب الباردة وإعلان الولايات المتحدة ولادة (نظام عالمي جديد)، وفي بداية القرن الحادي والعشرين، حصلت تغييرات عميقة وجوهرية في العلاقات الدولية، فقد برزت مجموعة من المستجدات لم تكن موجودة من قبل، أو أنها لم تكن مؤثرة بقوة، مثل صعود قوى اقتصادية جديدة منافسة للتفرد الأمريكي، وتزايد حدة المنافسات التجارية والاقتصادية العالمية التي اخذت تحل محل الصراعات السياسية والأيديولوجية والإقليمية.

ومن هنا قسم المبحث على مطلبين. المطلب الاول: سنتناول فيه القوى الرئيسة الفاعلة في النظام الدولي، في حين نتناول في المطلب الثاني: المنظمات الدولية والتكتلات الدولية الفاعلة في النظام الدولي.

المطلب الأول: القوى الرئيسة الفاعلة في النظام الدولي

ان التطورات السريعة التي شهدها النظام الدولي مع تطور العلاقات الدولية من الناحيتين العلمية والتكنلوجية وتأثرها بالتطورات السياسية والاقتصادية التي حدثت في القرن العشرين، أحدثت جدلاً واسعاً بين الباحثين حول من هي الاطراف المؤثرة في العلاقات الدولية التي يمكن ان تلعب دورا مميزا في النظام العالمي والتوازن الاستراتيجي العالمي، سواء من ناحية الابقاء علية، او الاخلال به، يعد عدد من الباحثين، منهم (ريمون آرون)، الدولة هي الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، وان "مركز العلاقات الدولية هو العلاقات بين الدول بكونها وحدات سياسية قائمة بذاتها"، كما يذهب إلى "إن العلاقات بين الدول تعبر عن ذاتها بتصرفات دبلوماسية ومصلحية.[1] ويرى (مارسيل ميرل) أن عدم تساوي

(1) علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم (عمان: دارالشروق، 2004)، ص 41.

الدول في المعطيات المعيارية، يجعلها تختلف من حيث تأثيرها في العلاقات الأولية، ومن ثم التوازن الدولي، وبرأيه ان معرفة درجة تأثير كل دولة في التوازن الدولي، تتطلب دراسة كافة العوامل الداخلية والخارجية، المادية وغير المادية، لهذه الدولة، ثم يضيف أنه كلما كانت الدولة قادرة على التدخل في أنحاء العالم عسكريا واقتصاديا وسياسيا وأيديولوجيا، زاد تأثيرها في التوازن الدولي سلبا أو إيجابا، وعند القول إيجاباً يقصد به: المحافظة على التوازن الدولي القائم، وسلباً: الإخلال بهذا التوازن، والعكس صحيح. فكلما تقلصت قدرات الدولة عن التدخل؛ ضعف تأثيرها في التوازن الدولي.[1]

وسوف يتناول هذا المطلب اهم الدول المؤثرة في النظام الدولي.

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية:

ان القوة العسكرية الاقتصادية والمعرفية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية تجعلها القوة الفاعلة الأولى في النظام الدولي، والتي جعلت منها بعد انتهاء الحرب الباردة القوة المهيمنة على العالم، وبفضل التقدم التكنولوجي وانتشار وسائل الاتصال الحديثة التي ساعدت على تعميم أنموذجها بدرجة شملت العالم بأسره. لذا فأن مقومات قوتها تتركز في الاتي:

1- المقومات الجغرافية والسكانية

فيما يتعلق بموقعها فهي في القسم الشمالي من القارة الأمريكية ويحدها المحيط الأطلسي ومن الشمال كندا ومن الغرب المحيط الهادئ ومن الجنوب المكسيك والخليج المكسيكي، وتبلغ مساحتها 9,363,000 كم^2 وهي بذلك تحتل المرتبة الرابعة عالميا[2].

---

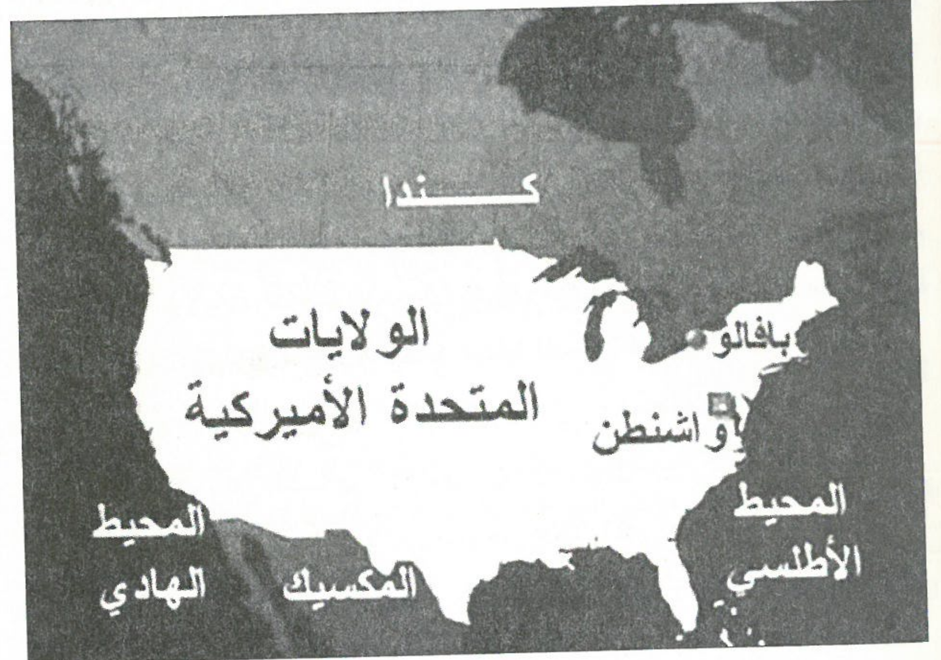
(1) مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، (القاهرة، دار المستقبل العربي، 1986)، ص 217.

(2) مصطفى برقوق، الولايات المتحدة الأمريكية: دراسة طبيعية وبشرية، متوافر على الرابط: www.learningmap.megabb.com
للمزيد ينظر: مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: حسن نافعة، (بيروت: دار المستقبل العربي، 1986)، ص 32.

وبسبب سعة مساحتها تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية مناخات متعددة الإنتاج والتصدير، وتنوع في الجغرافية والبيئة، وهذا ما أهلها لأن تكون أول قوة زراعية في العالم من حيث الإنتاج والتصدير. كما تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية ثروات كبيرة من الموارد المنجمية ومصادر للطاقة من بترول وغاز طبيعي وفحم ويورانيوم، وكذلك تتميز بتصنيع كبير تحظى بأهم المنتجات الصناعية العالمية، ويعود ذلك إلي قدرتها على التجديد واستخدام التكنولوجيا الحديثة وتوفر اليد العاملة لذلك، وهي أكبر دولة تصدير واستيراد على المستوى العالمي[1]. (انظر الخريطة رقم 2).

خريطة رقم (2)

موقع الولايات المتحدة الامريكية



المصدر: الشبكة الدولية للمعلومات على الرابط: http://www.alukah.net.

---

(1) مايكل كلير، دم ونفط: امريكا واستراتيجيات الطاقة الى اين، ترجمة: احمد رمو، (بيروت: دار الساقي 2011)، ص 76.

يبلغ عدد سكانها (322,98,3000) مليون نسمة تقريبا حسب احصائيات عام 2016، والذي يأتي في المرتبة الثالثة عالمياً، ويعد عنصر النجاح في البناء الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، وبفضل العامل السكاني الكبير لها تمتلك سوقاً استهلاكية داخلية واسعة، وتظهر الفعالية في الشعب الأمريكي بما يملكه من طاقات خلاقة تتمثل في الأيدي العاملة المدربة على وسائل الإنتاج الحديثة، بالإضافة إلي الطاقات المبدعة المهاجرة من العالم الثالث والذي أنعكس بدوره على تسيير المؤسسات الأمريكية[1]. ومن هنا لابد من معرفة حجم اجمالي القوى العاملة لدول مختارة.

2- القدرات الاقتصادية

إن القوة المالية الأمريكية وهيمنة مؤسساتها وشركاتها على الإنتاج والتجارة العالمية قد حقق لها مركز الريادة في الاقتصاد العالمي من دون منازع وسهل لها عملية التخطيط لعولمة الاقتصاد والتجارة والخدمات، وتعد الصناعة من أهم النشاطات الاقتصادية فيها إذ تسهم بـ 18% من حجم الدخل القومي ويعمل فيها أكثر من 16% من الأيدي العاملة.[2]

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء مؤسسات رئيسة مثل، صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة الحرة (الجات) التي تعتبر المؤسسة الرئيسة للنظام العالمي الاقتصادي الدولي، واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية فرض سيطرتها على هذه المؤسسات الدولية خدمة لمصالحها الاقتصادية.[3]

أما الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية يعد الأعلى عالميا ومن المتوقع أن يرتفع بنسبة تصل إلى 20% بحلول العام 2025، وهو ما يعني أن

---

(1) مجموعة البنك الدولي للتعداد السكاني ألأجمالي، 2016، متوفر على الرابط:
http://data.albankaldawli.orglindicatorldt.dod.det.cd

(2) أحمد عبد الجبار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 172.

(3) الفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة: عصام الشيخ (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 1990)، ص 104-105.

تلك الزيادة في عدد السكان الأصغر سنا سوف تحافظ على حيوية الاقتصاد الأمريكي.[1]

3- القدرات العسكرية

يعد العامل العسكري من أكثر العوامل الحاسمة والمؤثرة في العلاقات الدولية، وتأتي أهمية القوة العسكرية كونها عنصرا أساسيا لتحديد مركز الدولة ومكانتها في النظام العالمي، وتعد القوة العسكرية مسألة حيوية من أجل البقاء، ومن هنا أعطيت لها القيمة الكبرى في العلاقات الدولية المعاصرة، والولايات المتحدة الأمريكية تمتلك من القدرات العسكرية الهائلة المتنوعة ما يجعلها قوة لا تضاهيها قوة في العالم المعاصر والماضي، وقوتها هذه مقترنة بحجم الانفاق الإجمالي للقوات المسلحة على مختلف الصنوف العسكرية المعروفة في العالم.[2] كما أن الإستراتيجية العسكرية العليا للولايات المتحدة الأمريكية ترمي إلى الهيمنة على النظام الدولي والتأثير الفاعل في البيئة الدولية بما يخدم مصالحها ونظرتها المستقبلية، هذه الإستراتيجية الأمريكية العسكرية مع الحجم الكبير للانفاق وتطور المؤسسات العسكرية فيها جعلها تتمتع بقدرة عسكرية كبيرة لا تضاهيها قوة في العالم.[3] وقد تناولنا ذلك في الفصل الاول.

4- العامل التكنولوجي

لعل من ابرز التغيرات التي أثرت في المسرح الدولي، وغيرت من طبيعة التفاعلات الدولية هي ظاهرة الثورة التكنولوجية ويقصد بمفهوم الثورة عموما

---

(1) سليم كاطع علي، مقومات القوة الامريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (127)، 1997م، ص 119.

(2) بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998م)، ص 162.

(3) احمد ثابت، مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي ودور القوة للتوازن الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (172)، 2008، ص 132.

عملية تغير الوضع القائم، تغيرا جذريا في الجوانب السياسية والإستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية في نظام ما[1].

وقد دخل العامل السياسي بوصفه عاملاً فعالاً في مجال الثورة التكنولوجية من خلال ربط علاقة مفهوم الثورة التكنولوجية بمفهوم البحث والتطوير فكلما زادت ودعمت الدول من مفهومها في مجال البحث والتطوير، تمكنت من الإسراع في تحقيق تقدم تكنولوجي يمكنها من مواجهة تحدي الدول الأخرى التي تولي مجال البحث والتطوير رعاية اقل، وهكذا أصبح الاستحواذ على التكنولوجيا المتقدمة الهدف الأعلى للدول الأخرى لإحكام السيطرة والهيمنة على المنطقة، ولعل من أهم ما أفرزته الثورة التكنولوجية ظاهرتي الاعتماد المتبادل والعولمة.[2]

وتعد الولايات المتحدة في مقدمة الدول التي دخلت حيز الثورة الصناعية الثالثة أو (ثورة المعلومات)، وهذا يعني ريادتها في مجالات التكنولوجيا المتعددة مثل العسكرية والفضاء والاتصالات والالكترونيات والهندسة الوراثية وغيرها من التكنولوجيات، ويقدر ما تخصصه الولايات المتحدة الأمريكية سنويا للبحوث العلمية والتطور التقني مجموع ما تنفقه الدول الصناعية السبع التي تليها في الثورة، لاسيما إنها تنفق ما يزيد على 290 مليار دولار سنويا في هذا المجال، إذ تمثل 40% من الإنفاق العالمي للبحث والتطوير العلمي ولها 50% من البراءات الموجودة في العالم، وان 30%من المنشورات العلمية العالمية هي منشورات أمريكية، وان أكثر من نصف الأقمار الصناعية في العالم هي أمريكية أيضاً.[3]

ويعد (بريجنسكي) أن قوة أمريكا تستمد من مصادر عدة، أهمها قدرتها العسكرية والأهمية القصوى التي يؤديها نشاطها الاقتصادي العالمي، والذي يقدر

(1) تامر إبراهيم كامل عبده هاشم، مصدر سبق ذكره، ص 41.

(2) محمد عبد الله الخشيم، موسوعة على العلاقات الدولية، (الجماهيرية العربية الليبية، بلا، 1996)، ص 33-34.

(3) سليم كاطع علي، مقومات القوة الامريكية وآثارها في النظام الدولي، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (42)، 2009، ص 165.

بحوالي 20% بالإضافة إلى القوة التكنولوجية الضخمة والمتطورة وجاذبية ثقافتها المتعددة الأوجه، فقد وفر لها هذا التأثير نفوذا كبيرا في الساحة الدولية إذ أصبحت بفضل كل هذه المقومات موجهاً للنسق العالمي.[1]

5- النظام السياسي

يعد النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية نظاماً فيدرالياً ورئيس الدولة يتم انتخابه بمقتضى الدستور انتخاباً غير مباشر على مرحلتين، حيث ينتخب الشعب على مستوى الولايات المندوبين الرئاسيين، ثم يقوم هؤلاء بانتخاب الرئيس لمدة أربع سنوات، وتتألف السلطة التشريعية فيها من مجلس الشيوخ ومجلس النواب ويضم مجلس الشيوخ مائة عضو فيما يضم مجلس النواب 435 عضواً.[2]

وإن الولايات المتحدة الأمريكية تتكون من اتحاد 50 ولاية، وعاصمتها واشنطن، ومنها ولايتان لا تتصلان براً بسائر الولايات، وهما ولاية (ألاسكا وجزر الهاواي) ويتكون النظام السياسي في أمريكا من أنظمة عدة، أهمها ما يأتي:

أ- رئيس الدولة (السلطة التنفيذية).

يعد الرئيس من أهم مراكز القوى السياسية الفاعلة في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعطي النظام الرئاسي الأمريكي رئيس الجمهورية سلطات واسعة لا يحد منها إلا ما جاء بالدستور الأمريكي من صلاحيات للكونغرس،[3] ويعد الرئيس الأمريكي المسؤول عن وضع السياسة الخارجية، وهو أهم شخصية

(1) زيبغنيو بريجنسكي، الامتياز للسيطرة على العالم ام قيادة العالم، ترجمة: عمر الايوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص 7. وللمزيد ينظر:
W. Philips, shively, Power and Choice. An Introduction to Political Scince, New York, Macraw-Hill, Tenth edition, 2007, p. 20.

(2) احمد شوقي محمود، الرئيس في النظام الدستوري للولايات المتحدة الامريكية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1980، ص 56.

(3) حسين شريف، السياسة الخارجية الأمريكية (اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحرياتها)، ج2، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005)، ص 18.

دستورية في صنع واتخاذ القرارات الخارجية.[1]

وتمنح المادة الثانية من دستور الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس الأمريكي سلطات كبيرة في الشؤون الخارجية، تتضمن: سلطة قيادة القوات المسلحة، وسلطة كبير المفاوضين وكبير الدبلوماسيين.[2]

كما ان الدستور يخول الرئيس عددا من السلطات في الجانب القضائي من خلال تخويله إصدار القرارات بشأن تعيين قضاة المحكمة العليا، بعد مصادقة مجلس الشيوخ عليها، وكذلك الحال في المجال الدبلوماسي، فإن قراره الدبلوماسي مقيد بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ، لا سيما في حالة عقد الاتفاقات او قرارات تعيين السفراء في الخارج والاعتراف بالدول الأخرى.[3]

ب- الكونغرس (السلطة التشريعية)

الكونغرس: كلمة انكليزية تعني (مؤتمر) وهو ما كان يطلق على المجالس التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى المجلس التشريعي في الدولة الاتحادية[4]، ويتكون الكونغرس من مجلسين، مجلس النواب ويضم (435) عضوا، ومجلس الشيوخ ويتألف من (100) عضوا وينتخب أعضاء مجلس النواب بواسطة المناطق الانتخابية، وفي ولايتهم بواقع ممثل واحد عن كل منطقة انتخابية، فكلما كثر عدد سكان الولاية زاد عدد ممثليها في المجلس، ومدة مجلس النواب سنتان فقط، بعدها يتم تبديل المجلس بالكامل، على ان تتوافر بالمرشح شروط هي: أن لا يقل سن المرشح عن الخامسة والعشرين، وان يحمل الجنسية الأمريكية، وان لا

---

(1) فواز صبر حبس، السياسة الأمريكية ضد العرب: كيف تصنع؟، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002)، ص 19.

(2) مورتموج ادلر، الدستور الأمريكي، ترجمة: صفوت إبراهيم، (عمان: مركز الكتاب الأردني، 1989)، ص 76.

(3) نصر محمد علي، النظام الحزبي واثره في اداء النظام السياسي للولايات المتحدة الامريكية... دراسة حالة الحرب على العراق 2003، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012، ص 228-229.

(4) محمد خلف الساعدي، النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، بغداد، مجلة أفاق عربية، العدد 5، 1978، ص 47.

تقل مدة اكتسابها عن سبع سنوات، كما يشترط أن يكون مقيماً في زمن الانتخابات، في الولاية التي رشح نفسه عنها[1]. اما مجلس الشيوخ فهو المجلس الذي يمثل الولايات الداخلة في الاتحاد الأمريكي، بواقع عضوين عن كل ولاية، مهما كان حجمها او عدد سكانها، لضمان تحقيق المساواة بينها. وأعضاء مجلس الشيوخ ينتخبون لمدة ست سنوات يتجدد ثلثهم كل سنتين، مع موعد الانتخابات النيابية[*]. وقد حرص الدستور الأمريكي على ان يجعل نائب رئيس الولايات المتحدة الامريكية الذي تم انتخابه بجانب انتخاب الرئيس رئيسا اصلياً لمجلس الشيوخ، على أن لا يكون له حق التصويت إلا في حالة تعادل الأصوات[2]. ويمثل الكونغرس السلطة التشريعية العليا للولايات المتحدة، إذ تنص المادة الأولى الفقرة (A) من الدستور (على أن تخول جميع السلطات التشريعية الممنوحة في هذا الدستور إلى كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية الذي يتألف من مجلس الشيوخ ومجلس النواب).[3] ولمجلس الشيوخ سلطات تشريعية، وموافقة تكون جذرية في المعاهدات وتعيين السفراء وبعض كبار الموظفين في الدولة، وأن الكثير من الأمور من اختصاصات الرئيس إلا إن مجلس الشيوخ يشترك معه في الموافقة أو حجبها.[4]

ويتمتع الكونغرس بدور مركزي في صنع السياسة العامة للدولة من خلال مساحتين:[5]

---

(1) محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية (القاهرة، العاتك لصناعة الكتاب، بلا) ص 192.

(*) وهنا يكمن الفرق بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب، فولاية نيويورك مثلاً تضم اكثر من (18) مليوناً من السكان، في حين عدد سكان ولاية الاسكا لا يتجاوز (250) الفاً. وتختص الولاية الاولى بـ (41) عضو مجلس النواب، وشيخين فقط، والثانية بنائب واحد، وشيخين ايضا. انظر الى: المصدر السابق، ص 193.

(2) محمد خلف الساعدي، مصدر سبق ذكره، ص 47.

(3) عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 137.

(4) علي غالب العاني وفوزي نصيف، القانون الدستوري، (بغداد، دار الكتاب العربي، 2002)، ص 129.

(5) محسن خليل، النظم السياسية والقانون الدستوري: النظم السياسية الأسس العامة وصولا إلى السياسة الحديثة، ج1، (بغداد: دار النهضة العربية، 1967)، ص 416.

الأولى تتعلق بصياغة السياسة، وهي التي يتم فيها صنع القرارات الرسمية. وأما المساحة الثانية فهي التي تفصح عن دوره الرقابي.

جـ- المحكمة العليا

أودعت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من الدستور السلطة القضائية في المحكمة العليا، وفي محاكم ادنى مرتبة قد ينشئها الكونغرس، أي أن الدستور جعل المحكمة العليا على سائر المحاكم الاتحادية ومنه تستمد وجودها واختصاصاتها، في حين ان المحاكم الاتحادية الأخرى تنشأ وتحدد صلاحياتها بموجب القوانين العادية التي يضعها الكونجرس[1].

- تنظيم المحكمة العليا:

تتألف المحكمة العليا من رئيس المحكمة ومن ثماني أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية، بعد موافقة مجلس الشيوخ، على مدى الحياة، ولرئيس المحكمة العليا دور كبير، إذ يعد ثاني شخصية بعد رئيس الولايات المتحدة.[2]

وقد خصه الدستور بوظيفتين مهمتين هما:[3]

الوظيفة الاولى: رئاسة مجلس الشيوخ عندما يتولى هذا المجلس صلاحيته الدستورية الخاصة بمحاكمة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (نتيجة تحريك إجراءات ذكرها الدستور الامريكي).

الوظيفة الثانية: تحليف رئيس الولايات المتحدة اليمين الدستورية في حفل تنصيبه إثر انتخابه.

---

(1) للمزيد ينظر: ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري العام، ج2، (بيروت: دار العلم للملايين، 1971)، ص 518. كذلك ينظر إلى: اسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982م)، ص 368-369.

(2) ادمون رباط، مصدر سبق ذكره، ص 519.

(3) محمد كاظم المشهداني، المصدر السابق، ص 177.

- اختصاصات المحكمة العليا:

تتمتع المحكمة العليا في الولايات المتحدة بصلاحيات واسعة تفوق مثيلاتها في الدول الأخرى، إذ تختص بوظيفة قضائية ذات طابع سياسي، فضلاً عن وظيفتها القضائية الخالصة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها لا تقتصر على مراقبة تطبيق القانون فقط -عند نظرها للقضايا المرفوعة إليها من المحاكم الأدنى درجة- وإنما تراقب الوقائع ايضاً. فضلاً عن أن الولايات المتحدة من دول القضاء الواحد. ومن هنا فإن المحكمة العليا هي قاضي القانون العام كما هي قاضي القانون الخاص. بمعنى ان اختصاصات المحكمة العليا ذات الطابع السياسي هي:[1]

- الرقابة على الاتحاد: المقصود بالرقابة على الاتحاد هو احترام توزيع الاختصاصات المنصوص عليها في الدستور بين السلطات المركزية وبين الولايات، واجبار كل منهما على احترام هذا التوزيع.
- الرقابة على دستورية القوانين: المقصود بالرقابة على دستورية القوانين قيام القضاء بالتحقق من مدى مطابقة القانون لأحكام الدستور، انطلاقاً من أن الدستور هو القانون الأسمى في الدولة، وأن السلطة التشريعية ملزمة بحدود احكامه، فيما يصدر عنها من قوانين، فاذا خالفت القوانين الصادرة عنها نصوص الدستور غدت باطلة وغير دستورية.

ثانيا: الصين:

تعد الصين بما تملكه من مقومات طبيعية وجغرافية وبيئية وسكانية؛ من كبريات دول الصف الثاني ذات القوة الاقتصادية الصاعدة والتطور الصناعي الجيد، فضلاً عن أنها دولة نووية، بتعداد سكاني احتل حوالي خمس اجمالي تعداد السكان في العالم، فقد وصل تعدادهم وفق احصائيات عام 2014 الى

---

(1) للمزيد ينظر: اسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم الدستورية، مصدر سبق ذكره، ص 368 -369.

(1,369,811,000) مليار نسمة تقريبا،[1] (وبالنسبة للعام المتوقع تحقيق استقرار السكان في الصين فهو عام 2025)،[2] ويقطن الصينيون على مساحة جغرافية واسعة تسع 9,572,900 كم^2[3]، تحتوي على كميات هائلة من كافة المعادن والثورات الطبيعية. وان رحابة مساحتها زادت من تنوع مناخها، وبالتالي تنوع المزروعات، وهذا ما جعلها تحقق اكتفاءً ذاتياً في الغذاء. هذا إضافة الى احتلالها موقعا استراتيجيا في اسيا، فهي تمتد من المحيط الهادي الى اسيا الوسطى وكوريا وأفغانستان والهند وبورما ولاوس وفيتنام.[4] ومن هنا فإن الصين تتمتع بموقع جيوستراتيجي مهم كما مبين في الخريطة التالية:

---

(1) مجموعة البنك الدولي، 2015 متوفر على الرابط: http://data.albankaldawli.org

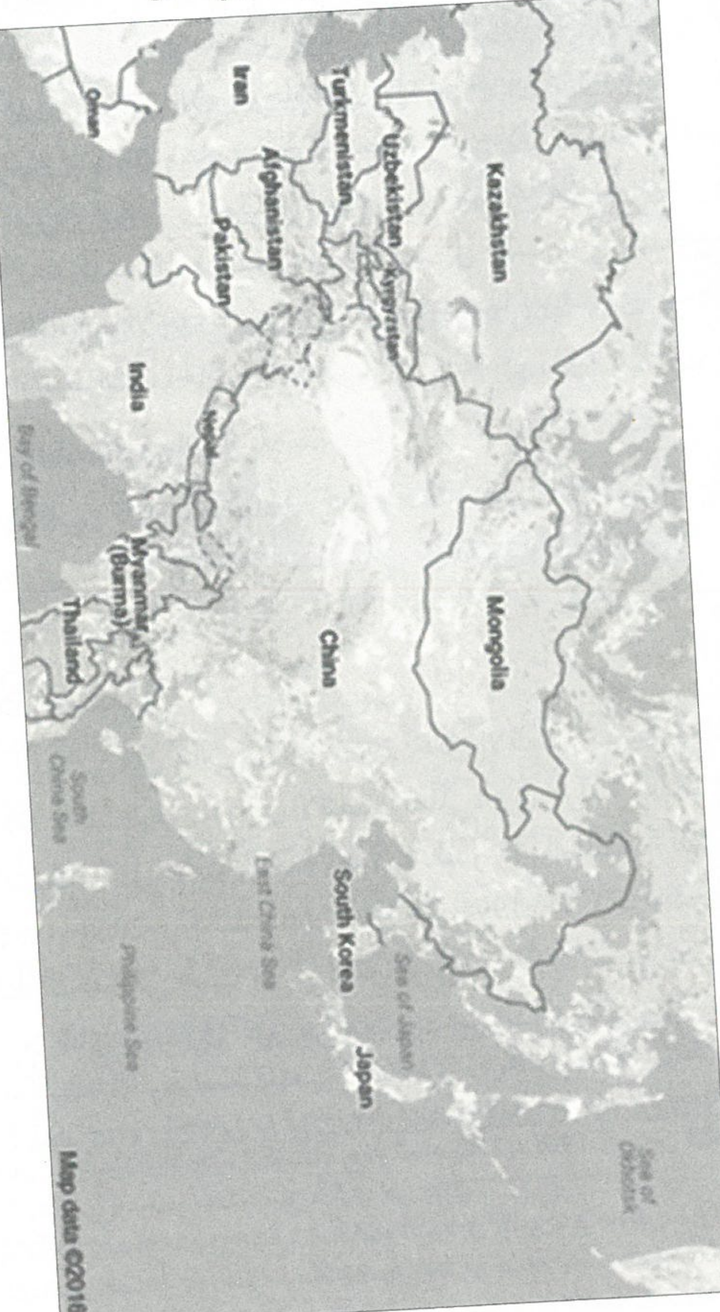
(2) تقرير شعبة الاعلام والعلاقات الخارجية في صندوق الأمم المتحدة للسكان، شعبة السكان التابعة لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، 2013، متوفر على الرابط: www.unfpa.org/webdaf/site/global/shared.

(3) الموقع الجغرافي للصين، على الموقع الالكتروني للشبكة العالمية: Arabic.cri.cnlothrer/chinaqeoqrabhy.

(4) ابراهيم نافع، معجزة نهاية القرن، (القاهرة: مركز الاهرام للطباعة والنشر، 1999) ص 185. وللمزيد انظر: محمد ياس خضير، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، متوافر على الرابط: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=92270

خريطة رقم (3)

خارطة توضح الموقع الجغرافي للصين



المصدر: الشبكة الدولية للمعلومات، الانترنيت، على الرابط: https://www.google.iq/maps/place/China/@

كل هذه المميزات دفعت الصين للعمل بجد على تطوير قواها العسكرية والاقتصادية، للعب دور بارز في سوق السلع والانتشار الدولي تمهيداً لقطبيتها الدولية، وقد أشار إلى ذلك عدد من الوثائق الحزبية والحكومية الصينية، التي أكدت أن الصين تقوم في هذه المرحلة بتنفيذ الهدف المرحلي، وهكذا قد تحولت الصين إلى دولة اشتراكية صناعية عصرية متطورة من خلال تحديث الصناعة والزراعة والعلوم والتكنولوجيا والدفاع الوطني، وتوسيع علاقاتها مع العالم الخارجي.[1] اما الهدف البعيد المدى، فهو التحول إلى قطب دولي ينافس من موقع القوة الأقطاب الاخرى، ومن المفترض تحقيق هذا الهدف وفقا للمصادر الصينية في أواسط القرن الحادي والعشرين.[2]

1-القدرات الاقتصادية والتجارية:

تمتلك الصين قدرات اقتصادية وتجارية هائلة مكنتها أن تكون في مصافي الدول الكبرى المنافسة في العالم. سنتناول في هذا الموضوع كلاً من القدرات الاقتصادية والقدرات التجارية.

أ-القدرات الاقتصادية

في المدة التي بين عامي 1978-2003 حقق الاقتصاد الصيني معدل نمو سنوي 9% وهذا الرقم نادر في الاقتصاد العالمي، وفي دراسة أعدها إحدى الوكالات التابعة إلى الأمم المتحدة لمعدلات النمو الدول المتقدمة للمدة الواقعة مابين 1995-2020م، كانت الصين تحتل عام 1995م المركز الثاني بعد الولايات المتحدة من حيث معدل النمو، ومن المتوقع ان تصبح عام 2020م الأولى بلا منازع وبفارق كبير من معدلات نمو الدول الكبرى.[3] وبفضل

(1) وو بن، الصينيون المعاصرون، ترجمة: عبد العزيز حمدي، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ج1، العدد (210)، 1996، ص ص 288-290.

(2) خالد يامن يوسف، مصدر سبق ذكره، ص 266.

(3) تيان شيويه يوان، تشولي بينغ، إسكان والتنمية في الصين، ترجمة فريدة وانغ فو(بكين: دار النشر الصينية عبر القارات، 2004، ص 24. وكذلك ينظر: محمد ياس خضير، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي: بحث منشور في الشبكة الدولاية للمعلومات، الانترنيت، على الرابط: http//www.iasj.net.

التطور المتواصل، وصلت قيمة اجمالي الناتج المحلي الصيني إلى ما يربو على (1400) مليار دولار امريكي 2003م، وهذا يعني ان متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ارتفع من اقل من 100 دولار لعام 1978م الى اكثر من (1000) دولار عام 2003[1]. وبحسب بعض توقعات بعض المحللين الاقتصاديين، سيصل الناتج الإجمالي عام 2020م إلى (36) تريليون يون تقريبا، أي ما يعادل أربعة تريليونات دولار امريكي حسب سعر الصرف عام 2003.[2]

ويعود سبب تحقيق هذه النجاحات الباهرة في النمو الاقتصادي، لاتباع الصين عدة سياسات منها:[3]

آ- دعم الاستثمار المحلي مع تقديم التسهيلات لجلب الاستثمار الأجنبي الذي يساهم في الإبقاء على معدلات النمو مرتفعه من خلال مساهمته المتزايدة في الناتج المحلي.

ب- تخلي الصين عن أيديولوجيا الثورة الثقافية، التي اعلنها الزعيم الصيني (ماوتسي تونغ)، وتبني سياسة الانفتاح والإصلاح التي أعلنها (دنج هسياوبنغ) الذي أعطى الأولوية للنمو الاقتصادي واعتبره متقدما على الاعتبارات الأيدولوجية.

ج- تنمية القطاع غير الحكومي بكل مؤسساته.

د- اتباع سياسة الإصلاح الريفي.

هـ- انتقال الصين من الملكية العامة الخالصة في صناعتها إلى نمط جديد.

و- تحول الصين في مجرى الإصلاح من دولة تمارس نظام الاقتصاد المخطط إلى دولة تطبق اقتصاد السوق الاشتراكية، وتغير اقتصادها من

(1) وانغ منغ كوي واخرون، الاقتصاد الصيني، ترجمه تسنغ بوة رونغ واخرون(بكين: دار النشر الصينية عبر القارات، ط1، 2005م، ص 7.

(2) المصدر السابق، ص 10.

(3) خالد يامن يوسف، مصدر سبق ذكره، ص 268.

وضع الانغلاق او شبه الانغلاق الى وضع الانفتاح.[1] وقد تناولنا مؤشرات القدرات الاقتصادية في جدول في الفصل الاول.

ب-القطاع التجاري

في أوائل ثمانينات القرن المنصرم، بدأت السوق الصينية تعيد اتصالاتها مع السوق العالمية بعد انعزالها الطويل عنها، وذلك من خلال اصلاح وزيادة عدد الدوائر المختصة بالتجارة الخارجية، وقد تضمنت الإصلاحات النقاط الرئيسية الآتية:[2]

- لغاء الاحتكار الإداري والوضع القيادي للمؤسسات الحكومية المختصة بالتجارة الخارجية.
- التحقيق التدريجي لضرائب الواردات، وإلغاء عدد كبير من أجهزة الرقابة لتوزيع الرخص التجارية.
- التوحيد التدريجي لأسعار الصادرات والواردات الصينية مع نظيراتها في السوق العالمية.

ان هذه الإصلاحات عجلت كثيراً من عملية انفتاح الاقتصاد الصيني وتوجهه نحو التصدير، وقد تناولنا مؤشرات التجارة الصينية ضمن جدول في الفصل الأول.

2-القدرات العسكرية

تعد القدرات العسكرية من أهم عوامل قوة الدولة وتأثيرها في الساحة السياسية، والصين واحدة من تلك الدول التي امتلكت قدرات عسكرية هائلة تقليدية ونووية.

---

(1) للمزيد ينظر: وو بن، الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي، مصدر سبق ذكره، ص 51-53. وكذلك ينظر: سمير امين واخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب الصين- فيتنام- كوبا(القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص 31-32.

(2) اوديد شينكار، العصر الصيني، الاقتصاد الصيني الناهض وتاثيره على الاقتصاد العالمي وتوازن القوى، ترجمة سعيد حسنية(القاهرة: الدار العربية للعلوم، مكتبة مدبولي، 2005)، ص 216.

تعد الصين واحدة من القوى الكبرى التي تسعى لبناء عسكري سريع ومكثف، ويظهر ذلك من خلال جهدها المتواصل للحصول على تقنية الإنذار المبكر المحمول جواً، وتطوير تقنياتها الذاتية لتقنيات (الدفاع الجوي)، وعقد العديد من الصفقات بمبالغ ضخمة للحصول على احدث المدمرات والمقاتلات والغواصات من الدول المتطورة في هذا المجال[1]. وتشير عدة دراسات الى ان الصين قادرة حاليا، بفضل ما تملكه من الأسلحة، على ممارسة الردعين التقليدي والنووي ضمن محيطها الإقليمي[2]. وإذا ما استمرت في تحديث قدراتها العسكرية بهذا الشكل السريع، فإنها قد تصبح دولة لها القدرة على تحدي قوة الولايات المتحدة في شرق آسيا، وكذلك روسيا الاتحادية. وقد تحدثنا عن مؤشرات القدرات الصينية العسكرية التقليدية والنووية ضمن جداول في الفصل الأول.

3- النظام السياسي:

يعتمد النظام السياسي الصيني على مبدأ الحزب الواحد، وهو الحزب الشيوعي. وقد تأسس الحزب الشيوعي الصيني في مدينة شنغهاي عام 1921، وهو الحزب الحاكم في الصين والممثل لمصالح الشعب الصيني كله، والنواة القيادية للاشتراكية الصينية، وحكم الصين منذ العام 1949 ويسيطر المكتب السياسي على ثلاثة أجهزة مهمة وهي: لجنة الشؤون العسكرية التي تسيطر على القوات المسلحة، ومجلس نواب الشعب، ومجلس الدولة الذراع الإداري للحكومة[3]. وهو طبيعة الطبقة العاملة الصينية. واتخذ الحزب الماركسية اللينينية وأفكار (ماو تسي تونغ) دليلاً مرشدا له، ولعلنا نجد ان الصين قد اجلت بدء الإصلاح السياسي الى مرحلة تالية إلى حين تقوية النظام الاقتصادي، وكانت حجتها في هذا هو أن الشعوب لا تأكل ديمقراطية بقدر ما تحتاج الى رغيف الخبز وتوفير

---

(1) يامن خالد يوسف، المصدر سبق ذكره، ص 272.

(2) محمد ياس خضير، مصدر سبق ذكره.

(3) علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية... الابعاد والانعكاسات، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010)، ص 32.

الحاجات والسلع الضرورية.[1] وان كانت الصين تقوم على برنامج الحزب الواحد الا انها أحدثت تداولاً للسلطة بين أجيال القادة بصورة سلمية في ظل حكومة مركزية في حين ان القومية الصينية أصبحت بمثابة وحدة العيش المشترك والعضو الأساس الذي يستمد النظام السياسي منها شرعيته.[2] اما علاقات الصين الخارجية فانها موكلة للجهات التنفيذية المعينة كل بما يخصه[3]. وان من اهم أجهزة الحزب الشيوعي الصيني هي:[4]

- المكتب السياسي: ويبلغ عدد أعضاؤه 24 عضواً، ولكن السلطة الحقيقية تكمن في لجنته الدائمة.
- اللجنة الدائمة للمكتب السياسي: وتتكون من 9 أعضاء، تم تقليصهم إلى 7 أعضاء خلال المؤتمر العام الثامن عشر في تشرين الثاني من عام 2012.

- السياسة الخارجية

ان المراقب للسياسة الخارجية الصينية يدرك تماما حجم التغير الذي حصل في توجهاتها الخارجية، لاسيما بعد الحرب الباردة، فقد أعلنت الصين على لسان قادتها ان الولايات المتحدة الامريكية قوى عظمى وان لها مصالحها في العالم، وان الصين تحترم هذه المصالح، ولكن بما لا يمس سيادتها ولا حقوقها في تحقيق الوحدة الصينية، وأن العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية يجب ان تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، رغم أن الصين تدرك إمكانية حدوث خلافات مع الولايات المتحدة نتيجة التناقض في

(1) نجاح كاظم، الصين القوة العملاقة الجديدة، (بيروت: لارسا للنشر، 2010)، ص 37. وكذلك ينظر: محمد ياس خضير، مصدرسبق ذكره.
(2) الان جرنسبان، عصر الاضطرابات، ترجمة: احمد محمود، (القاهرة: دار الشروق، 2008)، ص 365.
(3) كارل ابو الخير، الخصوصية الصينية هل تنجح قيادات بكين في ادارة (تحولات مصيرية)، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (18)، 2012، ص 161-162.
(4) علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص 33.

المصالح، لكنها ترى أن مثل هذه الأمور يمكن التعامل معها بالأساليب الدبلوماسية وبعيداً عن أساليب الصراع والمواجهة.[1]

وعلى صعيد العلاقات مع روسيا الاتحادية يمكن القول أنها شهدت تحسناً كبيراً منذ زيارة الرئيس الروسي الأسبق (بوريس يلتسن) لبكين في كانون الأول 1992م، إذ تم التفاهم على حل معظم الخلافات العالقة بين الدولتين، وتبع ذلك عدة زيارات بين الطرفين وعقد العديد من الاتفاقيات التي زادت من اتفاق الطرفين على التنسيق، ليس في المجال السياسي فقط وانما الاقتصادي ايضا.[2] ففي عام 2003م أعلنت الصين عن توقيع صفقة نفطية مع روسيا بقيمة تقدر بـ (50) مليار دولار تقريبا، تمهيداً عن الإعلان عن منظمة واسعة في مجالات أخرى عبر (أسيان) وغيرها.[3]

وإدراكاً من الصين أن الانطلاق نحو العالمية والمساهمة الفعالة في تشكيل البنية المستقبلية للنظام الدولي لابد أن تسبقها مكانة إقليمية تساعدها على تحقيق المصالح الصينية على المستوى العالمي، إذ حرصت على انتهاج سياسة (امن الجوار) مع الدول المحيطة بها، وقد كان تطور علاقاتها مع جيرانها سببا في ضم الصين في عضوية عدد من المؤسسات الإقليمية، كمنتدى التعاون الاقتصادي لبلدان اسيا والمحيط الهادي، والمنبر الاقتصادي لرابطة دول جنوب آسيا.[4]

وفي حزيران عام 2000، أقامت الدول (الصين، وروسيا، وكازخستان، وقيرغستان، وطاجيستان، واوزبكستان) منظمة شنغهاي للتعاون. وبعد التوقيع على هذه المنظمة اصدرت على التوالي (معاهدة شانغهاي لمقاومة الإرهاب والانفصال والتطرف)، و(ميثاق منظمة شانغهاي للتعاون)، (واتفاق حول أجهزة المقاومة الإرهاب الإقليمي)، و(إعلان رؤساء الدول الأعضاء في منظمة

(1) ليوشيه تشبنج ولي شي دونج، الصين والولايات المتحدة خصمان ام شريكان؟، ترجمة: عبد العزيز حمدي عبد العزيز(القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003م)، ص 102.
(2) احمد صدقي الدجاني، أضواء على الصين اليوم(عمان: دار البشير، 1995)، ص 66.
(3) جعفر حسن عتريسي، فوضوية العالم وميزان القوى، مرجع سبق ذكره، ص 347.
(4) عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنيه الهيكلية للنظام الدولي(أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000)، ص 28.

شنعهاي للتعاون)، وغيرها من الوثائق القانونية والأمنية والسياسية العامة.[1] وفي تموز 2001، وقعت الصين مع روسيا معاهدة حق الجوار والصداقة بين الصين وروسيا. وفي تشرين الأول في 2003م وقع الطرفان واصدرا الإعلان المشترك لعلاقات الشراكة الاستراتيجية لتحقيق السلم والازدهار بين الصين واتحاد جنوب شرقي آسيا، وهو الأمر الذي قدم إسهاماً إيجابياً في إقامة آلية للتعاون لتحقيق الأمن الإقليمي الجديد.[2]

وعلى صعيد الأمم المتحدة، دعت الصين الى تفعيل مجال الأمن، ومن المعلوم أنه كلما كان مجلس الامن قوياً زاد نفوذ الصين، ذلك لتمتعها بالعضوية الدائمة فيه وحق الاعتراض (حق النقض). وتظهر الصين رغبتها في تفعيل دورها في الأمم المتحدة من خلال مشاركتها في اعمال حفظ السلم الدولي الذي تقوم بها الولايات المتحدة، إذ زادت مشاركتها في هذه الاعمال بعد الحرب الباردة، وكثرت بعد احداث الحادي عشر من أيلول عام 2001.[3]

وعليه فان الصين مرشحة لأن تكون قطباً دولياً مهماً في حالة أن حققت جملة من الأمور كتأمين موقع الصين على المستويين العالمي والإقليمي، وإقامة وتطوير تعاون اقتصادي وعلمي وتكنولوجي واسع مع بلدان جنوب آسيا وآسيا والمحيط الهادي.

ثالثاً: الاتحاد الأوربي

إن التطور السريع للمجموعة الاوربية، التي كانت تضم دولاً أوربية محددة، الى اتحاد يضم 28 دولة خلال اقل من نصف قرن، كان نجاحاً كبيراً على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني، رغم اختلاف اللغة والتأريخ والثقافة للدول المكونة للاتحاد لكنها استطاعت أن تكون قوى مؤثرة في النظام الدولي الجديد.

(1) المصدر السابق، ص 30. وللمزيد ينظر: محمد ياس خضير، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، مصدر سبق ذكره.
(2) بنغ قوانغ شيان، للدفاع الوطني في الصين، ترجمة فريدة وانغ فو(بكين: دار النشر الصين عبر القارات، 2005)، ص 50.
(3) خالد يامن يسوف، مصدر سبق ذكره.

وسوف نتحدث باختصار عن المقومات التي جعلت من الاتحاد قوة يحسب لها حساب في النظام الدولي:

1-العامل الجغرافي والسكاني

الرقعة الجغرافية الواسعة والتي تقدر 3,975,000 مليون كم^2 وهي المساحة الحالية التي تمتد عليها دول الاتحاد الاوربي ضمن القارة الاوربية، اذ تتميز هذه المنطقة بتنوع منافعها وتربتها وتضاريسها، وبالتالي تنوع مواردها الطبيعية، إذ تنتج كميات مهمة من مصادر الطاقة والمعادن، كما ان القوة البشرية تسهم في استغلال هذه الخيرات الطبيعية إذ إن اغلب السكان حضريون بنسبة 70%.[1]

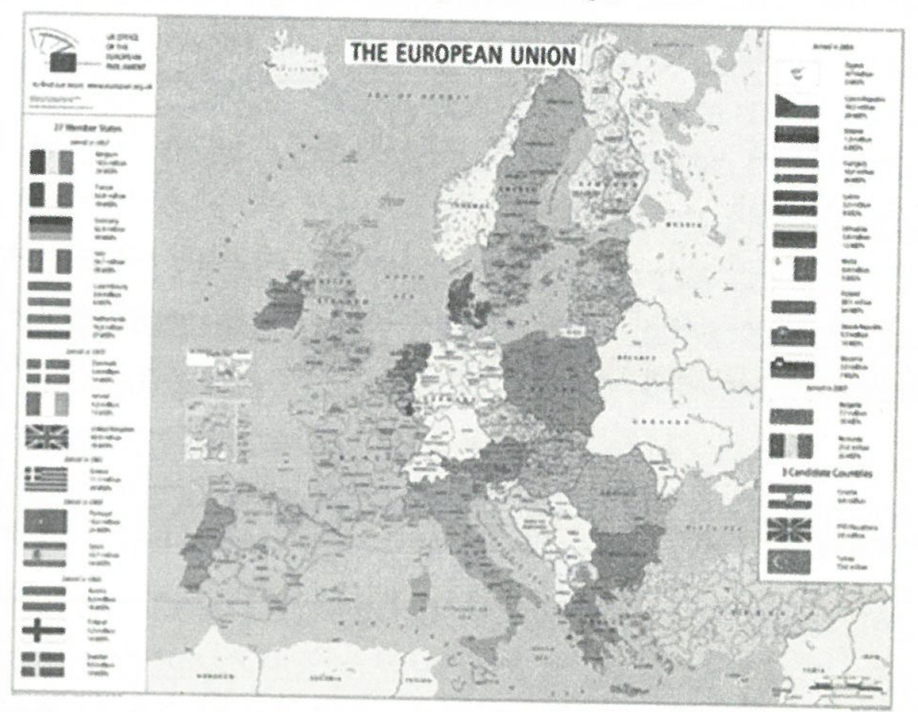
هذا الاتساع في المساحة جعل من دول الاتحاد الأوربي تتفوق على الولايات المتحدة واليابان من حيث عدد السكان، والبالغ (5,015,191,116) مليون نسمة حسب الاحصائيات الرسمية في العام 2015[2]. والمرشح للزيادة في حالة انضمام دولة اخرى للأتحاد الذي قد يجعل منه ثاني قوه مكانية في العالم بعد الصين من حيث الكم والنوعية، فبسبب الاهتمام الرسمي والخاص بالتعليم والتعلم والدعم المالي الذي يحظى به، تميزت شعوب الاتحاد الأوربي بارتفاع نسبة المتعلمين فيها[3].

إن وقوع أوربا في وسط العالم تقريباً جعلها أقرب من سواها الى القارات الاخرى، (انظر خارطة رقم 4)، وبالتالي جعلها أكثر تفاعلاً عسكرياً، واقتصادياً، وسياسياً، وثقافياً، وهذا يعطيها لعب دور مهم وأساسي في النظام الدولي الجديد.

(1) الشبكة الدولية للمعلومات: الانترنيت، على الرابط: http: //sahih.ibda3.org
(2) الشبكة الدولية للمعلومات، الانترنيت، على الرابط: http://malomabook.blogspt.com/
(3) مارتن هولاند، الاتحاد الاوربي والعالم الثالث، ترجمة صالح فرحان الصالح، (دمشق: وزارة الثقافة، 2006)، ص 7.

خريطة رقم (4)

موقع الاتحاد الأوربي بالنسبة للعالم



المصدر: الشبكة الدولية للمعلومات، الانترنيت، على الرابط: http://bacalorias.blogspot.com

2- القدرات الاقتصادية

ان الاتفاقات التي تنص على العمل لتوحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية لدول الاتحاد الاوربي عديدة، منها اتفاقية روما لعام 1957، واتفاقية ماسترخت لعام 1992م، ولكن في 28 شباط 2002م تركت 12 دولة أوربية عملاتها التأريخية لصالح العملة الأوربية الجديدة اليورو، وذلك لتحقيق حلم الأوربيين الذي اعلنه قادة أوربا في اجتماعهم في برشلونة بتأريخ 15 اذار 2002م بان يلعبوا دور أن يكون اقتصادهم الاقتصاد الاول في العالم، وببدء عملية للتداول أصبح اليورو العملة الثانية في العالم بعد الدولار.[1] وربما هذا ما دفع

(1) مجموعة من الباحثين، امريكا بين الفشل والسقوط، (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2008)، ص 70.

(بول كندي) للقول: "اذا لم يكن القرن الحادي والعشرون قرناً امريكياً فمن المحتمل جدا ان يكون قرناً أوربياً".[1] ولقد كان الهدف الرئيس لليورو هو تحقيق الوحدة النقدية للدول الاوربية، التي تعد بدورها اهم حلقات الوحدة الاقتصادية الاوربية. والى جانب ذلك يهدف الاتحاد الأوربي الى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية أهمها:[2]

- خلق سوق مالية اوربية تقوم على أسس اقتصادية موحدة.
- إيجاد دور فعال للعملة الاوربية على المستوى الدولي.
- اتباع سياسة نقدية موحدة في الاتحاد الأوربي بالتوازي مع السياسة التجارية والسياسة الزراعة المشتركة في دول الاتحاد.
- تلافي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء بالاتحاد وتأثير هذه التقلبات على أداء الشركات وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- خلق مزيد من الشفافية في الأسعار والتكاليف وزيادة المنافسة ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء.

ويعد البنك المركزي الذي تم إنشاؤه في عام 1998 من أهم مؤسسات الاتحاد الأوربي الاقتصادية المسؤولة عن السياسة النقدية للدول الأعضاء المشتركة في الوحدة النقدية الاوربية. وقد تناولنا مؤشرات القدرات الاقتصادية للاتحاد الاوربي من خلال جداول في الفصل الأول.

3- المقوم السياسي

ان الاتحاد الأوربي هو تجمع دولي للدول الأوربية يضم (28) دولة (قبل انفصال المملكة المتحدة أخيراً)[3]، وتأسس بناء على الاتفاقية المعروفة باسم

(1) فهمي الصيرفي، عالم ما بعد الحرب الباردة: دراسة تأريخية علمية تحليلية مستقبلية، (دمشق، دار الصيرفي، 2001)، ص 198.

(2) العملة الاوربية (اليورو). متاح على الموقع: www.euro.ecb.int

(3) صدمة في اوربا لخروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، متوافر على الرابط: http://www.bbc.com/arabic/worldnews

معاهدة ماستريخت عام 1992م. وان من اهم مبادئ الاتحاد الأوربي هو نقل الصلاحيات القومية الى المؤسسات الدولية الاوربية، وبالمقابل تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدة، لذلك لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد انه اتحاد فيدرالي، إذ إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم، و لم يضع الاتحاد الأوربي بادئ الامر أية شروط إضافية للانضمام للدول المرشحة للعضوية، ما عدا الشروط العامة التي تبنتها في الاتفاقيات المؤسسة للاتحاد، لكن الفرق الشاسع في المستوى الاقتصادي والسياسي بين دول اوربا الوسطى والشرقية ودول الاتحاد دفع مجلس الاتحاد الأوربي في عام 1993 ليضع شروطاً عدة أهمها:[1]

- **شروط أساسية:** على الدولة المرشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية وسيادة القانون، وان تحترم حقوق الانسان وحقوق الأقليات.
- **شروط اقتصادية:** وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الاتحاد.
- **شروط تشريعية:** على الدولة المرشحة للعضوية ان تقوم بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الاوربية التي تم وضعها وتبنيها منذ تأسيس الاتحاد.

وان من اهم مؤسسات الاتحاد الأوربي ما يأتي:

أ- **البرلمان الأوربي:** هو مؤسسة برلمانية منتخبة بطريقة مباشرة تتبع الاتحاد الأوربي. ويشكل البرلمان الأوربي مع مجلس الاتحاد الأوربي السلطة التشريعية للاتحاد الأوربي، وتعد واحدة من أقوى الهيئات التشريعية في العالم.[2] وان عدد أعضائه (626) عضوا يمثلون نحو (375) مليون مواطن في 15 دولة عضواً في الاتحاد، ويعمل البرلمان من خلال المترجمين بإحدى عشر لغة

(1) الشبكة الدولية للمعلومات، الانترنيت، متوفر على الرابط: http://ar.wikipedia.org

(2) مايكل شيفر، الولايات المتحدة والقوى الصاعدة، مركز الجزيرة للدراسات، مقال متوفر على الرابط:

رسمية وهي: (الإنجليزية، والاسبانية، والهولندية، والإيطالية، واليونانية، والبرتغالية، والفرنسية، والسويدية، والألمانية، والفلندية والدنماركية)، ويستمد شرعيته من الاقتراع العام المباشر الذي يصوت فيه مواطنو الدول الأوربية.[1] كما ينتخب البرلمان الأوربي كل خمس سنوات من قبل شعوب الاتحاد الأوربي لتمثيل مصالحه، ويتشارك البرلمان الأوربي المسؤولية مع مجلس الاتحاد الأوربي، كما يتشارك البرلمان سلطة مشتركة للموافقة على الميزانية السنوية للاتحاد الأوربي.[2] وقد زادت المعاهدات الاوربية اللاحقة البرلمان الأوربي قوة في التأثير لا سيما معاهدة ماستريخت 1992 ومعاهدة أمستردام 1997 اللتين حولتا البرلمان الأوربي الى مؤسسة تشريعية تقوم بدور مشابه لدور البرلمانات الوطنية.[3]

ورغم اختلاف بعض الدول الاوربية حول طبيعة الاتحاد وشكله ونوعه، الا أن الجميع اتفقوا على انه يجب ان يكون لأوربا ما يأتي:[4]

أ- دستور أوربي موحد، له مهمة تشكيل السلطات الدستورية والسياسية. ولو ان هذا الهدف قد واجهته عقبات عديدة.

ب- سياسية خارجية ومالية واقتصادية وتجارية واحدة.

ج- جيش أوربي واحد يكون له القوة الضاربة والقدرة على التدخل السريع تمهيداً لفصل أمن أوربا عن امن الولايات المتحدة الامريكية، والحد من أي تدخل أطلسي في الشؤون الاوربية.

د- ضرورة أن تأخذ أوربا دوراً رئيسياً في العالم يتناسب مع قوتها الاقتصادية، والمالية، والعددية، والتكنولوجية، والعسكرية.

ورغم انه لم يتم اعتماد دستور موحد للاتحاد الاوربي بسبب عدم موافقة بعض الدول عليه إلا أنه يمكن القول أن أوربا قطعت الجزء الأكبر من

(1) الشبكة الدولية للمعلومات، الانترنيت، متوافر على الرابط: http://www.eu-arabic.org

(2) الشبكة الدولية للمعلومات، الانترنيت، متوافر على الرابط: http://www.eubam/rafah.eu

(3) الشبكة الدولية للمعلومات، الانترنيت، متوافر على الرابط: http://www.eu-arabic.org

(4) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص 211.

طريق وحدها السياسية. اما فيما يتعلق بالسياسة الدفاعية الأوربية المشتركة (العامل العسكري) فالاوربيون جادون في ذلك، وهذا ما يظهر بشكل واضح في تصريحات الكثير من المسؤولين الاوربيين، فيقول الرئيس الفرنسي الاسبق جاك شيراك عقب تسلمه مقاليد السلطة في قصر اللاليزيه: "انه ليس من المعقول ان نتخيل ان تكون الإدارة والقرار لأمريكا دائما بينما تقوم أوربا بدفع فاتورة الحساب"[1]. كما صرح جاك سانتر الرئيس الأسبق للمفوضية الاوربية في ذات الاطار، قائلاً: "اذا اردنا بحق اوربا قوية تملأ مكانها عالميا، فالواجب يحتم دفع السياسة الخارجية الموحدة الى الامام على مستوى الصياغة واتخاذ القرار والتنفيذ"[2]. وصرح ايضا هوبير فيدرين وزير خاجية فرنسا الأسبق، قائلاً بشكل واضح: "ان الدبلوماسية الفرنسية تعطي اولوية قصوى في القرن الحادي والعشرين لمواجهة الاحتكار الأمريكي. وهذا ما شجع الرئيس الروسي بوتين على مد جسور التواصل مع اوربا، بهدف التحضير لاقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، ويظهر هذا في قوله في احد لقاءاته: "اذا أريد للعالم أن يكون أكثر واقعية وأكثر فهماً وأمناً، فلابد أن يكون متعدد الأقطاب". [3]

المطلب الثاني: المنظمات الدولية والإقليمية والتكتلات الدولية الفاعلة في النظام الدولي:

أصبحت التجمعات الدولية إحدى الظواهر الأساسية في النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبرزت مجموعة من المنظمات والتكتلات الدولية والإقليمية ذات طابع سياسي وأمني واقتصادي وعسكري... إلخ، فدخول كل

(1) سعيد اللاوندي، امريكا – اوربا سايكس بيكو جديد في الشرق الأوسط: ملامح اولية لوفاق دولي جديد، (القاهرة، دار نهضة مصر، 2006)، ص 153.

(2) المصدر نفسه، ص 154.

(3) ايفود دالزر واخرون، هلال الازمات: الاستراتيجية الامريكية-الاوربية حيال الشرق الأوسط، ترجمة: حسان البستاني، (بيروت: الدار العربية للعلوم 2006)، ص 200.

وحدة سياسية في منظمة أو تكتل سياسي أو حلف دولي أو إقليمي ينم عن رغبة الدول في تحقيق قدر من التوازن الدولي. وعليه تم تقسيم المطلب على ثلاثة اقسام: الأول يتناول المنظمات الدولية، وفي الثاني المنظمات الاقليمية، وفي الثالث التكتلات الدولية.

أولا: المنظمات الدولية(*):

إن التنظيم الدولي الحالي، الذي تعد المنظمات الدولية من ركائزه يعكس حقيقة التفاعلات الحادثة فيما بين أعضاء الجماعة الدولية، وطبيعة موازين القوى القائمة. إلا أنه من نافلة القول في هذا المقام أن النظام الدولي قد شهد في الآونة الأخيرة مجموعة من التطورات النوعية، أهمها: انتهاء الحرب الباردة، وانفراد الولايات المتحدة بزعامة العالم، وهو الأمر الذي يدعو للتساؤل: ما هو دور المنظمات الدولية في التوازن الدولي؟ وعليه سوف نتناول في هذا الموضوع منظمة (الامم المتحدة) مثالا على المنظمات الدولية المؤثرة في النظام السياسي الدولي، والتي لها دور ريادي في النظام الدولي، وبالتالي لها تأثير في التوازن الاستراتيجي العالمي، وللإجابة عن دورها في التوازن الدولي بعد الحرب الباردة بفقرتين: الاولى دورها بعد الحرب الباردة، والثانية اثر دورها بعد الحرب الباردة على التوازن الدولي. هذا ما نحاول الإجابة عنه بشكل موجز.

أ- دور المنظمات الدولية (منظمة الأمم المتحدة) بعد الحرب الباردة:

يرى فريق من الباحثين لاسيما الغربيون منهم، انه بعد تفكك الاتحاد السوفيتي اصبح للمنظمة الدولية (منظمة الامم المتحدة) دور اكثر فعالية، إذ ساد الاتفاق بين الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، وتمكنت من اتخاذ قرارات

(*) المنظمات الدولية تعرف بأنها: جمعية من الدول، اجتمعت بالاتفاق بين اعضائها، وتتمتع بجهاز دائم من الهيئات المكلفة بالعمل على تحقيق الاهداف المصلحية المشتركة بواسطة التعاون بينها. (انظر الى: صلاح عباس، العولمة في ادارة المنظمات الدولية (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2005)، ص 99).

تستند إلى الفصل السابع من الميثاق، الامر الذي لم يكن ممكناً في ظل الحرب الباردة، اذ كان كل قطب يتجنب إحراج خصمه في تلك المدة المضطربة في تأريخ العلاقات الدولية، خشية تأويل أي موقف يضر خصمه.[1]

المتتبع لدور منظمة الامم المتحدة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي يلاحظ أنها أكثر فاعلية وأكثر دوراً في حل الازمات العالمية، ويلاحظ ان الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، أصبحت أكثر انسجاما وتفاعلا مع القضايا الدولية، فمثلا تمت تسوية مشكلة كمبوديا بتوقيع سلسلة من الاتفاقات في 23 تشرين الاول 1991، وذلك بواسطة الاطراف الكمبودية الاربعة و(18) دولة بما فيها الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، وتم اعطاء مهمة حكم كمبوديا الى الامم المتحدة خلال مدة انتقالية أقامها مجلس الامن بقراره رقم (745) في شباط 1992.[2] ويمكن ملاحظة الدور الفعال للمنظمة الدولية بعد الحرب الباردة أنه كان بقيادة امريكية مراعاة لمصالحها باعتبارها القطب الدولي الوحيد، اذ استطاعت الولايات المتحدة في تلك المدة من فرض هيمنتها على النظام العالمي الجديد، وكان تعاملها مع المشاكل الدولية وفق مصالحها الاستراتيجية في العالم، فقد وظفت الولايات المتحدة الامريكية مجلس الأمن الدولي لتحقيق اهدافها ومصالحها، وعملت على تهميش دور الجمعية العامة، التي وظفتها ابان الحرب الكورية.[3] وقدمت حرب الخليج الثانية عام 1990-1991، مثالا واضحا لدور المنظمة الدولية وللتعاون بين الدول الكبرى في مجلس الامن، إذ قادت الولايات المتحدة الامريكية التحرك لفرض عقوبات شاملة على العراق، ثم استصدار قرار مجلس الامن رقم (678) لاستخدام القوة ضده، الذي يعد الحالة الثانية في تأريخ الامم المتحدة في استخدام القوة المسلحة بعد استخدامها ضد كوريا الشمالية عام 1950، ثم

(1) Ashton Carter, Keeping Americas Military Edge, Foreign Affairs (volume 80, Number 1, January, February 2001) , p. 66.

(2) عدنان امين شعبان، مفهوم الامن في ظل النظام العالمي الجديد (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000)، ص 149.

(3) يامن خالد يسوف، مصدر سبق ذكره، ص 134.

فرض وقف اطلاق النار بشروط تضمن المصالح والأهداف الأمريكية في المنطقة.[1]

استطاعت الولايات المتحدة الامريكية من توظيف المنظمة الدولية بما يتلاءم وتطلعاتها في العالم بعد اختلال التوازن الدولي وغياب دور الاتحاد السوفيتي (سابقا) لصالحها، اذ نلاحظ أنها تصرفت مع هيئة الامم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة باسلوب مختلف مع اسلوبها السابق في مرحلة الحرب الباردة، ولكن كلا الأسلوبين مترابطان، في دفع الاحداث في مسار مصالحها وأهدافها السياسية وبما يحقق قدراتها الاستراتيجية وسيطرتها على العالم.[2]

الأسلوب الأول: استخدمته الولايات المتحدة أثناء مرحلة التوازن الدولي السابقة، لاسيما في المدة ما بعد عام 1966، اذ تعاملت بمنظار استعلائي وفرضت كل ما تراه مناسبا لها بالقوة، دون حاجة إلى اصدار قرار دولي من مجلس الأمن، مع استخدام (حق النقض) لنقض كل القرارات التي تصطدم مع مصالحها الاستراتيجية.

أما الأسلوب الثاني: فقد مارسته الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، إذ غيرت بعض تكتيكات سياستها لتستحوذ من خلال ذلك على المجتمع الدولي، كما أنها استخدمت عدة طرق لتطويق الأمم المتحدة، أهمها:[3]

1- التهديد بقطع المساعدات عن المنظمات الدولية.
2- محاولة الالتفاف على ميثاق الأمم المتحدة، لضرب أي دولة تراها غير منسجمة مع سياستها. وهذا ما حصل عندما نسقت جهودها دوليا لتضرب ليبيا بحجة مساندتها للإرهاب، ولتشن حرباً مدمرة ضد

(1) موريس برتران، الامم المتحدة من الحرب الباردة الى النظام العالمي الجديد، ترجمة: لطيف فرح، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994م)، ص 185. ويظر ايضا: بطرس بطرس غالي، خمس سنوات في بيت من زجاج، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة، 1997)، ص 58.

(2) يامن خالد يسوف، مصدر سبق ذكره، ص 134..

(3) كارل هاينتس دنشي، الولوج إلى الشر: تأريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: محمد جديد، (دمشق، دار قدمسن، 2003)، ص 36.

العراق عند احتلاله للكويت، ولتتدخل في الصومال بدواعٍ مزيفة وكاذبة.[1]

3- استعمال حق الاعتراض (النقض) بصورة واسعة مع كل قرار لا ينسجم وتوجهات الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

كل هذا جعل اصوات المطالبين بإصلاح الأمم المتحدة تعلو أكثر، وكان أول من طالب بالإصلاح هو الرئيس (ميخائيل غورباتشوف) عقب انتهاء الحرب الباردة مشيرا إلى خطورة سيطرة الولايات المتحدة على المنظمات الدولية، فقال: "هناك حاجة ملحة وحقيقية في العصر الحديث الى توسيع دور الأمم المتحدة، هي منظمة كونية ذات أهمية خاصة، ومازالت المبادئ العامة للامم المتحدة محتفظة بقيمتها حتى اليوم، وربما أمكن الآن بعد انتهاء الحرب الباردة ونحن نعيش عالم سلام متماسك، أن تتحقق بالفعل تلك المثل، التي وضعها مؤسسو منظمة الأمم المتحدة، لكن علينا ان لا ننسى ان الامم المتحدة قد اسست قبل نصف قرن، واليوم اعتقد أنه من الضروري أن ندخل تعديلات معينة على ميثاق الامم المتحدة، لنأخذ في الاعتبار التحديات المعاصرة. والاهم من ذلك كله، لابد من توافر قدر أكبر وأوسع من التأييد والدعم من المجتمع الدولي لمنظمة الأمم المتحدة، وان تلتزم بذلك جميع الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة وخصوصا القوى العظمى. ومن المهم أيضا أن لا تتحول منظمة الامم المتحدة إلى أداة لمجموعة من القوى الكبرى، وألاّ تصبح وسيلة لتغطية وتبرير ما تقوم به تلك القوى من أفعال وتصرفات"[3]. ومن يتأمل في هذا التصريح يفهم بأن الامم المتحدة اصبحت بعد انتهاء الحرب الباردة مجرد أداة

(1) غسان سلامة، أمريكا والعالم: إغراء القوة ومداها، ترجمة: مصباح العمه، (بيروت، دار النهار للنشر، 2005)، ص 222.

(2) أمين شلبي، ما بعد الحرب الباردة: قضايا وإشكاليات، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1997)، ص 59.

(3) ميخائيل غورباتشوف، النظام العالمي الجديد، ترجمة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998)، ص 11.

لتوفير الغطاء القانوني الدولي، بما يتلاءم وتحقيق مصالح القوى الكبرى المهيمنة على النظام الدولي ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية، وما يؤكد ذلك ما ادلى به الامين العام للامم المتحدة انذاك (خافيير بيرسدي كويار) لصحيفة (لوموند) الباريسية في 9 شباط 1991 قائلا: "لقد صرح مجلس الأمن باستخدام القوة، لكن هذه الحرب ليست حرب الأمم المتحدة، ولا توجد قوات تابعة للأمم المتحدة، أو ترفع علمها، ويتم إحاطتي علماً فقط بما يدور على مسرح العمليات العسكرية، من خلال تقارير تبعثها الدول المتحالفة"[1].

ب- أثر دور المنظمات الدولية بعد الحرب الباردة على التوازن الدولي:

شهدت المرحلة الأخيرة بعد الحرب الباردة تحولات مهمة في النظام الدولي، وهنا يثار تساؤل حول مستقبل المنظمة الدولية ودورها في مواجهة الصراعات الإقليمية والمحلية المتزايدة، وقضايا التعاون الاقتصادي، وانتهاكات حقوق الإنسان، لاسيما بعدما أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في تصريحه الشهير بأن على الاخرين، بما فيهم الأمم المتحدة، أن يجيبوا عما إذا كانوا مع الولايات المتحدة أو ضدها في حربها ضد الإرهاب.[2]

إن احداث 11 أيلول عام 2001 وما تلاها من تحول في الاستراتيجية العالمية الامريكية نحو الحرب الهجومية، وعد الإرهاب بمنزلة القضية المحورية للسياسة الامريكية[3]؛ أدت إلى تحول في استراتيجيتها الجديدة في علاقاتها مع دول العالم بما يضمن مصالحها، حتى لو أدى ذلك إلى مخالفتها لمبادئ الأمم المتحدة، ومن الصور العديدة التي تؤكد تلك المخالفات بما ينسجم مع

(1) عدنان طه الدوري، العلاقات السياسية الدولية، (الإسكندرية: المكتب المصري الحديث، 1997)، ص 207.

(2) احمد ثابت، التوجه الامبرطوري الأمريكي نحو التشكيل للنظام العربي، دراسات استراتيجية، (دمشق، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 10، خريف 2003)، ص 13.

(3) ياسر عبد الحسين، "منطقة الفراغ في العلاقات الدولية... الرهان الامريكي الروسي في عالم متغير"، (بغداد: مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، 2016)، ص 150.

سياستها في النظام العالمي الجديد هي:[1]

- التدخل في الشؤون الداخلية لمعظم الدول، وبالتهديد بالعقوبات لكل دولة لا ترضخ لتوجيهات الإدارة الأمريكية، ولو كانت منافية للقواعد الدولية.
- زرع الفتن وبث الأحقاد بين الجيران والأشقاء، لغرض بيع الأسلحة الامريكية الفاسدة والمكدسة لأطراف النزاع.
- عمليات الاقتحام والتفتيش والتحقيق والملاحقة والاستفزاز ضد المسلمين والأجانب المجنسين أو المقيمين أو الزائرين أو الطلاب في الولايات المتحدة.
- الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان، وتعذيب المعتقلين في سجن (غوانتنامو) وغيرها من السجون الموجودة داخل الولايات المتحدة أو خارجها.
- استخدام القوة العسكرية ضد أفغانستان دون قرار أو تفويض من مجلس الأمن.
- الحرب على العراق، واتهامه بحيازة أسلحة دمار شامل، رغم إرسال مفتشين دوليين إليه، واعترافهم بعد أشهر من البحث والتدقيق بعدم العثور على أي أثر لهذه الأسلحة.

إن سلوك الولايات المتحدة الأمريكية بعد 11 أيلول 2001، يمكن توصيفه بالحرب العالمية الرابعة، بعد حربين عالميتين وحرب باردة، ومن ثم هذه الحرب التي أطلق عليها السياسيون والاستراتيجيون الامريكيون اوصافاً عدة، منها:

(1) لمزيد من المعلومات حول انتهاكات الولايات المتحدة لمبادئ الأمم المتحدة، ينظر: محمد عزيز شكري، أمل يازجي، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، (دمشق، دار الفكر، 2002)، ص 144 ص 148م. وينظر أيضا: محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004)، ص 88-90. وينظر أيضا: جورج قرم، الفوضى الدولية الجديدة، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 88، تشرين الأول 1994، ص 88.

"الحرب الشاملة على الارهاب"، و"الحرب الاستباقية"، و"الحرب اللامتكافئة"، و"الحرب ضد الفوضى"، و"الحرب الدائمة"، و"حرب الجيل الرابع"،... إلا انها تندرج في وعاء استراتيجي واحد. ويبرر الامريكيون هذه الحرب الرابعة بان على أمريكا الدفاع عن مصالحها (ولكن هذه المصالح تتوافق - حسب زعمهم- مع تحرير البشرية، وبالتالي مع منطق التأريخ).[1]

ومن هنا وجب على الأمم المتحدة إعادة هيكلة وتفعيل آلياتها ومؤسساتها في التعامل مع التحديات على الساحة الدولية، وتعزيز احترام القانون الدولي، ومواجهة التوجه الأمريكي الذي يسعى إلى تعزيز الهيمنة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001م، كي تستطيع المنظمة الدولية التأثير على التوازن الدولي.

ثانيا: المنظمات الإقليمية (منظمة شنغهاي):

تعد منظمة شنغهاي أنموذجاً مهما عن المنظمات الإقليمية والتي حققت نوعا من التوازن الدولي، بعد ان شعرت بعض الدول كالصين وروسيا الاتحادية بضرورة إعادة هيكلية النظام الدولي الجديد الذي تتزعمه أمريكا، ومنع هيمنتها على النظام العالمي وإعادة تشكيل توازن دولي يكون لهذه الدول الصاعدة كالصين وروسيا الاتحادية دور فيه.

وتعود الجذور التاريخية لتأسيس منظمة شنغهاي عام 1996 عندما وقعت كل من روسيا الاتحادية والصين وكازاخستان وقيرغستان وكاجبستان اتفاقية لتنسيق التعاون الأمني والحفاظ على الاستقرار في المناطق الحدودية المشتركة في هذه الدول. وفي اجتماع قمة شنغهاي في 15 حزيران 2001 انضمت أوزبكستان الى عضوية مجموعة شنغهاي وتم تغيير اسمها الى (منظمة شنغهاي للتعاون SCO). وفي عام 2002م اكتسبت المنظمة الصفة الرسمية وفق مبادئ التعاون الدولي بعد ان جرى في اجتماع قمة سان بطرسبرغ في روسيا الاتحادية الاتفاق على النظام الداخلي للمنظمة وقوانينها ومبادئها وهيكليتها، إذ تمت

(1) احمد فايز صالح، مصدر سبق ذكره، ص 48.

المصادقة على تأسيس مجالس كل من رؤساء الدول ورؤساء وزراء الدول ووزراء الخارجية والمنسقين القوميين، وتم تحديد آلية عمل الممثلين الدائمين للدول الأعضاء، فضلاً عن التوقيع على اتفاقية نظام وتنفيذ ميزانية المنظمة.[1]

وخلال قمة طشقند في العاصمة الأوزبكية عام 2004م، تم استكمال تحديد الهياكل الإدارية للمنظمة وتمت صياغة الأهداف التي تسعى المنظمة لتحقيقها، كما اتفقت الدول على ادراج القضايا السياسية والاقتصادية في جدول أولويات المنظمة بعد ان تم الاتفاق على عدد من القضايا الأمنية والتي شكلت في البداية محور اهتمام الدول الأعضاء في تأسيس المنظمة. وفي هذا الصدد عدت هذه المنظمة المحصلة الأكثر أهمية لنضوج العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية بين الدول الأعضاء، وهو ما يجعلها ترسي لنظام إقليمي مؤسسي جديد ضرورة ملحة في ظل الحاجة الى جهاز اداري له القدرة على تحقيق التنسيق الأمني والسياسي والاقتصادي ومتابعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الدول الأعضاء في المنظمة.[2]

في عام 2004 تم قبول عضوية كل من الهند وايران ومنغوليا وباكستان بصفة مراقب له الحق في حضور الاجتماعات السنوية للمنظمة، وحصلت كل من بيلاروسيا وسيرلانكا وتركيا على صفة شركاء في الحوار، فضلا عن أفغانستان التي انتقلت من هذه الصفة الى صفة المراقب في عام 2012. وتضم المنظمة في الوقت الحاضر كل من مجموعة دول رابطة الدول المستقلة ودول منظمة الأسيان بصفة ضيوف تحضر اجتماعات المنظمة.[3]

---

(1) بيتس جبل، النزعة الجديدة للصين عن التعددية الامنية ومعانيها الضمنية بالنسبة الى منطقة اسيا-المحيط الهادي، من كتاب: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي، بيروت-لبنان، 2004، ص 344-345.

(2) ابتسام محمد العامري، منظمة شنغهاي للتعاون الاقليمي، مجلة المرصد الدولي، العدد (23)، 2012، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص 50.

(3) هاني الياس الحديثي، صراع الارادات في اسيا دراسة مستقبل التعاون الاقليمي في اسيا واثره على الشرق الاوسط، (دمشق، دار الرضا للنشر، 2007)، ص 131.

تتمتع منظمة شنغهاي للتعاون بمجموعة إمكانات جيوستراتيجية تؤهلها لأداء أدوار فاعلة في النظام السياسي الدولي، وبات ينظر اليها في مواجهة الهيمنة الامريكية. وإمكاناتها الجيوستراتيجية تتمثل في كونها تقع في منطقة جغرافية واسعة تمتد من الحدود البولندية الى (فلاديفوستوك) ومن البحر الأبيض الى بحر الصين الجنوبي وحدود مينمار. كما أن الدول الستة الأعضاء تغطي مساحة حوالي (30,163,600) كيلومتر مربع، وتضم أكثر من مليار ونصف من السكان، اما اذا انضمت الهند وايران وباكستان ومنغوليا الى عضوية المنظمة، فسوف يرتفع عدد السكان فيها الى حوالي 3 مليار نسمة، كما أنها ستصل الى اكثر من 37 مليون كم^2. وتضم المنظمة في الوقت الحاضر 4 دول نووية وتتوزع بين دول امتلكت السلاح النووي بشكل رسمي قبل معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية لعام، 1968 وهما (روسيا الاتحادية والصين) ودول امتلكت السلاح النووي بعد هذه المعاهدة (هند، باكستان)، فضلاً عن ايران المرشحة للتقنية النووية. كما ان منظمة شنغهاي تمتلك ما يقارب (21,4%) من الاحتياطي العالمي للنفط وعلى ما يقارب (45%) من الاحتياطي العالمي للغاز.[1]

التطورات التي صاحبت ازدياد نشاط وفاعلية منظمة شنغهاي اثبتت بما لا يدع مجالاً للشك، أن محوراً دولياً بات يظهر بشكل واضح في اطار التفاعلات التي تحدث في الساحة الدولية. ويمكن ان نعزو ذلك الى الإمكانات الجيوستراتيجية التي تتمتع بها روسيا الاتحادية بفضل موقعها الجيوسياسي وامتلاكها موارد ضخمة من مصادر الطاقة، وإلى جانب القوة الاقتصادية الصينية، وكذلك تطور الأسواق الناشئة في اسيا الوسطى. واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار إمكانية أن تحصل الدول التي تتمتع بصفة مراقب في المنظمة على العضوية الكاملة، وما تملكه هذه الدول من إمكانات، فان ذلك سيشكل محوراً فاعلاً في الساحة الدولية. وفي ضوء هذه المقاربة تكمن رؤية روسيا الاتحادية والتي تريد ان

---

(1) فهد مزبان، الاهمية الجيوبوليتيكة لمنظمة شنغهاي واثرها في السياسة الدولية، مجلة اداب البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج، جامعة البصرة، العدد 65، 2013، ص 224.

تجعل من منظمة شنغهاي تحدياً صريحاً للهيمنة الأمريكية في النظام الدولي.[1]

بدأت ملامح التأثير الروسي في منظمة شنغهاي بالظهور بعد عام 2000 من خلال الإجراءات التي اتخذتها المنظمة والتي تعتبر بخلاف التوجهات الامريكية، ففي الوقت منحت الهند وايران وباكستان ومنغوليا صفة المراقب، رفضت المنظمة طلب الولايات المتحدة الامريكية بالانضمام الى المنظمة بمنحها صفة المراقب وذلك في العام 2005.[2] وتظهر ملامح التأثير الروسي من خلال منح ايران صفة المراقب (حق الانضمام) إلى المنظمة ورفض الولايات المتحدة. وكما هو معلوم فروسيا تتمتع بعلاقة شراكة استراتيجية مع ايران منذ مدة طويلة، كما سعت خلال تلك الخطوة الى تحقيق شراكات وتقاربات مع القوى الاسيوية الصاعدة لا سيما الهند التي يشكل وجودها في منظمة شنغهاي استكمالا لمثلث القوة (روسيا الاتحادية-الصين-الهند) الذي يمثل تطلعا واضحا لإيجاد عالم متعدد الأقطاب، يكون بديلاً عن عالم الأحادية القطبية الموصوف بالهيمنة الامريكية.[3]

وفي الوقت نفسه أكد الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) الذي افتتح قمة شنغهاي في 5 تموز 2005 في مدينة الاستانا عاصمة كازاخستان، على ضرورة أن تؤدي منظمة شنغهاي دوراً محورياً في الحفاظ على الامن الإقليمي ومكافحة الإرهاب، وشدد الرئيس فلاديمير بوتين على ان قضايا الامن المشترك ستظل تشكل العنصر الأساسي للتعاون في إطار منظمة شنغهاي.[4] كما وتضمن بيان القمة التأكيد على رفض الهيمنة الامريكية والدعوة الى التعددية القطبية في الشؤون الدولية، الى جانب التأكيد على الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي ان

(1) س. ع. لوزيانين، عودة روسيا الى الشرق الكبير، ترجمة: هشام حمادي، (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2012)، ص 334.

(2) ابتسام العامري، منظمة شنغهاي للتعاون الاقليمي، مجلة الرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 23، 2012، ص 50.

(3) ف. ي. كرلوف، امبراطورية كل الارض أو خفايا النظام العالمي الجديد، ترجمة: منتجب يونس، (دمشق: دار علاء الدين، ط2، 2009)، ص 429.

(4) جمال مظلوم، التعاون الروسي- الصيني في اطار منظمة شنغهاي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 164، 2006، ص 60.

تسعى لإيجاد نظام عالمي وعقلاني يستند الى إقامة شراكة حقيقية، من دون أي ذريعة للاحتكار والسيطرة على القضايا الدولية.[1]

ونتيجة لتزايد الروابط الروسية- الصينية مع دول آسيا الوسطى من خلال منظمة شنغهاي، وبالنظر للتطور الحاصل في العلاقات الروسية الإيرانية، ذلك إلى جانب تطور علاقات الهند مع روسيا والصين من خلال شنغهاي، وهو الأمر الذي أدى الى توثيق الترابط الروسي مع القوى الاسيوية الصاعدة التي تمثل تحديا للهيمنة الأمريكية.[2]

وعلى الصعيد الاقتصادي للمنظمة فقد أخذت المنظمة تركز جهودها نحو تعزيز أسس التعاون الاقتصادي اكثر من غيرها من الجوانب، لا سيما بعد ان اقرت المنظمة برنامجا للتعاون التجاري والاقتصادي طويل الأمد حتى عام 2020، لاسيما أن بلدانها تتوافر لديها إمكانات كبيرة للعمل المشترك، كما ان الجانب الاقتصادي للتعاون يوفر التوازن الأكثر إيجابية ضمن مجموعة مصالح الدول الأعضاء في المنظمة دون ان تطغى المصالح العسكرية الاستراتيجية على تلك العلاقات المتعددة الأطراف[3]. وان من ابرز ملامح التعاون في اطار المنظمة هو التعاون في مجالات الطاقة، حتى اقترح الرئيس الروسي بوتين عام 2007 تأسيس نادٍ للطاقة تابع لمنظمة شنغهاي.[4]

أما فيما يتعلق بالجانب العسكري فيعد بعض المحللين ان منظمة شنغهاي تسعى جاهدة لتصبح منافسا لحلف شمال الأطلسي (الناتو) -على الرغم من نفي مؤسسيها لذلك- او تشكيل حلف جديد على انقاض حلف وارسو الذي تفكك بتفكك الاتحاد السوفيتي (سابقاً) ليقف بوجه حلف الناتو، ويشير خبراء

(1) فيديا ناد كاربي، الشراكات الاستراتيجية في اسيا توازنات بلا تحالفات، (ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 337.

(2) ف. ي. كرلوف، امبراطورية كل الارض أو خفايا النظام العالمي الجديد، ترجمة: منتجب يونس، (دمشق: دار علاء الدين، ط2، 2009)، ص 429.

(3) كاظم الموسوي، منظمة شنغهاي للتعاون... مواقف وسياسات، موقع التجديد العربي، متوافر على الرابط: www.arabrenewal.info

(4) فيديا ناد كاربي، مصدر سبق ذكره، ص 336.

الاحلاف العسكرية والأمنية إلى أن وجود منظمة شنغهاي والى جانبها معاهدة الامن الجماعي التي تضم اغلب دول المنظمة يهدف الى نشوء صيغة جديدة لتوازنات القوى الدولية، فمنظمة شنغهاي ومعاهدة الامن الجماعي تسيطران على المسرح الدولي الاستراتيجي الشرقي، في حين حلف الناتو يسيطر على المسرح الدولي الاستراتيجي الغربي، إضافة الى ان كليهما يمتلك قدرات عسكرية هائلة وقدرات الردع النووي، فضلاً عن الإمكانات الاقتصادية لدى دول المنظمة، ونتيجة لذلك أصبح ما يطلق عليه الخبراء صيغة (المعادلة الصفرية) التي يعادل كل طرف فيها، ومن ثم فإن تغيير موازين القوى الدولية لابد ان يتبعه تغيير في المعادلات الدولية، وهذا ما لمسناه في القمة الروسية-الأمريكية الأخيرة التي تم التوصل فيها إلى حد انتشار أسلحة الدمار الشامل.[1]

وفي إطار التوظيف الروسي للمنظمة لتحدي الهيمنة الامريكية، اكد زعماء دول منظمة شنغهاي في القمة التي عقدت في مدينة بكاترينبورغ الروسية في 15-16 حزيران 2009، على ضرورة الانتقال الى عالم متعدد الأقطاب وعلى أهمية تعزيز الأسس القانونية للعلاقات الدولية بالوسائل السياسية والدبلوماسية، فضلاً عن دعم دور الأمم المتحدة في إدارة العلاقات الدولية. تأسيسا على ما تقدم فان تزايد اهتمام روسيا الاتحادية بمنظمة شنغهاي للتعاون؛ لأن المنظمة أصبحت أحد ابرز التكتلات الدولية في القرن الحادي والعشرين، بفضل زيادة فاعلية أدوارها الإقليمية والدولية والتي كانت محصلة لحقيقة مفادها أن المنظمة باتت تتمتع بأهمية استراتيجية تبلورت من خلال إمكانيات الدول الأعضاء فيها. وربما يكون التطور الحاصل في التأثير الروسي على الساحة الدولية وزيادة فاعليتها حيال الصراعات الدولية يرجع وبشكل كبير الى التوظيف الروسي لمنظمة شنغهاي للتنسيق والتعاون مع القوى الاسيوية وللتطلع المشترك لإنهاء مرحلة القيادة الأحادية الامريكية للنظام الدولي.[2]

---

(1) عدنان برجي، تنامي قوة منظمة شنغهاي واحتمالات المستقبل، على الموقع http://mail.almothaqaf.com

(2) فيديا ناد كاربي، مصدر سبق ذكره، ص 98.

ثالثا: التكتلات الدولية (البريكس):

البريكس هي اختصار للحروف الأولى من أسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، وهي: البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا. فقد بدأت المجموعة بالدول الأربع وهي البرازيل وروسيا والهند والصين، وبعدها عقدت أول قمة بين رؤساء الدول الأربع في (بيكاتير ينبرج) في روسيا عام 2009م، وتوسعت البريك لتصبح خمس دول بانضمام جنوب أفريقيا عام 2010 لهذا التشكل العالمي ليصبح اسمه: (مجموعة دول البريكس)[1].

نسبة سكان دول البريكس (لغاية عام 2010) نحو 43% من سكان العالم، وتشكل مساحتها ربع مساحة العالم تقريبا، كما تشكل اقتصاديات هذه الدول الخمس نحو 20% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وخلال 2010 بلغت استثمارات دول البريكس ما نسبته 11% من إجمالي حركة الاستثمار الأجنبية المباشرة على مستوى العالم 465 مليار دولار أمريكي، ومثلت تجارتها نسبة 17% من معلم التبادل التجاري العالمي خلال 2012. ومن المتوقع أن تنافس هذه الدول اقتصاديات أكثر الدول في العالم[2]. وتميزت بلدان مجموعة البريكس بنمو اقتصادي غير مسبوق أتاح لها أن تشغل موقعا قياديا في العالم؛ إذ يصف السفير فوق العادة لروسيا الاتحادية في جمهورية الصين الشعبية (رازوف) مجموعة البريكس بقوله: "أن روسيا التي كانت رائدة في تأسيس مجموعة البريكس تنظر إليها ليس فقط كعامل هام في تشجيع وتوسيع الشراكة متعددة الأبعاد مع الهند والصين والبرازيل وجنوب أفريقيا، ولكن أيضا كأداة لدعم صيغ متعددة الأطراف في السياسة الدولية وتسريع عملية تشكيل نظام أكثر توازنا لإدارة الاقتصاد العالمي". أما السفير الهندي (جايشا نكار) فيعبر عن موقف الهند من البريكس بقوله: "منذ الاجتماع الأولي للبريكس توسعت دائرة المسائل التي

---

(1) محمد عبد العاطي، بريكس وأفريقيا، مجلة أفريقيا قارتنا، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، العدد 4، 2013، ص 33.

(2) براهما تشلاني، بريكس: البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص 4-5، على الموقع http://studies.alija7eerd.net

نوقشت وهي تشمل الآن ليس فقط الموضوعات الاقتصادية ذات المصلحة المتبادلة، وإنما أيضا القضايا العالمية الملحة مثل: الإرهاب الدولي، أسلحة الدمار الشامل، تبدلات المناخ، الأمن الغذائي والطاقة، وكذلك الوضع الدولي في حقل الاقتصاد والمال". وكان على رأس أولويات مجموعة البريكس أهداف استراتيجية أبرزها:[1]

1- الحفاظ على استقلاليتها، والحرص على إنشاء مؤسسات مشتركة تسمح لها بتحسين الارتباط بالنظام المالي العالمي الذي يهيمن عليه الغرب.

2- سعت دولة جنوب أفريقيا لتأسيس مصرف إنمائي؛ لتمويل جزء من حاجتها المتزايدة للتوظيف في البنى التحتية.

3- حققت دول البريكس مكانة اقتصادية بارزة باتت مؤهلة لتؤدي دوراً أكبر في القضايا الدولية، فتحولت إلى قوة فاعلة في مواجهة الأزمة المالية وتعزيز النمو الاقتصادي العالمي؛ وتحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية وتدعيم الديمقراطية في العلاقات الدولية.

4- أجرى زعماء الدول الخمس مناقشات معمقة –تحت شعار من أجل الاستقرار والأمن والرخاء في العالم– بشأن التنمية المستدامة والأمن الغذائي، وأمن الطاقة والقضايا الدولية والإقليمية الساخنة.

5- قدمت الصين إلى قمة البريكس اقتراحاً من أربع نقاط بشأن التعاون فيما بينها، هي:

أ- الالتزام الثابت بالتنمية المستدامة، وتعميم الرخاء الاقتصادي المشترك.

ب- التشاور الدائم لتعزيز الثقة السياسية بين دولها.

ج- تطوير التعاون المتبادل والمحافظة عليه، ووضع الأسس القانونية السليمة له.

---

(1) ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الاوراسي من الإقليمية الى الدولية: العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2014)، ص 235.

د- الالتزام بمبدأ التعاون، وتعزيز خطط التنمية على المستوى الكوني.

إن البريكس تكتل عالمي الطابع ضمن المشروع الأورآسيوي للتمدد الاقتصادي والجيوستراتيجي؛ إذ يتوزع على أربع قارات، ويعد مؤشراً لنهاية القطبية من خلال توضيح مناطق النفوذ للدول العظمى اقتصاديا وسياسيا.

وحسب الدراسة التي قدمها (أونيل) فقد يمكننا التكهن بما يتعلق بحجم الناتج المحلي القائم للبريكس مستقبلاً، فالبرازيل سوف تتجاوز إيطاليا سنة 2025، وروسيا تتجاوز بريطانيا سنة 2027، والهند ستتجاوز اليابان عام 2032، ومن المحتمل جدا أن الصين سوف تتجاوز أمريكا 2041 وتصبح الدولة الاقتصادية العظمى في العالم[1]؛ لذلك أكد زعماء البريكس دعمهم لحماية الاقتصاد العالمي، وطالبوا بإجراء إصلاحات في النظام المالي للعالم وتسريع الإصلاحات في صندوق النقد الدولي، وفي تنفيذ أهداف الأمم المتحدة الإنمائية على حل النزاعات بالوسائل الدبلوماسية وفق مبادئ القانون الدولي.[2]

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول إن كتلة (البريكس) أثرت في التوازن الدولي، ويتوقع ان يكون لها دور كبير فيه مستقبلاً.

وتلخص مما سبق أن العلاقة التنافسية بين الولايات المتحدة الامريكية من ناحية، وكل من روسيا الاتحادية والصين والاتحاد الأوربي من ناحية أخرى، هو صراع مصالح، وهناك توجهاً فعلياً لدى تلك الدول لتحدي سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، والبحث عن نظام متعدد الأقطاب تكون لدول الدول الصاعدة مكانة مهمة ومؤثرة فيه، لاسيما روسيا الاتحادية التي تعد نفسها وريثاً شرعياً للقطب السابق (الاتحاد السوفيتي) المقابل للولايات المتحدة الأمريكية.

---

(1) احمد عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص 214.

(2) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص ص 231-236.

المبحث الثاني

تحولات النظام الدولي

إن النظام الدولي شهد تحولات عدة للحالة التي كان عليها عقب انتهاء الحرب الباردة -حين ساد الاعتقاد بانتصار الأنموذج الديمقراطي الليبرالي الرأسمالي نحو حالة جديدة- وتأتي في مقدمة هذه التحولات: الدول، أي (صعود أو هبوط الدول في النظام الدولي). ومعها أيضا: التكتلات والتجمعات والمنظمات الدولية والإقليمية، سواء كانت السياسية أو الاقتصادية او العسكرية او الثقافية، وكذلك التحولات في عناصر القوة، فبعد أن كانت القوتان العسكرية والاقتصادية سائدتين في عصر ما قبل الحرب الباردة، أخذت تبلور أنواع أخرى من عناصر القوى إذ يمكن استعمالها بطرق غير مباشرة لممارسة القوة، إذ بإمكان دولة ما ان تنال النتائج التي تريدها من خلال التأثير على بقية الدول بقيمها وجعلها تتشبه بها، وهو ما أطلق عليه بـ (القوة الناعمة). كذلك ظهر شكل آخر من أشكال القوة يطلق عليه (القوة الذكية)، وهو مزيج من استعمال القوة الصلبة والناعمة معا، لتحقيق اهداف الدولة والتأثير في النظام السياسي العالمي، هذه التحولات بادوات التفاعل الدولي، جعل ارتباط مفهوم قوة الدولة بعدة مؤثرات انعكست على سياساتها العامة وتوجهاتها تجاه بيئتها الخارجية، لعل من أكثرها أهمية هو العامل الاقتصادي والتكنولوجي، اذ بات يستدل بها اليوم كتعبير عن قوة الدولة. ومن هنا فقد قسم هذا المبحث على مطلبين: المطلب الأول: التحول في عناصر القوة، والمطلب الثاني: التحول في مناطق التفاعلات.

المطلب الأول: التحول في عناصر القوة

تعد قوة الدولة من العوامل التي يعلق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية؛ وذلك بالنظر إلى أن هذه القوة هي التي ترسم ابعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي، وتحدد إطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية.[1]

لاشك أن هناك اختلافات في القوى النسبية للدول، ويرجع هذا الاختلاف إلى تباين ما هو متاح لكل دولة من المصادر والمكونات والموارد المادية وغير المادية التي تدخل في تركيب هذه القوة، وتدرك كل دولة في ظل البيئة الدولية الحالية والتي يحكمها منطق الصراع، ان حماية حدودها ومكتسباتها الوطنية، فضلاً عن تحقيق مصالحها القومية؛ رهن بامتلاك القوة والسعي الدائم الى زيادة هذه القوة الى ابعد مدة ممكنة وذلك بإضافة مصادر أو طرق أو معدات إنتاج جديدة للقوة (تحالف، تعاهد، تفوق علمي وعسكري، وغيرها)، أو بالعمل على إضعاف قوى الآخرين بشتى الطرق (الحرب، والحرب النفسية، والتفريق، والتقسيم... وغيرها) لخلق التوازن المطلوب لضمان امنها وصيانة استقلالها.[2]

يوجد اتجاه يؤكد بشكل مستمر على أنماط التفاعل التكاملية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتقدم التكنولوجي، يمثل احد الأركان الرئيسة في التفاعلات الدولية. طبقاً لذلك فان العالم يبدو كأنه يمثل مجتمع من الدول تتفاعل فيما بينها على مستوى عال من ديناميكية الذاتية، في مجالات التبادل الدبلوماسي والاقتصادي والاجتماعي. وخلال هذه التفاعلات فإن الدول ترتبط فيما بينها بعملية مستمرة للموازنة الحساسة لتصرفات كل منها.[3]

(1) ابراهيم صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر، ط5)، 1987، ص 163.

(2) حامد ربيع، الابعاد الاستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول حرب الخليج العربي، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية)، 1983، ص 54-61.

(3) عمر الفاروق، سيد رجب، قوة الدولة، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1992)، ص 53.

ونشاهد حالياً تغييراً عالمياً لمفهوم القوة؛ إذ في كل تعادل نووي في الموازين على المستوى العالمي يستحيل على القوى العظمى تغيير هذه الموازين المركزية؛ لأن مثل هذه المحاولات محاطة بالخطورة الكبرى، وهذه الحقيقة لا تترك إلا مجالاً واحداً للعب في هذه الموازين في الدول الهامشية وهي القوى الإقليمية. ولقد نادى غورباتشوف باستبعاد مفهوم القوة في حل الصراعات العالمية وأضاف اليها الصراعات الإقليمية أيضا، ورغم ذلك فإن القوة ستظل تلعب دورا حاسما بوصفها وسيلة لتحقيق مصالح الدول ومعياراً لمكانها ووضعها في النظام الدولي.[1]

ولقد كان التحدي لقياس القوة وكيفية توزيعها بين الدول الكبرى يعد مؤشراً في النظام الدولي كما نجده عند (صموئيل هنتنغتون وهنري كيسنجر).[2] فمفهوم القوة مفهوم عام وشامل يستند الى عوامل عدة اقتصادية وسياسية وعسكرية وبشرية، تؤثر في بعضها البعض، وهي عامل مؤثر لتحقيق سياسة الدولة، وهناك جملة من المظاهر المنظمة لاستخدام سياسة القوة في العلاقات الدولية، أهمها: التدخلات المباشرة (كالحرب العسكرية) والتحالفات الجماعية (تحالفات سياسية عسكرية كحلف شمال الاطلسي)، وتحالفات سياسية اقتصادية (كالأتحاد الاوربي)، والتدخلات غير المباشرة (كالعقوبات الاقتصادية والسياسية).[3] وقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، لا سيما في فترة الحرب الباردة، مظاهر لاستخدام القوة في العلاقات الدولية من خلال التنظيم الجماعي لظاهرة استخدام القوة، إذ أدى تشكيل المنظمات الجماعية المختلفة لغرض تنظيم ظاهرة القوة، كما ان مجالات تنظيم هذه الظاهرة قد تنوعت فظهرت المنظمات

(1) هيئة البحوث العسكرية، مذكرة القوة الشاملة للدولة واسلوب حسابها، (القاهرة، ادارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة، 1990)، ص 9-10. وللمزيد انظر:
Kenneth G. Bonldaing, Conflict and Defense, aGeneral theory, New yorrk Harpar Torch Book, 1963, p. 7.

(2) عدنان محمد هياشنة، دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد (29)، 1999، ص 34.

(3) احمد عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص 253.

العسكرية والسياسية والاقتصادية المختلفة[1]. ومن مظاهر استعمال القوة الصلبة هو استخدام القوتين العسكرية والاقتصادية اذ يمكن استعمالهما للتهديد والاقناع في الوقت نفسه، ولكن بإمكان دولة ما ان تحصل على النتائج التي تريدها من خلال التأثير على بقية الدول بقيمها وجعلها تتشبه بها، وهذا النوع من القوة يعد طريقا غير مباشر لممارستها، وهو ما يعرف بـ (القوة الناعمة)، وهذه القوة تستخدم أساليب أخرى (غير العسكرية والاقتصادية) مثل الثقافة والايديولوجيا والمؤسسات، وينشأ هذا النوع من القوة من موارد مثل الجاذبية الثقافية أو الأيديولوجية من خلال قواعد ومؤسسات النظام الدولي.[2]

ويذكر (جوزيف س. ناي)، في كتابه (حتمية القيادة الطبيعية المتغيرة للقوة الامريكية): "الأهمية القصوى التي توليها الدول الكبرى لتوسيع نفوذها الثقافي واللغوي والدبلوماسي بالمقدار ذاته الذي توليه لتعظيم قدراتها القتالية وتعزيز مكانتها الاقتصادية". ويذكر أيضاً في نفس الكتاب: "الخشية الكبرى التي تنتاب هذه القوى عند شعورها بتراجع نفوذها الثقافي واللغوي والدبلوماسي بما من شأنه أن يؤثر في مكانتها العامة ودورها في النظام الدولي".[3]

وبالنسبة لروسيا الاتحادية يرى عدد من المراقبين أن هناك زيادة في قوتها الناعمة في آسيا وأجزاء أخرى من العالم النامي لا سيما العالم الإسلامي، وقد قدمت نفسها بشكل مختلف، واستخدمت وسائل مختلفة من الجذب اللين، ودبلوماسية ناعمة ظهرت من خلال تصريحات قادتها السياسيين، فقد صرح الرئيس بوتين بأن روسيا كانت دائماً اكثر المدافعين بإخلاص وثقة عن العالم الإسلامي، كما أنها كانت دائماً أفضل وأكثر حليف وشريك يعتمد عليه في

(1) محمد ماجد شدود، العلاقات السياسية الدولية، ط2 (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 1991)، ص 104.

(2) رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الامريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2011)، ص 44. وللمزيد انظر:
Joseph S. Nye, The Paradox Of American, Oxfird University Press, U S A: 1. Edition, 2003, p.12.

(3) جوزيف س. ناي، حتمية القيادة الطبيعية المتغيرة للقوة الامريكية، ترجمة: عبد القادر عثمان (عمان: مركز الكتب الاردني، 1991)، ص 170.

الدفاع عن العالم الإسلامي وعن حقوقه في الساحة الدولية.[1] وفي حنكة بالغة أشار وزير الخارجي (سيرغي لافروف) إلى وضع المسلمين في الغرب والمحاولات الجارية من قبل بعض الساسة الغربيين للتركيز على الخطر الإسلامي والترويج لما أسماه (الإسلام فوبيا)، بينما أكد لافروف على ترحيب بلاده بمختلف الديانات، ولا سيما الإسلام بحكم وجود ما يقرب من (20) مليون مسلم في روسيا الاتحادية[2]. هكذا نجحت روسيا في الحصول على نتائج مهمة من خلال الأدوات اللينة في أن تحصل على صفة مراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي عام 2005م، اذ استطاعت فرض اجندتها على المنظمة بدون استعمال للقوة الصلبة، اذ استبعد الملف الشيشاني من جدول أعمال المؤتمر الإسلامي، والى جانب صفة المراقب التي حظيت بها روسيا منحت كذلك صفة مراقب في المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (الايسيسكو). وشكلت مجموعة عمل تحت اسم (الرؤية الاستراتيجية: روسيا والعالم الاسلامي)، وعلى صعيد آخر حاولت روسيا من خلال التأثير غير المباشر على العالم الإسلامي والعربي باستخدام أداة الإعلام؛ إذ بثت في عام 2007 المحطة الفضائية الإخبارية الروسية باللغة العربية (روسيا اليوم) لإتاحة مكنة التواصل المباشر مع كل من العالمين الإسلامي والعربي.[3]

أما بالنسبة للصين فهناك زيادة في قوتها الناعمة في آسيا وأجزاء أخرى من العالم النامي، لا سيما بعد الأزمة المالية، فقد دخلت حقل الثقافة الشعبية، فمن ناحية تضاعف تسجيل الطلبة الأجانب في الصين ثلاث مرات على مدى العقد المنصرم، وازداد عدد السياح وكذلك اجتهدت الصين في تأسيس معاهد كونفوشيوسية حول العالم لتعليم لغتها وثقافتها. وفي عامي 2009-2010 استثمرت الصين 8,9 مليار في العمل الإعلامي الخارجي، وكان بضمنها قناة

(1) الشبكة الدولية للمعلومات، الانترنيت، متوفر على الرابط:
http:llwww.democraticunderground.com

(2) تامر ابراهيم كامل، مصدر سبق ذكره، ص 206.

(3) نورهان الشيخ، الشراكة العربية- الروسية، مجلة البحوث والدراسات العربية، 2009، القاهرة، العدد 87، ص 225.

أخبار (شينخ) المصممة لمحاكاة قناة الجزيرة.[1]

وهناك أنواع أخرى من القوى، مثل القوة الذكية والقوة الافتراضية، لذا فان مجالات القوة في عصرنا الراهن قد تغيرت من المفهوم التقليدي وأخذت طابعاً جديداً وأشكالاً متعددة. ومن امثلة استخدام اشكال القوى (الصلبة، الناعمة، الذكية) في عصرنا الراهن النماذج الآتية:[2]

الأنموذج الأول: القوة الصلبة (العراق انموذجاً)، تعد الحرب على العراق عام 2003 انموذجاً للقوة العملية أو الصلبة. فالعراق يمثل أنموذجاً واضحاً للتغيير الاستراتيجي بالقوة العملية (الصلبة).

الأنموذج الثاني: التغيير الذي حصل في مصر بوصفه أنموذجاً للتغيير بالقوة الناعمة، فأغلب قيادات الثورة 25 كانون الثاني/يناير 2011 هي قيادات فئة الشباب التي خضعت لتدريبات وبرامج مؤسسة ألبيرت آينشتاين وتعلمت كيفية إدارة المظاهرات والاعتصامات والعمل السلمي في تغيير الأنظمة[3].

ويرى (جوزيف س. ناي) في معرض حديثه عن القوة الناعمة الأمريكية التي تكمن في مكانتها التكنولوجية والثقافية والإنسانية الباحثة عن تحرير شعوب العالم من طغيان الأنظمة الفاسدة. وقد أكد ناي في معرض حديثه عن تفاصيل القوة الناعمة وما تحويه من مضامين ودلالات عديدة، أهمها في قدرة أمة معينة على التأثير في أمم أخرى، بمعنى جعل الشعوب تتأثر بتجارب أخرى في الحكم وممارسة الحرية والديمقراطية وتوجيه تياراتها العامة، وذلك استنادا إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي، ومنظومة قيمها ومؤسساتها وأدواتها في عملية

(1) جوزيف س. ناي، القوة الامريكية والصينية بعد الازمة المالية، ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الرحمن، ترجمات، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (46)، 2010، ص ص 170-186.

(2) عبد الله كندي، تغطية الصحافة العربية للحروب، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2008)، ص 181.

Ernest J Wilson, Hardpower, Soft Power, Smart Power: The American Academy Of Political and Social, Science, SAGE Publications, 2008, p. 114.

(3) رضوة عمار، عرض كتاب: التغيير في الشرق الأوسط: نظرة جديدة في الديناميكيات الأقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد (186)، المجلد 46، 2011، ص 166.

التغيير، بدل الاعتماد على الإكراه والتهديد العسكري المباشر.[1] إذ يمكن نشر هذه الجاذبية بطرق شتى كالثقافة الشعبية، وجعل الشعوب تأخذ ما تريد، وتسييرها وتوجيهها كما تريد، وإيهامها بأنها فعلت ذلك بمحض إرادتها.[2]

الأنموذج الثالث: القوة الذكية (ليبيا انموذجاً)، القوة الذكية هي إحدى تجليات العقل الاستراتيجي الأمريكي، إذ يمكن وصفها بأنها القدرة على الجمع بين القوة العملية الصارمة وقوة الجذب الناعمة، أي أنها تعمل على التوازن بين القوة العسكرية والقوة الناعمة الدبلوماسية والتنمية والتبادل الثقافي والتعليم والعلوم كافة، فالقوة الذكية بشكلها الناعم والخشن تمثل عملية استخدام القوة المسلحة بصورة مباشرة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأمريكية، مع استخدام القوة الناعمة المدنية التي تشكل كتلة متكاملة من أدوات ثقافية ودبلوماسية واقتصادية والتعاون العلمي والتكنولوجي والصحي وكافة المجالات، عدا القوة العسكرية التي تنصب في تعزيز الهيمنة الأمريكية على العالم عبر أساليب ليست عسكرية. بمعنى أن القوة الذكية هي تطور مفهوم القوة الناعمة بعد دمجه بالقوة العملية، لكي يولد لنا مفهوم جديد للقوة وهو القوة الذكية التي هي مزيج ما بين القوتين العملية والناعمة.[3]

وهنا يكمن التمازج ما بين القوة الناعمة المتمثلة بالدعم المادي والاقتصادي والدعم الدبلوماسي والمدني والمالي الغربي للثورة وتقديم الدعم اللوجستي،

(1) جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، تعريب: محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص ص 6-14.

(2) سليمان البرهان، دبلوماسية الولايات المتحدة الناعمة وقوتها المدنية الجديدة، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2011)، ص 215.

(3) Joycep. Kaufman, aconcisehistoru of. V.s.foreign policy, fiystedition, rowman-ind littlefield, u.s.a, 2009, pp. 170-186. وللمزيد انظر: زياد عقيل، عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد(184)، 2011 ص 70-73. وكذلك:

Larry A. Samovav and Richard E. Porte, intercultural communication, firsedition, Engage Learning, 2011: p. 163.

وبين القوة العسكرية المتمثلة بالتدخل الغربي العسكري للناتو في عمليات مباشرة على ليبيا يشترك فيها أغلب دول الناتو، ولكي تكتمل معادلة القوة الذكية بتمازج طرفي المعادلة فقد جاء التوظيف الغربي ولاسيما الأوربي للأحداث في ليبيا ودفع الوضع للوصول إلى الحرب المباشرة، نتيجة إدراك أوربا التام بأن مصالحها في خطر إذا ما استمر الرئيس (معمر القذافي) في الحكم،[1] لذا فإن الأجدر الدفع باتجاه تغيير هذا النظام وإسقاطه، سواء بدعم التظاهرات والاحتجاجات أو التدخل العسكري المباشر إذا تطلب الأمر، وفعلاً تم ذلك وتدخل الغرب بشكل عام في ليبيا.[2]

وهناك مجالات أخرى للقوة، ولعل من أهمها القوة الاقتصادية والقوة التكنولوجية.

أ- المستوى الاقتصادي:

شجعت القوة الاقتصادية على انهيار الحواجز القومية من خلال انشاء سوق عالمية متكاملة، اذ حفزت على استبدال الحواجز القومية بالحواجز الطبقية وانشأت كيانات ذات سلطة مركزية قوية وهو ما أدى إلى تقليل أهمية الحاجز القومي بين الدول[3]، وأدى إلى زيادة حجم التجارة الدولية وتحرير التبادل التجاري والخدمات وتحرك رأس المال بحرية ودون حواجز واتساع دور الشركات متعددة الجنسيات، من ذلك برزت الفواعل الاقتصادية واضحة وجلية، وظهر ما يسمى بـ (الاقتصاد المتشابك)، وقيام الكثير من الشركات بإنتاج السلع الكونية، واشتداد حدة المنافسة بين الدول والشركات وشيوع حركة الخصخصة في الدول الصناعية المتقدمة وفي الدول

(1) نقلا عن موقع مجلة فورن بوليس، دراسة منشورة، ناسايمونس بعنوان soft war=smart war?than again بتأريخ أبريل 2012 شبكة المعلومات الدولية على الرابط الآتي: Httpillwww.foriorglenates/enates/2012/2012.simon.softwer-smart-wav html

(2) المصدر السابق، ص 84-88.

(3) جوزيف س. ناي، القوة الامريكية والصينية بعد الازمة المالية، مصدر سبق ذكره، ص 170-186.

النامية على حد سواء.[1]

وان أبرز سمات النظام الاقتصادي الدولي هي ما يأتي:[2]

1- استمرار صراع الشمال والجنوب مع استمرار صراع الشرق والغرب بسبب الموارد الأولية.

2- بروز التكتلات الاقتصادية.

3- بروز ظاهرة الاعتمادية الدولية المتبادلة.

ان ظهور مفهوم العولمة اختصر المسافات بين الدول وزاد من التبادل التجاري فيما بينها، وهو الامر الذي أدى الى توقيع العديد من الاتفاقات والمعاهدات، التي من شأنها تنشيط حركة العلاقات الدولية في النظام الدولي،[3] الا ان العامل الاقتصادي استخدم وما يزال يستخدم في أوقات وأنواع واشكال متعددة؛ للحفاظ على التوازن الدولي، او للإخلال به، وذلك من خلال ما يسمى بالمساعدات والمنح والقروض. وان مثل هذه المساعدات تهدف الى إضفاء نوع من التأثير السياسي للدول المانحة على غيرها من الدول، لكي تحتل مكانة دولية مرموقة توفر لها دوراً رئيسياً فاعلاً ومؤثراً في العلاقات الدولية، وهذا ما يمكن رؤيته من خلال المساعدات الكبيرة التي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية للكثير من دول العالم.[4] وهذه المساعدات التي قد تأخذ اشكالاً متعددة كالمساعدات العسكرية الهادفة الى المحافظة على توازن القوى وتعزيز الاحلاف (كالمساعدات الامريكية العسكرية للكيان الاسرائيلي) والمساعدات الفنية، كتلك التي تقام في الدول النامية وتستخدم وسيلة للضغط والتأثير على الدول المحتاجة

(1) حيدر محمود، تحولات دور الامة في سجالات الفكر الغربي استئناف التأويل، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد (18-19)، 2003، ص 153.

(2) وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، (بغداد: مكتبة السنهوري، 2012)، ص ص 70-74.

(3) للمزيد من المعلومات حول تأثير العولمة في العلاقات الدولية، ينظر: هايل عبد المولى طشطوش، مبادئ اساسية في العلوم السياسية، ط1، (اربد: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2007)، ص ص 122-124.

(4) للمزيد ينظر: محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التأريخ الحديث والمعاصر، (بيروت: دار النهضة العربية، 2002)، ص 224-225.

لها، من خلال التهديد بقطع هذه المساعدات، والمقاطعة الاقتصادية، ومنع الاستيراد، وزيادة الرسوم الكمركية على البضائع المستوردة من الدول المراد الضغط عليها وهذا ما ينعكس سلبا على الدول المصدرة.[1] لذلك يأتي العامل الاقتصادي على درجة من الأهمية والتأثير في العلاقات الدولية. فالاقتصاد هو عصب الحياة، وهو في زمن العولمة عصب الحياة السياسية، وروح العلاقات الدولية. بالإضافة الى ذلك، فان السياسات الاقتصادية في ظل العولمة والأيديولوجية الليبرالية الجديدة اصبح خاضعا تماما لاتفاقات منظمة التجارة العالمية (جات)، في الوقت الذي اضحى فيه صندوق النقد الدولي شاملاً للعالم بأسره، إلى جانب مجموعة البنك الدولي، وتعاظم دور منظمة التجارة العالمية، وهي التي تتكفل مجتمعة –في بعض الأحيان– في التضييق على الاقتصاديات الوطنية، وذلك بإغراقها في الديون تحت مظلة الإقراض على المدى القريب او البعيد، والوصول الى إحكام السيطرة على اقتصاد الدول ومصادرة قرارها السياسي والاقتصادي لحساب الشركات والبنوك متعددة الجنسيات والعابرة للقوميات والتي يحول إليها الأمر في النهاية، إذ تسيطر على التفاعلات الاقتصادية والتدفقات المالية العالمية، كما يخضع الجميع لأجندالها التي تخفي بدورها مآرب سياسية للقوى الكبرى صانعة الامبريالية العالمية.[2]

إن العولمة الاقتصادية تعني بروز عمل جديد للاقتصاد العالمي الذي لم يعد يخضع اليوم للرقابة التقليدية، ولم يعد يؤمن بتدخل الدولة في نشاطته لا سيما في ما يتعلق بانتقال السلع والخدمات ورأس المال، وأصبحت الآن عملية دخول الأموال وخروجها تتم على نطاق واسع وبأسرع مما سبق من خلال التقنيات الحديثة، وباتت السلطة النقدية عاجزة عن الدفاع عن أسعار الصرف وعن أسعار الفائدة وعن أسعار الأوراق المالية في البورصات، وهكذا تحول العالم إلى رهينة في

(1) محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية، (القاهرة: مكتبة الانجلو–مصرية، 1997)، ص 278.

(2) لطفي العبيدي، العولمة وتحديات النظام الدولي الجديد، جريدة القدس العربي، مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان، لندن، العدد (7677)، 2014، ص 11.

قبضة كبار المضاربين الذين يتاجرون بالعملات والأوراق المالية، كما تؤدي الشركات العملاقة المتعددة الجنسية دوراً ضاغطاً على الحكومات في عالم الجنوب، لا سيما في التأثير على سياساتها وقراراتها المتعلقة بالسيادة، لذلك فان قدرة الدولة بممارسة سيادتها على اقليمها بالمعنى التقليدي للسيادة بدأ يتغير، ولاسيما في إطار الانتشار الواسع للشركات وأدوات العولمة الاقتصادية الأخرى[1]. وعليه فقد ظهر اتجاه واضح ضمن النظام الدولي الجديد نحو تغيير وظيفة الدولة الاقتصادية، لا سيما في دول العالم الثالث، فبدلاً من التركيز على تحقيق التنمية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل، أصبح التركيز على الإصلاح الاقتصادي الذي يعني زيادة نصيب القطاع الخاص على حساب القطاع العام، في مختلف المجالات من استثمارات، وتشغيل، واطلاق آلية السوق، لتحقيق إنتاجية أكبر وتحقيق التوازن على المستوى الكلي[2]. ويرى (لسترثرو) ان القرن الحادي والعشرين مهيأ لأن يكون قرناً اقتصادياً ولكن ليس قرناً تهيمن فيه دولة واحدة، بمعنى انه من غير المحتمل ان توجد في القرن الحادي والعشرين قوة اقتصادية يكون لها من الهيمنة بقدر ما كان للولايات المتحدة في القرن العشرين.[3]

ب– المستوى التكنولوجي:

شهد العالم في نهاية القرن العشرين، تطوراً سريعاً في مجال المعلومات والاتصالات، التي اثرت وبشكل كبير في مجالات الحياة كافة، السياسية والاقتصادية والإعلامية، إلا أن ثورة المعلومات والاتصالات، لم تشمل دول العالم بمناطقه المختلفة، فهناك دول ما تزال تعيش في العصر الزراعي وأخرى في

(1) حسن محمد، العولمة، جذورها، مضامينها، اثارها، رؤية قومية في العولمة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (14)، 2001، ص 28.

(2) احمد نور النعيمي، البنيوية العصرية في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد (46)، 2013، ص 16.

(3) لسترثرو، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة: فؤاد بلبع، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (204)، 1995، ص 297.

العصر الصناعي ولما تتمكن من الوصول الى عصر المعلومات والتقانة، وهذا ما احدث تفاوتاً بين الدول الزراعية والصناعية بوصفها دولاً اقل تطوراً، وبين الدول (المعلو اتصالية) بوصفها دولاً أكثر تقدماً، وهذا ما يطلق عليه تسمية (الفجوة التكنولوجية)[1]. إن سرعة نقل المعلومة من مكان لآخر، قد زادت من ترابط العالم وتشابكه، وقلص اعتبارات الجغرافية السياسية، ومع افتقار الدولة للكثير من عناصر القوة التي تمتعت بها منذ معاهدة (ويستيفاليا) عام 1648، نتيجة ظهور فاعلين جدد على المسرح الدولي، لم تعد الدول قنوات الاتصال الوحيدة المهيئة للافراد والشعوب الموحدة في دول مختلفة، بل هيأت ثقافة (المعلواتصالية) الفرصة أمام الأفراد، لكي يتواصلوا مع اخرين من دول أخرى، دون الحاجة الى المرور عبر القنوات التقليدية، التي تحتكرها الدولة، ويؤكد كثير من الباحثين وعلماء التكنولوجيا أن دور الدولة، او ما كان يطلق عليه الفاعل الوحيد، او الشخص المميز في العلاقات الدولية؛ سوف يصيبه تراجع نسبي، وهو الأمر الذي سيؤدي الى إعادة تعريف وترتيب اطراف التوازن الدولي واشكاله.[2]

كذلك، فان التطور التكنولوجي ترك تأثيره المباشر والعميق في التوازن الدولي، من خلال تأثيره في الرأي العام، الذي يلعب دوراً لا يستهان به في تقرير السياسات الخارجية للدول، فالتلفزيون والانترنت ووسائل الاتصال الأخرى جعلت من الصعوبة بمكان على أية سلطة سياسية إخفاء الخبر المحلي عن الرأي العام الشعبي وحتى العالمي.[3]

ان السرعة التي تتم فيها التغييرات التكنولوجية في شتى الميادين مسألة أخذت تعيد ترتيب الكثير من المعادلات والمسلمات في العلاقات الدولية، وتضع

(1) Roger Carter, Information Technology (London: Piddles, Kings Luynn), 1991, p. 164.

(2) محمد الجويلي، "العلاقات الدولية في عصر المعلومات: مقدمة نظرية"، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (123)، 1996، ص 180.

(3) حمدي حسن، الوظيفة الاخبارية لوسائل الاتصال، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1991)، ص 222.

أثقالاً جديدة في ميزان القوة وتجعل منها سلاحا للمنافسة في القرن الحادي والعشرين، من أجل نفوذ وبلوغ أعلى مراتب القوة. إن التغير الأساسي الذي أوجدته التكنولوجيا لم يقتصر على بلورة مشكلة الاستقطاب الدولي الجديد فحسب، وإنما اتجه إلى إيجاد طبقية دولية جديدة، ومن ناحية أخرى فقد أدت الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة الى تراجع الدور الذي تؤديه الآيديولوجيا باعتبارها الدافع والقوة المحركة للتفاعلات الدولية، اذ تركت مكانها لعنصرين اكثر جاذبية وفاعلية وهي التكنولوجيا والاقتصاد، لذلك لم تعد القدرات النووية والقدرات العسكرية هي الآلية الوحيدة والمركزية في تفعيل الدور الإقليمي والدولي للدولة، بل حلت محلها عناصر أكثر إحداثها تنتمي إلى البعد الجيو-اقتصادي في العلاقات المعاصرة.[1]

لقد أسهم التطور التكنولوجي السريع في العالم في تقليل حجم الفجوة المعرفية بين القوى الكبرى، اذ اصبح التفوق التكنولوجي الان يعني في الأساس تفوقاً نوعياً، وذلك يعني أن الولايات المتحدة وتفوقها وهيمنتها العلمية والتكنولوجية ستكون محل توازن ومنافسة كبيرة في المستقبل العاجل، وأن المتابع لأحداث الإصدارات العلمية المتخصصة سيلاحظ مدة التقدم الذي حققته بقية القوى الأخرى وكم باتت تهدد الهيمنة الامريكية.[2]

يرى بعض الباحثين أن التكنولوجيا السائدة هي التي تحدد شكل النظام الدولي لما لها من تأثير كبير عليه، وبذلك يمكن التوصل الى أهم سمات النظام الدولي على الصعيد التكنولوجي في الآتي:[3]

- انعدام الندرة والوفرة التي ميزت النظام السابق، وحلت محلها المعرفة والأفكار غير المتناهية.

(1) خالد المعيني، الحافات الجديدة... التكنولوجيا واثرها على القوة في العلاقات الدولية، (دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص ص 220-223.

(2) روبرت كيوهان، المبني للمجهول: مآلات القيادة الامريكية للنظام الدولي، ترجمة: احمد محمد ابو زيد، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (404)، 2012، ص 53.

(3) وائل محمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ص 70-74.

- الانفتاح العالمي وتأثير وسائل الاتصال فيه، والتي لا يمكن وضع رقابة عليها؛ لأنها باتت تخترق الحدود السياسية، وهو ما يتطلب خلق الوعي الوطني والتحصين من قبل المجتمع.
- إمكانية إعادة خلق التوازنات الدولية الجديدة باكتشاف مصادر بديلة للطاقة تؤثر في القيم الاستراتيجية التي تمتلكها دول العالم الثالث، ومن ثم تؤثر في بعض جوانب العلاقات بين الشمال والجنوب.
- أصبح الأمن صعبا بسبب التطور التقني للسلاح (استخدام تكنولوجيا الفضاء والتخفي والذكاء الصناعي).

ومن جانب آخر فقد أدى التطور العلمي والتكنولوجي إلى تهيئة الفرص لانصهار الثقافات ضمن البوتقة العالمية وزوال الحدود بين الشعوب والأمم ومن ثم زوال الحدود بين القيم والحضارات، وأخذ الخطاب الثقافي للنظام العالمي يركز على ان العصر القادم هو عصر تداعي الأيديولوجيات في محاولة لتعميم قيم ومناهج ونماذج النظام الرأسمالي الغربي وفرض الأنموذج الغربي للديمقراطية، بعد أن ثبت أن الأنظمة الشمولية لا يمكن استمرار فرضها على الشعوب بالقوة.[1]

اما بالنسبة لتأثير التكنولوجيا في ثقافات الشعوب، فلم يعد بإمكان الحكومات السيطرة على ثقافة الافراد او سلوكياتهم الحياتية، على اعتبار أن الكثير من وسائل الاتصال، مثل الانترنت والأقمار الصناعية، جعلت من الشعوب المختلفة تبني ثقافاتها وافكارها خارج الأطر الرسمية لدولها، لذلك تراجع موقع (الدولة القومية) بوصفها منتجاً للثقافة أو المصدر الأساس لها، ومن ثم باتت الثقافة السياسية تتشكل وفق متغيرات عالمية اكثر مما تبنى على الأسس التي تتبناها الدولة، وبدأ المواطن يجد نفسه مندمجا مع مواقف وسلوكيات عالمية باعتبار ذلك أحد مظاهر التنميط التي افرزتها العولمة، ما جعل الكثير من المفكرين يتحدثون عن (المواطن العالمي)، إشارة الى تشابه السلوكيات وتماثل التطلعات، ووجود

(1) سمير امين، بعد حرب الخليج، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد (170)، 1993، ص 17.

وحدة في الاتجاهات العامة لدى الكثير من الفئات الاجتماعية التي تنتمي الى دول المنطقة[1]. وهناك عولمة اتصالية تبرز أكثر ما تبرز فيه من خلال البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية وبصورة أكثر عمقاً من خلال شبكة الانترنت التي تربط البشر بكل انحاء العالم، ولكن من المؤكد ان نشأتها وذيوعها وانتشارها سيؤدي الى أكبر ثورة معرفية في تأريخ الإنسان، وهكذا فبدلاً من الحدود الثقافية الوطنية والقومية تقترح أيديولوجيا العولمة في ظل التكنولوجيا الحديثة حدوداً أخرى غير مرئية ترسمها الشركات العالمية بقصد الهيمنة على الاقتصاد والأذواق والفكر والسلوك.[2] وبهذا فإن العامل التكنولوجي يعد المصدر الأكثر تنوعا وفعالية بين مصادر التغيير السياسي الدولي.[3]

مما سبق، يمكن التوصل الى نتيجة مفادها، أن الثورة التكنولوجية قلبت معايير التوازن الدولي، وان من يملك تكنولوجيا المعلومات، يملك القدرة على السباق مع الآخرين والسيطرة، أو على الأقل تحقيق التوازن معهم.

المطلب الثاني: التحول في مناطق التفاعلات

لقد حصلت تبدلات جوهرية في بنية النظام العالمي بعد الحرب الباردة، أدت بدورها الى حصول تحولات وتطورات كثيرة في العلاقات الدولية التي سيكون لها دور كبير في تحديد معالم النظام الدولي، وان تطور النظام الدولي وانتقاله من مرحلة الى مرحلة أخرى لا يتوقف على عدد الأطراف الفاعلة فيه فقط، وانما يقوم أيضاً على منظومة القيم والنسق الأيديولوجي والقدرات القومية لكل طرف فيه ونمط التحالفات القائمة بين القوى المسيطرة عليه والموجهة له،

(1) بول هيرست وغراهام طومبسون، ما لعولمة الاقتصاد العالمي وامكانات التحكم، ترجمة: فالح عبد الجبار، (بغداد: توزيع منشورات الجمل، 2009)، ص 469.
(2) علي عقلة عرسان، العولمة والثقافة، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد ان (4-5)، 1999، ص ص 224-225.
(3) محمد جواد علي، التكنولوجيا واشكاليات التنافس على المستوى الدولي (دراسة مستقبلية)، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (13)، 2001، ص 252.

ونوع المؤسسات العليا التي تحفظ توازن القوى داخله، إضافة الى التطورات الهائلة في وسائل الاعلام والاتصالات والمواصلات في ظل الثورة التكنولوجية، وما صاحب ذلك من تبدل نوعي في المجال الاقتصادي والعسكري والثقافي وما عكسته احداث 11 أيلول على واقع العلاقات الدولية، وتأثيرها الكبير في نسق النظام الدولي بما يجعل من النظام الدولي يتجه بانساق متغايرة عما في السابق.

وعليه قسم المطلب على قسمين: الأول تأثير احداث 11 أيلول عام 2001 في النظام الدولي، والثاني انتقال التفاعلات الدولية.

أولاً: تأثير أحداث 11 أيلول عام 2001 في النظام الدولي:

تعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 من الأحداث المهمة في القرن الحادي والعشرين؛ إذ شكلت الهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاغون حداً فاصلاً في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية المعاصر؛ وذلك لأنها استهدفت أهم عنصرين تستند اليهما، وهما: القوة العسكرية، والقدرة الاقتصادية والمالية. وقد أظهرت الأحداث أن هذه الدولة القوية، والتي وصفت نفسها بالدولة الأقوى في العالم، ظهرت معرضة ومكشوفة امام هجمات غير مألوفة، سببت خسائر بشرية ومادية لم تشهدها الولايات المتحدة في السابق.[1]

وقد أسهمت أحداث الحادي عشر من أيلول بتعزيز صور الصراع بين الغرب والشرق المسلم، ولا سيما أن هناك قناعات جسدتها مجموعة من المتغيرات، ومنها رؤى فكرية غربية عن مستقبل العلاقة مع العالم الإسلامي بصورة واضحة، مثل أطروحة (صدام الحضارات) التي كتبها صموئيل هنتغون، التي أكد فيها على أن مصدر الصراعات الرئيس في النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة سيكون ديني، ثقافي. هذه المتغيرات كان لها دور في خلق رؤية أمريكية مغلوطة عن العالم الإسلامي أثرت فيما بعد في كيفية التعامل مع الدول الإسلامية.[2]

(1) رحمن عبد الحسين ظاهر، مصدر سبق ذكره، ص 158.
(2) بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الامريكية تجاه ايران بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر/ايلول 2001، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد، 2012، ص 119.

وظهرت الحاجة للولايات المتحدة الامريكية لقيادة حرب دولية شاملة ضد الإرهاب الدولي أينما كان وفي أي دولة.[1] وبناء على هذه الرؤية فقد بدأت أمريكا ما اسمته (الحرب على الارهاب)، اذ بادر الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بعد 9 أيام من الأحداث، وامام الكونغرس الأمريكي إلى اطلاق لفظ الحرب العالمية ضد الإرهاب، موضحاً أنها أفضع وأقسى حرب دخلتها أمريكا من قبل.[2] وقال الرئيس أيضا: "ان حربنا ضد الإرهاب تبدأ بالقاعدة ولكنها لا تنتهي عندها. ومنذ اليوم فإن أي امة تستمر في احتضان أو دعم الإرهاب ستعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية نظاماً معادياً".[3]

وقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية جديدة لمحاربة الإرهاب تبلورت بشكل أوضح بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 ارتكزت على ثلاثة محاور، هي[4]:

1- ملاحقة التنظيمات الإرهابية بالوسائل العسكرية والقانونية والمخابراتية الملائمة.
2- السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل وملاحقة الأنظمة التي تتبعها واسقاطها.
3- نشر قيم الديمقراطية في المناطق المحرومة منها.

ولقد أعطت أمريكا لنفسها حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة الدفاع عن حقوق الانسان في العالم، وحماية الأمن والسلام الدوليين، وهو أيضاً جزء من استراتيجيتها الجديدة في محاربة الإرهاب. كما شددت الضغوط السياسية والاقتصادية على بعض الدول التي صنفتها بالدول المارقة مثل (سوريا

(1) محمد حسين هيكل، الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق، (القاهرة، دار الشروق، 2003)، ص 302.
(2) حسين معلوم، الولايات المتحدة الامريكية في حربها ضد الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 147، 2002، ص 123.
(3) حسين معلوم، مصدر سبق ذكره، ص 123.
(4) رحمن عبد الحسين ظاهر، مصدر سبق ذكره، ص 160.

وإيران وكوريا الشمالية)، وكذلك على بعض الدول التي صنفتها صديقة مثل (السعودية ومصر وباكستان)، لتغيير سياستها بما يتلاءم مع استراتيجيات الولايات المتحدة الامريكية، والتي من خلالها تصبو إلى فرض السيطرة على المنطقة والعالم، لذلك يبقى خيار الحرب الاستباقية قائماً ضد كل من تعتقد أمريكا أنه يرعى الإرهاب أو يدعمه[1]. الواضح من التوجه الأمريكي الخارجي بعد احداث 11 أيلول 2001 هو توجه هجومي عسكري، وهذا ما يعد منعطفا على مستوى التخطيط الاستراتيجي.[2]

ويؤكد برهان غليون أن أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، قد قدمت فرصة استثنائية للولايات المتحدة الامريكية كي تستكمل المسار الذي كانت قد بدأته في حرب الخليج سنة 1991، لفرض نظامها العالمي على الأحادية القطبية والهيمنة الإمبراطورية.[3]

وقد تبنى المحافظون الجدد بعد أحداث 11 أيلول 2001 ما يعرف بـ (مشروع القرن الأمريكي) والدفع باتجاه تغيير السياسة من خلال تبني العمل العسكري الذي كان يحتاج في نظرهم كي يكون مقبولاً على الصعيدين الداخلي والخارجي الى حدث كارثي محقر شبيه بواقعة (بيرل هاربر) لتحقيق المشروع التوسعي واستكمال مشروع الهيمنة على منابع النفط.[4]

لذا جاءت الحرب على العراق وأفغانستان كي تحقق للولايات المتحدة هدفين رئيسين: أولهما: الخروج من الازمات الداخلية وفرض نظام اجتماعي جديد في أمريكا، وأما الهدف الثاني: تفعيل نشاط القطاعات الاقتصادية من خلال إيجاد مصادر طاقة جديدة في الخارج.[5]

---

(1) خليل حسين، مصدر سبق ذكره، ص 153.

(2) حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل النظام الدولي، (بغداد: دار الكتاب، 2003)، ص 218.

(3) حيدر علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص 218.

(4) عمار فوزي شعيبي، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد، دراسة استراتيجية لليمين المحافظون الجدد من التدخل الانتقائي الى التدخل الاستباقي، دمشق، دار كنعان، 2003، ص 56.

(5) رحمن عبد الحسين ظاهر الشويلي، مصدر سبق ذكره، ص 161.

والمتتبع للاستراتيجية الجديدة لأمريكا التي تبلورت بعد احداث 11 أيلول، يلاحظ أبرز معالم التغييرات فيها هي:[1]

- استمرار التفوق العسكري بما يحقق السيطرة الاستراتيجية الكاملة.
- التخلي عن استراتيجية (الردع والاحتواء) التي حكمت السياسة الأمريكية إبان الحرب الباردة، وتبني استراتيجية (الهجوم الوقائي).
- صياغة تعريف جديد للأخطار التي على الولايات المتحدة الامريكية مواجهتها.
- إعادة تقييم الوضع النووي.
- توظيف المفاهيم والشعارات الأيديولوجية واعتمادها أدوات أساسية في خدمة الاستراتيجية الامريكية في الخارج.
- تكامل بناء أدوات السيطرة العسكرية على مراكز الطاقة في العالم بدءا من الشرق الأوسط، وصولا الى نفط اسيا الوسطى وغاز بحر قزوين.

يضاف الى ذلك أن أحداث 11 أيلول 2001 فتحت الباب على مصراعيه أمام الوجود العسكري الأمريكي المتزايد في منطقة آسيا الوسطى، تحت غطاء مكافحة الإرهاب في أفغانستان وكذلك العراق. وهذا يعني ان أمريكا استطاعت أن تفرض وجودها في منطقة كانت تعتبر ضمن مناطق النفوذ الروسية خلال الحرب الباردة. وقد حددت الخطوات الأمريكية من قبل بعض الباحثين التي اعتبرت مصادر للتهديدات الأمريكية لمجال الأمن القومي الروسي بما يأتي:[2]

- وجود اضخم قاعدة أمريكية اطلسية عرفها التاريخ البشري في البلقان، على مقربة من الحدود الروسية، ومرابطة القوات الامريكية في منطقة الخليج العربي، فضلاً عن القاعدة العسكرية الجديدة في

---

(1) نواري احلام، تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية، دفاتر السياسة والقانون، جامعة سعيدة، الجزائر، العدد 4، 2011، ص 41.

(2) منى الخميسي، مغانم روسيا في الأزمة الامريكية-الافغانية، 2004/10/3، http://www.aljazeerd.net

افغانستان على حدود اسيا الوسطى التي اعتبرتها موسكو عبر التاريخ خطاً دفاعياً أمامياً لأمنها القومي.

- حسمت العمليات الإرهابية في واشنطن ونيويورك قضية نشر الدرع الأمريكي النووي الجديد في قلب أوربا، الذي سوف يطيح بالتوازن الاستراتيجي الهش بين روسيا وأمريكا إلى الأبد.
- تحذير بوش الصريح بان أمريكا سوف تحارب الإرهاب، ومن ليس معها فهو مع الإرهاب. وقد كان ذلك بمثابة اجبار للدول الكبرى، ولاسيما روسيا والصين على حتمية مسايرة واشنطن في حملتها ضد الإرهاب، حتى لا تصنف في خانة الخصوم المناوئين للمصالح الأمريكية.
- التهديد الأمريكي الصريح لروسيا بالتدخل العسكري اعتماداً على تصريحات أطلقها المسؤولون في أمريكا بعد وقوع العمليات الإرهابية في واشنطن ونيويورك، مفادها أن (ابن لادن) اختفى في الشيشان.

أدركت روسيا ان الاهتمام الأمريكي المفاجئ بآسيا الوسطى جاء على خلفية الغزو الأمريكي لأفغانستان، حتى أن جل الاهتمام الأمريكي يقوم على تأمين وتعزيز قواتها العسكرية في ساحة القتال الأفغانية وليس التعاطي الإيجابي مع الازمات السياسية والاقتصادية التي تمر بها دول المنطقة. وعلى عكس واشنطن تمتلك موسكو خبرة في التعامل مع دول اسيا الوسطى وتعرف طبيعة المشكلات التي تعاني منها. ولقد حققت الجهود الروسية في النهاية نجاحا في التحكم بالمجهود الحربي في أفغانستان، من خلال سيطرتها على خطوط المواصلات المؤدية إليها.[1]

وعلى الصعيد الآخر اكتشفت روسيا نوايا واشنطن بغزو العراق، وبدأ معه ظهور استقلالية السياسة الخارجية الروسية عن نظيرتها الامريكية، فقد أدركت آنذاك واقع الهيمنة العالمية التي تسعى الى تحقيقه الولايات المتحدة، لذا حاولت

(1) تامر ابراهيم كامل عبده هاشم، مصدر سبق ذكره، ص 199.

جاهدة صد التحركات الامريكية تجاه العراق، ففعلت دبلوماسيتها الخارجية باتجاه الاوربيين على نحو أثمر عن قيام محور روسي-فرنسي-ألماني معارض للحرب على العراق، تأكد بتوقيع الإعلان الثلاثي ضد الحرب في 2003/2/10. ونجح هذا التحالف دون ان تحصل أمريكا على غطاء الشرعية الدولية لحربها على العراق من خلال:[1]

- التأكيد على أن قرارات مجلس الامن السابقة بشأن العراق لا تعطي أمريكا تفويضاً تلقائياً باستخدام القوة، وانه اذا ارادت ذلك فعليها استصدار قرار جديد.
- أجبرت فرنسا، ومن خلال التعاون مع روسيا، الولايات المتحدة الامريكية على تعديل مشروع القرار 1441 وجعله خالياً من أي إشارة صريحة لتفويض أمريكا باستخدام القوة.
- التهديد الفرنسي باستخدام الفيتو اذا تم تأويل القرار 1441 بما يخدم رغبات واشنطن.
- تولت المانيا الحرب الكلامية والإعلامية ضد أمريكا، فصرح وزير خارجيتها في ذلك الوقت يوشكا فيشير ان الحلفاء الاوربيين لا يسيرون في فلك أمريكا مثلما كان من أمر دول اوربا الشرقية التي اطلق عليها رامسفيلد -وزير الدفاع الأمريكي آنذاك- اسم (أوربا الشابة).
- عندما وقعت الحرب، عملت كل من فرنسا وألمانيا وروسيا في جبهة واحدة للتأكيد على عدم شرعية الحرب الامريكية ضد العراق.

وعلى المستوى الاستراتيجي كانت الخسائر أفدح؛ فمن خلال العراق وأفغانستان تستطيع الولايات المتحدة الامريكية تضييق الخناق على روسيا في منطقة نفوذها والسيطرة على تلك المنطقة الغنية بالمصادر الطبيعية، وكذلك السيطرة على مسارات خطوط الانابيب الحيوية التي تنقل الغاز من دول الاتحاد

(1) علي حسين بكير، المساعي الروسية لاقامة عالم متعدد الاقطاب، فصلية الدفاع الوطني اللبناني، اكتوبر، العدد 54، 2005، ص 39-41.

السوفيتي السابق الى دول الجنوب والغرب.[1]

وعليه فان التداعيات والاثار العالمية البالغة التي أحدثتها أحداث 11 أيلول على الأصعدة العسكرية والاقتصادية والسياسية كافة، جعلت من تلك الاحداث مؤثرة في النظام العالمي الجديد ومغايرة لما قبله، وقد شكلت الإجراءات الأولية لمكافحة الإرهاب تحديا حقيقيا لمنظومة ومعايير حقوق الإنسان في العالم، وألقت بتداعيات متزايدة على قضية الديمقراطية والتحدي الديمقراطي.[2]

ثانيا: انتقال التفاعلات الدولية:

عندما بدأت مرحلة التفكك تلوح في أفق الاتحاد السوفيتي بدأ الحديث عن إمكانية ولادة نظام دولي يدخل الإنسانية في عهد جديد، سمته الرخاء والتكامل والديمقراطية. وقد أعلن الجانب المنتصر (أمريكا) بثقة عن ظهور نظام دولي جديد خال من الإرهاب، وقادر على تحقيق العدالة والسلام، وهو عصر تستطيع من خلاله دولٌ العالم العيش بازدهار وتآلف.[3]

وهكذا تحول النظام العالمي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، من نظام ثنائي القطبية تحكمه اعتبارات توازن القوى بين القطبين المتصارعين، الى نظام من نوع آخر لم تشهده البشرية من سنين طويلة؛ فقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية قطباً منفرداً ومهيمناً في النظام الدولي الجديد. وهو الأمر الذي جعل بيئة العلاقات الدولية مختلفة تماماً عن البيئة التي كانت سائدة خلال الحرب الباردة. وقد عكست هذه المرحلة تعدد وتنوع المشكلات والتحديات التي تواجه الدول، لا سيما في النصف الجنوبي، وما رافقها من تنامي اتجاهات التطرف والصراعات الداخلية، وظهور أنماط من الصدامات في النظام القيمي

---

(1) محمد فلاح الزغبي، الاستثمار الامريكي الجديد للشرق الاوسط ملامحه وتداعياته، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 2007)، ص 20.

(2) هالة سعودي، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 116.

(3) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص 99.

والعسكري، فقد ارتبط مفهوم العولمة بهيمنة النشاط الاقتصادي الرأسمالي، وتحول العالم الى سوق استهلاكية كبيرة لمنتجات الشركات الصناعية الكبرى. اما في المجال الثقافي فالأمر يظهر كأنه انتصار لثقافة الشمال المتقدم على الجنوب المتخلف، وفرض الذوق والثقافة الامريكية والغربية على العالم.[1]

وبات واضحاً أن الولايات المتحدة الامريكية هي القوة العظمى الوحيدة. ولكن هناك سبعة ملامح ذات أهمية كبرى صنعت المناخ الدولي الراهن، وسوف نستعرضها فيما يأتي:[2]

1- حققت بعض الدول الآسيوية نمواً اقتصادياً هائلاً، مثل الصين والهند واندونيسيا وتايلند. فاذا استمرت الاتجاهات الحالية على ما هي عليه – وهو أمر غير مؤكد- فسوف يحدث تحول في القوة الاقتصادية النسبية، قد تصاحبه انعكاسات مهمة في الجغرافيا السياسية والعسكرية.

2- هناك أجزاء مهمة في بعض مناطق العالم، مثل أمريكا اللاتينية واوربا الشرقية والوسطى وبعض دول جنوب شرق آسيا؛ تقوم بتجربة اقتصاديات السوق والحكم الديمقراطي، ومن المحتمل ان ينجح بعضها في ذلك.

3- كثير من مناطق العالم تفتقر الى الديمقراطية، وتغلب عليها الصراعات، ومن ثم فهي معرضة لخطر اندلاع (الحروب الأهلية الكبرى)، ومحاولات فرض الهيمنة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، ووسائل اطلاقها التي تزداد إمكاناتها يوماً بعد يوم.

4- هناك أيضاً مخاطر متزايدة بسبب الفوضى والتمزق داخل بعض الدول، نتيجة للضعف السياسي والعوامل العرقية والطائفية والأيديولوجية. وقد تؤدي مثل هذه العوامل الى حدوث المجاعات ومحاولات الإبادة الجماعية، بما يعقبها من آثار إنسانية، وأحياناً

---

(1) عبد الخالق الزومري، نحو نظام عالمي جديد، مراجعات كيت، ومركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص 5، على الموقع: http://studies.aljazeera.net

(2) المصدر نفسه، ص 6.

جيوبوليتيكية. وهذا يعني أن الولايات المتحدة والأعضاء الاخرين في منظمة (منطقة السلام والازدهار) قد يواجهون عدداً كبيراً من الحروب الصغيرة.

5- مع التسارع الحالي في المتغيرات التقنية، التي تحمل في طياتها آثاراً هائلة في القوى الاقتصادية والعسكرية في العالم، سوف يتعين على كل دولة أن تتبنى الخيارات الصحيحة حتى تتفوق على الدول الأخرى. وعلى الصعيد العسكري، لن تقتصر الخيارات على الأسلحة الجديدة في مجالات مثل المعلومات وتقنيات الإفلات من الرادار (stealth) والتوجيه الدقيق فحسب، بل لابد من اعتناق المفاهيم الجديدة للتشغيل والتغييرات التنظيمية.

6- ازدياد حدة التنافس الاقتصادي والاحتكارات التجارية الدولية بين الولايات المتحدة وحلفائها من أيام الحرب الباردة، وهو ما قد يؤدي الى تعقيد العلاقات المستقبلية.

7- توجد دول غير راضية عن النظام العالمي الحالي، لاسيما الصين وروسيا وبعض الدول الاقليمية. ومن الاحتمالات المؤكدة على المدى الطويل، خلال السنوات العشرين القادمة، ان تسعى الصين وروسيا لتحقيق التوازن مع الولايات المتحدة وحلفائها. وربما يحدث ائتلاف بين عدد من هذه الدول لإحداث ذلك التوازن. وهذا سوف يؤدي للتفاعل بين هذه العوامل الى تحديد الشكل الجغرافي السياسي للعالم في القرن الحادي والعشرين؛ لأن هذه العوامل هي التي ستفرز كلا من الصراعات والتحالفات في المستقبل.

إن النظام الاقتصادي العالمي هو من الشمول بحيث لا توجد دولة من دول الجنوب خارج نطاق هيمنة هذا النظام، وأن الشركات الدولية أو الشركات متعددة الجنسيات تقع في قلب هذا النظام الاقتصادي العالمي.[1] وتعد هذه

(1) احمد عبد الجبار، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وافاق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص 249.

الشركات أداة من أدوات الاستعمار الجديد لأنها تحتكر التجارة الدولية والتقنيات الحديثة، وتتحكم في مصادر السيولة النقدية الدولية وتسيطر على وسائل الاتصال والإعلام. وكما يقول هويت شيللوا: إنها تطوع الشعوب وتتلاعب بالعقول؛ إذ يقوم النظام الاستعماري العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة أساساً على التسلط الاقتصادي والثقافي والتقني، وذلك خلافاً للاستعمار التقليدي الذي كان قائماً على أساس التسلط السياسي والعسكري المباشر، ويرتبط الاستعمار الجديد بالنظام الاقتصادي العالمي الراهن الذي يهيمن فيه الشمال هيمنة مالية وتقنية وتجارية مطلقة على دول الجنوب.[1]

هناك اختلال كبير بين ما تملكه دول الجنوب من ثروات العالم وبين ما تملكه دول الشمال؛ فدول الشمال تحتكر ما مجموعه 80% من ثروات العالم التكنولوجية المتقدمة يقابله 20% فقط لدول الجنوب، رغم أنها ذات كثافة سكانية أعلى، لذلك عدم التوازن في توزيع الثروات بين الشمال والجنوب هو ناتج ذلك الاختلال الكبير في توزيع الثروة. وبسبب تراجع الحواجز التجارية، وانخفاض تكاليف النقل، طرحت المزيد من الخدمات وكانت النتيجة زيادة في المبادلات التجارية داخل القطاعات وداخل الشركات استفادت منها (البلدان النامية)، ولاسيما بلدان آسيا، ومن هذه التحولات إلى أقصى الحدود، ففي المدة 1980 إلى 2010 تمكنت هذه الدول من زيادة حصتها في تجارة البضائع على الصعيد العالمي من زهاء 25 إلى 47%، وحصتها من الناتج العالمي من 33 إلى 45%.[2] لذلك استفادت دول الجنوب من تطوير قطاعاتها الصناعية والتجارية بشكل سريع لتراجع الحواجز التجارية، وزيادة المبادلات التجارية داخل القطاعات وداخل الشركات العابرة للحدود، وعملت على التحرك السريع في المجال الاقتصادي، وأصبحت التفاعلات الدولية تنتقل الى دول الجنوب بشكل

(1) عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، العدد 133، 1989، ص 38.

(2) تقرير التنمية البشرية 2013، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2014، ص 158-159، متاح على الموقع: http://hdr.undp.org

سريع، ففي العام 2011 كانت هناك 61 شركة صينية، و8 شركات هندية، و7 شركات عابرة للحدود من الجنوب مقراً لها، فعدد الشركات المتعددة الجنسيات الصينية يفوق عدد الشركات الأمريكية، كما تنفتح شركات الجنوب على العالم بخطى اسرع من شركات البلدان المتقدمة التي هي في مرحلة مماثلة للنمو، وتزداد امكانياتها في التنافس وحيازة الأصول الاستراتيجية. وساهم التقدم الاقتصادي في آسيا في انتعاش الركود الاقتصادي في الغرب، وبلغت الصادرات التكنولوجية العالمية بين 1995 و2005 في آسيا قيمتها 320 مليار دولار.[1]

ومن خلال ما تقدم يمكننا القول ان النظام الدولي يشهد بزوغ قوى متصارعة متعددة في الساحة الدولية، ومن أهمها (روسيا الاتحادية، الصين، الاتحاد الأوربي)، وهذه الأخيرة تعد من أهم الأطراف التي تسعى الى تقويض النظام العالمي الجديد احادي القطبية الذي انتجه تفكك الاتحاد السوفيتي السابق عام 1991م، وما آل إليه هذا النظام من بروز الولايات المتحدة الأمريكية قطباً مهيمناً على الساحة الدولية.

وتلخص مما تقدم أن النظام الدولي مر بتحولات متعددة في مناطق مختلفة، ولعل أهمها يكمن في عناصر القوة وانماطها التكنولوجية والاقتصادية، والتي تمثل الركن الأساسي في النظام العالمي، والتي جعلت من العالم كأنه يبدو مجتمع من الدول تتفاعل فيما بينها على مستوى عال من الديناميكية الذاتية في مجالات التبادل الدبلوماسي والاقتصادي والاجتماعي، ومن خلال تلك التفاعلات فإن الدول ترتبط فيما بينها بعملية مستمرة للموازنة الحساسة لتصرفات كل دولة.

والشيء الآخر والمهم ما حدث من تداعيات دولية وإقليمية بعد احداث 11 سبتمبر 2001، التي أنتجت تغيرات هائلة في بنية النظام الدولي، اذ أخذت مشكلة الإرهاب أبعاداً وأشكالاً وصوراً مختلفة زادت من حجم التنافس بين القوى المتصارعة فاتجهت التفاعلات باتجاه الجنوب، وهو ما دفع مجموعة من الدول لايجاد تكتلات وتنظيمات دولية وإقليمية تبحث عن التوازن في النظام الدولي.

(1) إبراهيم سيف، هل تتجه استثمارات العالم نحو اسيا، مجلة افاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد 7، 2010، ص 89-91.

وواحدة من ابرز القوى الباحثة عن الدور المفقود، هي روسيا الاتحادية التي تتمتع بمقومات تؤهلها للعب دور دولي مهم، فضلاً عن كونها الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي المعادل للقطبية الدولية في النظام الدولي السابق، إذ وضعت (روسيا- بوتين) استراتيجية جديدة يتم من خلالها قيام روسيا الاتحادية بتوازنات إقليمية ودولية، وتهدف الى ان تكون قطبا دوليا في النظام الدولي، وهذا ما سيتم تناوله في الفصلين القادمين على الترتيب.

الفصل الثالث

روسيا والتوازنات الإقليمية

إن لكل دولة كبرى فاعلة مناطق عمق ومجال حيوي تسعى الى تأمينه من التدخلات الخارجية التي قد تشكل خطراً يهدد أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية ضمن النطاق الإقليمي الذي تسعى إلى تأمينه. وغالبا ما يكون المجال الاقليمي للقوى الكبرى عرضةً للصراع وتنازع المصالح وفي الكثير من الأحيان تتحول تلك المناطق الإقليمية إلى ساحة اقتتال لتحقيق اهداف القوى المتصارعة.

لذا فإن روسيا الاتحادية التي تعد الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي ذات الإمكانيات الكبيرة والموقع الاستراتيجي المهم في العالم، لها مجال حيوي تسعى للهيمنة عليه وفرض إرادتها لاجل تحقيق مصالحها الاستراتيجية ولا تسمح لأي جزء من هذا الإقليم ان يهدد أمنها او مجالها الحيوي، كما أنها لا تسمح للقوى الأخرى المتصارعة من احتواء تلك المناطق.

وتتألف الأقاليم الرئيسة المجاورة لروسيا من أربعة أقسام:

- دول البلطيق الثلاث (استونيا، لاتفيا، لتوانيا).
- دول أوربا الشرقية (بيلاروسيا، أوكرانيا، مولدافيا).
- دول جنوب القوقاز (أرمينيا، أذربيجان، جورجيا).
- دول آسيا الوسطى (كازاخستان، أوزبكستان، قيرغستان، طاجكستان، تركمانستان).

ولعل من الأهمية بمكان ان يتم دراسة الإستراتيجية الروسية في هذه المناطق وكيفية تأثير هذه الأقاليم في صياغة الاستراتيجيات الروسية ولاسيما الدول التي حدثت فيها بعض الأحداث التي عدتها روسيا مساساً بأمنها القومي، فقسم الفصل على مبحثين، من خلالهما سيتم دراسة الإستراتيجية الروسية في أوربا الشرقية بالتركيز على دراسة الأزمة الأوكرانية وأزمة إقليم القرم، وقد قسم هذا المبحث على مطلبين: المطلب الأول الاستراتيجية الروسية تجاه شبه جزيرة القرم،

والمطلب الثاني الاستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا. وستتم دراسة الإستراتيجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز في المبحث الثاني. إذ قسم هذا المبحث على مطلبين، المطلب الأول: روسيا والتوازن الاستراتيجي في آسيا الوسطى، والمطلب: الثاني روسيا والتوازن الاسترايتجي في القوقاز.

المبحث الأول

روسيا والتوازن الاستراتيجي في إقليم أوربا الشرقية (أوكرانيا - شبه جزيرة القرم)

تعد كل من بيلاروسيا وأوكرانيا ومولدافيا من الأقاليم المهمة لروسيا الاتحادية، والتي تقع في أوربا الشرقية، ولأن كلاً من بيلاروسيا ومولدافيا من الدول التي تدور في الفلك الروسي، وليس لها أي مشاكل حقيقية مع روسيا الاتحادية، فإن هذا المبحث سيهتم بالدراسة المختصرة لأزمة أوكرانيا وشبه جزيرة القرم، وأهميتهما الجيوبولوتيكية والاستراتيجية العالمية، ولروسيا بالذات، لكثرة الاحداث التي دارت حولها دفعت روسيا الاتحادية الى استخدام القوة الصلبة ضد وكرانيا، وضم جزيرة القرم إلى الاتحاد الروسي. وتبعا لهذا سيتم تقسيم المبحث على مطلبين: الأول سيتناول فيه أزمة أوكرانيا وشبه جزيرة القرم، وسيتم تناول أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا الاتحادية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الأزمة الأوكرانية وأزمة شبه جزيرة القرم والتوظيف الروسي

إن الأزمة الأوكرانية، لا سيما ضم شبه جزيرة القرم بالقوة إلى الاتحاد الروسي، لها تداعيات مهمة غيرت من استراتيجيات الدول المتنافسة على هذا الإقليم الحيوي عالمياً، ولاسيما بالنسبة لروسيا الاتحادية، والتي حاولت من خلال تدخلها المباشر في الأزمة الأوكرانية من فرض استراتيجيتها الجديدة، وفرض إرادتها لأجل معادلة التوازن الدولي في المنطقة، لذا سيتم دراسة الأزمة الأوكرانية وآثارها، وكذلك التوظيف الروسي للأزمة الأوكرانية.

أولاً: الأزمة الأوكرانية وآثارها:

بدأ التوتر في العلاقات الروسية الأوكرانية منذ وصول الرئيس الاوكراني (فيكتور اندريوفيتش يوشتشينكو) إلى السلطة عام 2004 على أثر ما عرف بالثورة البرتقالية التي أوصلت الشخصيات السياسية لموالية للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وبدأت تظهر ملامح تصدع العلاقات الروسية الأوكرانية، وتجسدت في أكثر من جانب، وبالنظر لموقع أوكرانيا الجيوستراتيجي فقد أدى إلى تعاظم المكانة الاستراتيجية لأوكرانيا في الفكر الاستراتيجي الروسي، ومن هنا يتضح سبب الموقف الروسي في رفض انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوربي.[1]

بدأت الأزمة الروسية- الأوكرانية في أواخر عام 2005، حينما اقترحت شركة غاز بروم الروسية-الأوكرانية على شركة نفط غاز أوكرانيا صفقة تتضمن رفع سعر الغاز المصدر الى أوكرانيا بدءا من أول يناير 2006، وفي الوقت نفسه رفع سعر نقل الغاز الروسي الذي يمر عبر الأراضي الأوكرانية إلى أوربا من 1,09 دولار إلى 1,75 دولار للألف م^3، ألا أن الشركة الأوكرانية رفضت هذا الاقتراح، وأعلنت أوكرانيا أنه من حقها أخذ 150م 3 من كل ألف م 3 من الغاز الروسي الذي يمر عبر أراضيها، وهو الأمر الذي أدى إلى اتهام روسيا لأوكرانيا بسرقة الغاز الروسي المخصص للاتحاد الأوربي والتهديد برفع دعوى ضدها أذا أقدمت على ذلك، كذلك شددت شركة (غاز بروم) الروسية بإعلانها بيع النفط الروسي لأوكرانيا بالأسعار نفسها التي تتعامل بها روسيا مع دول الاتحاد الأوربي التي تتراوح بين 220 و230 دولاراً للألف م^3، بل وحددت مهلة للاتفاق على الأسعار الجديدة ستتوقف بعدها عن ضخ الغاز إلى أوكرانيا.[2]

(1) مريم الباسوسي، خيارات محدودة: أبعاد الموقف الغربي من أزمة أوكرانيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية، القاهرة، العدد 196، 2014، ص 244.

(2) نورهان الشيخ، روسيا والاتحاد الأوربي... صراع الطاقة والمكانة، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 164، 2006، ص 66.

ومع انتهاء المدة التي حددتها شركة غاز بروم قامت روسيا بتقليص الإمدادات إلى أوكرانيا، ونظراً لما أثاره التوتر بين البلدين من مخاوف على إمدادات الغاز الروسي إلى الاتحاد الأوربي، فقد اكتسبت الأزمة طابعاً دولياً ووجهت الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية اللوم على روسيا، ونتيجة للضغوط الدولية وجهود الوساطة تم أبرام أتفاق لمدة خمسة أعوام بين روسيا وأوكرانيا يسري من عام 2006 ويقضي أن تقوم شركة غاز بروم بشراء الغاز من دول آسيا الوسطى (تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان)، بسعر 60 دولاراً للألف م^3، ثم تقوم ببيعه إلى أوكرانيا بسعر 95 دولاراً للألف م^3، ذلك عبر شركة وسيطة تمتلك غاز بروم نصف أسهمها. ونص الاتفاق على رفع سعر رسوم العبور التي تتقاضاها أوكرانيا على الغاز الروسي المنقول عبر أراضيها من 1,09 إلى 1,6 دولار للألف م^3. ولاشك في أن هذا الاتفاق عزز من موقف غاز بروم بوصفه مصدراً أساسياً للغاز الى أوربا وفتح لها مجالات جديدة للتحكم في أسعاره.[1]

وتكررت الأزمة بين روسيا وأوكرانيا في مطلع عام 2009 لتقضي شوطاً من التفاوض بين الأطراف فالاعتماد المتزايد من قبل الاتحاد الأوربي على الطاقة الروسية جعل الأول يتخذ خطوات متعددة للحيلولة دون تكرار أزمات كهذه، على الرغم من الاعتمادية المتبادلة فيما يتعلق بتوريد الطاقة إلى الاتحاد الأوربي وما تحققه من واردات لروسيا.[2]

إذ تختلف روسيا وأوكرانيا حول السعر الذي ستشتري به أوكرانيا الغاز الروسي في عام 2009 وقالت أوكرانيا إنها لم تقبل اقتراحا من غاز بروم لتحديد سعر الغاز في 2009 بـ (250) دولاراً للألف م^3، رغم أنه أقل من السعر الذي يدفعه معظم عملاء الغاز الروسي في أوربا.[3]

وشكلت هذه الأحداث تخوفاً أوربياً من الاعتماد المتزايد على توريدات

(1) محمد جاسم حسين، دور الطاقة في التوجه الاستراتيجي الروسي تجاه الاتحاد الأوربي، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2016، ص 137.

(2) المصدر السابق، ص 138.

(3) المصدر السابق، ص 139.

الطاقة الروسية، فروسيا استخدمت الطاقة بوصفه سلاحاً استراتيجياً لتثني به التطلعات الغربية في فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية، ونشر الدرع الصاروخي، والتهديد المستمر لروسيا في دوائر أمنها القومي، إلا أن يعتمد كلا الطرفين على بعضهما في الوقت نفسه فبقدر احتياج الاتحاد الأوربي للطاقة الروسية، فأن روسيا تبحث عن الأسواق لتصريف الفائض من الطاقة لدعم الاقتصاد الوطني والقطاع العسكري والاجتماعي، وتطلعت روسيا من خلال إستراتيجيتها المتعلقة بالطاقة الى المزيد من الضغوط السياسية والاقتصادية على بلدان الاتحاد الأوربي، ومنذ عام 2000 سعت روسيا إلى تبني إستراتيجية طاقوية واضحة تعمل على رفع أسعار توريدات النفط والغاز إلى بلدان الاتحاد الأوربي، وشكلت أوكرانيا البوابة الرئيسية لتحقق روسيا عدداً من الأهداف الإستراتيجية، انعكست على تطلعاتها.[1]

وقد أسهم التوظيف الروسي لصادرات الطاقة في الإستراتيجية الشاملة واستعمالها كأداة فاعلة في السلوك السياسي الخارجي تجاه أوكرانيا ودول الاتحاد الأوربي إلى عودة الرئيس المقرب من النظام الروسي للسلطة في أوكرانيا، وأن البداية الفعلية للصراع الروسي- الأوكراني تمثلت على أثر تطور حركة الاحتجاجات الشعبية المدعومة من الغرب عام 2013 ضد سياسات الرئيس آنذاك (فكتور فيدوروفيتش يانكوفيتش) الموالي لروسيا الاتحادية، على أثر اتخاذ القرار المتعلق بتجميد أتفاقية أنشاء منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوربي التي تم التوقيع عليها في قمة الاتحاد في براغ عام 2009، في أطار ما عرف بالشراكة الأوربية- الشرقية الى جانب الإفصاح عن رغبة بلاده في الدخول الى عضوية الاتحاد الجمركي الذي يضم روسيا الاتحادية ورابطة الدول المستقلة في هذا الإطار،[2] وفي ظل توسع حركة الاحتجاجات اقر البرلمان الأوكراني إقالة الرئيس

(1) محمد الكوفي، الأزمة الأوكرانية وصراع الشرق والغرب: جذور المسألة ومآلاتها، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 166.

(2) مريم الباسوسي، مصدر سبق ذكره، ص 118. وللمزيد ينظر: ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر الى فلاديمير بوتين، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص 244.

يانكوفيتش الذي أضطر إلى مغادرة البلاد واللجوء إلى روسيا وهذا ما زاد من حدة الأزمة الداخلية بين مؤيدي حكومة يانكوفيتش ورافضيها،[1] ومن جانب آخر عمدت الحكومة الروسية إلى استثمار فرصة الاضطرابات التي تعيشها أوكرانيا، من خلال التدخل العسكري في شبه جزيرة القرم معلنة عن عزمها للدفاع عن مواطنيها ذوي الأصول الروسية، إذ تقطن المناطق الشرقية من أوكرانيا أعداد كبيرة من القومية الروسية، على جانب شبه جزيرة القرم التي تضم أكثر من 60% من ساكنيها من ذوي الأصول الروسية، وقد أدت هذه الخطوة إلى تصاعد الغضب الأمريكي الأوربي من التحرك الروسي.[2]

أن انضمام شبه جزيرة القرم إلى روسيا وتدخلها شبه المباشر في شرق أوكرانيا من خلال دعم الفصائل الموالية لروسيا زاد من حدة الصراع الدولي على هذه الرقعة الجغرافية ذات البعد الجيوستراتيجي المهم لكل الأطراف.[3]

تضم جزيرة القرم أكثر من (60%) من سكانها من ذوي الأصول الروسية، اذ عمدت الحكومة الروسية إلى استغلال فرصة الاضطرابات التي تعيشها أوكرانيا للسيطرة على شبه جزيرة القرم. وقد أدت هذه الخطوة إلى ردة فعل كبيرة من قبل الولايات المتحدة وأوربا على هذا التحرك الروسي،[4] وذلك بعد أن قدم الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) طلباً إلى مجلس الاتحاد الروسي من اجل الموافقة على استعمال القوات المسلحة الروسية في أوكرانيا وبالفعل تم في آذار

(1) هاني شادي، الثقة المفقودة: الصراع الروسي الأوربي على الفضاء الأوراسي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (195)، 2014، ص 109.

(2) باسم راشد، تهديد جيوستراتيجي: حسابات القطب الروسي في الأزمة الأوكرانية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية، القاهرة، العدد (169)، 2014، ص 122.

(3) محمد صفوان جولاق، أوكرانيا وأنفصال القرم، الواقع والحال، تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014/3/20، متوافر على الرابط: http://studies.aljazeera.net

(4) باسم راشد، تهديد جيوستراتيجي وحسابات القطب الأوربي في الأزمة الأوكرانية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة العدد(196)، 2014، ص 122.

2014 الموافقة على طلب (بوتن)، وذلك للتدخل في إقليم القرم ومناطق شرق أوكرانيا، علماً أن إقليم القرم يتبع لأوكرانيا وهو يتمتع بحكم ذاتي منذ العهد السوفيتي ويقع على البحر الأسود، ويضم ميناء سيفاستوبول، وهو من الطرق الحيوية الروسية إلى مضيق البسفور، ويمثل الإقليم إلى جانب ميناء طرطوس في سوريا نقطتي ارتكاز روسيا الاتحادية على البحر المتوسط وطريقها الوحيد إلى المياه الدافئة.[1]

وعلى أثر هذا التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا نشبت مواجهات مسلحة بين الانفصاليين الذين تدعمهم الحكومة الروسية وبين القوات الأمنية التابعة للحكومة الأوكرانية، وهو ما ساهم في تعقيد حالة الصراع في أوكرانيا بعد التدخل الروسي المباشر.[2]

وفيما بعد أعلنت الحكومة المحلية في شبه جزيرة القرم بأنها ستقوم بإجراء استفتاء شعبي لتقرير مصير شبه جزيرة القرم بشأن الانضمام إلى الاتحاد الروسي أو البقاء مع أوكرانيا، وبالفعل تم إجراء الاستفتاء الشعبي في 6 آذار 2015 وكانت نتيجة الاستفتاء هو اختيار سكان شبه جزيرة القرم الانضمام إلى روسيا الاتحادية بنسبة (95%) من الناخبين المسجلين،[3] وهو ما أسهم في توجيه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية انتقادات كبيرة إلى الحكومة الروسية، واتهامها بممارسة الضغوط على الحكومة المحلية في الإقليم لإجراء الاستفتاء، وأعلنت الحكومة الأوكرانية رفضها انضمام إقليم القرم لروسيا الاتحادية دون موافقة السلطة المركزية، وعدت ذلك مخالفة صريحة للقانون الدولي الذي يشترط موافقة السلطة المركزية على إجراء الاستفتاء، بيد أن حكومة إقليم القرم تؤكد وجود سابقة دولية في ذلك تتمثل في موافقة المجتمع الدولي لإقليم كوسوفو على إجراء الاستفتاء الشعبي، الذي تقرر على أثره استقلال

(1) ارشد مزاحم مجبل، الأزمة الأوكرانية وسمات التغيير في التوازن الدولي، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجي، بغداد، العدد (11)، 2014، ص 75.
(2) ارشد مزاحم مجبل، مصدر سبق ذكره، ص 76.
(3) محمد صفوان جولاق، أوكرانيا وانفصال القرم، الواقع والحال، مصدر سبق ذكره.

كوسوفو عن يوغسلافيا، من دون موافقة السلطات المركزية في يوغسلافيا (سابقا).[1]

وفي إطار ذلك أكد الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) أن الإجراءات الروسية في أوكرانيا تجاه إقليم القرم تؤكد المساعي السوفيتية في السيطرة على أوكرانيا، ودعا الحكومة الروسية إلى التوقف عن دعم الانفصاليين في شرق أوكرانيا، إلى جانب تأكيد وزير الخارجية الأمريكي (جون كيري) على أن السياسة الروسية في أوكرانيا شبيهة في تلك المتعلقة في جورجيا 2008، وهي تتضمن التدخل العسكري لتحقيق مصالح إستراتيجية بدعوى رعاية القوميات الروسية، وشددت الولايات المتحدة على عزمها إصدار عقوبات اقتصادية ضد روسيا.[2]

وهناك أبعاد عديدة دعت إلى التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا على اثر إقالة الرئيس (ياناكوفيتش) الموالي للحكومة الروسية، ومن تلك الأبعاد:[3]

1- الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها أوكرانيا بالنسبة لروسيا الاتحادية، لاسيما ان (80%) من الغاز المصدر إلى أوربا يمر عن طريقها، إلى جانب أن روسيا ترفض رفضاً قاطعاً انضمام أوكرانيا للاتحاد الأوربي، وقد قدمت روسيا الاتحادية حوالي (15) مليار دولار للحيلولة دون انضمام أوكرانيا لحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوربي.

2- أدركت روسيا أن لديها خيارات مفتوحة إزاء الدفاع عن مصالحها في المناطق التي تعتقد أنها تمثل امتداداً طبيعياً لها، وقد أكدت روسيا نفوذها في مجالها الحيوي من خلال السيطرة على أوكرانيا وعدم السماح لها بالانضمام إلى الاتحاد الأوربي.[4]

(1) باسم راشد، مصدر سبق ذكره، ص 128.
(2) ارشد مزاحم مجبل، مصدر سبق ذكره، ص 80.
(3) وحيد عبد المجيد، ماذا بقى من قواعد النظام العالمي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (198)، 2014، ص 9.
(4) باسم راشد، مصدر سبق ذكره، ص 122.

3- الأهمية الإستراتيجية لميناء سيفاستوبول الذي تتواجد فيه القاعدة العسكرية الروسية، التي تضم اكبر أسطول بحري روسي، وضرورة حمايتها، إذ إن روسيا متوجسة من أن يؤدي التغير السياسي في أوكرانيا إلى إلغاء الاتفاقية الموقعة بين الرئيس (بوتين) والرئيس الأوكراني آنذاك (ياناكوفيتش)، والتي تضمنت تمديد وجود القاعدة البحرية في هذا الميناء في شبه جزيرة القرم، والتي كان من المقرر انتهاء وجودها عام 2017، وتم تمديدها إلى 2042، بموجب الاتفاق مقابل (7) مليار دولار سنويا وتخفيض نسبة (30%) من سعر الغاز المصدر إلى أوكرانيا.[1]

استطاعت روسيا من خلال توظيف الأحداث الداخلية لأوكرانيا أن تضم إقليم القرم إليها وفي الوقت نفسه قامت بإشغال الحكومة الأوكرانية بإحداث أخرى في شرق أوكرانيا، وذلك بدعم الانفصاليين، إلى جانب إن الدور العسكري الروسي لم يتضمن ردع الحكومة الموالية للغرب من اتخاذ أي إجراء ضد روسيا فحسب، وإنما أسهم الدعم العسكري للانفصاليين في شرق أوكرانيا إلى إجراء استفتاء شعبي تضمن إعلان الاستقلال عن أوكرانيا في مقاطعتي دونتسك ولوغنسك في 12 أيار 2014، وهو ما شكل ضربة موجعة للحكومة الأوكرانية التي استلمت السلطة بعد رحيل (ياناكوفيتش).[2]

ومن خلال ما تقدم تبين أن الإستراتيجية الروسية هيأت كل الوسائل الممكنة لحماية الأمن القومي الروسي، وبما فيها استخدام القوة الصلبة، إن تطلب الأمر ذلك، كما حدث ذلك في عدة أماكن ومنها في إقليم القرم، وكذلك شرق أوكرانيا، وأسهمت الفاعلية الروسية بإيقاف تمدد حلف شمال الأطلسي باتجاه روسيا الاتحادية بعد إفشال مخطط انفصال جورجيا وأوكرانيا، إلى جانب أن التدخل الروسي في هذه الصراعات تضمن لجوء روسيا الاتحادية إلى استعمال

(1) محمد صفوان جولاق، مصدر سبق ذكره، ص 122.

(2) استفتاء شرق أوكرانيا، موقع أبناء موسكو، 2014/5/12، على الموقع الالكتروني http://anbamoscow.com/russia/20120317/390012822.htn1

جميع الخيارات المتاحة لديها للحفاظ على أمنها، وهذا يعني بلوغ القوة الروسية مرحلة متقدمة عن المراحل السابقة بعد الحرب الباردة، وان الدور الروسي في مختلف القضايا الدولية، ومن أبرزها الصراعات الدولية، وهو ما ينبئ عن تحول النظام الدولي المتعدد الأقطاب، وأن روسيا الاتحادية استطاعت ان توظف الازمة الأوكرانية للتأثير على التوازن الإقليمي والدولي لصالحها، وأثبتت أنها قوة دولية مؤثرة لا يمكن تجاوزها في النظام الدولي.

ثانياً: التوظيف الروسي للازمة الأوكرانية وإقليم القرم

استطاعت روسيا ان توظف الأحداث في أوكرانيا لتقوية امنها القومي وفرض إستراتيجية جديدة في المنطقة، وهو الأمر الذي أدى إلى بروزها لاعباً إقليمياً ودولياً مهماً في العالم، ومكنها من إعادة التوازن الدولي في المنطقة الذي بدأ قبل تلك المرحلة بالاختلال بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

إن الإحداث المتواصلة في أوكرانيا شكلت مخاوف دولية من انعكاسات الصراع الداخلية على الدول المجاورة ذات التوجهات المختلفة، التي تنعكس بشكل أو بآخر على الاستقرار في المنطقة، لذلك فإن روسيا الاتحادية استطاعت أن توظف الأزمة الأوكرانية وفقاً لعدد من المعطيات منها:[1]

1- عائدات الطاقة الضخمة التي جمعتها روسيا بعد عام 2000، والتي وظفت في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي والتطور العسكري فضلا عن التأثير السياسي على البلدان المستهلكة الرئيسة كالاتحاد الأوربي.

2- انشغال القوى الكبرى المنافسة لروسيا (الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية) في إدارة الأزمات الدولية في الجوار الروسي في أوكرانيا وفي سوريا والعراق وهذا ما جعل الفرصة سانحة إلى دور عالمي لروسيا يحقق مصالحها الإستراتيجية.

(1) ناتاليا غريب، إمبراطور الغاز، ترجمة: عمار قط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011، ص 34.

3- تراجع الدور العالمي للولايات المتحدة الأمريكية في ظل حقبة حكم الحزب الديمقراطي الذي لم يضع حداً للصراعات الإقليمية والدولية.

4- عدم وجود إستراتيجية واضحة ومحددة للاتحاد الأوربي فيما يخص القضايا الدولية، وهذه المعطيات وظفتها روسيا لكي تخلق مكانة دولية لها، تنافس الولايات المتحدة الأمريكية حول عدد من القضايا، فكانت الطاقة المحور الرئيسي فيما يخص التوظيف الروسي للأزمة الأوكرانية.[1]

وعلى الرغم من التمسك الأمريكي-الأوربي بأوكرانيا ومحاولة ضمها إلى حلف الناتو والاتحاد الأوربي، إلا إن روسيا دائماً ما تضغط بورقة الطاقة، للحيلولة دون تنفيذ ذلك، فان خسارة أوكرانيا تعني وجود قوى عسكرية غربية على الحدود الروسية، فضلاً عن أن أنابيب الطاقة سوف يملكها الاتحاد الأوربي وهو ما يضغط على القطعات الروسية في إعادة التوازن الدولي، وفق الدور العالمي للولايات المتحدة الأمريكية.[2]

ومن هنا يمكن القول، إن الفكر الاستراتيجي الروسي صاغ رؤية مفادها أن الصراع الدولي قد انتقل من الرؤية الإيديولوجية بوصفها مدخلاً في صياغة الإستراتيجية إلى توظيف الجيوستراتيجية بوصفها مدخلاً أهم في إعادة النفوذ والسيطرة على أقاليم العالم، ولهذا سعت روسيا إلى إعادة صياغة إستراتيجيتها الطاقوية بما يتكيف مع الدور العالمي، وتسخيرها في خدمة مصالحها وأهدافها في الساحة الدولية، وإعادة صياغة التوازن الدولي من جديد.

(1) للمزيد ينظر بافل بايف، الاتحاد الروسي كفاح من اجل التعددية القطبية وإغفال للعواقب، من كتاب: القوة العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي، تحرير: جرايمي هيريد، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2013)، ص 208-209.

(2) مايكل كلير، دم ونفط: أمريكا واستراتيجيات الطاقة إلى أين؟، ترجمة: احمد رمو، دار الساقي، بيروت، 2011، ص 254.

المطلب الثاني: أهمية أوكرانيا في الاستراتيجية الروسية الشاملة

تعد أوكرانيا ذات أهمية جيوبولوتيكية واستراتيجية بالنسبة لروسيا الاتحادية كونها تقع في المجال الحيوي لروسيا، لذا إن أي تغيير استراتيجي يقع في هذه المنطقة يؤثر تأثيراً بالغ الأهمية على الأمن القومي الروسي، وعلى المنطقة عموماً، ويسبب خللاً في توازن القوى المتصارعة على هذه المنطقة المهمة من العالم، بما في ذلك أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، وتتمثل أهمية أوكرانيا عند الروس بالآتي:

أولاً: الأهمية الجغرافية

تعد روسيا من اكبر الجمهوريات المشكلة للاتحاد السوفيتي (سابقاً) إذ كانت تشكل أكثر من ثلاثة أرباع مساحته ونصف سكانه. يمتد إقليم روسيا الاتحادية -كما ذكرنا سابقاً- من البلطيق غربا حتى شواطئ المحيط المتجمد شمالا، والى منغوليا الشعبية جنوبا. يبلغ طول البلاد من الشمال الى الجنوب (4000) كيلومتر، ومن الشرق الى الغرب (10000) كيلومتر، بحيث تتطابق حدود روسيا بدرجة كبيرة مع حدود الاتحاد السوفيتي السابق، كما تحدها من الشمال الغربي النرويج وفنلندا، ومن الغرب جمهوريات البلطيق وبولونيا ومقاطعة كاليلنغراد، اما من الجنوب الغربي فتحدها أوكرانيا في حين يحدها من القوقاز جمهوريتا جورجيا وأذربيجان، فضلاً عن سيبيريا وكازاخستان من الجنوب، تحدها أيضاً من الشرق والجنوب الشرقي جمهوريتا الصين ومنغوليا، تجاور روسيا أمريكا الشمالية عبر مضيق بيرنج والاسكا وجزر الإليوشن.[1] هذا الموقع القاري يتضمن العديد من نقاط القوة لروسيا بحيث يتيح لها العديد من المزايا الاستراتيجية المهمة ولكنه ليس مثاليا من ناحية السيطرة وبسط النفوذ، إذ إن روسيا لا تستفيد من مزايا البحار

(1) لمى مضر الأمارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياساتها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003، (الامارات: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003)، ص 15

والموانئ المطلة على المياه الدافئة والاتصال بالعالم الخارجي.[1]

لقد أشار (هالفورد ماكيندر)[2] إلى الموقع المفصلي لروسيا الاتحادية حيث أكد الأفضلية الإستراتيجية التي تتمتع بها، إذ أطلق عليها بكتابه (المثل الديمقراطية والواقع) تسمية (المحور الجغرافي للتأريخ)، فهي من الناحية الإستراتيجية كتلة قارية هائلة تنطبق مع أوراسيا.[3] ويتصل موقع روسيا الاتحادية اتصالاً مباشراً بالمجال الجيوبولوتيكي[*] الجنوب الغربي الذي تشكله أوكرانيا (انظر الخريطة رقم (5).

(1) المصدر السابق، ص 16.

(2) هالفورد ماكيندر: جغرافي بريطاني، متخصص في الجغرافيا السياسية الجيوبولوتيكية، في عام 1904 ألف كتابه الشهير (المحيط الجغرافي للتأريخ)، وهو أحد أشهر كتب الجيبولوتيك في العالم، وهو واضع نظرية قلب اليابس. للمزيد انظر: ويكبيديا الموسوعة الحرة، متوافر على الرابط: https://ar.m.wikibedia.org

(3) الكسندر دوغين، أسس الجيوبولوتيكيا: مستقبل روسيا الجيوبولوتيكي، ترجمة: عماد حاتم، (طرابلس: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004)، ص 89.

(*) الجيوبولوتيك: من أحد المفاهيم المركزية في علم العلاقات الدولية، ويشير إلى التأثير الذي تمارسه المعطيات الجغرافية على سياسة الدولة وطبيعة علاقاتها بالدول او المجالات الجيوبولوتيكية الاخرى. ويتناول علم الجيوبولوتيك بالدراسة كيفية تأثير المعطيات الجغرافية في عملية صناعة القرار السياسي، أما من ناحية الممارسة فانها تصبح وسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة. (انظر: المصدر السابق، ص 7-12).

خريطة رقم (5)

الموقع الجغرافي لأوكرانيا



المصدر: الشبكة الدولية للمعلومات، الانترنيت، على الرابط: http://www.satelnews.com

إن للاتصال الجغرافي المباشر لروسيا الاتحادية بجمهورية أوكرانيا دورا كبيرا في التوجه الروسي نحوها، إذ يقدم لروسيا العديد من المزايا الإستراتيجية، ويسمح لها بالتعامل معها جيبولوتيكياً إقليمياً، وهذا ما يسهل تبني مختلف مشاريع الربط الروسية لأوكرانيا من خلال مختلف الأطر التعاونية فضلاً عن تسهيل وضعها تحت التأثير الروسي عن طريق إستراتيجية كبرى موحدة. أما من ناحية المشاريع الروسية، سواء كانت في المجال الأمني أو الاقتصادي، فهي سهلة الحصول وقليلة التكاليف، نظراً لقرب ذلك المجال الجغرافي من روسيا الاتحادية وغياب عوائق تعيق التواصل بين المركز والأطراف.[1]

(1) الكسندر دوغين، مستقبل روسيا الجيوبولوتيكي، مصدر سبق ذكره، ص 400-401.

ثانياً: الأهمية الاقتصادية:

للعامل الاقتصادي دوراً بالغ الأهمية في توجيه النشاط الخارجي للدول، فدرجة النمو الاقتصادي له دور كبير في إدراك الدولة لمكانتها وفي علاقاتها بالدول الأخرى؛ بمعنى ان هناك علاقة تفاعلية بين النمو الاقتصادي والفاعلية السياسية.[1] وهذا يُسحب على روسيا الاتحادية، إذ إن للوضع الاقتصادي دوراً كبيراً في تحديد توجهات السياسة الخارجية ودوائر أولوياتها. ولقد ساهم الوضع الاقتصادي الروسي في إحداث منعطف جذري في السياسة الخارجية الروسية نحو الجمهوريات المستقلة لأسباب براغماتية، وزادت القدرات الاقتصادية في توثيق العلاقات الروسية مع المناطق المجاورة، نظراً لأهميتها الإستراتيجية والجيوبوليتيكية والحضارية.[2]

إذ أصبحت القدرات الروسية وسيلة لإغراء تلك الجمهوريات المستقلة، وصرف نظرها عن الإغراءات التي تقدمها القوى الإقليمية أو العالمية الساعية إلى احتواء تلك الجمهوريات.[3] وعليه يظهر إن الوضع الاقتصادي الروسي قد كان له دور كبير في بلورة التوجه الروسي نحو تلك الجمهوريات المستقلة، وجمهورية أوكرانيا باعتبارها الممر الذي يمر منه إلى أوربا عبر أراضيها 80% من الغاز الطبيعي الروسي، الذي يتم شحنه من روسيا إلى أوربا، والذي يشكل ربع الاستهلاك الأوربي، وأن أوكرانيا تعد همزة الوصل لمعظم البنية التحتية للصناعات الروسية سواء عبر خطوط الأنابيب أو الطرق أو السكك الحديدية التي تسير بين روسيا والغرب.[4] لذا تعد أوكرانيا من الناحية الاقتصادية عنصراً

---

(1) ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005)، ص 86-87.

(2) Geana Radvanyi, Larussie En Quetede New deal, Le Moudediplomatique, Cd-rom (Mars2000) pp. 1-5. للمزيد انظر: عادل عباسي، السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة... فرصها وقيودها، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2007، ص 47-49.

(3) عادل عباسي، مصدر سبق ذكره، ص 49.

(4) محمد بن سعيد الفطيسي، اوكرانيا بين المطرقة الامريكية والسندان الروسي، شبكة النبأ المعلوماتية، متوفر على الرابط: http://annabaa.org/arabic/strategicissues

مهماً في التوازن الاستراتيجي العالمي، ولاسيما بالنسبة لروسيا الاتحادية التي تريد إعادة التوازن في هذه المنطقة الإقليمية وهو ما يمكنها من إعادة دورها في تشكيل النظام العالمي والبحث عن القطبية.

ثالثاً: الأهمية العسكرية:

للقدرات العسكرية دور بالغ الأهمية في تحديد توجهات السياسة الخارجية وفي تحقيق الاستقلالية الدولية، وكذلك مواجهة مختلف التهديدات التي يمكن أن تهدد كيانها، بحيث يصبح المتغير العسكري أحد أهم الوسائل التي تتخذها الدولة في ضمان أمنها القومي.[1]

ان الحجم العسكري لروسيا الاتحادية يؤهلها للعب دور مهم في الشؤون الدولية والإقليمية[2]. إن ضخامة البنى التحتية العسكرية والحجم الكبير من الأسلحة التقليدية والإستراتيجية والنووية يجعل من روسيا دولة كبرى قادرة على تهديد وردع أي قوة عسكرية تهددها، وتلعب هذه القوة الهائلة دوراً كبيراً في إعطاء السند المادي لصالح القرار الروسي في عملية صياغة السياسة الأمنية الروسية وفي تنفيذ السياسة الروسية تجاه المجال الجيولولوتيكي الجنوب الغربي (أوكرانيا) بهدف وضعه تحت الرقابة الإستراتيجية والأمنية الروسية.[3]

إن التركيز الروسي على تنمية القدرات العسكرية وتشجيع تجارة السلاح له علاقة وطيدة بالوضع الاقتصادي، وتطورات الأمن لدى القيادة الروسية، اذ ترجع مضاعفة صناعة الأسلحة إلى الرغبة في تسويقها في المجال الجيوبولوتيكي المحيط بروسيا، وأشار الى هذا المعنى وزير الخارجية الروسي الأسبق (اندري كوزيرف) بقوله: "إن روسيا تحتل موقعاً متقدماً من تجارة السلاح، وتعمل على تعزيز التعاون العسكري مع دول العالم الثالث، مما يؤدي إلى تعزيز الصناعات

---

(1) لمى مضر الامارة، مصدر سبق ذكره، ص 28.

(2) سامي ريحانا، العالم في مطلع القرن 21، (بيروت: دار العلم للملايين، 1998)، ص 242.

(3) المصدر السابق، ص 242-243.

العسكرية وتأمين العمل للعمال الروس، وكذا تعزيز القدرات العسكرية الروسية".[1] ونظراً لأن جمهوريات آسيا الوسطى حديثة الاستقلال، وهي في طور إعادة البناء، فإنه ينبغي على روسيا احتكار سوق السلاح فيها، والمساهمة في بناء جيوشها بالاعتماد على الصناعة الروسية. وهذا ما يعطي لروسيا الاتحادية قوة إضافية يمكنها الاستفادة منها لتحقيق التوازن الإقليمي والعالمي الذي تسعى لتحقيقه مع الدول الكبرى المنافسة لها في المنطقة والعالم.

رابعاً: أهمية أوكرانيا في استراتيجيات القوى الكبرى:

إن أهمية أوكرانيا من الناحية الجيوسياسية والجيواستراتيجية بالنسبة لموقعها من العالم وأهميتها بالنسبة للأطراف الدولية ولاسيما الدول الكبرى؛ هي أهمية بالغة في النظرة الجيوسياسية الروسية من جهة والغربية والأمريكية من جهة أخرى. كما ان هذه الأهمية هي السبب في الازمات الأوكرانية المتعددة. وفي هذا السياق تقول المحللة والصحفية الروسية (ليليا شيفتسوفا) مؤلفة كتاب (روسيا بوتين): أنه "طالما حذر المراقبون الروس والغربيون من حتمية التوتر وحتى التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا في الحيز الذي كان الاتحاد السوفيتي يشغله سابقاً، وهو ما كانت تعتبره موسكو مجال نفوذها... فيما اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية محاولات روسيا لتعزيز تواجدها في الأراضي الروسية السابقة عودة إلى التقاليد التوسعية السابقة لروسيا".[2]

وقد لخص المفكر الاستراتيجي (زبغنيو بريجنسكي)[*] في كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى) نظرته لأهمية أوكرانيا في السياسة الروسية بالمقولة الآتية: "إن روسيا بدون أوكرانيا لا تشكل إمبراطورية اوراسية. وروسيا بدون أوكرانيا، لا

(1) لمى مضر الامارة، مصدر سبق ذكره، ص ص 33-35.
(2) ناصر زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 201.
(*) مستشار الامن القومي لدى الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) في عامي 1977-1981 وهو يعمل حاليا في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، واستاذاً في مادة السياسة الخارجية الامريكية في كلية (بولنيتز) للدراسات الدولية. للمزيد ينظر: الشبكة الإلكترونية للمعلومات (الانترنت)، متوافر على الرابط: www.aljazeera.net

تستطيع أن تتابع السعي إلى أن تكون ذات وضع أو هيبة إمبراطورية".[1]

وهذا يعني أن روسيا مع أوكرانيا، ومواردها الكبيرة، ووجودها على البحر الأسود، تستعيد عندئذ وبشكل تلقائي ثروتها لتصبح دولة إمبراطورية قوية ممتدة عبر أوربا واسيا. وتعد أوكرانيا حجر الزاوية للدفاعات الروسية، كما انها كانت مسرحا لحرب القواعد الامريكية الروسية أيضا، إذ ان تلك الدولة تأوي اكبر تجمع روسي في العالم خارج روسيا، وتعد امتدادا طبيعيا للصناعة الزراعية الروسية، كما أنها تعد نقطة عبور لما يقرب من 80% من الغاز الطبيعي الروسي الذي يتم شحنه من روسيا إلى اوربا، كما انها تعد همزة الوصل لمعظم البنى التحتية للصناعات الروسية سواء عبر خطوط الأنابيب أو الطرق أو السكك الحديدية التي تسير بين روسيا والغرب.[2]

وتنبع أهمية أوكرانيا من أنها تعطي روسيا القدرة على مد نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي الى دول شرق اوربا والقوقاز والبحر الأسود، وتعد أوكرانيا هي جوهرة التاج لروسيا والتي تمكنها من استعادة نفوذها وسيطرة اسطولها على المنطقة، ومنع تلك الدولة من الانضمام إلى الاتحاد الأوربي او الى حلف الشمال الأطلسي والدخول في الفلك الغربي[3]. اما بالنسبة لأهمية أوكرانيا بالنسبة لأوربا، فانها تنبع من ان أوكرانيا تعد بمثابة الجدار الفاصل بين روسيا وأوربا الشرقية، وتأريخيا تم التأكيد على أهمية أوكرانيا من خلال مقولة رئيس الوزراء البريطاني الأسبق ونستون تشرشل: "إذ أرادت القوى الغربية أن تقضي على الاتحاد السوفيتي عليها أن تفصل أوكرانيا عن روسيا".[4]

وبعد ان أصبحت بولندا عضوا في الاتحاد الأوربي عام 2004 ثم انضمت رومانيا وبلغاريا للاتحاد عام 2007، أصبحت أوكرانيا جارة لدول الاتحاد الأوربي، وذات أهمية كبرى بالنسبة للاتحاد الأوربي، فهي من جانب تعتبر

(1) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص 9.
(2) محمد بن سعيد الفطيسي، مصدر سبق ذكره.
(3) ارشد مزاحم مجبل، مصدر سبق ذكره، ص 80.
(4) أرشد مزاحم مجبل، الأزمة الأوكرانية وسمات التغيير في التوازن الدولي، مجلة حمورابي للدراسات الأستراتيجية، بغداد، العدد 11، 2014، ص 77.

جسرا بين أوربا وروسيا، ومن الجانب الآخر تعتبر منطقة عازلة فيما بينهما[1]، كذلك فان أوكرانيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تمتاز بأهمية جيوستراتيجية خاصة تبدأ بمحاصرة منطقة النفوذ الروسي، وكذلك فان موانئ أوكرانيا مهمة للحلف الأطلسي وبوارجه عند دخول البحر الأسود. كما ان النفوذ الأمريكي في أوكرانيا يعني نزفاً مستمرا لخاصرة روسيا ووسيلة ضغط عليها لعدم عرقلة مشاريع الأمريكية في المنطقة لاسيما (الشرق الاوسط) ومنطقة اوراسيا ذات الأهمية التأريخية والجيوسياسية على رقعة الشطرنج الدولية.[2]

ويعترف برجنسكي ان الغرب، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية، قد تأخرت في إدراك الأهمية الجيوبولوتيكية لأوكرانيا بوصفها دولة منفصلة، وبقي ذلك حتى منتصف التسعينيات إذ أصبحت أمريكا وألمانيا من الداعمين الأقوياء لهوية (كييف) المنفصلة، فمن دون أوكرانيا لا يمكن لروسيا إعادة الإمبراطورية الروسية او امجاد الاتحاد السوفيتي (السابق)، كما ان الطوق الاوراسي لن يكون خيارا قابلا للحياة،[3] ويقول برجنسكي: "إن الوقت ليس مبكراً جدا للغرب الذي يحسن ويعزز ارتباطاته الاقتصادية والأمنية بكييف، ليبدأ بتحديد العقد – أي- الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، وتاليا لحلف الشمال الأطلسي بين العامين 2005 و2015، على انه الإطار الزمني المعقود لبدء الضم التدريجي لأوكرانيا، وهو ما يقلل المخاطر المتمثلة بان الاوكرانيين يمكن أن يخشوا من أن توسع أوربا سوف يتوقف عند الحدود البولندية الأوكرانية".[4]

وقد اتضح مما تقدم الأهمية الجيواستراتيجية لأوكرانيا في النظرة الجيوسياسية الأمريكية الغربية من جهة، والروسية من جهة أخرى. ولا يمكن لروسيا إعادة مكانتها القطبية بدون أوكرانيا. وإن روسيا الاتحادية -بالنظر إلى استراتيجية

(1) صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات واعادة بناء النظام العالمي، ترجمة: مالك عبيد ابو شهوة، ومحمود محمد خلف، (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع)، 1999، ص 307-308.

(2) زبغنيو برجنسكي، مصدر سبق ذكره، ص 98.

(3) زبغنيو برجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص 104-105.

(4) المصدر السابق، ص 106.

أمنها القومي- قد وضعت خططها للدفاع عن مناطق نفوذها ومصالحها الاستراتيجية العالمية، لاسيما في أوكرانيا ذات الأهمية البالغة بالنسبة لها. وأن روسيا أيضاً مستعدة لاستخدام كافة الوسائل المتاحة لديها، بما فيها القوة العسكرية، للحفاظ على مصالحها في تلك المنطقة الحيوية.

روسيا والتوازن الاستراتيجي في إقليم آسيا الوسطى والقوقاز

تعد هذه الأقاليم ذات أهمية قصوى للأمن القومي الروسي. وأهميتها تكمن في أنها تمثل امتدادا جغرافيا طبيعيا وبشريا لروسيا الاتحادية، فضلاً عن النفوذ الروسي التأريخي على هذه المناطق. ولذلك سيتم دراسة هذا المبحث في مطلبين، المطلب الأول اهتم بمنطقة اسيا الوسطى، وهي تشمل كل من الدول: (طاجكستان، أوزبكستان، قرغيستان، تركمانستان وكازخستان). وأما المطلب الثاني فقد اهتم بمنطقة إقليم القوقاز. ومن هنا سوف يقسم هذا المبحث على مطلبين: الأول سوف يتناول روسيا الاتحادية والتوازن الاستراتيجي في آسيا الوسطى، والثاني سوف يتناول: روسيا الاتحادية والتوازن الاستراتيجية في إقليم القوقاز.

المطلب الأول: روسيا الاتحادية والتوازن الاستراتيجي في آسيا الوسطى

يتكون المجال الجيوبولوتيكي لمنطقة اسيا الوسطى (الجمهوريات الإسلامية المستقلة) لروسيا الاتحادية من خمس جمهوريات مستقلة، وهي كل من (كازاخستان، وتركمانستان، واوزبكستان، وطاجاكستان، وقريغيستان). تلك الجمهوريات تتطابق جغرافيا حسب العديد من المختصين مع (آسيا الوسطى). لقد جلبت هذه الجمهوريات الخمس اهتمام الاستراتيجيين الروس، بحيث أصبحت تمثل إحدى أهم دوائر الأولوية في السياسة الخارجية الروسية التي تراهن عليها في استعادة نفوذها وقوتها، وكما يأتي:

أولا: اهمية اسيا الوسطى في الاستراتيجية الروسية الشاملة

نظراً لأهمية منطقة آسيا الوسطى الجيوبولوتيكية والاستراتيجية لروسيا الاتحادية، ودول العالم الكبرى، اهتمت روسيا الاتحادية بزيادة تواجدها الاستراتيجي، لاسيما الاقتصادي والعسكري، في هذا الإقليم الاستراتيجي المهم.

ويعد الموقع الجغرافي لإقليم آسيا الوسطى، وما يمتلكه من ثروات طبيعية، فضلا عن كونه سوقاً مهمة لتصريف الصناعات الروسية، لاسيما العسكرية منها؛ دافعاً كبيراً لروسيا الاتحادية لزيادة اهتمامها بالمنطقة وجعلها ضمن أولوياتها في عملية بناء اقتصادها، وحفظ أمنها القومي، واحتوائها ودفع القوة المتنافسة عنها. ويتناول هذا المحور من هذا المطلب الأهمية الجغرافية والاقتصادية والعسكرية والجيوبولتكية والاستراتيجية لآسيا الوسطى بالنسبة لروسيا الاتحادية فضلاً عن الدور الروسي في هذا الإقليم.

1- الأهمية الجغرافية:

إن موقع روسيا الاتحادية يتصل اتصالاً مباشراً بالمجال الجيوبولوتيكي الجنوبي الذي تشكل جمهوريات آسيا الوسطى مركزه الأساس، يتم هذا الاتصال عن طريق جمهورية كازاخستان ذات الحدود الطويلة مع روسيا الاتحادية، فضلاً عن ان روسيا تتشاطأ في بحر قزوين مع كل من تركمانستان وكازاخستان.[1] إن للاتصال الجغرافي المباشر لروسيا الاتحادية بجمهوريات آسيا الوسطى دورا كبيرا في التوجه الروسي جنوبا، اذ يقدم لروسيا العديد من المزايا الاستراتيجية، ويسمح لها بالتعامل مع تلك الجمهوريات باعتبارها مجموعاً جيوبولوتيكياً إقليمياً، نظرا لانتماء جمهوريات اسيا الوسطى الخمس الى إقليم جغرافي واحد، مما يسهل تمثيل مختلف مشاريع الربط الروسية لتلك الجمهوريات من خلال مختلف الأطر التعاونية، فضلا عن تسهيل وضعها تحت التأثير الروسي عن طريق استراتيجية كبرى موحدة. أما من ناحية المشاريع الروسية، سواء

(1) عادل عباسي، السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الاسلامية المستقلة... فرصها وقيودها، مصدر سبق ذكره، ص 44.

كانت في المجال الأمني او الاقتصادي، فهي سهلة التمثيل وقليلة التكاليف نظرا لقرب ذلك في المجال الجغرافي من روسيا الاتحادية وغياب عوائق تعيق التواصل بين المركز والأطراف[1]. (انظر خريطة رقم 6)

خريطة رقم (6)

موقع آسيا الوسطى بالنسبة لروسيا الاتحادية



المصدر: الشبكة الدولية للمعلومات، الانترنيت، على الرابط: ***https://www.google.iq/maps/place/Central+Asia***

(1) المصدر السابق، ص 44-45.

2- الأهمية الجيوبوليتيكية:

يتمتع المجال الجيوبولوتيكي لآسيا الوسطى بأهمية كبرى في الاستراتيجيات العالمية، نظراً لموقعها الجغرافي المتميز، وهو ما يجعلها منطقة استقطاب للقوى الدولية المتنافسة عليه. ويرى عالم الجيوبولوتيك (ماكيندر) في نظريته (المحور الجغرافي للتأريخ) أن الجزيرة العالمية(*) لها منطقة ارتكاز وهي تقريبا المجال الجغرافي لإقليم اسيا الوسطى، التي تشكل جزءا كبيرا مما يطلق عليه تسمية (قلب الأرض). تلك المنطقة التي تمتد من نهر (الفولجا) الى سيبيريا.[1]

هذا ويعد إقليم آسيا الوسطى من المناطق الإستراتيجية التي تقع ضمن النطاق الجيوسياسي والاستراتيجي لمنطقة أوربا، وتتمتع أسيا الوسطى فضلا عن منطقة بحر قزوين – بعدها امتداداً جغرافياً طبيعياً لها بأهمية جيوسياسية خاصة بالنظر لكونها تشكل حلقة الوصل بين قارتي أوربا واسيا. كما تعد هذه المنطقة بمثابة الجسر الذي يربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب، إذ كانت ولا تزال تمثل أهم طرق الترانزيت في العالم.[2]

وهناك اعتبارات عديدة هي التي أعطت أهمية لموقع آسيا الوسطى بالنسبة لروسيا، وهي كالآتي:[3]

- تعد منطقة آسيا الوسطى قلب آسيا ومركز العالم، نظرا لقربها النسبي من الكتل الجغرافية والمجاميع الجيوبولوتيكية. فهي تمثل على

(*) نظر ماكيندر الى العالم القديم باعتباره قارة واحدة ذات ثلاثة أقسام متلاصقة يتوسطها البحر المتوسط وتضم ثلثي مساحة اليابس وأطلق عليها: (الجزيرة العالمية). (ينظر: صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولوتيكية، (عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000)، ص 187–188.

(1) لطفي السيد الشيخ، الصراع الامريكي الروسي على اسيا الوسطى، (القاهرة: دار الاحمدي للنشر، 2006)، ص 65.

(2) حميد الناصر سرور، الصراع الاستراتيجي في أسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة 1991–2007، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد11، العدد 1، 2009، ص 43–44.

(3) عادل عباسي، مصدر سبق ذكره، ص 114–115.

المستوى الاسيوي قلب آسيا ونقطة وصل بين أطراف اسيا جميعا، وهو ما يجعلها تتميز بمزايا اقتصادية وتجارية.

- تمتلك منطقة إقليم آسيا الوسطى حدوداً مع كل الأمم والقوميات ذات الشأن في القارة الآسيوية، حيث تتوسط كلاً من الصين وتركيا، إضافة إلى أنها تطل على شبه القارة الهندية. تشكل تلك الجمهوريات الخمس منطقة عازلة بين مختلف القوى الاقتصادية والعسكرية، إذ تلعب دوراً مهماً في أمن آسيا.
- اتساع مساحة المجال الجيوبولوتيكي لإقليم اسيا الوسطى، إذ يفوق 4000 كيلومتر مربع بموارد مختلفة ومناخ متباين وقوميات متعددة، فروسيا تعي حجم الخسارة التي يمكن أن تترتب عن فقدان ذلك الإقليم.[1]
- يربط موقع المجال الجيوبولوتيكي لإقليم اسيا الوسطى بين مختلف النظم الإقليمية في آسيا وأوربا ومنطقة الشرق الأوسط،[2] وهو ما جعله يشكل معضلا اجتماعيا وسياسيا وثقافيا بين مختلف الأمم، وجسرا بين الإسلام والمسيحية. وتراهن روسيا على الوضعية الحبيسة التي يتميز بها إقليم آسيا الوسطى، أي أن روسيا تريد أن تكون جسراً لتلك الجمهوريات نحو الاقتصاد العالمي وأيسر طريق في نقل صادراتها من النفط والغاز الطبيعي إلى الأسواق العالمية.[3]

(1) للمزيد ينظر: ابراهيم ابو خزام، اقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الامريكية من مطلع القرن العشرين حتى الان، (ليبيا: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2005)، ص 91–92.

(2) للمزيد انظر: ابراهيم عرفات، اسيا الوسطى وطريق الحرير الجديد: الفرص والاشكاليات، في محمد السيد سليم واخرين، (محررين)، اسيا والتحولات العالمية، (القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998)، ص 108–125.

(3) للمزيد ينظر: عبير ياسين، الوجود العسكري والسياسة الامريكية تجاه اسيا الوسطى، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (152)، 2003، ص ص 229–233.

يقع في الجمهوريات السابقة العديد من المجمعات المائية مثل بحر (ارال) الواقع شمال اوزبكستان وجنوب كازاخستان، وهو اكبر بحيرة في قارة اسيا بالإضافة الى بحيرة (بلكاش) في كازاخستان، وبحيرة (اسيا) التي تطل على قيرغستان. يوجد في هذا المجال أيضاً أكبر قناة صناعية في العالم والواقعة في جمهوريا تركمانستان التي تمدها بالمياه العذبة من نهر (اموداريا)، بحيث تشق الصحراء من الشرق إلى الغرب على امتداد 1000 كم.[1]

وانطلاقاً من الأهمية البارزة لتلك الجمهوريات على المستوى الجيوبولوتيكي، فان روسيا تهدف الى تحويل هذا المجال الى مجال نفوذ وجعل وحداتها السياسية حلفاء، وهو ما يمكنها من تشكيل الحلف الاوراسي وتصبح جيبولوتيكية قارية مستقلة.[2]

تعد عملية إعادة تجميع المجال (إقليم اسيا الوسطى) القريب، ضرورة ملحة لبقاء الدولة الروسية قوة فاعلة ومؤثرة في النظام الدولي، إلا أن ذلك ليس بالأمر الهين، فهناك العديد من المخاطر المترتبة على ذلك، لاسيما إمكانية التصادم مع الغرب، لكن تبقى تلك المخاطر اقل تكلفة من الخسائر التي يمكن أن تترتب عن تخلي روسيا الاتحادية عن هذا المجال الحيوي[*] المهم في التوازن الإقليمي والدولي.

3- الأهمية الاقتصادية

يلعب العامل الاقتصادي دورا بالغ الأهمية في توجيه النشاط الخارجي للدول، وتعد روسيا الاتحادية الجمهورية الوحيدة من مجموعة الاتحاد السوفيتي

---

(1) لطفي السيد الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص 68-69.

(2) لطفي السيد الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص 70.

(*) يقصد بالمجال الحيوي او المنطقة الحيوية -حسب علماء الجيوبولوتيك- حق كل امة في الحصول على اقليم جغرافي يتسع لسكانها، ويتعلق المجال الحيوي بالموارد البشرية والطبيعية الموجودة في منطقة تعتبرها الدولة حقا لها.؟ للمزيد ينظر: ادوارد ميدل ايرل، رواد الاستراتيجية الحديثة، ترجمة: عبد الفتاح ابراهيم، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1992)، ص ص 63-65.

السابق التي حققت تقدماً ملحوظاً في أدائها الاقتصادي، وذلك في زمن قياسي على الرغم من الانحرافات التي عرفتها الإصلاحات الاقتصادية.[1] وساهم الوضع الاقتصادي الروسي في أحداث منعطف جذري في السياسة الخارجية الروسية نحو الجمهوريات المستقلة، لاسيما في آسيا الوسطى لأسباب براغماتية، وزادت القدرات الاقتصادية في توثيق العلاقات الروسية مع منطقة آسيا الوسطى نظرا لاهميتها الاستراتيجية والجيوبولوتيكية والحضارية.[2]

لقد أصبحت القدرات الاقتصادية الروسية وسيلة لإغراء تلك الجمهوريات وصرف نظرها عن الإغراءات التي تقدمها القوى الإقليمية أو العالمية الساعية الى احتواء تلك الجمهوريات.[3]

وعليه يظهر ان الوضع الاقتصادي الروسي قد كان له دور كبير في بلورة التوجه الروسي نحو تلك الجمهوريات، وإعطاء القيادة الروسية الأساس المادي الذي يسمح بتنفيذ سياساتها في تلك الجمهوريات.

4- الأهمية العسكرية:

إن للقدرات العسكرية دوراً بالغ الأهمية في تحديد توجهات السياسة الخارجية للدول، كما اشرنا إلى ذلك سابقا. ونظرا إلى ان جمهوريات آسيا الوسطى حديثة الاستقلال، وهي في طور إعادة البناء، فان روسيا عملت على احتكار سوق السلاح فيها والمساهمة في بناء جيوشها، وذلك بالاعتماد على الصناعة الروسية.[4]

وهكذا تبين من خلال المحددات المادية السابقة (الجغرافية، والاقتصادية، والعسكرية) أن روسيا قد حاولت ان توظفها في عملية إعادة التوازن في المنطقة على المستوى الإقليمي والدولي.

---

(1) معتز سلامة، مصدر سبق ذكره، ص 83.

(2) نوار محمد ربيع، مصدر سبق ذكره، ص 115.

(3) عادل عباسي، مصدر سبق ذكره، ص 49.

(4) لمى مضر الامارة، مصدر سبق ذكره، ص 34.

5- الأهمية الاستراتيجية:

تبرز الأهمية الاستراتيجية في عملية رسم الاستراتيجية لتلك الدولة أو ذلك المجموع الجيوبولوتيكي في علاقاته مع الخارج، أو في رسم استراتيجية الدول تجاه ذلك المجال.[1] إن المكانة الاستراتيجية للمجال الجيوبولوتيكي لدول آسيا الوسطى بالنسبة لروسيا ليست حديثة، بل تمتد إلى القرن الثالث الميلادي، إذ كان هذا المجال ممراً لطريق الحرير الممتد من الصين شرقاً إلى المتوسط غرباً[2].

ويجمع المختصون بالشأن الروسي على الأهمية الاستراتيجية للجمهوريات الإسلامية بالنسبة لروسيا بالنظر إلى عدة اعتبارات أمنية واقتصادية، إذ يعد المجال الجيوبولوتيكي لها من الناحية الأمنية مجالا حيويا، ومنطقة نفوذ أساس لروسيا التي تركز على المنطقة من خلال تدعيم اطر الامن الجماعي مع تلك الجمهوريات، بهدف تحقيق الأمن العسكري الروسي. وتسعى روسيا الى ملء الفراغ الأمني الاستراتيجي في المنطقة من خلال عمليات حفظ السلام على سبيل المثال، وهذا للقضاء على مبررات التدخل الأجنبي في المنطقة من جانب دول قد تشكل تهديدا للامن القومي الروسي.[3] اما من الناحية الديموغرافية فيبلغ عدد الروس نسبة 15% من عدد سكان إقليم اسيا الوسطى، وهم يعانون من الوضع الاجتماعي السيء، وهو ما أدى إلى هجرة السكان من القومية الروسية للهجرة الى موطنهم الأصلي بشكل موجات هجرة جماعية، وهذا ما لا ترغب به روسيا، لذلك تعمل على الدفاع عن مصالحهم في تلك الدول والأقاليم.[4]

وقد تضاعفت الأهمية الإستراتيجية لدول إقليم اسيا الوسطى، نظرا لقربها من مواقع ساخنة في أسيا تتصارع فيها القوى الدولية والإقليمية، أبرزها أفغانستان وإيران إلى جانب اقترابها من منطقة الخليج والعراق، بالإضافة إلى

(1) محمد احمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية وتحليلية، ج1، (الجزائر: دار هوما للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص 154.
(2) ابراهيم ابو خزام، اقواس الهيمنة، مصدر سبق ذكره، ص 89.
(3) لطفي السيد الشيخ، السياسة الروسية تجاه طريق الحرير الجديدة، في محمد السيد سليم وآخرين، (محررين)، مصدر سبق ذكره، ص ص 128-146.
(4) المصدر السابق، ص 135.

التنافس الآني بين كل من روسيا وأمريكا لبسط هيمنتهما على المنطقة. وساعد على دخول هذه المنطقة في دائرة الاستقطاب الدولي ما تعانيه من تهديدات وتحديات أمنية تتمثل في ضعف قدرتها الدفاعية والاقتصادية، بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن مشاكل اللاجئين، وتجارة المخدرات، وتعاظم نفوذ الحركات الإسلامية (المدعمة بالإرهاب)، ومشكلات البيئة.[1]

يعتمد الاقتصاد الروسي بصورة أساس على صادرات النفط والغاز الطبيعي من العملة الصعبة، لذلك تهتم روسيا بإقليم آسيا الوسطى، وتنظر إليه باعتباره مورداً للمواد الخام نظرا لأنها من المناطق الغنية بالطاقة عالمياً،[2] فضلاً عن ثروات بحر قزوين بالنسبة لروسيا، لاسيما بعد التغير الذي طرأ على الوضع الجيوبولوتيكي في المنطقة، بعد ظهور دول جديدة متشاطأة على بحر قزوين.(*)

(1) تامر إبراهيم كامل، مصدر سبق ذكره، ص 261.
(2) تامر ابراهيم كاظم، مصدر سبق ذكره، ص 78-80.
(*) من الناحية القانونية فان بحر قزوين كانت تحكمه اتفاقيات سابقة بين ايران والاتحاد السوفيتي السابق، وقعت عامي 1921-1940، وذلك لتنظيم شؤون الملاحة وصيد اسماك الكافيار، وقد منحت الاتفاقية الاخيرة كلا الدولتين رقما حصريا لصيد الاسماك في حدود المياه الاقليمية ضمن مسافة (15) ميل بحري، ونصت المعاهدتان على ان "ان البلدين يعتبران بحر قزوين ملكا لايران والاتحاد السوفيتي"، ووقعت بعدها اتفاقية ثالثة عام 1970 لضمان حرية الملاحة خارج المياه الاقليمية لكليهما من دون ان يكون لاي طرف ثالث حقوق في هذا البحر بما فيها حق الملاحة. للمزيد انظر: بول كريك ووري، البيئة القانونية في بحر قزوين، في كتاب مصدر الطاقة في بحر قزوين، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001)، ص 45-47. وقد تصاعدت حدة الاختلافات بصورة اكبر بعد مطالبة (كازاخستان وتركمانستان واذربيجان) باعادة رسم خارطة بحر قزوين. للمزيد انظر: عادل محمود مظهور، منطقة بحر قزوين: الثروة والصراع، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (23)، بغداد، شباط 2004، ص 66. وكذلك ينظر: طلال المعشري، الحرب القادمة تطبخ في اسيا الوسطى على نار هادئة، مركز دراسات الوطن العربي، الرياض، 2002، على الموقع: (http:www.alwatan.con.htm). واما ثروات بحر قزوين، فقد اختلفت التقديرات لحجم المخزون من الطاقة في هذه المنطقة، إذ تتراوح كمية النفط المتوقعة فيه مابين (15-40) مليار برميل بالإضافة الى 9.2 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي. (للمزيد ينظر: صافيناز محمد احمد، ثروات بحر قزوين.....تنافس في

5- الأهمية الاستراتيجية:

تبرز الأهمية الاستراتيجية في عملية رسم الاستراتيجية لتلك الدولة أو ذلك المجموع الجيوبولوتيكي في علاقاته مع الخارج، أو في رسم استراتيجية الدول تجاه ذلك المجال.[1] إن المكانة الاستراتيجية للمجال الجيوبولوتيكي لدول آسيا الوسطى بالنسبة لروسيا ليست حديثة، بل تمتد إلى القرن الثالث الميلادي، إذ كان هذا المجال ممراً لطريق الحرير الممتد من الصين شرقاً إلى المتوسط غرباً[2]. ويجمع المختصون بالشأن الروسي على الأهمية الاستراتيجية للجمهوريات الإسلامية بالنسبة لروسيا بالنظر إلى عدة اعتبارات أمنية واقتصادية، إذ يعد المجال الجيوبولوتيكي لها من الناحية الأمنية مجالا حيويا، ومنطقة نفوذ أساس لروسيا التي تركز على المنطقة من خلال تدعيم اطر الامن الجماعي مع تلك الجمهوريات، بهدف تحقيق الأمن العسكري الروسي. وتسعى روسيا الى ملء الفراغ الأمني الاستراتيجي في المنطقة من خلال عمليات حفظ السلام على سبيل المثال، وهذا للقضاء على مبررات التدخل الأجنبي في المنطقة من جانب دول قد تشكل تهديدا للامن القومي الروسي.[3] اما من الناحية الديموغرافية فيبلغ عدد الروس نسبة 15% من عدد سكان إقليم اسيا الوسطى، وهم يعانون من الوضع الاجتماعي السيء، وهو ما أدى إلى هجرة السكان من القومية الروسية للهجرة الى موطنهم الأصلي بشكل موجات هجرة جماعية، وهذا ما لا ترغب به روسيا، لذلك تعمل على الدفاع عن مصالحهم في تلك الدول والأقاليم.[4]

وقد تضاعفت الأهمية الإستراتيجية لدول إقليم اسيا الوسطى، نظرا لقربها من مواقع ساخنة في أسيا تتصارع فيها القوى الدولية والإقليمية، أبرزها أفغانستان وإيران إلى جانب اقترابها من منطقة الخليج والعراق، بالإضافة إلى

---

(1) محمد احمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية وتحليلية، ج1، (الجزائر: دار هوما للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص 154.

(2) ابراهيم ابو خزام، اقواس الهيمنة، مصدر سبق ذكره، ص 89.

(3) لطفي السيد الشيخ، السياسة الروسية تجاه طريق الحرير الجديدة، في محمد السيد سليم وآخرين، (محررين)، مصدر سبق ذكره، ص ص 128-146.

(4) المصدر السابق، ص 135.

التنافس الآني بين كل من روسيا وأمريكا لبسط هيمنتهما على المنطقة. وساعد على دخول هذه المنطقة في دائرة الاستقطاب الدولي ما تعانيه من تهديدات وتحديات أمنية تتمثل في ضعف قدرتها الدفاعية والاقتصادية، بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن مشاكل اللاجئين، وتجارة المخدرات، وتعاظم نفوذ الحركات الإسلامية (المدعمة بالإرهاب)، ومشكلات البيئة.[1]

يعتمد الاقتصاد الروسي بصورة أساس على صادرات النفط والغاز الطبيعي من العملة الصعبة، لذلك تهتم روسيا بإقليم آسيا الوسطى، وتنظر إليه باعتباره مورداً للمواد الخام نظرا لأنها من المناطق الغنية بالطاقة عالمياً،[2] فضلاً عن ثروات بحر قزوين بالنسبة لروسيا، لاسيما بعد التغير الذي طرأ على الوضع الجيوبولوتيكي في المنطقة، بعد ظهور دول جديدة متشاطأة على بحر قزوين.[*]

---

(1) تامر إبراهيم كامل، مصدر سبق ذكره، ص 261.

(2) تامر ابراهيم كاظم، مصدر سبق ذكره، ص 78-80.

(*) من الناحية القانونية فان بحر قزوين كانت تحكمه اتفاقيات سابقة بين ايران والاتحاد السوفيتي السابق، وقعت عامي 1921-1940، وذلك لتنظيم شؤون الملاحة وصيد اسماك الكافيار، وقد منحت الاتفاقية الاخيرة كلا الدولتين رقما حصريا لصيد الاسماك في حدود المياه الاقليمية ضمن مسافة (15) ميل بحري، ونصت المعاهدتان على ان "ان البلدين يعتبران بحر قزوين ملكا لايران والاتحاد السوفيتي"، ووقعت بعدها اتفاقية ثالثة عام 1970 لضمان حرية الملاحة خارج المياه الاقليمية لكليهما من دون ان يكون لاي طرف ثالث حقوق في هذا البحر بما فيها حق الملاحة. للمزيد انظر: بول كريك ووري، البيئة القانونية في بحر قزوين، في كتاب مصدر الطاقة في بحر قزوين، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001)، ص 45-47. وقد تصاعدت حدة الاختلافات بصورة اكبر بعد مطالبة (كازاخستان وتركمانستان واذربيجان) باعادة رسم خارطة بحر قزوين. للمزيد انظر: عادل محمود مظهور، منطقة بحر قزوين: الثروة والصراع، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (23)، بغداد، شباط 2004، ص 66. وكذلك ينظر: طلال المعشري، الحرب القادمة تطبخ في اسيا الوسطى على نار هادئة، مركز دراسات الوطن العربي، الرياض، 2002، على الموقع: (http:www.alwatan.con.htm). واما ثروات بحر قزوين، فقد اختلفت التقديرات لحجم المخزون من الطاقة في هذه المنطقة، إذ تتراوح كمية النفط المتوقعة فيه مابين (15-40) مليار برميل بالإضافة الى 9.2 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي. (للمزيد ينظر: صافيناز محمد احمد، ثروات بحر قزوين.....تنافس في

لقد أدخلت هجمات 11 سبتمبر منطقة آسيا الوسطى في نطاق اللعبة الكبرى بتأكيد التدخل الأمريكي في أسيا الوسطى، ونشر قواعد أمريكية في أسيا الوسطى، والتدخل العسكري في أفغانستان. وقد توضحت المقاصد الأمريكية في أفغانستان في هدفين: الأول قصير المدى: وهو إسقاط نظام طالبان واستئصال شبكة القاعدة، والثاني بعيد المدى: وهو التموقع الاستراتيجي في قلب المنطقة، وهذا ما يمنح الولايات المتحدة الأمريكية موقعاً مركزياً للشروع في استغلال نفط آسيا الوسطى بعد إخراج بلدانها من دائرة نفوذ وضغط روسيا، والصين وإيران عموما.[1]

ويعد وجود مصادر تعدينية أخرى مثل الذهب والحديد واليورانيوم، أيضا من العوامل التي تضاعف من هذه الأهمية، إذ تم اكتشاف 20% من الاحتياطي العالمي لليورانيوم في كل من كازاخستان وطاجكستان وقرغيزستان، وتنتج أوزبكستان وحدها 4 ألاف طن من الذهب، وهو ما يجعلها الدولة الثانية على مستوى العالم في إنتاجها.[2]

وتعد منطقة آسيا الوسطى بمثابة البطن الرخوة لروسيا بينما تشكل دول القوقاز المتاخمة لها خاصرة روسيا الجنوبية، وهما معا (دول آسيا الوسطى

وسط أسيا، السياسة الدولية، العدد 159، يناير 2005، ص 178). وهناك مشاريع عدة تخص الاستفادة من ثروات بحر قزوين، ومنها المشروع الأمريكي- التركي الذي التزمته الولايات المتحدة وتركيا، وهو يتمثل بخط انابيب (باكو-تبليسي-جيهان). (للمزيد ينظر: دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب النفط من بحر قزوين، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010)، ص 123-124)، والمشروع الروسي لنقل النفط من بحر قزوين، ويتمثل بشبكة الانابيب الروسية القديمة التي أنشأت في السنوات الأولى من عمر الاتحاد السوفيتي، وتمتد هذه الشبكة من باكو الى غروزوني ومن ثم تيخوريستيك والى ميناء الشحن في نوفورسيسك الروسيتين. (للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص 57).

(1) احمد عبد الحليم، الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 147، 2002، ص 178.

(2) محمد أبو الفضل، إستراتيجية أوربا في أسيا الوسطى والقوقاز، مختارات إيرانية، العدد 54، يناير 2005، ص 27.

والقوقاز)، في مكان بحر قزوين. ومهما يكن من أمر، فان المجال الجيوبولوتيكي لدول اسيا يمثل أهمية بالغة لدى روسيا الاتحادية نظرا للميزة النسبية التي تتمتع بها معظم دول إقليم آسيا الوسطى في مجال النفط والغاز الطبيعي، فان هذا من شأنه ان يكون ورقة ضغط لدى روسيا في حالة تشكيل كارتلات في مجال الطاقة، وبالتالي التحكم في امدادات وأسعار المحروقات.[1]

ومما تقدم يمكن القول أن روسيا استطاعت أن توظف تواجدها المؤثر في منطقة إقليم آسيا الوسطى لفرض توازنات إقليمية ودولية، وهو ما يؤهلها أن تكون قطباً دولياً مؤثراً في النظام الدولي.

ثانياً: سياسات روسيا الاتحادية في آسيا الوسطى

إن الأهمية الجيوستراتيجية مرتبطة بالقدرات التي تتمتع بها دول هذه المنطقة دفعت روسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي الى زيادة الاهتمام بها، منعا من تشكل حالة فراغ تكون عواقبها كبيرة على روسيا مستقبلا، ولأن روسيا بعد عام 2000 وصعود (بوتين)؛ أرادت إن تخط لنفسها مسارا سياسيا جديدا يقوم على أحداث تغيير في حالة النظام الدولي القائم على الهيمنة الأمريكية، فقد جاء اهتمام روسيا بهذه المنطقة مضاعفا وكما ذكر (بريجنسكي): "إنه يكفي روسيا إخضاع أوكرانيا لكي تصبح إمبراطورية أوربية وهي بدون ذلك لا يمكن ان تحقق حلمها الإمبراطوري"[2] لهذا عندما جاء (بوتين) إلى السلطة عام 2000، سعى إلى تعميق التوجه الاوراسي في سياسة روسيا الخارجية، ففي يونيو 2000، طرح ما عرف تداوله باسم (مبدأ بوتين) الذي ركز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا تخضع لهيمنة قوى عظمى واحدة، والعمل على استعادة دور روسيا في أسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية، وقد أضاف (مبدأ بوتين) ثلاثة إبعاد جديدة للسياسة الخارجية الروسية، أولها: انه إذا استمر توسع حلف شمال

(1) نورهان الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص 146.

(2) زبغنيو برجنيسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص 104-105.

الأطلسي شرقا من روسيا، فستسعى إلى دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفيتي لحماية منطقة دفاعها الأولى، وثانيها: إن روسيا تعارض نظام القطبية الأحادية، ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة الأمريكية في عدة قضايا مثل الحد من التسلح وحقوق الإنسان وغيرها، وثالثها: إن روسيا ستعمل على دعم بيئتها الأمنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع كل من الصين والهند واليابان.[1]

شعرت روسيا بالتحرك الأمريكي في آسيا بعد أحداث 11 أيلول وأن السعي الأمريكي يتمثل بالسيطرة على الممرات البحرية ذات القيمة والأهمية الإستراتيجية الكبيرة في تسهيل عملية خنق روسيا وإغلاق منافذها على العالم ولاسيما منطقة القوقاز والممرات البرية الإستراتيجية في مناطق آسيا الوسطى، وشرق أوربا والمناطق البحرية الباسفيكية الموجودة في الجزء البحري المقابل لأقصى شرق روسيا.[2]

فعلت روسيا اتفاقية الأمن الجماعي، وإعادة دمج أمنها مع أمن آسيا الوسطى والقوقاز في منظومة واحدة، ووقعت هذه الاتفاقية بالعاصمة (طشقند) في مايو 1992 والتي ضمت إلى جانب روسيا كلاً من كازاخستان وأوزبكستان وقيريغستان وطاجكستان وأرمينيا، وتمنع هذه الاتفاقية الدول الموقعة عليها الدخول في تحالف عسكري او تجمعات أمنية أخرى، ثم وقعت روسيا الاتحادية مجموعة اتفاقيات أمنية ثنائية للصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة مع كازاخستان لتكون منطقة إستراتيجية عسكرية موحدة، واتفاقيات أخرى مع أوزبكستان وقرغيستان وتركمانيستان وطاجاكستان وأذربيجان، وذلك بعد إدراك هذه الدول لأهمية الدور الروسي لمواجهة التطلعات الإيرانية والتركية، ولقد أكدت تركيا على ان أذربيجان هي جزء من منطقة الحماية الروسية العسكرية الإستراتيجية، معتبرة روسيا رجل الأمن في وجه الحركات الإسلامية المتطرفة التي

(1) محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 170، المجلد 42، 2007، ص 44.

(2) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص 45.

نشطة داخلها، كما حافظة روسيا الاتحادية في إطار هذه الاتفاقية على 30 قاعدة عسكرية داخل الدول الخمس اذ بموجبها يوجد لروسيا 10,000 جندي من الفرقة 201 المدرعة في طاجاكستان، الى جانب 15,000 جندي يعملون على تامين حدود طاجاكستان مع أفغانستان، وقد تم تشكيل قوة انتشار سريع مكونة من 15000 جندي من أربع دول (روسيا وأوزبكستان وكازاخستان وجورجيا وطاجاكستان)، انشأت أيضاً مركز مكافحة الإرهاب في (بشيكيك) عاصمة قرغيستان. وقد أبرمت روسيا أيضاً اتفاقية تسمح للطائرات الحربية الروسية، بالهبوط في قاعدة (كانت) الجوية في منطقة (بشيكيك)، وهي أول قاعدة خاصة في المنطقة.[1]

شكلت روسيا الاتحادية حاميات عسكرية، اذ كثفت وجودها العسكري في قواعد عسكرية في كازاخستان، وطاجاكستان بهدف دعم الحدود الجنوبية لروسيا لاسيما بعد الوجود العسكري للناتو في أفغانستان، فضلا عن وجود قاعدتين في أوسيتا الجنوبية وابغازيا، وقد ساعد على ذلك أن جميع أنظمة التسليح في هذه البلاد ذات اصل روسي، وهي في حاجة الى قطع غيار وذخائر روسية مستمرة. كذلك أبرمت اتفاقية مع قرغيستان تتبع تواجد عسكري روسي طويل الأمد على أراضيها في (كانت) في عام 2003 على مسافة 30 كم من قاعدة (ماناس الأمريكية) وتفعيل التبادل المعلوماتي في مجال الاستخبارات، ويوجد في قرغيستان أيضا مركز اتصالات روسي بعيد المدى، وموقع اختبار صواريخ الغواصات النووية على بحيرة (لرسيك كول)[2]، وأيضا توجد لروسيا منشأة سرية روسية في موقع (ساري شابان) مضادة للصواريخ ومحطة رادار الإنذار المبكر، ويوجد أيضا في طاجاكستان محطة رصد فضائي في (نيوريك).[3]

(1) احمد سويلم، الصناعة العسكرية في إطار العقيدة العسكرية الروسية الجديدة، مجلة الحرس الوطني، الرياض، العدد 327، 2010، ص 37.

(2) احمد سويلم، مصدر سبق ذكره، ص 38.

(3) المصدر السابق، ص 39.

المطلب الثاني: روسيا والتوازن الاستراتيجي في إقليم القوقاز

اهتمت السياسة الخارجية الروسية في الجمهوريات المستقلة، وكثفت نشاطها الخارجي باتجاهها، كونها تعد ضمن المجال الجيوبولوتكي والاستراتيجي لروسيا الاتحادية، وكذلك المجال الحيوي للامن القومي الروسي. ولغرض فرض معادلة التوازن الإقليمي والدولي في هذه المناطق، ومن ضمنها منطقة إقليم القوقاز المهمة جيوبولوتيكيا واستراتيجيا لروسيا، لذا سيتناول هذا المطلب الاهمية (الجغرافية، والاقتصادية، والعسكرية، والجيوبولوتيكية والاستراتيجية) لإقليم القوقاز.

اولاً: اهمية اقليم القوقاز في الاستراتيجية الروسية الشاملة

إن الأهمية الاستراتيجية للإقليم ساهمت في بلورة السياسة الخارجية الروسية، وفي توجيه النشاط الخارجي، لذا سندرس في هذا المحور الأهمية الجغرافية، والاقتصادية، والعسكرية، الجيوبولتكية والاستراتيجية، لإقليم القوقاز بالنسبة لروسيا.

الأهمية الجغرافية:

إن موقع روسيا الاتحادية يتصل اتصالاً مباشراً بالمجال الجيوبولوتيكي للقوقاز من الجانب الجنوبي بجورجيا وأذربيجان.[1] (انظر خريطة رقم: 7). إن للاتصال الجغرافي المباشر لروسيا الاتحادية بإقليم القوقاز دورا كبيرا في التوجه الروسي نحوها، إذ يقدم لروسيا العديد من المزايا الاستراتيجية، ويسمح لها بالتعامل مع الإقليم جيوبولوتيكيا إقليميا. إن إقليم القوقاز يعد إقليماً جبليا اذ يشكل برزخا يمتد بين بحر قزوين شرقا والبحر الأسود غربا. ويضم أربع دول هي كل من روسيا وجورجيا وأذربيجان وأرمينيا. تقع روسيا في إقليم القوقاز الشمالي، الذي يتكون من داغستان وانغوشيا والشيشان واوسيتا الشمالية. أما

(1) لمى مضر الامارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها، مصدر سبق ذكره، ص 16.

جورجيا (التي تضم اوسيتا الجنوبية وابغازيا)، وأرمينيا وأذربيجان، فتقعان في إقليم القوقاز الجنوبي.[1]

أما مساحة إقليم القوقاز الجنوبي فتبلغ نحو (20,660) كم^2، انظر الجدول (10).

جدول (12)

مساحة إقليم القوقاز الجنوبي/ الف/كم^2

الدولة	جورجيا	أذربيجان	أرمينيا	ابغازيا	اوسيتا الشمالية	اوسيتا الجنوبية	المجموع
المساحة	69700	86600	29800	8600	800	3900	20660

المصدر: محمد السيد سليم، كومونولث الدول المستقلة، (الكويت: جامعة الكويت، 2005)، ص 32-39.

اذ تمثل دول إقليم القوقاز الجنوبي المجال الحيوي وحلقة الوصل بين إقليم بحر قزوين واسيا الوسطى من الشرق، والبحر الأسود واوربا من الغرب، وروسيا شمالا، واذربيجان وأرمينيا جنوباً.[2]

(1) جواد صندل، روسيا وجورجيا النفط والجيوستراتيجيا: منظور جغرافي سياسي، مجلة ديالى، العدد (41)، متاح على الرابط: www.humanmag.uodiyala.edu.iq

(2) محمد النجاري، اهمية جمهوريات اسيا المركزية: اذربيجان في العلاقات الدولية المعاصرة، (طشقند: معهد طشقند العالي للدراسات الشرقية، 2006)، ص 18.

خريطة رقم (7)

الموقع الجغرافي لإقليم القوقاز



المصدر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، متاح على الرابط ***https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons***

الأهمية الاقتصادية:

يلعب العامل الاقتصادي دوراً مهماً في توجيه النشاط الخارجي للـدول، وهذا ينعكس على التحرك الروسي الاقليمي، اذ ساهم وضعها الاقتصـادي في توجه سياستها الخارجية نحو الجمهوريات المستقلة، ومنها إقليم القوقاز، وزادت من نشاطها الاقتصادي مع الإقليم، وانعكس ذلك في توثيق العلاقات الروسـية مع الإقليم نظراً لأهميته الاستراتيجية والجيوبولوتيكية والحضارية.[1]

وعمدت روسيا الى احتواء تلك الجمهوريات المستقلة باستخدام قـدراتها الاقتصادية بوصفها وسيلة تعاون بينها وبين تلك الجمهوريات، وصرف اهتمامها عن القوة الإقليمية والدولية التي تسعى إلى احتوائها، كونها من المناطق الغنيـة في العالم، وتمتلك موقعا استراتيجيا مهما.[2]

ومن أهم الخصائص الاقتصادية لإقليم القوقاز، أنه تشكل منطقته منطقـة جوار لبحر قزوين التي هي من المناطق الحيوية بما تملكه من الثروات، أهمها النفط والغاز، وتأتي الأهمية الأكبر للمنطقة بان جزءا كبيرا فيه من مخـزون الـنفط لم يستخرج بعد. فضلا عن ان خطوط نقل الطاقة تمر من بحر قزوين عبر دول إقليم القوقاز، وجورجيا بشكل خاص، هذا جعل القوقاز عامة، وجورجيـا بشـكل خاص، اكثر ارتباطا بالسياسة الدولية. لذا أصبحت ثروة الطاقة (النفط والغـاز) القزويني احد عناصر التأثير الجيوستراتيجية والجيو اقتصادية في المسألة القوقازيـة الجديدة، التي دارت على مسرح دول الإقليم.[3]

لقد وصف (ستيفن كينز)، أحد المتخصصـين والبـاحثين البـارزين في الولايات المتحدة، بحر قزوين بأنه "كتلة ماء مالحة بحجم ولاية كاليفورنيا تخبـئ تحت قاعها ما يناهز (200) مليار برميل من النفط، وبما يعادل نحو (16%) مـن

---

(1) عادل عباسي، مصدر سبق ذكره، ص 48.

(2) المصدر السابق، ص 49.

(3) فتحي ابو عيانة، الجغرافية الاقليمية، (بيروت: دار النهضة العربيـة، 1986)، ص 263. وللمزيد ينظر: وليد نويهض، القوقاز على خريطة الانابيب السياسية، 2008، متـوفر على الرابط http://www.alijazera.net

احتياطي النفط في العالم. وثروات بحر قزوين لا تقتصر على النفط والغاز، بل تحتوي مياهها أيضا على ثروات مهمة، فمياهه مشبعة بالكبريتات وغنية بالأسماك الثمينة (السلمون وبويضة الكافيار).[1]

الأهمية العسكرية:

للقدرات العسكرية التي تمتلكها روسيا الاتحادية من الأسلحة التقليدية والاستراتيجية والنووية، دور مهم في تحديد توجهات السياسة الخارجية الروسية.[2] ان التركيز الروسي على تنمية القدرات العسكرية له علاقة وطيدة بالوضع الاقتصادي وتطورات الامن لدى القيادة الروسية، اذ ترجع الرغبة في صناعة الأسلحة الى الرغبة في تسويقها في المجال الجيوبولوتيكي المحيط بروسيا.[3]

كما ان التدخل الغربي في جورجيا واذربيجان جاء على اساس السيطرة على منابع النفط والغاز في بحر قزوين، الذي يشكل تهديداً محتملاً لروسيا في المنطقة، ويكسر الاحتكار الروسي لمصادر الطاقة للاتحاد الاوربي، ونتيجة لذلك عملت روسيا على ربط دول بحر قزوين المستقلة حديثاً بعدد من الاتفاقيات والمعاهدات الامنية والاقتصادية والسياسية، ذلك للحيلولة دون سحب هذه الدول تحت المظلة الامريكية او الغربية، وعملت الحكومة الروسية الى تدعيم وجودها العسكري لتخومها الجنوبية للوقوف بوجه التهديدات المحتملة، ولاسيما بعد دعم كل من اذربيجان وجورجيا للأنفصالين في الشيشان. استخدمت روسيا أسلوب التهديد ضد جورجيا واذربيجان من خلال استغلال الوجود الكبير للجالية الاذرية في روسيا التي تعمل في قطاع الاقتصاد الروسي، أي ما يقارب أكثر من 1,5 مليون اذري يعملون في الاقتصاد الروسي.[4] ولهذا

(1) عوض نور يوسف، الصراع الجورجي الروسي ومواقف الدول الغربية، متوفر على الرابط: http://www.moheet.com.files.asbx

(2) سامي ريحانا، العالم في مطلع القرن (21)، مصدر سبق ذكره، ص 242.

(3) لمى مضر الامارة، مصدر سبق ذكره، ص ص 33-35.

(4) دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات انابيب نقل النفط من بحر قزوين دراسة في الجغرافيا السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 81.

فإن التدخل العسكري في جورجيا عام 2008 جاء على أساس وقف التطلعات العسكرية الجورجية والتفرد في علاقاتها تجاه البلدان الغربية، ولاسيما مع الولايات المتحدة الامريكية، ولكي تؤمن روسيا حدودها الجنوبية الغربية.[1]

ومن هنا فإن إقليم القوقاز حديث الاستقلال، وينبغي على روسيا أن تعده منطقة سوق لسلاحها، من خلال المساهمة في بناء جيوشها بالاعتماد على الصناعة العسكرية الروسية، وهذا ما يعطي روسيا الاتحادية قوة إضافية مؤثرة في معادلة التوازن الإقليمي والعالمي الذي تسعى لتحقيقه.

4- الأهمية الجيوبولوتيكية والاستراتيجية لإقليم القوقاز

إن إقليم القوقاز يتسم بتنوع عرقي كبير، اذ كان معبراً لموجات بشرية عديدة تحركت بين آسيا وأوربا وأفريقيا. وجغرافياً يشكل حاجزاً طبيعياً يفصل بين قارتي أوربا وآسيا. وتاريخيا كان ارض الصراع الرئيس بين الامبراطوريات الثلاث (العثمانية، والفارسية، والروسية) والذي أسفر عن ما يسمى (حروب القوقاز) في القرن التاسع عشر، حصيلتها سيطرة إسطنبول على جنوب القوقاز (جورجيا، أرمينيا، اذربيجان)، وهيمنة روسيا على شماله (جنوب غرب روسيا، وشمال جورجيا، وشمال اذربيجان)، الى ان سقطت المنطقة برمتها لاحقا تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي (سابقاً). فضلاً عما يحيط بالاقاليم من الثروات الجيوستراتيجية جعلت منه منطقة جيوبولوتيكية حساسة من الطراز الأول.[2]

وتأسيساً على ذلك يمكن الإشارة إلى مزايا عديدة تتمتع بها المنطقة، والتي يمكن ان يتمتع بها من يسيطر عليها:[3]

أ- يتيح موقع إقليم القوقاز لأوربا إطلالة سهلة ذات تكلفة قليلة بالقياس الى غيره من الأقاليم.

(1) المصدر السابق، ص 82.

(2) جابر المطيري، حرب القوقاز بداية ام نهاية الاهتمام الروسي بالقوقاز، 2008، ص 2، متوفر على الرابط: http//:www.Arabrenewal.net

(3) جواد صندل، مصدر سبق ذكره، ص 78.

ب- إقليم القوقاز يقع قريباً من عمق روسيا الاتحادية باتجاه الجنوب، كما ان إقليم القوقاز يمكنه غلق مجال الأسطول البحري الروسي عند البحر الأسود، او تعزيز هذا المجال لروسيا.

ج- يمثل إقليم القوقاز احد مفاتيح الحركة باتجاه آسيا وأوربا، لاسيما ان الإقليم كان -ولا يزال- يمثل واحداً من طرق الترانزيت المهمة في العالم.

ومن هنا يشكل إقليم القوقاز الحيوي نقطة الارتكاز الجيوستراتيجية، حسب طروحات (زبيغنيو بريجنسكي) في كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى)، بعد الإقليم، والذي تشكل جورجيا مركزه، وهي التي لا تتوافر لديها مقومات اللاعب الاستراتيجي، من حيث المشروع السياسي والمهارة اللازمة لتنفيذه، لكنها مع ذلك دولة مهمة بحسب موقعها الجغرافي، الذي يمكن توظيفه كركيزة للاعب استراتيجي، وقد ذكر أيضا أهمية أذربيجان في المجال الجيبولوتكي الروسي بقوله: "بإمكان أذربيجان المستقلة ان تكون ممرا لنفاذية الغرب الى بحر قزوين الغني بموارد الطاقة والى اسيا الوسطى كذلك. وفي المقابل فان أذربيجان غير المستقلة تعني ان اسيا الوسطى يمكن ان تغلق تماما بوجه العالم الخارجي فتصبح بذلك عرضة للضغوط الروسية من اجل إعادة التكامل".[1] وهذا ما يدفع الولايات المتحدة نحو إقليم القوقاز لاسيما نحو جورجيا من اجل حرمان روسيا من احد ركائزها التي تبقيها دولة ذات تأثير، وذلك بالهيمنة على خطوط نقل الطاقة ومراكز الإنتاج.[2]

أما روسيا فقد شعرت بذلك الخطر الذي يقترب منها وعملت على إعادة رسم سياساتها بما يمكنها من إبعاد الخطر أو الحد منه، وبذلك كان خيارها، فكانت جورجيا حلقة في الصراع الجديد، باعتبارها المجال الحيوي لها في الجنوب، كما أنها أوصلتها إلى مياه البحر الدافئة[3]. روسيا بدورها تراقب هذه

(1) زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص 154.

(2) حسام سويلم، القواعد العسكرية في اسيا الوسطى، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (164)، 2006، ص 83.

(3) جواد صندل، روسيا وجورجيا النفط والجيوستراتيجيا: منظور جغرافي سياسي، مصدر سبق ذكره، ص 75.

التحركات والتحولات في المجال الحيوي، فهي تدرك أن إقليم القوقاز، ولاسيما جورجيا، تحتل موقعا انتقاليا بين دول الإنتاج الحبيسة في الشرق والبحر الأسود، ومن ثم البحر المتوسط في الغرب.[1]

إن روسيا تضفي على إستراتيجيتها الشرعية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، إذ قدم المسؤولون الروس عددا من المبررات في مقدمتها الحفاظ على الأمن الروسي، لذلك سارت الخطة الروسية في هذا الصدد على ثلاثة محاور، هي:[2]

أ- الكبح التدريجي لمحاولات التحرر الاقتصادي للجمهوريات من القضية الروسية.

ب- تقييد أية محاولة من محاولات البناء الذاتي للقوة العسكرية المستقلة.

ج- السيطرة على ثلاثة تهديدات رئيسة تعترض الأمن القومي الروسي، وهي:

- عدم الاستقرار الناجم من الأزمة الأفغانية والتدخل الأمريكي في المنطقة، وانعكاس ذلك على الاستقرار في المنطقة.
- التدخل الإيراني التركي في أسيا الوسطى والقوقاز والتخوف من تأسيس دولة فارسية أو تركية كبرى، نظراً للامتدادات الثقافية والعرقية للدولتين.
- الأصولية الإسلامية المتشددة، على الرغم من وجود إسلامي كبير في روسيا يقدر باكثر من (20) مليون مسلم، إلا انها تنظر بعين الريبة من انتشار الأصولية الإسلامية الجهادية في دول القوقاز لاسيما بعد الانتشار الكبير للمجاهدين في الشرق الأوسط.

لذلك فإن التنافس كان كبيراً بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، التي تحاول إبعاد السيطرة الروسية عن موارد الطاقة في بحر قزوين وعزلها عن مجال

(1) جواد صندل، مصدر سبق ذكره، ص 76.

(2) لطفي السيد الشيخ، الصراع الأمريكي في أسيا الوسطى، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2006)، ص 100-101

نفوذها التقليدي، وتبدي روسيا من جهتها قلقاً شديداً من إن الاستثمارات في حقول بحر قزوين سوف يسلبها بعض أسواقها، ففي إطار التنافس على بحر قزوين فإن روسيا تخشى من احتمالين:[1]

أ- السيطرة على إنتاج النفط والغاز.

ب- السيطرة على خطوط الأنابيب التي ستقوم بنقل البترول إلى الأسواق الغربية.

ومن هنا أصبح من الضروري أن ندرس في هذا المطلب أهم الصراعات في إقليم القوقاز، وهكذا سنتناول بالتتابع: الاستراتيجية الروسية في جمهورية الشيشان، والاستراتيجية الروسية في جورجيا.

ثانياً: الاستراتيجية الروسية في جمهورية الشيشان

نتناول في هذا المحور موضوعين: الأول: الحروب الشيشانية، والثاني: الأبعاد الأمنية والاقتصادية لحرب الشيشان.

1- الحروب الشيشانية:

تعرضت الشيشان لحروب كثيرة عبر التأريخ، وصراعات عديدة، منها ما تطورت الى حروب دامية، ففي القرن العشرين خاضت جمهورية الشيشان حربين مدمرتين، تتلخص أهم أحداثها بما يأتي:

قام (بوريس يلتسن) الرئيس الروسي آنذاك، بالايعاز الى القوات العسكرية الروسية بالتدخل العسكري في جمهورية الشيشان والتابعة إلى الاتحاد الروسي، فاجتاحت الدبابات الروسية غروزني (عاصمة الشيشان)، في شباط 1994، وذلك بسبب حالة التمرد في الشيشان، وانسحاب الرئيس (جواهر دودايف)[*] من الاتفاقيات الموقعة مع موسكو، وبدأت على اثر التدخل العسكري في

(1) وردة هاشم علي عبد، صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2013، ص 378

(*) وهو اول رئيس منتخب لجمهورية الشيشان، تم انتخابه في 27 تشرين الأول. وللمزيد انظر: ليونيد ميلشين، تأريخ روسيا الحديثة، ترجمة طه الولي، دار علاء الدين، دمشق ح 2001، ص ص 129-130.

الشيشان، مقاومة شيشانية ذات طابع إسلامي في وجه هذه القوات، وهذا ما أدى إلى إلحاق خسائر مادية كبيرة في القوات الروسية، واستمرت حرب الاستنزاف هناك من عام 1997، عندما وقع (يلتسن) اتفاقية مع الرئيس الشيشاني (اصلان مسخادوف) في أيار 1997. لكن القتال ما لبث ان استؤنف عام 1998.[1]

وفي عام 1998، ونتيجة الفوضى والاضطراب والضياع والمرض الذي مر به الرئيس (بوريس يلتسين)، عاشت روسيا أسوأ ازمة اقتصادية ومالية، فهبطت قيمة (الروبل) إلى رقم قياسي، وتوقفت موسكو عن تسديد أقساط ديونها لصندوق النقد الدولي، وعين (يفغيني بريماكوف) الأكاديمي ووزير الخارجية، رئيساً للوزراء، فأعاد الأمل والاقتصاد الروسي، ولكن المافيا الروسية والمقربين من (يلتسن) حاربوه، مما أدى به إلى طلب الاستقالة، وعين على وقع ازمة الشيشان خلفاً له (فلاديمير بوتين)، ورأى فيه (يلتسن) بأنه الرئيس القادم للبلاد، كما صرح بذلك شخصيا، واصبح (بوتين) رئيسا للبلاد عام 1999 بالوكالة بعد استقالة (يلتسن) وفق ما ينص عليه الدستور الروسي.[2] ومما لا شك فيه ان وصول (بوتين) لرئاسة الدولة 2000، كان نتيجة توافقات حصلت بين (يلتسين) ومن كان يحيط به من رجال المال والإعلام والنفط، بهدف ضمان مستقبل هؤلاء بعد انتهاء ولاية (يلتسين).[3]

إن المرحلة التي استلم فيها بوتين السلطة في روسيا الاتحادية شهدت حالة من انعدام النظام داخل البلاد.[4] ومن هنا، فان استعادة قدرة الدولة على الإمساك بزمام السيطرة على مؤسساتها ومكوناتها حالا وبشكل مباشر، وعلى

(1) وليم نصار، روسيا كقوى كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، 2008، ص(30).

(2) وليم نصار، روسيا كقوى كبرى، مصدر سبق ذكره، ص 34.

(3) ناصر زيدان، "دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا من بطرس الاكبر حتى فلاديمير بوتين" مصدر سبق ذكره ص ص 186-187.

(4) ليليا شيفسوفا، روسيا بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة بسام شيحا، 2006، ص ص 199-200.

المجتمع الروسي بأسره؛ كانت المهمة التي تقدمت على أي شيء سواها، نظراً إلى ان تحقيق هذه السيطرة كان قد عد شرطا مسبقا حتميا لإحياء الزخم المفقود في الكفاح من اجل استرداد عظمة روسيا.[1]

وبدأت حرب الشيشان الثانية في أيلول 1999 وبتصميم اقوى من قبل روسيا الاتحادية، ولكن في غياب أي خطة لاعادة ادماج منطقة الحرب هذه ضمن المنطقة الغربية الجنوبية الأكثر حساسية وهشاشة بالنسبة للدولة الروسية. وفي إطار هذا الاستخدام الشامل للقوة الهادف الى تأسيس منصة اطلاق لحملة (بوتين) الانتخابية الرئاسية التي لم يكن نجاحها -فيما بدا- مرجحا، فقد امكن هذا بنجاح انجاز المهمة السياسية المباشرة له خلال السنوات الست الأولى من العمليات القتالية.[2]

وفي اطار صياغة السياسة الروسية الجديدة، برز (احمد قاديروف) بوصفه شخصية رئيسة، وهو الذي كان بوتين قد عينه في منتصف عام 2000 رئيسا للإدارة الجمهورية الشيشانية في الشيشان، واستطاع شيئا فشيئا كسب تقدير الكرملين وثقته. وفي اذار 2003، أعطيت إشارة البدء بتطبيق سياسة (الشوشنة)[*] الجديدة مع إجراء استفتاء دستوري جرى التحكم به بشكل صارم، وتمخض عن حشد الدعم الساحق المطلوب للفرضية القائلة بان الشيشان

(1) بافل بايف، "القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن العظمة الروسية"، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2016، ص 195.

(2) وليم نصار، روسيا والنظام الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد (20)، 2008، ص 34.

(*) سياسة الشوشنة: وهي السياسة التي نفذها الرئيس بوتين في الشيشان، وتعني ايجاد شخصية مقبولة من المجتمع الشيشاني يأخذ على عاتقه بوصفه رئيساً لجمهورية الشيشان حل المشاكل والصراعات الداخلية، دون تدخل مباشر من قبل القوات المسلحة الروسية الاتحادية، على ان يكون هذا الرئيس المختار لتطبيق هذه السياسة مقربا من النظام السياسي الفيدرالي في جمهورية روسيا الاتحادية، وينفذ الاجندات السياسية والامنية في جمهورية الشيشان، ومن ضمنها القضاء على التمرد الموجود فيها. للمزيد انظر: بافل بايف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن العظمة الروسية، مصدر سبق ذكره، ص 95-99.

جزء لا يتجزأ من الاتحاد الروسي، وبالتالي فان ملف الانفصال قد أغلق رسمياً. وفي تشرين الأول 2003، انتخب (قاديروف) رئيساً للشيشان، وما كان مهما حقا لتشديد قبضته هو فرض سيطرته على انفاق أموال مشاريع إعادة الاعمار التي تمده بها موسكو. وقد مكنه هذا من الاستعانة بمتمردين سابقين لتشكيل قوات شبه عسكرية تابعة له شخصياً بقيادة نجله (رمضان)[1].

وجاء امر اغتيال (قاديروف) في أيار 2004، ليؤشر الى نقطة تحول حاسمة، يوم كادت روسيا تفقد سيطرتها على الشيشان مع قيام متمردين بتنفيذ عمليات كبيرة كالغارة التي شنت على نازران في حزيران توجت في أيلول بعملية احتجاز الرهائن في بيسلان (في اوسيتيا الشمالية) والبالغ عددهم 1100 شخص، التي انتهت بمجزرة مروعة ذهب ضحيتها 180 شخص، إضافة للعسكريين الذين قتلوا في اثناء المعركة.[2]

وعوضا عن اللجوء الى استخدام القوة العسكرية استخداماً عقابياً شاملاً، آثر (بوتين) توسيع نطاق سياسة (الشوشنة)، فصار يوكل السلطات المحلية مسؤوليات رئيسة لبسط الامن والنظام.[3] مع ان ذلك الخيار بدا غير منطقي، الا انه عكس ضمناً تحولاً سياسياً كلياً نحو رسم صورة "الحضارة" الروسية التي ينتظر منها اظهار حيويتها ونمائها، عن طريق اثبات قدرتها على إشاعة الهدوء والاستقرار في مناطق محيطها الخارجي، على الرغم من اختلاف هذه المناطق عنها "حضاريا"، لا بشيء الا بمحض "قوتها الجاذبة". وقد صرح بوتين بهذه الرسالة بقيامه بزيارة قصيرة الى (غروزني) في كانون الأول 2005، حيث شدد على تبني روسيا لمفهوم (التعددية الحضارية) وعلى أن "أولئك الذين يقفون في الجانب الاخر"، الذين يرفضون إلقاء أسلحتهم، إنما يقوضون واحدة من دعائم العالم الإسلامي.[4]

(1) بافل بايف، مصدر سبق ذكره، ص 199.

(2) مجزرة مدرسة بيسلان في روسيا، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، متوفر على الرابط: https://www.lebarmy.gef.lb

(3) بافل بايف، مصدر سبق ذكره، ص 199.

(4) المصدر السابق، ص 200.

إن العنصر الرئيس الذي ارتكزت عليه مقاربة (الشوشنة) كان في الواقع اتفاقا ضمنيا يقوم على مبدأ (العفو من دون اشتراط نزع السلاح) تم التوصل اليه مع الجناح المعتدل من حركة التمرد الانفصالية، إذ إن إتاحة الفرصة للانضمام الى (حرس قاديروف) الرئيس الشيشاني آنذاك -بدلاً من الاستسلام المهين، قد ضمن للمقاتلين المتمرسين سلامتهم الشخصية، كما ان الكثير من هؤلاء وضع في اعتباره أيضا حصول كل منهم على دخل ثابت، فضلاً عن ان الفرصة دوما متاحة امامهم للعودة الى (الجبال) في حال جرى نقض بنود الاتفاق.[1]

وهكذا، فان تدفق (المتمردين) من أعضاء الجماعات غير المتطرفة قد أدى الى عزلة زعيمهم (اصلان مسخادوف)، وهو الأمر الذي مكن أجهزة الامن الخاصة من تعيين كمين مهلك له في اذار 2005، وفي تموز تم قتل (شامل باساييف) بتفجير، وهو الذي استطاع ان ينجو من فرق المطاردة الروسية طوال اثني عشر عاما[2]. وبتحقق هذا الانتصار الذي احتفي به كثيرا، اقتربت موسكو، كما ان لم تقترب قبلا، من كسب هذه الحرب، وإلحاق الشيشان بشكل تام ونهائي بمناطقها الحدودية في شمال القوقاز. وهذا يعد خطوة فاعلة في الحفاظ على الأمن القومي الروسي، والمجال الحيوي المجاور لها.

2- الأبعاد الأمنية والاقتصادية لحرب الشيشان

تعد الحرب في الشيشان ذات طابع امني وطاقوي في الأساس، وقد رأت روسيا ان لا خيار سوى فرض السيطرة الكاملة لتخومها الجنوبية التي تسمى بالقوقاز الشمالي، وعلى الرغم من ان احتياطات النفط في الشيشان ليست كبيرة، فان الشيشان لها أهمية جيوستراتيجية نظراً لموقعها على أهم مفترق طرق خطوط انابيب النفط، وهما (انابيب باكو-نوفوروسيسك، وخط

(1) ليليا شفنسوفا، روسيا بوتين، مصدر سبق ذكره، ص 351.

(2) بافل باييف، مصدر سبق ذكره، ص 200.

ايتارو- نوفوروسيسك).[1]

ويمكن إرجاع تأخر تدخل موسكو عسكريا في الشيشان حتى عام 1994 على الرغم من إعلان استقلال الشيشان 1991؛ الى عدم تمتع النخبة الحاكمة الجديدة بقوة كافية عام 1991، وقلقها من ان تثير المواجهة مع الشيشان مشكلات أخرى في القوقاز، من جانب اخر ان توقيع صفقة نفطية رئيسة في باكو عام 1994، سرع من التدخل العسكري الروسي في ذلك العام بسبب اشتداد المنافسة على السيطرة على مصادر الطاقة في بحر قزوين، وعلى اقتسامها بين أذربيجان وروسيا وكازخستان وتركمانستان وتركيا وشركات النفط الغربية. وعدّ قطاع واسع من النخبة الحاكمة في روسيا توقيع صفقة باكو امراً غير مقبول ويتعارض مع المصالح القومية الروسية.[2]

وتتمسك روسيا بالشيشان لعدد من الأسباب، لعل أهمها الآتي:[3]

- ان استقلال الشيشان يؤدي الى حدوث موجة من الدعوة الى الانفصال من قبل الجمهوريات الروسية الأخرى، وهذا ما يفقد روسيا السيطرة على وحدة أراضيها، ويعد انهيارا لمنظومة الامن القومي الذي يعد وحدة الأراضي الروسية جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الروسية الشاملة.
- إن التداخل الجغرافي بين روسيا والشيشان كبير جدا، اذ تقع الشيشان في النقطة المركزية من القوقاز والسيطرة عليها تعني التحكم في شمال القوقاز بأكمله.
- تعد الشيشان مدخلاً روسياً إلى البحر الأسود، كما وان أنابيب النفط الاذربيجاني تمر عبر الشيشان الى روسيا.

(1) فيكن تشيتريان، جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز، سلسلة دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (18)، 2009، ص 15.

(2) فيكن تشيتريان، مصدر سبق ذكره، ص 45.

(3) محمود عبد الرحمن، تأريخ القوقاز: نسور الشيشان في مواجهة الدب الروسي، ط2، (لبنان: دار النفائس للطباعة والنشر)، 2010، ص ص 133-135.

- ان استقلال الشيشان قد يساعد على نمو نشاط الحركات الإسلامية الجهادية التي من الممكن ان تهدد الأمن القومي الروسي، من خلال قيامها بهجمات إرهابية مدعومة من الغرب لاضعاف سلطة ونفوذ روسيا في المنطقة.

من خلال ما تقدم فإن إدراك روسيا لأهمية الشيشان في نقل النفط الاذري إلى أراضيها، والوقوف بوجه التحركات الغربية في أذربيجان؛ جعل روسيا تسارع إلى الشروع في تنفيذ خط الأنابيب الجديد، لنقل النفط من كازخستان التي وقعت هي الأخرى اتفاقية النفط القزويني. وقد انتهى بناؤه في عام 2001 الخزر-نوفوروسيسك[1]، إن استراتيجية الطاقة الروسية تقتضي بناء علاقات قوية تسعى من خلالها إلى ربط منظومة القوقاز واسيا الوسطى بالأمن القومي الروسي الشامل، وقد سعت من أجل ذلك إلى ربط دول هذه المنطقة باتفاقيات امنية وطاقوية تسعى روسيا الى بسط السيطرة على الطاقة لتخومها الجنوبية الغنية بالموارد الطبيعية.[2]

إن الاستراتيجية الروسية تفضل رؤية نفط بحر قزوين يتجه شمالاً بدلاً من اتجاهه جنوباً أو غرباً، لكي تكون المورد الرئيس للطاقة لبلدان الاتحاد الأوربي[3]، لذلك فإن وجود الشيشان في موقع جغرافي مركزي من خطوط الأنابيب الروسية التي تنقل النفط سواء كان من أذربيجان ام كازخستان يقع في مقدمة أو جوهر الأسباب الحقيقية وراء الصراع الجغرافي المتمدد خلال عقد التسعينيات، وهي إشكالية خلقتها الجغرافية السياسية لجمهورية الشيشان.[4]

(1) لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص 312-313.
(2) زبغنيو برجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم ام قيادة العالم، ترجمة: عمر الايوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص 117.
(3) ريتشارد هينبرغ، سراب النفط ومصير المجتمعات الصناعية، ترجمة أنطوان عبد الله، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2005)، ص 299.
(4) دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات انابيب نقل النفط من بحر قزوين: دراسة في الجغرافيا السياسية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2011، ص ص 110-111.

لقد أثبتت الحرب الأولى التي استمرت نحو عامين وما لحق في الشيشان من دمار كبير، ان لا خيار أمام الشيشان إلا البقاء تحت الحكم الروسي الفيدرالي الذي حققت من خلاله روسيا الكثير من المصالح، وفي الوقت نفسه التخلص من التهديدات والمخاطر التي تمثلها الأصولية الإسلامية. ففي نهاية عام 1999 قام (بوتين) بعد ان عينه (يلتسن) رئيساً للحكومة الروسية، باجتياح الشيشان فيما اطلق عليه (حرب الشيشان الثانية)، بتدمير غروزيني تماما واستطاع ان يكسب الحرب ضد الانفصاليين خلال السنوات التي تلت ذلك وانتخاب (بوتين) رئيسا للاتحاد الروسي وما قام به من استراتيجية جديدة بالتعامل مع ملف الشيشان، وذلك بتطبيق استراتيجية الـ (شوشنة) التي أثبتت فيما بعد نجاحها في القضاء على المشاكل الداخلية وتصفية المعارضة الشيشانية.[1]

ثالثاً: الاستراتيجية الروسية تجاه جورجيا

ان الموقع الجغرافي لروسيا الاتحادية يتصل مباشرة بإقليم القوقاز، اذ تقع روسيا في إقليم القوقاز الشمالي، اما جورجيا فتقع في إقليم القوقاز الجنوبي.[2] اما مساحة جورجيا فتبلغ (69,700) كم^2. (ينظر الجدول 10). تمثل دول إقليم القوقاز -والذي تعد جورجيا مركزه- المجال الحيوي وحلقة الوصل بين إقليم بحر قزوين واسيا الوسطى من الشرق، والبحر الأسود واوربا من الغرب، وروسيا من الشمال، وأذربيجان وأرمينيا من الجنوب. (لاحظ خريطة الموقع الجغرافي لإقليم القوقاز 7).

وتعد جورجيا من الجمهوريات التي اهتمت روسيا باحتوائها اقتصادياً، وسعت إلى صرف نظرها واهتمامها عن القوى الإقليمية والدولية، كونها تمتلك موقعا استراتيجياً مهماً[3]. وبالنظر للأهمية الاستراتيجية القصوى لجورجيا سوف

(1) وردة هاشم علي عيد، صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2013)، ص ص 341-342.
(2) جواد صندل، مصدر سبق ذكره.
(3) عادل عباسي، مصدر سبق ذكره، ص 48.

نتحدث عن أهمية جورجيا في الاستراتيجية الروسية الشاملة، وكذلك الأزمة الجورجية وآثارها.

1- أهمية جورجيا في الاستراتيجية الروسية الشاملة

تعد جورجيا ذات أهمية إستراتيجية لروسيا والغرب، فهي مهمة لروسيا لكونها تقع داخل دوائر الأمن القومي الروسي، أما الغرب الذي ينظر للطاقة فيعد جورجيا نقطة تماس مع روسيا وفي الوقت نفسه يعدها دولة عازلة للتطلعات الروسية، على الرغم من افتقارها لموارد الطاقة إلا إنها تعد الممر الحيوي للطاقة من بحر قزوين إلى تركيا ومن ثم إلى أوربا، فان مقتضيات امن الطاقة لروسيا هو عدم السماح بالتدخل الغربي في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق لاسيما في آسيا الوسطى والقوقاز التي تعد المنطقة الثانية في الأهمية بعد الخليج العربي من حيث الموقع الاستراتيجي ومصادر الطاقة، لذلك تسعى روسيا إلى ضمان بقاء جورجيا تحت نفوذها، فالصراع الدولي الحالي والمستقبلي هو صراع على مصادر الطاقة وتحديد النفط والغاز الطبيعي.[1]

أما في الجوار الجغرافي، تعد أذربيجان أقوى المنافسين لروسيا في تصدير النفط والغاز الطبيعي إلى أوربا عن طريق جورجيا وتركيا من خلال الأنبوب (باكو- تبليسي- جيهان)، ولهذا أصبحت جورجيا ممرا استراتيجيا للمشروع الأذربيجاني- الغربي لنقل طاقة بحر قزوين، بعيداً عن الأراضي الروسية.[2]

إن التدخل الغربي في جورجيا جاء على أساس السيطرة على منابع النفط والغاز في بحر قزوين، الذي يشكل تهديداً محتملاً لروسيا في المنطقة ويكسر

(1) محمد السيد سليم ونورهان السبع، جورجيا: البوتقة القوقازية الصامته لصراع الحضارات، تحرير عصام عبد الشافي، من كتاب من البلقان إلى القوقاز: بين الأبعاد السياسية والقانونية والأبعاد التاريخية والحضارية، سلسلة الأبعاد الحضارية للصراعات في العالم الإسلامي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2016، ص 30-35

(2) دياري صالح محمد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، دراسة في الجغرافيا السياسية، المركز الإماراتي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2011، ص 70-71

الاحتكار الروسي لمصادر الطاقة للاتحاد الأوربي، ونتيجة لذلك عملت روسيا إلى ربط دول بحر قزوين المستقلة حديثاً بعدد من الاتفاقيات والمعاهدات الأمنية والاقتصادية والسياسية، وذلك للحيلولة دون سحب هذه الدول تحت المظلة الأمريكية أو الغربية، وعملت الحكومة الروسية إلى تدعيم وجودها العسكري لتخومها الجنوبية للوقوف بوجه التهديدات المحتملة، لاسيما بعد دعم جورجيا للانفصاليين في الشيشان.[1]

اما التدخل الغربي في جورجيا، لاسيما الولايات المتحدة الامريكية، فقد كانت جورجيا أول موطئ قدم للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ومنها انتقلت إلى ما تعرف بالثورة الوردية بدعم أمريكي عام 2003 ضد ما تعرف بالنظم التسلطية ضد النفوذ الروسي، ثم انتقلت الى أوكرانيا عام 2004 وقرغيزستان عام 2005.[2] سعت الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء اتحاد يضم أوكرانيا، جورجيا، أذربيجان، أوزبكستان ومولدافيا فيما يعرف بأتحاد (جوام)، يرمي الى أيقاف التمدد الروسي الجديد والسيطرة على هذه الدول، وتحدياً لإرادة روسيا في فرض أهدافها وأستراتيجيتها ومصالحها الأقليمية.[3]

وتأتي الأزمة الأخيرة، وفي إطارها الضربة العسكرية لجورجيا، في أطار الادراك الاستراتيجي الروسي لجدية التنافس الذي باتت تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على روسيا عبر سياستها الخاصة بالمنطقة، لذلك دعت أمريكا روسيا الاتحادية، إلى التخلي عن أستخدام مفهوم الجوار القريب لأن هذا الجوار أصبح أيضاً جواراً لحلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوربي وأن يستخدم الجميع عبارة الجوار المشترك تعبيراً عن تساوي روسيا والغرب بالمصالح والنفوذ في المنطقة، إلا أن روسيا ترفض هذا الطرح بشدة وتدعو الغرب

(1) دياري صالح مجيد، مصدر سبق ذكره، ص 72.

(2) نورهان الشيخ، روسيا وأزمة اوسيتا الجنوبية توازن جديد للقوى الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد 174، 2008، ص 73.

(3) سعد السعدي، تداعيات الأزمة الروسية-الجورجية "علاقات الروسية الأمريكية"، مجلة دراسات دولية، العدد 42، ص 99.

للاعتراف بنفوذها وتعطي لنفسها الحق بالتفرد الكامل بغدارة شؤون المنطقة بوصفه مجالاً حيوياً خاصاً بها.[1]

2- الأزمة الجورجية وآثارها

إن المواجهة الروسية-الجورجية التي اندلعت بعد ما قامت جورجيا بالاعتداء على أوسيتا الجنوبية وهذا الاعتداء لم يكن على المواطنين الروس فيها فحسب، بل اعتداء على قوات حفظ السلام الروسية بالأقليم، مما أستدعى روسيا إلى المواجهة العسكرية دفاعاً عن القوات الروسية، وهيبة ومكانة مؤسستها العسكرية، بل وهيبة الدولة، كما أن تلك المواجهة العسكرية جاءت تأديباً للرئيس الجورجي آنذاك "ميخائيل نيكوليزيس دزي ساكاشفيلي" لتحديه لروسيا بإبداء رغبة شديدة في انضمام جورجيا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والسماح بالتالي لقوات الحلف بأن تقف على الحدود الروسية في استهانة واضحة بالمصالح الروسية[2] ولم يتدخل حلف الناتو بحجة أنه لا يمتلك أي صلاحيات للتدخل في جورجيا، ويرى المحللون أن الولايات المتحدة وجدت نفسها عاجزة عن اتخاذ موقف حاسم تجاه التدخل الروسي سوى المناشدات، وزيارة وزيرة الخارجية الأمريكية انذاك "كوندليزا رايس" إلى العاصمة الجورجية، وتقديم الدعم الإنساني للمناطق المتضررة من الهجوم الروسي.[3]

وعلى مستوى الصراع على قمة النظام الدولي، عكس النظر الى تلك الحرب على أنها أول صراع حقيقي للإرادات باستخدام القوة الصلبة منذ انتهاء الحرب الباردة، فالولايات المتحدة الأمريكية تركت (ساكاشفيلي) يستمر في موقفه المخالف لرغبات روسيا الاتحادية، من أجل قياس مدى استسلام روسيا للإرادة الأمريكية، في وقت تستعد فيه واشنطن لنشر منظومة الدرع الصاروخي في أوربا، الذي يعني انكشاف الأمن القومي الروسي، فضلاً عن انتهاء أي أمل

(1) المصدر السابق، ص 100.
(2) تامر أبراهيم كامل، مصدر سبق ذكره، ص 216.
(3) شبكة المعلومات الالكترونية، ماذا تحمل زيارة رايس الى جورجيا، RT Arabic، متاح على الموقع: https://arabic.rt.com

لعودة النفوذ الروسي في إقليمه.[1]

وفي الوقت نفسه أرادت روسيا التعبير بالقوة الصلبة عن أنها لم تعد تقبل بقواعد اللعبة الدولية التي تفرضها الولايات المتحدة، وقد عززت روسيا وضعها الأستراتيجي من خلال اعتمادها على استراتيجية فرض إرادتها على محيطها بالقوة العسكرية، بهدف قطع الطريق أمام ضم جورجيا لحلف الأطلسي، ومن ثم للحيلولة دون نصب رادارات للدرع الصاروخي الأمريكي على أراضيها.[2]

وقد حققت روسيا نجاحات كبيرة في تنافسها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة، من أهمها رد المساعي الأمريكية وحلفائها في المنطقة من محاصرة النفوذ الروسي وتحجيمه، بل إن روسيا استطاعت تحجيم النفوذ الأمريكي وتغلغله في المنطقة، وأثبتت لدول المنطقة مدى التزامها بتنفيذ تعهداتها الخاصة بمواجهة التواجد الدولي للمنطقة، وتحقيق أهدافها، والتصدي للتحديات الداخلية الخارجية، واستطاعت إقناع بعض دول المنطقة التي سبق أن أبرمت معاهدات أمنية مع الولايات المتحدة، بالتراجع عنها، كأوزبكستان وقرغيزستان فضلاً عن ردع الدول الأخرى التي تنوي تطوير علاقاتها السياسية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية على حساب روسيا كأوكرانيا وأذربيجان وإرغامها بالعدول أو تأجيل خططها ذات الصلة.[3] فضلاً عن تحجيم الجهود الجورجية المعادية لروسيا بوصفها قاعدة انطلاق للتحرك الأمريكي والغربي في المنطقة وتأجيل انضمامها لحلف الناتو، وفي الوقت نفسه تعزيز الثقة الروسية لتكرار تحركها العسكري في المنطقة وخارجها ضمن خطة استراتيجية لاستعادة المكانة الروسية وهيبتها في العالم أنطلاقاً من تعزيز نفوذها في جوارها القريب والأقرب قاعدةً للتحرك الفعال[4].

(1) عاطف معتمد عبد الحميد، جورجيا... القوات الامريكية والروسية وجهاً لوجه، 2000، موقع اسلام اون لاين، متاح على الرابط: www.islamonline.net
(2) طلعت رميح، من أخطأ في الحسابات: روسيا أم جورجيا؟ متاح على الموقع: (Http://almoslim.net/note1974.)
(3) تامر ابراهيم كامل، مصدر سبق ذكره، ص 216-217.
(4) طلعت رميح، مصدر سبق ذكره، ص 54

مما تقدم يمكن القول إن الاستراتيجية الروسية الشـاملة في إقلـيم آسـيا الوسطى وإقليم القوقاز هي استراتيجية الاحتواء لهذه المناطق، نظراً لكونها مناطق حيوية ومهمة بالنسبة لروسيا الاتحادية، وتقع ضمن المجال الحيوي لها، ولها الأثر البالغ في الأمن القومي الروسي. كما أن روسيا الاتحادية تعد إقليم آسيا الوسطى وإقليم القوقاز مناطق نفوذ خاصة بها، لاسيما أنها من الجمهوريات التي استقلت عن روسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، ولا يمكن أن تقبل روسيا بـأن تكون هذه المناطق تحت نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية أو الغربية، وغيرها من الدول الإقليمية.

وتلخص مما تقدم: أن تنامي دور روسيا الاتحادية، لا سيما بعد تولي الرئيس (فلاديمير بوتين) القيادة، وسعيه الحثيث لإعادة القطبية لروسيا الاتحادية؛ يسـتند إلى مقومات قوة حقيقية. فموقعها الجغرافي المميز في قلب العالم، وفـق نظريـة (ماكيندر)، وقوتها الاقتصادية، وما تملكه من قوة عسكرية وترسانة نووية هائلة، وتلافيها المعوقات التي تحول دون قطبيتها، جعلها تنفذ سـتراتيجية جديـدة في مجالها الجيوبولوتيكي والحيوي، وجوارها الإقليمي، للحفاظ على أمنها القـومي، فهي تارة تبني سياساتها الخارجية الناعمة تجاه محورها الإقليمي لتحقيق مصالحها وأهدافها، وتارة أخرى -إذا استدعى الأمر ذلك- تتدخل باسـتخدام القـوة الصلبة المباشرة، كما حدث في أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم، وفي جورجيا، حينما شعرت أن مصالحها من الممكن أن تتعرض للخطر، وأن أمنها القومي قد اخترق. وهذا ما لفت الأنظار إلى قدرات روسيا الاتحادية، وتأثيرها الإقليمـي والدولي.

تعد هذه الاستراتيجية جزءاً من إدراك روسيا الاتحادية بان عـالم التفـرد الدولي لن يكون حصرياً ونهائياً -لاسيما بعد أحداث 11 ايلـول- للولايـات المتحدة الامريكية، وان وقت الهيمنة القطبية الواحدة قد انتهى، وان النظام الدولي عاجلاً أم آجلاً، سيشهد نوعا من التوازن متعدد الأقطاب، لا سيما بعد بـروز قوى دولية منافسة أخرى كالصين والاتحاد الأوربـي.

استطاعت روسيا الاتحادية أن توظف قدراتها المتنوعة وتواجدها المهـم

في مجالها الحيوي الإقليمي والدولي؛ أن تفرض توازناً متعـادلاً علـى اقـل التقدير، وأصبحت روسيا الاتحادية قوة كبرى مؤثرة في التوازن الاستراتيجي الدولي.

الفصل الرابع

روسيا والتوازنات الإستراتيجية الدولية

لاشك أن دور القوة التعديلية التي تحاول كل من روسيا والصين أن تتخذاه في النظام الدولي لم يأت من حالة ترف أو حالة جموح عند القائمين على سلطة هذه الدول، وإنما جاء وبدرجة كبيرة لحماية طبيعية لمواجهة الهيمنة والتصدي لها للحفاظ على المكتسبات التي حققتها هذه الدول.

إن دور روسيا في النظام الدولي، قد أصبح واضحاً تدريجياً بعد عام 2000، فهذا الدور بالرغم من حجم الموارد المحدود إلا انه اثبت فاعلية تدريجية فقد عملت روسيا (بوتين) على استثمار عناصر القوة التي تتمتع بها روسيا، فضلاً عن ما توفره مناطق النفوذ التقليدية لها من مقومات ساندة، وعملت على العودة التدريجية لصدارة الاحداث العالمية وإلى دقة السياسة الدولية.

إن تراكم عناصر القوة مع زيادة تدريجية في الموارد والاستقرار أنتج حالة تمدد طبيعي لروسيا خارج حدودها، فقد عملت روسيا على بناء تحالفات وعملت على إعادة صياغة العديد من المفاهيم وايضا عملت على تطوير عقيدتها الإستراتيجية والانتقال بها من الدفاع إلى الهجوم بعد أن نشرت قطاعاتها العسكرية في العديد من دول العالم، وهذا كله جعلها أن تؤدي دورا فاعلا في التوازنات الإستراتيجية على مستوى الأقاليم الدولية البعيدة عن أراضيها.

وقد قسم هذا الفصل على ثلاثة مباحث، تناول المبحث الاول: روسيا وإعادة تشكيل التوازن الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وتناول المبحث الثاني: روسيا والتوازن الإستراتيجي في أوربا، وأما المبحث الثالث فقد تناول: روسيا واتجاهات التوازن الإستراتيجي العالمي.

المبحث الأول

روسيا وإعادة تشكيل التوازن الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط

إن روسيا تسعى إلى تفعيل قاعدة دورها وتوسيعهً في الشرق الأوسط ومواجهة الانفراد الأمريكي بالتسوية. كما أن روسيا ترفض الفكرة القائلة بأن الغرب المسيحي يمثل الديموقراطية وأن الشرق الإسلامي معادٍ لها ويجب تغييره. وروسيا هنا تقف إلى جانب الرأي المضاد للولايات المتحدة في فكرة تصديرها للديموقراطية لبلدان الشرق الأوسط.

كما أن تصريح بوتين بأن "روسيا أظهرت الكثير من نقاط الضعف وان الوقت حان لإظهار نقاط القوة" ماهو الا إشارة إلى وجود إستراتيجية جديدة بشان دورها المستقبلي. وما قيامها بعقد صفقة لبيع أسلحة إلى سوريا وتقوية علاقاتها مع مصر لاحقاً فضلاً عن دعمها المتواصل لإيران الا دليل على ذلك، فعلى الرغم من معارضة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بيع أسلحة إلى سوريا نرى وجود نوع من الإصرار في روسيا على إتمام هذه الصفقة. وبالرغم من الضغوط في عدم تزويد إيران بالأسلحة ومنظومة الرادارات المتطورة من قبل الغرب وإسرائيل، وتخوف وحذر الدول الخليجية من التقارب الروسي مع مصر، إلا انه على ما يبدو أن روسيا قد شرعت برسم خط إستراتيجي جديد وهو تحول مهم. تعد علاقات روسيا مع البلدان العربية في المدة التي تولى فيها بوتين الحكم بالنشاط، كما أن المثلث الإيراني السوري اللبناني يفتح مجالا واسعا للتحرك الروسي فيما يبدو. ان كل ما يحدث بين روسيا ومنطقة الشرق الأوسط يعكس طبيعة سياسة موسكو تجاه البلدان النامية عموما، إذ تحتل روسيا المركز الأول في نادي باريس في مجال إسقاط وإعادة جدولة ديون هذه الدول وقيام

روسيا بشطب الجزء الأكبر من ديونها المستحقة على العراق وسوريا وليبيا وهو مما يعد إسهاماً كبيراً في تنمية اقتصاد هذه البلدان، وعلى الرغم من توقيع عدد من الاتفاقات في أثناء الجولات التي قام بها بوتين لزيارة المنطقة العربية، مثل زيارته إلى العربية السعودية ودولة الإمارات والأردن والجزائر وليبيا، فإنه مازال هناك الكثير لفعله في المستقبل، فطبيعة العلاقة بين الطرفين -الروسي والعربي- ما زالت دون المستوى المطلوب، ثم إن حجم الاستثمارات الروسية في بلدان الشرق الأوسط يبقى في الغالب أقل بكثير مما لدى الأميركيين والأوربيين واليابانيين. وعلاوة على ذلك أن روسيا تمتنع عن تمويل المشاريع السياسية في المنطقة وهذا يقلل بشكل ملموس من وسائل تأثيرها السياسي هناك. ولربما تحاول روسيا في الوقت الحالي أكثر من ذي قبل تجاوز نقاط الضعف هذه من خلال إثبات الوجود المباشر.[1] وعليه قسم المبحث على ثلاثة مطالب: الأول سيتناول فيه أهمية الشرق الأوسط لروسيا ومتغير الإرهاب في سياستها تجاه الشرق الأوسط، والثاني سيتناول فيه الإستراتيجية الروسية في منطقة المشرق العربي، واما المطلب الثالث فسيتناول فيه الإستراتيجية الروسية في منطقة الخليج.

المطلب الأول: أهمية الشرق الأوسط لروسيا ومتغير الإرهاب في سياستها تجاه المنطقة

ان مصطلح (الشرق الأوسط) لا يحمل دلالة جغرافية بقدر ما هو مصطلح سياسي في نشأته واستخدامه، وان التسمية لا تنطلق من المكونات والخصائص البشرية والثقافية بل من نظرة الغير للمنطقة.[2] والشرق الأوسط يمثل مفهوما سياسيا وجيبولوتيكيا له مدلولات جغرافية غير محدودة المعالم، إذ ان الإقليم يتسع أو يضيق حسب إستراتيجيات الدول الكبرى المهيمنة على السياسية العالمية

(1) لمى مضر الامارة، مصدر سبق ذكره، ص 378-384.
(2) صبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبولوتيكية، مصدر سبق ذكره، ص 270.

ومصالحها، وفي كل الأحوال فإن منطقة المشرق العربي تقع في قلب الإقليم ومصر والسودان.[1] ومن الجدير بالذكر: أن ميز الأستاذ محمد حسنين هيكل بين المفهوم العربي والمفهوم الغربي لهوية هذه المنطقة من العالم وان جوهر هذا التمييز هو ان الغرب يرتكز على الجغرافية والاعتبارات الإستراتيجية للتوكيد على وجود شرق أوسط، أما المفهوم العربي فانه يرتكز على التأريخ والثقافة أي وجود امة عربية، ويرى الأستاذ هيكل أن الشرق الأوسط هو خطة لوضع يفترق فيه العرب احدهما عن الاخر ومن ثم يختلطون بصورة غير مرغوب فيها مع جيرانهم.[2]

لذا سنتحدث في هذا الموضوع عن أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا الاتحادية أولاً، وعن متغير الإرهاب في السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط ثانياً.

أولاً: أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا الاتحادية:

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور روسيا الاتحادية كياناً سياسياً جديداً، بدأت صفحة جديدة من أنماط التعامل الروسي في منطقة الشرق الأوسط تختلف كليا عن السياسة السوفيتية، سمتها الأساسية غياب المظهر الاديولوجي مع تغلب المصالح القومية والاقتصادية.[3] ومن ثم كان الاندفاع نحو الغرب هو السمة الحاكمة للسياسة الخارجية الروسية، الا ان الولايات المتحدة بشكل خاص والغرب بشكل عام لم يقدم لروسيا ما كانت تتوقعه من مساعدات واستثمارات وتكنولوجيا من أجل ان تتجاوز ازمتها الاقتصادية والنهوض من جديد، كما ان

(1) عمر كامل حسن، النظام الشرق الأوسطي وتأثيره على الأفق المائي العربي، مصدر سبق ذكره، ص 7.
(2) عبد المنعم السيد علي، البعد الاقتصادي للنظام الشرق أوسطي، مجلة افاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، العدد (7-8)، 1994، ص 32.
(3) عبد القادر محمد فهمي، روسيا الاتحادية والوطن العربي، دراسة مقارنة للسلوك السياسي السوفيتي-الروسي تجاه الوطن العربي، ندوة العرب والقوى العظمى (العرب وروسيا)، بيت الحكمة، بغداد، 1988، ص 19.

الولايات المتحدة حاولت ان تتجاهل روسيا دوليا وتستبعدها من ممارسة دورها الدولي كما في قضية البوسنة مضافا إلى توسيع حلف شمال الأطلسي بالاتجاه شرقاً، الذي رأت فيه روسيا تهديداً لأمنها القومي.[1] تعد روسيا الاتحادية من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وهي دولة نووية على الرغم مما أصابها من تدهور نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي، إلا أنها تمتلك مقومات تجعل لها مكانا في النظام الدولي الجديد، لذا فإن روسيا اتبعت خلال السنوات الأولى من تشكيل الدولة الروسية سياسة خارجية ذات توجه غربي أطلسي، إلا أنها اتجهت بسياستها الخارجية نحو الشرق في محاولة لإعادة التوازن النسبي وإعادة هيكلية أولوياتها بعد مدة من توجهها نحو الغرب، وهو ما تضمن دوراً روسياً فاعلاً في منطقة الشرق الأوسط، وتتطلع روسيا من خلال هذا الدور إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والأمنية.[2]

إن الموقع الجغرافي للشرق الأوسط يقع جنوب الحدود الروسية، ويعد ذلك مجالاً حيوياً لمصالحها العليا، ومؤثراً في اقتصادها وأمنها القومي، وتنظر روسيا إليه بوصفه بقعة أرضية متصلة مع المساحة الاوراسية، انظر الخريطة رقم (8)، لذا كانت روسيا الاتحادية تحاول الحيلولة دون تفاقم الصراعات وحلها بالطرق السلمية لأن أثر ذلك قد يمتد إلى مناطق النفوذ الروسي، ومثال ذلك: طلبت روسيا من إيران مساعدتها في وضع حد للحرب الأهلية في طاجاكستان، وكذلك مواجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة وذلك لخوفها من أن تعزل عن امتدادها الجغرافي واقتطاع أجزاء منها لصالح دول أخرى فضلاً عن المحافظة على التوازن الإقليمي القائم والحيلولة دون اختلاله، وذلك من خلال عقد اتفاقيات عسكرية وأمنية مع الشرق الأوسط التي من شأنها أن تسهل العمل على إقامة علاقات اقتصادية مع دول الشرق الأوسط.[3]

---

(1) نورهان الشيخ، السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة قضايا إستراتيجية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، سوريا، العدد (13)، 1998، ص 8-11.

(2) عمر كامل حسن، مصدر سبق ذكره، ص 133-134.

(3) جمال زهران، الدور الروسي في توازن امن الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (122)، 1995، ص 56-57.

خريطة رقم (8)

الموقع الجغرافي للشرق الأوسط



المصدر: الشبكة الدولية للمعلومات، الانترنيت، متوافر على الرابط: ***http://rawabetcenter.com/archives/15051***

ومع تطورات الأحداث، وتحول النظام إلى أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لم تنتهِ الصراعات في الشرق الأوسط واوراسيا، بل إن معطيات وعوامل جديدة ظهرت في الساحة الدولية، أدت إلى تنافس كبير بين الدول الكبرى في مناطق متعددة لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، فهو بقعة إستراتيجية في غاية الأهمية لكل اللاعبين على الساحة الدولية.[1] فالشرق الأوسط بما يمتلك من ثروات طبيعية هائلة وموقع إستراتيجي في غاية الأهمية لا يمكن لأي دولة تبحث عن المكانة الدولية أن لا تهتم بإستراتيجياتها الشاملة في الشرق الأوسط، لاسيما الدول التي تفتقر لعناصر الطاقة كالصين والاتحاد الأوروبي، كما أن روسيا وبالرغم من امتلاكها لمصادر الطاقة المهمة (كالنفط والغاز) لا يمكنها بأي حال من الأحوال ان تنأى بنفسها عما يجري في الشرق الأوسط من أحداث ومتغيرات، لاعتبارات اقتصادية وسياسية وأمنية.[2]

ويعد التواصل الجغرافي بين روسيا والشرق الأوسط مصدراً مهماً من المصادر التي تدفع الدور الروسي في الشرق الأوسط إلى الأمام، ويشير إلى هذا المعنى الباحث الجيوبولوتيكي عماد الدين حاتم في دراسته (المستقبل الجيوبولوتيكي لروسيا)، قال: "إن في جنوب غرب روسيا تتنافس وتتلاقى ثلاثة من الكيانات السياسة والجغرافية، وتكاد تختصر المساحة السياسية التي كانت وما تزال تتحرك فيها الشرق أوسطية السياسية، وهذه التوجهات الثلاثة لها تطلعات نحو آسيا الوسطى وجنوب روسيا، حيث تتنافس على النفوذ بين صفوف السكان ذات الأصول الإسلامية".[3] ويقصد بالأصول الإسلامية: التوجه التركي والتوجه الإيراني والتوجه الوهابي (ذات الأبعاد العربية). وهذا الاعتبار يدفع إلى الأمام بالاهتمام الروسي نحو جنوب متنوع حضارياً ودينياً وثقافياً،

---

(1) ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، مصدر سبق ذكره، ص 250.

(2) ناصر زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 251.

(3) عماد الدين حاتم، المستقبل الجيوبولوتيكي لروسيا، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد (112)، خريف 2003، ص 63.

كما انه يحتوي على ارض وهضاب وبحار وممرات مائية، لها مدلولاتها واعتباراتها.[1]

ولأن في روسيا حوالي 20 مليون نسمه يدينون بالإسلام، فإن أسبابا داخلية روسية تدفعها إلى تعزيز التواصل مع الشرق الأوسط، ومن أهم نقاط التواصل بين روسيا والشرق الأوسط هو التواصل الروسي الإيراني، إذ تعد إيران امتداداً جغرافياً وحيوياً لروسيا يشكل احد المعابر البرية باتجاه المياه الدافئة في الخليج والمحيط الهندي، كما ولإيران مخارج على كل نقاط اوراس الإستراتيجية (دول آسيا الوسطى).[2] وهذا التواصل الجغرافي فرض تواصلا جيوسياسياً بين روسيا وإيران يحاول كل منهما الاستفادة من موقع الآخر، كذلك الاستفادة من القدرات الاقتصادية لكلا البلدين فضلاً عن سياسة إنشاء ممرات النفط والغاز[3]. وتستفيد روسيا أيضاً من الجيوبولوتيك الإيراني لمواجهة التغلغل الوهابي في أوساط الجمعيات الإسلامية في روسيا ودول آسيا الوسطى.[4] كما أن اختلاف الرؤى الإقليمية والدولية بين روسيا وإيران فيما يخص القضايا الإقليمية والدولية لم يمنع التقارب بين الدولتين، لأن مصلحتهما التقت في ظل المتغيرات وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالوضع الدولي والضغط على روسيا وإيران من أجل إبعادهما عن أي دور إقليمي أو دولي، وممارسة العزل الجيوسياسي لإيران.[5]

أما ما يخص التواصل الجغرافي مع تركيا فهو لا يتشابه مع تواصلها مع إيران، وتحاول روسيا الاستفادة من العلاقة الجيوسياسية مع تركيا، نظراً لأهمية الموقع الجغرافي لتركيا بالنسبة لروسيا، فهي ممر إلى المياه الدافئة، كما أنها أصبحت ممراً برياً للصادرات الروسية، لاسيما من الغاز، بحيث ان 50% من

---

(1) المصدر السابق. ص 64.

(2) ميشال يمين، العلاقات الروسية–الإيرانية، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، 2004، ص 78.

(3) فيضي اللايف، مجلة شؤون الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص 63.

(4) عماد الدين حاتم، مصدر سبق ذكره، ص 64.

(5) محمد دياب، اولويات الاعتبارات الجيوسياسية، شؤون الأوسط، العدد (79)، بيروت، لبنان، 1999، ص 11.

تجارة روسيا الخارجية تمر عبر المضايق التركية[1]. وتطور التبادل التجاري بين البلدين تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، في مجالات الطاقة الكهربائية التي تستمدها تركيا من روسيا، كما أن ثلثي احتياجات تركيا من الغاز تأتي من روسيا وبخط مباشر من سيبريا، فضلاً عن العقود التي ستبني روسيا بموجبها محطة كهروذرية في تركيا، فضلاً عن مركز إنذار للحوادث النووية. وهناك أيضاً اتفاقية حول الصيد في البحر الأسود (منظمة تعاون دول حوض البحر الأسود).[2]

وصف الرئيس الروسي السابق (ديمتري مدفيدف) علاقة روسيا مع تركيا بقوله: "انها علاقات إستراتيجية"، وذلك خلال استقباله لرئيس الوزراء التركي آنذاك (رجب طيب اوردغان) في 2010/1/13، ووصل التبادل التجاري بينهما إلى 33,8 مليار دولار عام 2008، ويسعى الطرفان أن يصل هذا التبادل بين بلديهما إلى 100 مليار دولار.[3] وقد تم توقيع عدة اتفاقات بينهما منها إنشاء مجمع للحديد والصلب، مجمع لبناء السفن العملاقة من قبل الشركات الروسية في تركيا.[4] ووقعت كذلك اتفاقية بينهما في 2009/8/16 تسمح بموجبها بمد خط لنقل النفط والغاز (السيل الجنوبي) عبر أراضي تركيا ومياهها الإقليمية في البحر الأسود، لنقل الإنتاج الروسي إلى وسط وجنوب أوربا، وذلك في مواجهة خط (نابكو) الذي تقيمه دول أوربية مدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عبر الأراضي التركية أيضاً. كما ان موقف تركيا الرافض بالسماح للسفن الحربية الأمريكية بنقل مساعدات إلى جورجيا، أثناء الأزمة الروسية الجورجية في آب 2008 كان موقفاً حكيماً حسب وجهة النظر الروسية. وهذا دليل إلى عمق العلاقة الإستراتيجية بين روسيا وتركيا.[5]

---

(1) صدقي عابدين، التقارب الروسي-التركي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (132)، 1998، ص 232.

(2) المصدر السابق، ص 235.

(3) الشبكة الدولية للمعلومات، الانترنيت، متوافر على الرابط: www.rtarabic.com

(4) وكالة روسيا اليوم باللغة العربية، 2010/1/14، متوافر على الرابط: www.rtarabic.com

(5) محمد نور الدين، جريدة السفير، بيروت، 2008/8/19.

أما التواصل بين روسيا وبين الشرق الأوسطي العربي فيختلط البعد الجيبولوتيكي مع البعد الديني والاقتصادي بينهما، وتعد محاولات روسيا الاتحادية الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط هدفا للمشاركة في إدارة شؤون المناطق الطرفية لاوراسيا.[1] ويعد الروس أن المنطقة العربية، ولاسيما الشرق الأوسطي منها، منطقة مجاورة وجارة تقع على أطراف اوراسيا، وهي مع أوربا السلافية (البلقان) منطقتان مهمتان لروسيا ولهما الأولوية في السياسة الخارجية لموسكو منذ القدم.[2] وقد ساهمت مجموعة من العوامل على تحقيق التواصل بين روسيا والعرب، ومن أهم العوامل كون نسبة مهمة من مواطني روسيا يدينون بالإسلام، ولدى العديد منهم التوجهات الوهابية التي لا تتفق مع التوجهات الإيرانية والتوجهات التركية، وخلال السنوات الماضية امتد التواصل الجيوسياسي والجيوديني إلى الجيواقتصادي.[3] وإن الأهمية السياسية والجيوستراتيجية ترتبط بالمصالح الاقتصادية الحيوية للدول في الخليج العربي، لذا فإن الدور الروسي كان وما يزال يتأكد في هذه المنطقة لأهميتها الجيوسياسية والجيواقتصادية للعالم.[4]

أما الأهمية الجيوبولوتيكية للعراق وتأثيره على علاقة الجوار بين روسيا وإيران، لاسيما بعد احتلال العراق من قبل أمريكا، وطبقا لنظرية (نيكولاس سبيكمان)، أن العراق يقع ضمن ما اسماه "الإطار الأرضي للأهمية الإستراتيجية الذي يشكل هلالاً يحيط بالقلب الروسي، والذي أعطاه العالم ماكندر أهمية خاصة، وتنبأ له منذ العام 1904 بمستقبل كبير"[5]. لذا أعطت السياسة الخارجية

---

(1) الكسندر دوغين، محور موسكو-طهران، مجلة شؤون الأوسط، تشرين الأول- 1998، ص 40.

(2) نبيه الاصفهاني، السياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (136)، 1999، ص 228.

(3) يفغيني بريماكوف، الشرق الأوسط- المعلوم والمخفي، ترجمة: عبد السلام شهباز، (دمشق: دار اسكندون، 2006)، ص 387.

(4) محمد علي الفرا، الولايات المتحدة والنفط والسيطرة على العالم، متاح على الرابط: http://alarabnews.com/alshaab/GIF/07-03-2003/Alfarra.htm

(5) عمر كامل حسن، مصدر سبق ذكره، ص 88.

الروسية أهمية بالغة إلى موقع العراق الجغرافي سواء في سياستها القديمة أو الحديثة بعد التواجد الأمريكي في العراق، إذ ان التواجد الأمريكي في العراق جعل من روسيا الاتحادية تخسر أهم حلفائها التقليديين في الشرق الأوسط، إلا وهو العراق الذي يرتبط معها بعلاقات اقتصادية وسياسية مضافا إلى معاهدة صداقة منذ سبعينيات القرن المنصرم[1].

أما العلاقات الروسية –السورية فهي علاقات متميزة تؤثر فيها العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية، وخصوصاً في الأزمة السورية بعد عام 2011، وهو ما سنتناوله بالبحث لاحقاً.

لذا فإنه قد تم خلق نظام إقليمي جديد متمثل بنظام شرق أوسطي في المنطقة، بمشاركة (إسرائيل) التي حققت نجاحات لا يستهان بها في مجال إقامة علاقات ثابتة مع عدد من الدول العربية، واستطاعت إحداث خرق واسع في جدار المقاطعة الاقتصادية العربية، أمثال التعاون الزراعي مع مصر والمغرب، وكذا في مجال الصناعة النسيجية والنفطية مع مصر، هذا فضلاً عن مشروعات التعاون السياحي، والبيئي، والصناعي، والزراعي، والتبادل التجاري مع الأردن، هذه النجاحات التي تحققت للمشروع الشرق الأوسطي الذي هو بالأساس مشروع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو مشروع سياسي- اقتصادي-أمني- ثقافي قدم مزايا مهمة لـ (إسرائيل) التي تتمتع بمكانة إستراتيجية للولايات المتحدة، باعتبارها الحليف الوحيد الموثوق به في المنطقة (بالنسبة لها)،[2] وهو الأمر الذي أوجب على روسيا الاتحادية أن تأخذ بنظر الاعتبار حساسية العلاقة مع (إسرائيل)، لأن ذلك ممكن ان يفقدها مصالحها الحيوية في المنطقة، لاسيما مع وجود الصراع (الفسطيني-الإسرائيلي) وبعض الأنظمة العربية وكذلك

---

(1) سناء البديري، السياسة الروسية تجاه العراق بعد عام 2003في ظل وجود مصالح إستراتيجية واقتصادية، جريدة الصباح الجديد، متوفر على الموقع الالكتروني:
http://newsabah.com/newspaper103669/

(2) محمد دياب، أولوية الاعتبارات الجيوسياسية، شؤون الأوسط، العدد (79)، بيروت، لبنان، 1999، ص 11.

إيران، المعارضة لتطبيع العلاقة مع (إسرائيل).[1]

مما تقدم يتضح أن الأهمية الجيوبولوتيكية والإستراتيجية للشرق الأوسط حتمت على الإستراتيجية الروسية ان تضع في نظرها مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية في الشرق الأوسط.

ثانياً: متغير الإرهاب في السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط:

إن السياسة الروسية الجديدة، اولت اهتماماً كبيراً بالتغيرات الدولية المتصارعة والكبيرة في المشهد الجيوسياسي الحالي، والذي يظهر تنامي حافز قوي لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، وقد عملت على الحد من استمرار الدول الغربية في سيطرتها على سياسة واقتصاد العالم. وعملت السياسة الخارجية الروسية على تقليل الصراعات، والحروب في العالم وذلك من خلال خطوات، منها: الحد من انتشار الأسلحة النووية، والأسلحة الفتاكة،[2] لاسيما أن هناك تراجعاً أمريكياً ملحوظاً في منطقة الشرق الأوسط، مع أن الأوضاع الجيوسياسية توفر لروسيا جواً إقليمياً يناسب دورها التأريخي، أو على الأقل تمثل اعترافاً أمريكياً بالدور الروسي البارز في المنطقة، لاسيما مناطق التوتر والأزمات[3]. من هذه السياسة تبلورت الرؤية الروسية في الحرب على الإرهاب[4] بصورة عامة،

---

(1) محمد دياب، مصدر سبق ذكره، ص 12.

(2) ياسر عبد الحسين، منطقة الفراغ في العلاقات الدولية... الرهان الأمريكي-الروسي في عالم متغير، (بغداد، مركز بلادي للدراسات والابحاث الإستراتيجية، 2016)، ص 146–147.

(3) المصدر السابق، ص 145.

(4) الإرهاب اصطلاحاً يعرفه دكتور عصام رمضان المتخصص بالقانون الدولي بأنه: (استخدام أو تهديد باستخدام العنف ضد الأفراد، ويعرض للخطر أرواحاً بشرية بريئة، أو تهديد الحريات الأساسية للأفراد لأغراض سياسية بهدف التأثير على موقف أو سلوك مجموعة مستهدفة بغض النظر عن الضحايا المباشرين)، وقد عرفت لجنة القانون الدولي في المادة(19) أن المشروع المقدم من قبلها الي الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم= المتحدة الإرهاب (كل شخص يقتل شخصاً أو يسبب له ضرراً جسدياً بالغاً أو يخطفه أو يحاول القيام بفعل كهذا، أو يشارك شخصاً قام، أو حاول القيام بذلك) للمزيد ينظر إلى: كريم مزعل شبي، مفهوم الإرهاب.. الدراسة في قانون الدولي، متوفر على الرابط:
http://www.ahlulbaitonline.com/karbala/New/html/research/research.php?ID=65

وعلى (داعش) بصورة خاصة في منطقة الشرق الأوسط، فحماية المصالح الحيوية الاقتصادية لروسية في منطقة الشرق الأوسط من أولويات السياسة الخارجية البوتينية، وإن الحرب على الإرهاب مدخل للسياسة الروسية لاستعادة مكانة روسيا في النظام العالمي، لاسيما في الشرق الأوسط وباقي مناطق التوترات والصراعات الدولية. فاستعادة هيبة روسيا وعودتها إلى مركز القوة العظمى كان الشغل الشاغل لبوتين والذي استثمر تلك السياسة في مكافحة الإرهاب في الحرب على الشيشان آنذاك.[1] فالسياسة البوتينية سباقة في حربها على الإرهاب، من خلال توظيفها الاحداث التي حصلت في الشيشان بأنها أعمال إرهابية، تجب مكافحتها بالقوة العسكرية، لأنها منطلق لانتشار الإرهاب ليس في روسيا فقط بل في باقي دول المنطقة والعالم، لاسيما أن الكثير من عناصر داعش اليوم من الشيشان، وقد تحولت مكافحة الإرهاب في روسيا إلى مصلحةأمنية مركزية، كما يعتقد ان روسيا قد سبقت الولايات المتحدة والدول الغربية في مواجهة تهديد الإرهاب الذي اخذ بعدا عالميا بعد أحداث 11 أيلول عام 2001.[2]

ويمكن ان نلاحظ جوانب من إدارة روسيا لمكافحة الإرهاب فيما يأتي:

1- عند ظهور تنظيم داعش في سوريا من خلال (الصراع في سوريا) الذي بدأ 2011، لاسيما بعد استيلاء تنظيم داعش على طائرة حربية روسية في سوريا؛ مثل ذلك نقطة البداية لقلق روسيا من انتشار الإرهاب في الداخل الروسي ولاسيما بعد نشر التنظيم فيديو مسجل مسبقا يتوعد فيه بضم الشيشان وتحرير القوقاز وهو إقليم يمتد من الحدود الشمالية لإيران حتى الحدود الجنوبية لروسيا.[3]

(1) بافل بافيف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة... بوتين والبحث عن العظمة الروسية، مصدر سبق ذكره، ص 13.

(2) محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والعشرون، (القاهرة: دار الفجر الجديد للتوزيع والنشر، 2008)، ص 692.

(3) تامر بدوي، داعش في المجال الاوراسي: الابعاد والتداعيات الإقليمية، وفاطمة العمادي، "تنظيم الدولة الاسلامية: النشأة، التأثير والمستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص 67.

2- تشير التقارير إلى وجود أكثر من ثلاثة آلاف مقاتل قوقازي في تنظيم داعش في سوريا والعراق، على اثر ذلك دقت أجهزة الأمن الروسية ناقوس الخطر باعتقالها حوالي 2000 فرد في موسكو، بالإضافة إلى إغلاق 32 موقعاً الكترونياً يتبنى فكر تنظيم داعش، الا ان هذه الإجراءات القسرية من شأنها أن تعيد مرة أخرى انتاج متطرفين جدد جراء تضييق الخناق من الحكومة الروسية، إضافة إلى الخطر الذي يمثله المقاتلون القوقوازيون عند عودتهم إلى بلدهم ونشر أفكارهم الإرهابية المتطرفة، أو تأسيس منظمات إرهابية على غرار تنظيم الدولة، الا ان روسيا بالتعاون مع دول الجوار اتخذت إجراءات تعاونية لتأمين الحدود، ولا شك ان كل هذه التهديدات التي تخشاها روسيا، من أسبابها التدخل العسكري في سوريا.[1]

3- رصدت أجهزة الأمن الروسية زيادة في أعداد المنتمين الروس إلى تنظيم داعش كما رصدت زيادة في أعداد مواقع الانترنت التي تكمن وظيفتها في جذب منتمين جدد إلى التنظيم، ولأن البعد الأمني له أولوية لدى الجانب الروسي فكان لابد أن تكافح روسيا ذلك التنظيم الإرهابي لاسيما بعد ان قام بالتهديد أكثر من مرة بأن روسيا عدوٌّ للتنظيم وانه يستهدفها أمنياً، ومن هنا كان لابد أن تبدأ روسيا في اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة في مكافحة التنظيم الإرهابي، لعل من أهم تلك الإجراءات كان محاربة التنظيم في الداخل السوري، وهذا هو السبب الذي يبرر به الجانب الروسي دوماً التدخل العسكري الذي قامت به روسيا.[2]

4- ان التخوف الروسي من أحداث ما سُمي بـ (الربيع العربي)

(1) تامر بدوي، مصدر سبق ذكره، ص ص 68-71.

(2) نورهان الشيخ، السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط: هل تتجه روسيا إلى المزيد من الانخراط في أزمات المنطقة؟، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (203)، 2016، ص ص 68-70.

وما نجم عنه من انتشار الإسلام السياسي العابر للحدود زاد من الاهتمام الروسي بمنطقة الشرق الأوسط خوفا من وصول الأمر إلى المجال الاوراسي، ومنذ البداية حاولت روسيا الاحتفاظ بتعريف خاص بها لمفهوم الإرهاب (مفهوم الإرهاب حسب القانون الروسي: هو ايديولوجيا العنف، واستخدام وسائل التخويف والترهيب، والاعمال غير المشروعة، وممارسة التأثير في الوعي الجماهيري، وعلى قرارات السلطات الحكومية، والمحلية والمنظمات الدولية) والذي اختلف في تعريفه مع الجانب الغربي، إذ ترى روسيا أن أعمال المقاومة الفلسطينية حق مشروع، بينما يراه الغرب وإسرائيل بشكل خاص إرهاباً يجب القضاء عليه، إلا أن الجميع لم تختلف بشأن وصف تنظيم داعش بالتنظيم الإرهابي[1]، وهذا ما دفع روسيا نحو اتخاذ إجراءات فعالة ضد التنظيم، وفي مقابل الخلاف بين الروس والغرب على تعريف الإرهاب، إلا أن الروس والغرب يتفقون تماما بشأن مكافحة الإرهاب الدولي، هذا ولابد أن تكون جزءاً من هذا التحالف الدولي الذي يكافح تنظيم داعش، إلا ان انضمام روسيا إلى التحالف الدولي الذي يحارب داعش من شأنه ان يهدم كل ما قامت ببنائه في علاقاتها مع بشار الأسد؛ نظراً لأن بعض الفصائل المسلحة في سوريا لا تعد ارهاباً من وجهة النظر الأمريكية بينما تعدها روسيا إرهابا، كما ان الولايات المتحدة الأمريكية تفرض في تحالفها تغيير النظام السوري جزءاً من عملية محاربة الإرهاب في سوريا، وهذا ما لا ترتضيه الرؤية الروسية لتشعب مصالحها في سوريا لا سيما مع الرئيس بشار الأسد.[2]

(1) ياسر عبد الحسين، مصدر سبق ذكره، ص 149.

(2) للمزيد ينظر: شيماء سمير، متغير الإرهاب في سياسة روسيا تجاه الشرق الأوسط، عزت محمود، المركز الديمقراطي العربي، متوفر على الموقع: www.democraticac.de.

5- تزامن توجيه روسيا ضربات عسكرية إلى داعش وتكوين تحالف بينها من جهة وبين الجانب الإيراني والعراقي والسوري من جهة أخرى، مع تكوين تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ومما يبدو في ساحة الأحداث ان التحالف الروسي في تعارض تام مع توجهات التحالف الأمريكي بالرغم أن كليهما يحمل شعار الحرب على الإرهاب، وهذا بطبيعة الحال أدى إلى خلق بيئة أفضل لتنامي الإرهاب وليس مكافحته إذ استغل التنظيم فشل الدول الكبرى في القضاء عليه ليروج لنفسه ولمدى قوته وسيطرته على الأمور في سوريا وكذلك في العراق، وقد أكد ذلك رئيس وزراء بريطانيا الأسبق (توني بلير) وكذلك (بيرني ساندروس) السيناتور الأمريكي المرشح السابق في الانتخابات الأمريكية، إلا أن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال مسؤولية القوى الكبرى التامة في ظهور الإرهاب والفكر المتطرف بل ان وجود عوامل داخلية اصيلة كانت السبب في ذلك وساعدتها العوامل الخارجية.[1] وأعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في الأول من أكتوبر 2015 امام الأمم المتحدة: ان الأهداف من التدخل العسكري الروسي في سوريا تشبه اهداف التحالف الدولي من التدخل في سوريا، إذ تهدف روسيا في المقام الأول لمكافحة إرهاب تنظيم داعش والقضاء عليه، كما نفت دعمها لأي طرف يحارب شعب سوريا، وتستهدف روسيا بالأساس مستودعات الأسلحة الخاصة بداعش، وبرر لافروف الأمر بأن روسيا ترفض محاربة الإرهاب من خلال تحالف غير شرعي بأنه يتصرف دون قرارات من مجلس الأمن.[2]

(1) وحيد عبد المجيد، دور القوى الدولية الكبرى في تنامي الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، متوافر على الموقع الالكتروني:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent

(2) سيرغي لافروف: اهداف العملية الروسية في سوريا مكافحة الإرهاب لا دعم أي من القوى السياسية، متوافر على الموقع الالكتروني: https://arabic.rt.com/news/

تشير بعض التحليلات والأبحاث التي تتناول التدخل الروسي في سوريا إلى وجود دوافع تتخفى وراء مكافحة الإرهاب، ومن تلك الدوافع هو التموضع الإستراتيجي بمعنى أن روسيا ترغب في التمركز بمنطقة الشرق الأوسط من خلال سوريا ولهذا فإنها تدخلت بقوة في ضرب الإرهاب في سوريا من أجل تحقيق أهدافها الجيوسياسية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.[1]

يتضح مما تقدم في هذا المطلب ان من أهم دوافع اهتمام روسيا بالشرق الأوسط هي الآتي:[2]

1- استعادة روسيا مواقع النفوذ التي فقدتها منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، وتصحيح الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة إلى علاقة أكثر تكافؤاً.

2- الاحتياجات الروسية ذات الطابع الجيوسياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، وضمان مصالحها في المنطقة.

3- تجد روسيا أن لعب دور الوساطة مغرياً فهو يتيح لها الاضطلاع بدور عالمي مؤثر.

4- لدى روسيا مصالح اقتصادية مهمة في منطقة الشرق الأوسط إذ انها مجال لعقد صفقات بيع الأسلحة، ومن ناحية أخرى فإن المنطقة تشهد تزايداً ملحوظاً في الطلب على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وهو ما يتيح لروسيا الفرصة للحصول على نصيب من هذا الطلب.

5- إن سعي روسيا إلى زيادة نفوذها في الشرق الأوسط لا يخدم مصالحها هي فقط، بل يصب أيضاً في مصلحة الصين الحليف الأكبر لروسيا، إذ ترى الصين أن زيادة النفوذ الروسي في منطقة الشرق الأوسط

---

(1) محمد عبد الله يونس، رؤى غربية لسيناريوهات التدخل العسكري الروسي في سوريا، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، متوافر على الموقع الالكتروني: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent

(2) محمد احمد ابو سعدة، تنامي الدور الروسي في المنطقة الإقليمية، متوافر على الرابط: https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2014/05/08/329082.html

أفضل من النفوذ الأمريكي، الذي سعى كثيرا إلى إبعاد الصين من هذه المنطقة.[1]

ومما سبق استطاعت روسيا أن توظف التوترات والأزمات في منطقة الشرق الأوسط لتحقيق مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية في المنطقة، لاسيما بعد التراجع الملحوظ للدور الأمريكي فيها، وهذا يعني أن روسيا الاتحادية عملت على إعادة تشكيل التوازن الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط وحققت أهدافها بأضعاف الهيمنة الأمريكية والغربية على المنطقة وركزت دورها الفعال في المنطقة.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الروسية في منطقة المشرق العربي

وهي المنطقة التي تشمل كل من الدول العربية: العراق، وسوريا، والادرن، ولبنان، وفلسطين- (إسرائيل). سيتم في هذا المطلب تسليط الضوء على العلاقات الروسية مع الدول (العراق، سوريا، الصراع الإسرائيلي الفلسطيني) كونها الدول الأهم في الإستراتيجية الروسية لهذه المنطقة.

اولا: العلاقات العراقية الروسية بعد 2003:

ان الأهمية الجيوبولوتيكية والإستراتيجية للعراق، وكونه جزءاً من الشرق الأوسط، أوجب على روسيا ان يكون لها وجود ودور في هذه المنطقة المهمة من العالم، والتي كانت وما تزال ساحة لصراعات القوى الكبرى المؤثرة في النظام الدولي، لاسيما ان العراق بلد يمتلك المقومات الجغرافية والاقتصادية الكبيرة والتي لو استثمرت لكان له شأن إقليمي كبير، فضلاً عن كون العراق سوقاً مهمة من أسواق تصريف السلاح الروسي، لذا بدأت العلاقات الروسية-العراقية في وقت مبكر من القرن الماضي. وسنقتصر في دراستنا على العلاقات بين البلدين بعد 2003.[2]

---

(1) علي حسين باكير، "العلاقات الإستراتيجية الصينية-الروسية"، مجلة الدفاع الوطني، 2012/5/14، متوافر على الموقع الالكتروني: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

(2) بيداء محمود احمد، السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية 2000-2012، (بغداد: بيت الحكمة 2013)، ص 47.

في مطلع القرن الجديد عندما أخذت نذر الحرب الأمريكية على العراق تلوح بالأفق، سجل الموقف الروسي علامة جيدة، وإن لم تكن لتمنع الاحتلال، إذ هددت روسيا باستخدام حق الفيتو إذ ماحاولت الولايات المتحدة الأمريكية استصدار قرار في مجلس الأمن يفوضه ببدء العمليات ضد العراق، إذ صرح وزير الخارجية الروسية السابق (ايغور ايغانوف): إن على المجتمع الدولي ضمان عدم تطوير بغداد لأسلحة الدمار الشامل، وإن واشنطن فشلت ولحد الآن في تقديم دليل واحد يثبت ان العراق يشكل خطراً على الولايات المتحدة الأمريكية.[1] وأدركت روسيا آنذاك واقع الهيمنة الأمريكية الذي تسعى إلى تحقيقه الولايات المتحدة، لذا حاولت جاهدة صد التحركات الأمريكية تجاه العراق، ففعلت دبلوماسيتها الخارجية باتجاه الأوربيين على نحو قيام محور روسي-فرنسي-ألماني معارض للحرب على العراق، تأكد بتوقيع إعلان ثلاثي ضد الحرب في 2003/2/10. وبالفعل نجح التحالف في الحيلولة دون أن تحتال واشنطن على غطاء الشرعية الدولية لحربها على العراق.[2]

وعندما فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في تطويع الموقف الروسي لغرض استمالته وموافقته على حرب العراق، تحركت هي بقرار منفردة مع مجموعة من الحلفاء لخوض حرب الاحتلال، وهو الأمر الذي أدى إلى أن يفقد الروس، عندما نجحت الولايات المتحدة في احتلال العراق، واحداً من أبرز الأنظمة السياسية الحليفة لها في منطقة الشرق الأوسط، والذي لو بقي لكانت روسيا قد قطعت أشواطاً واسعة في طريق عودة نفوذها إلى هذه المنطقة. لذلك نجد أن الولايات المتحدة استبقت المحاولات الروسية لرفع العقوبات عن العراق باحتلاله خوفاً من أن تثمر الجهود الروسية عن فوائد لمصلحتها. ومن هنا لا نستغرب إسهام بعض قادة الاحتلال في العراق في إصدار تصريحات تذهب إلى

(1) موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، تسلسل احداث 2003، متوفر على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/

(2) حليم الاعرجي، روسيا الاتحادية من البحث عن السلام الداخلي إلى العودة للمكانة العالمية، صحيفة صوت العراق الالكترونية، 2012/6/6، متوفر على الموقع الالكتروني: http://www.sotaliraq.com/

أنه لن يسمح لروسيا بإقامة علاقات اقتصادية واسعة مع العراق، لأنها أعربت عن عدم موافقتها بشكل قاطع على العملية العسكرية فيه.[1]

ولكن كان على روسيا أن تفكر بجدية في سبيل عودة دورها في العراق كسابق عهده. وهنا جاء الموقف الروسي تجاه قضية احتلال العراق يتم بالتدرج شيئاً فشيئاً، ففي البدء انكفأت روسيا عن التدخل في العراق، باعتبار أن الولايات المتحدة أصبحت لها اليد الطولى في التحكم في شؤونه، كما ان مصلحة روسيا ان تتعثر الولايات المتحدة في العراق، لأن النجاح الأمريكي يعني استمرار سياسة الهيمنة وعدم احترام المنظمات الدولية فرض التبعية على الآخرين، بينما الفشل بالعراق يعني إعادة الحسابات من جديد. ولذلك فإن روسيا رفضت المشروع الذي قدمته الولايات المتحدة في أيلول 2003، والذي يتيح للأمم المتحدة الاضطلاع بدور حيوي في العراق ويجيز تشكيل قوة متعددة الجنسيات، إذ جاء الرفض الروسي على أساس ان إشارات غامضة حول دور الأمم المتحدة وأنه لا يوجد دور واضح لها.[2]

ومع أن الحكومة المؤقتة برئاسة اياد علاوي قد قامت بزيارة رسمية إلى روسيا وأعلنت روسيا عن استعدادها عن شطب 90% من ديون العراق بما يجعلها تنخفض 10 مليار دولار، تقريباً انطلاقاً من شعور التضامن مع شعب العراق الصديق لروسيا. على حد تعبير الرئيس الروسي (بوتين)، مع ان الزيارة تمخضت عنها توقيع أكثر من اتفاقية، إلا ان الدور الروسي في العراق استمر أقل مما هو مطلوب. لقد بررت القيادة الروسية ضعف دورها لوجود جهات لا تريد لروسيا دوراً فاعلا في العراق، إذ صرحت "نحن على استعداد لدعم الجهود في مجال الاستقرار السياسي في العراق، وأننا نعرف بوجود قوى تحاول إحباط هذه العملية".[3]

(1) يفغيني بريماكوف، بغداد وموسكو: افاق التعاون وتحافظات على الانتخابات، صحيفة الشرق الأوسط، 95124، 2004/12/13.

(2) صحيفة الحياة، العدد (15699)، 2006/3/29.

(3) يفغيني بريماكوف، بغداد وموسكو: افاق التعاون وتحفظات على الانتخابات، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (95124)، 2004/12/13.

وأن روسيا رفضت أي انسحاب أمريكي قبل ان يتحقق الاستقرار في العراق، وقد أعلن الرئيس (بوتين) أن الانسحاب الأمريكي قبل ان يتحقق الاستقرار في العراق يزيد الأمر سوءاً.[1] وفي الجانب الآخر ارتأت روسيا العودة بدورها في العراق، فقام سكرتير مجلس الأمن الروسي ايغور ايفانوف بزيارة العراق في 13 تشرين الثاني عام 2005، لتنهي بذلك انكفاءها عن المسألة العراقية– ومما أعلنه ايفانوف: نحن ندعم جهود العراق في مكافحة الإرهاب، كما تستطيع بغداد ان تتوقع منا المساعدة في هذا المجال.[2]

وفي المدة من 11–12 من شباط 2008 زار وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري موسكو وبدأت مرحلة جديدة في العلاقات بين روسيا والعراق، فموسكو وافقت نهائياً على التنازل عن 93% من ديون العراق لها. وتم التوقيع على اتفاقية بهذا الشأن بين زيباري ونائب رئيس الوزراء الروسي ووزير المالية الكسي كودرين، وبهذا الصدد أعلن كودرين أن موسكو وافقت على شطب 93% من ديون روسيا المستحقة على العراق البالغة 12,9 مليار دولار. وبهذا تكون روسيا قد أعفت العراق من حوالي 13 مليار من الديون.[3]

وفي كانون الثاني عام 2009 زار العراق في زيارة رسمية –لأول مرة خلال السنوات الخمس السابقة لهذا التاريخ– الوفد الروسي الرفيع المستوى برئاسة النائب الأول رئيس مجلس الفيدرالية الروسي الكسندر تورشين وضع الوفد ادارة مجلس اتحاد مستخرجي النفط الروس برئاسة يوري شافرانيل، وقد أجرى أعضاء الوفد مباحثات مع القيادة العراقية العليا في سرد مجالات التعاون الثنائي، ابتداء من مشاريع في مجال الطاقة والأمن، بما في ذلك استئناف التعاون العسكري التقني، وانتهاء بمجال التعاون في مجال التعليم. وعلى أثر تلك الزيارة زار رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي روسيا في العام نفسه، وجدد رئيس الوزراء الدعوة

(1) صحيفة الزمان، العدد (2106)، 2005/5/10.

(2) ماريانا بيلينكايا، زيارة ايفانوف المفاجئة إلى العراق،
https://www.bibalex.org/Attachments/Publications/Files/2014042212000786290_AWRAQ9pdffinal.pdf

(3) هاني ثاوي، روسيا والعراق مرحلة جديدة، صحيفة الوطن العمانية، 2008/2/24.

للشركات الروسية للعمل والاستثمارات في العراق، مؤكدة أن جميع الظروف مهيأة للعمل في العراق.[1]

وعلى صعيد التعاون النفطي، فقد أشار رئيس كبرى شركات النفط الروسية (لوك اويل): "نعمل مع 500 خبير عراقي ونستثمر 30 مليار في تطوير حقل القرنة". وأكد رئيس الشركة انها تقوم بتنفيذ مشاريع البنى التحتية في البلدان والأحياء السكنية المحيطة بحقول النفط. وفي نهاية كانون الثاني 2010 تم توقيع عقد الخدمة المتضمن تقديم خدمات تطوير واستخراج الهيدوكربونات في الحقل. وأبرمت شركة نفط الجنوب العقد مع ائتلاف نفطي مكون من لوك اويل 56,2% وشركة ستائويل E18,75 S% وشركة نفط الشمال 25%.[2]

أكدت روسيا في تلك الفترة بصدد تحركاتها تجاه العراق، على ضرورة السيطرة على الأوضاع الأمنية ومحاربة الإرهاب، وحذرت روسيا من تقسيم العراق إلى كيانات ثلاثة، إذ أشار رئيس الوزراء الخارجية الروسي (سيرغي لافروف): "ان هكذا خطوات تنطوي على خطر يتحول معه العراق إلى دولة غير مستقرة بما سيجعله بؤرة توتر دائم"،[3] وطرحت روسيا رؤيتها بخصوص الاحداث الأمنية التي يشهدها العراق وفرقت بين الإرهابيين وبين من يحاربون الاحتلال، وقد أشار في هذا المعنى أحد السياسيين الروس إلى: "أن موسكو لا تزال ترى أن هناك فرقا بين الإرهابين وبين أولئك الذين يحاربون قوات الاحتلال. يجب أن لا يغلق الباب في وجههم لأن أساليب القوة وحدها لن تجدي نفعا في هذا المجال"،[4] عملت روسيا الاتحادية على الإسهام في محاولات النهوض بالاقتصاد العراقي، وما إسقاط الجزء الأعظم من الديون الروسية على

(1) بيداء محمود احمد، السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية 2000–2012، (بغداد: بيت الحكمة، 2013) ص 48.

(2) انظر إلى الرابط الالكتروني:
http://basvoice.com/ar/news.shp?action=view4id=3239

(3) يفغيني بريماكوف، مصدر سبق ذكره.

(4) ماريانا بيلينكايا، زيارة ايفانوف... مصدر سبق ذكره.

العراق الا دليل على ذلك.[1]

بناء على ما تقدم، ما يزال الدور الروسي يحاول استعادة وجوده في هذه المنطقة المهمة في العالم، وعليه إن أطرافاً كثيرة لم ترد لروسيا الاتحادية ان يكون لها دور مهم في العراق، وان موقف روسيا في الحرب لم يتغير، إذ عدته خطأً فادحاً ارتكبته الولايات المتحدة.[2]

ثانيا: الإستراتيجية الروسية في سوريا:

تعد سوريا واحدة من أهم الدول في المشرق العربي لموقعها الجيوسياسي والجيواقتصادي، لذا اهتمت روسيا في إستراتيجياتها تجاه المنطقة ولاسيما سوريا وذلك لأهداف عدة، منها الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية في سوريا، ومنع احتوائها من قبل الغرب والولايات المتحدة، فضلاً عن منع إيجاد بديل طاقوي من قبل الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، يمر عبر الأراضي السورية.[3]

سنتناول في هذا المحور المصالح الإستراتيجية الروسية في سوريا، والصراع في سوريا والدور الروسي.

1- المصالح الإستراتيجية الروسية في سوريا

تعود العلاقات الروسية السورية إلى مرحلة الحرب الباردة وقد كان الاتحاد السوفيتي يدعم النظام في سوريا، وحافظت كل منهما على تلك العلاقة عقب تفكك الاتحاد السوفيتي، ونتيجة التوجهات الروسية للحصول على منطقة نفوذ إستراتيجية في الشرق الأوسط، توجهت إلى تطوير علاقتها مع سوريا، مستفيدة من تصاعد الخلافات الأمريكية السورية ونظراً للأهمية الجيوستراتيجية التي تمتلكها سوريا، فسوريا تطل على البحر الأبيض المتوسط إلى جانب محاذاتها إلى

(1) هاني ثاوي، مصدر سبق ذكره.
(2) صحيفة الزمان، العدد 2106، 2005/5/10.
(3) محمد جاسم حسين، دور الطاقة في التوجه الإستراتيجي الروسي تجاه الاتحاد الأوربي، مصدر سبق ذكره، 106.

كل من إسرائيل والأردن والعراق ولبنان وتركيا، فإن ذلك أعطاها مكانة متميزة في الإستراتيجية الدولية، كما ان التحالف الروسي الإيراني أسهم في تعزيز العلاقة الروسية-السورية والارتقاء بهما في مختلف المجالات.[1]

وهناك مجموعة أبعاد تحكم الإستراتيجية الروسية في سورية، ودعمها المستمر لنظام الرئيس بشار الأسد، ومنها:

أ-البعد الاقتصادي:

منذ بدء التعاون النشيط بين البلدين وقعت العديد من الاتفاقيات، إذ قام الاتحاد السوفيتي السابق بتشييد 63 مشروعاً، من أهمها سلسلة المحطات الكهربائية على نهر الفرات، والعقود المائية مع المحطتين الكهرومائيتين (البعث وتشرين) والمرحلة الأولى للمحطة الكهروحرارية (تشرين)، ومد 1500 كم من السكك الحديدية، 3700 كم من خطوط الكهرباء، وبناء عدد من منشأت الري، وغيرها من المشاريع الحيوية. وأكتشف الاتحاد السوفيتي حقول النفط في شمال شرق سوريا، وقام بإنشاء خطوط أنابيب لنقل المشتقات النفطية، ومعمل الأسمدة الكيميائية مما سمح بتوفير نسبة 22% من الطاقة الكهربائية، و27% من النفط، ومساحة 70 ألف هكتار من الأراضي المروية. وانخفض حجم التبادل التجاري إلى حد كبير في مطلع التسعينيات، وعادت العلاقات الاقتصادية والتجارية فنمت بين سوريا وروسيا نمواً لافتاً في السنوات الأخيرة، فبلغ حجم التبادل التجاري بينهما في عام 2009 نحو 3,1 مليار دولار، كما يشكل حجم التبادل التجاري بين روسيا وسوريا حوالي 20% من حجم التبادل الروسي التجاري مع كل البلدان العربية، ليصل في عام 2011 إلى نحو ملياري دولار.[2]

وبلغ حجم الصادرات من روسيا إلى سوريا حوالي 600 مليون دولار عام 2014، بينما حجم الصادرات السورية إلى روسيا بلغ 20 مليون دولار، وسبب

(1) وحيد عبد المجيد، دور القوى الكبرى في تنامي الإرهاب، مصدر سبق ذكره.
(2) جريدة النور الأليكترونية، العلاقات السورية- الروسية... تنسيق دائم وتعاون مستمر متوافر على الرابط: www.an-nour.com

هذا الانخفاض في صادرات البلدين وحجم التبادل التجاري يرجع إلى سبب العقوبات الدولية المفروضة على سوريا، وكذلك على روسيا.[1]

لذا نلاحظ أهمية البعد الاقتصادي في العلاقات بين روسيا الاتحادية وسوريا، وهو ما استوجب على روسيا الاتحادية ديمومة هذه العلاقات في هذه المنطقة المهمة في الشرق الأوسط.

ب-البعد العسكري

تعد سوريا واحدة من أهم الأسواق لبيع السلاح الروسي، ففي عام 2010م بلغت قيمة السلاح الروسي المبيع إلى سوريا أكثر من (700) مليون دولار أمريكي، وهذا ما يشكل (7%) من تجارة روسيا العسكرية، كما تم عقد بعد ذلك صفقات لبيع الأسلحة الروسية إلى سوريا بقيمة (4) مليار دولار، وهذا يعني ارتفاع المبيعات العسكرية الروسية إلى سوريا إلى حوالي ثمانية مليارات دولار في المدة ما بين (2006-2013)، وهذا يعد مؤشراً اقتصادياً كبيراً يعود لروسيا الاتحادية ومن الصعب التفريط به، ويظهر هذا التأثير وهذا البعد العسكري الاقتصادي من خلال تجربة ليبيا، إذ خسرت روسيا الاتحادية حوالي (4) مليار دولار قيمة صفقة الأسلحة الروسية إلى ليبيا كان المؤمل أن تصل ليبيا قبل مدة قصيرة من إسقاط النظام الليبي.[2]

جـ- البعد الإستراتيجي:

يمثل موقع روسيا قيمة عليا في الفكر الإستراتيجي الروسي، إذ تعد قاعدة الحرية في ميناء (طرطوس)، القاعدة الوحيدة لروسيا الاتحادية على شواطئ البحر المتوسط. ففي عام 1971م عقدت اتفاقية بين الاتحاد السوفيتي (سابقا) وبين

(1) صحيفة الوطن، العلاقات الأقتصادية السورية- الروسية وتفاصيل على لسان الملحق التجاري الروسي، متاح على الرابط: www.syrianexpert.net

(2) طلال عتريسي، التحالف الإيراني الروسي صفقات مفتوحة، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، العدد (11)، 2014، ص 67.

الجمهورية العربية السورية حول إقامة تلك القاعدة، بيد ان استمرارها جعل من روسيا تتنازل عن حوالي (9,8) مليار من ديونها على سوريا عام 2006م، فضلاً عن حصول روسيا الاتحادية على تسهيلات في اللاذقية، يفسر الأهمية البالغة لهذه القاعدة وهذا الاهتمام البالغ من قبل روسيا الاتحادية لكي يكون لهما موضع قدم في الشرق الأوسط وتحديدا في البحر المتوسط، وفي عام 2008 تم التوقيع على معاهدة إستراتيجية بين روسيا وسوريا بموجبها تم التنازل عن ديون روسيا الاتحادية والاتحاد السوفيتي قبلها لدى سوريا، والتي كانت تبلغ حوالي 13 مليار دولار، وتم إعادة تسليح وتدريب القوات المسلحة السورية وتوسيع ميناء طرطوس لاستقبال أكثر عدد ممكن من قطع البحرية الروسية الحديثة باعتبار ذلك جزءاً من المعاهدة.[1]

كما يتضح البعد الإستراتيجي في الدور الروسي خلال الصراع في سوريا من خلال محاولة روسيا الاتحادية توظيف حالة الصراع في سوريا باعتباره أداة فاعلة لسياستها الخارجية والرغبة في مواجهة الهيمنة الأمريكية والبحث عن عالم متعدد الأقطاب.[2] وأظهرت روسيا الاتحادية موقفها الرافض في إسقاط النظام السوري، في مواقفها وسياستها الخارجية، وقد صرح الرئيس الروسي السابق (ديمتري ميدفيدف) في أيار 2011 بأن روسيا الاتحادية ستتخذ مجموعة من الإجراءات للحيلولة من دون اتخاذ قرار من الأمم المتحدة شبه القرار المتعلق بليبيا، وهذا تعبير واضح عن رؤيتها حيال الصراع في روسيا.[3]

وظفت روسيا الاتحادية الصراع في سوريا لإضعاف الهيمنة الأمريكية في العالم، وقد نجحت بإيجاد تقارب بينهما وبين الموقف الصيني الرافض أيضاً لهذه الهيمنة الأمريكية، واستطاعت إقناع الصين على تعطيل إصدار قرار العقوبات

(1) الوطن اون لاين، اسباب التدخل العسكري الروسي في سوريا، متوافر على الموقع الالكتروني: http://www.alwatan.com.sa

(2) ميشيل كيلو، رهانات صعبة: حسابات موسكو تجاه الصراع في سوريا، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (195)، 2014، ص 102.

(3) ميشيل كيلو، مصدر سبق ذكره، ص 103.

الدولية من مجلس الأمن بحق النظام السوري[1]. وفي هذا الصدد اتخذت روسيا والصين حق النقض المزدوج في خمس مرات منذ اندلاع الصراع في سوريا وفي الغالب تدين روسيا، وقدمت من أطراف مختلفة، شملت الآتي:[2]

الأول: في تشرين الأول 2001م صدر الفيتو ضد مشروع قرار تقدمت به الدول الأوربية وحظي بموافقة أمريكية يتضمن ادانة النظام السوري لارتكابه أعمال العنف بحق المتظاهرين.

الثاني: في 4 شباط 2012 صدر الفيتو ضد مشروع قرار عربي حظي بدعم الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية بتضمن تبني خطة العمل العربي للانتقال السياسي في سوريا على اثر ما أصدره مجلس وزراء الخارجية العربي في 22 كانون الثاني 2012.

الثالث: في 11 تموز 2012 صدر الفيتو ضد مشروع تقدمت به الدول الأوربية يضع خطة المبعوث الدولي (كوفي انان) تحت مواد الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويطالب بمشروع فرض عقوبات غير عسكرية على النظام السوري إذ لم يبدِ التزامه بمقررات خطة (كوفي انان).

الرابع: في 23 أيار 2014 صدر الفيتو ضد مشروع قرار يتضمن إحالة ملف سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، عندما اعتبرت روسيا الاتحادية والصين ان الاعمال التي ترتكب في سوريا لا ترقى إلى مستوى الإحالة إلى المحكمة الدولية الجنائية.

الخامس: في 8 تشرين الأول استخدمت روسيا حق الفيتو ضد مشروع قرار غربي حول حلب، اما الصين فقد امتنعت عن التصويت.[3]

(1) سعد محيو، ورقة عمل روسيا والربيع العربي الثوابت والمتغيرات، مجلة المستقبل العربي، 2012، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد (405)، ص 122.
(2) محمد معزز إسكندر، الدور الروسي في الصراعات العربية، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، بغداد، 2015، ص 217.
(3) الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، متوافر على الرابط: https://arabic.rt.com.

2-الصراع في سوريا والدور الروسي:

لعل المشاركة الواسعة من قبل روسيا فيما يجري في سوريا يأتي في جزء منه إلى محاولة روسيا أداء دور فاعل في النظام الدولي يؤهلها من إعادة تشكيل التوازن في المنطقة. ولقد تعرضت سوريا في 2011 إلى واحدة من اكبر التحولات أهمية في تاريخها الدولي المعاصر، والتي بدأت من خلال الاحتجاجات الشعبية التي تطورت بشكل كبير إلى أزمة داخلية وإلى حرب أهلية بين الحكومة السورية والمعارضة التي تقود الحراك الشعبي. وعلى المستوى الإقليمي فيمكن أن تؤدي ظاهرة تشظي العنف في سوريا إلى ان يمتد لمناطق مختلفة مهيئة لحالة صراع ذي سمة طائفية في منطقة الشرق الأوسط.[1] ومنذ بداية الأزمة عملت روسيا الاتحادية على دعم النظام السوري، وأصرت على التشكيك في القوى الثورية في سوريا من حيث المنطلقات التي تحملها وأهدافها وهو ما جعلها تدافع عن مشروعية لجوء النظام إلى استخدام القوة ضد شعبه.[2]

بينما كانت الإستراتيجية الأمريكية في سوريا تمثلت في التشدد على ضرورة تغيير موازين القوى ميدانياً وسياسياً، لفرض انتقال سياسي على النظام السوري وحلفائه، والتي تضمنت العمل على تشكيل ائتلاف وطني سوري في الدولة بتاريخ 11 نوفمبر، 2012 وتأسيس جسم عسكري جديد للمعارضة يتبع الائتلاف، لإعلان حكومة مؤقتة.[3]

بينما رأت روسيا هذه الإستراتيجية تؤدي إلى خروج من اتفاق جنيف، الذي توصلت إليه مجموعة العمل الدولية بشان سوريا، والذي ينص على تشكيل جسم انتقالي من الحكومة والمعارضة بصلاحيات تنفيذية كاملة تقود إلى مرحل

(1) عقيل محفوظ، الحدث السوري: مقارنه تفكيكه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 33035، 15-2-2014: على الرابط: www.dohainstitute.org
(2) صافيناز محمد احمد، مكاسب الأسد: تاثير التغيرات الإقليمية في موازين الصراع في سوريا، مجلة السياسة الدولية، 2013/12/28، متاح على الرابط: http//www.siyassa.org
(3) المحرك الدولي والإقليمي والسباق إلى دمشق، مركز الشام للبحوث والدراسات، (2012)، 2014/2/22، متاح على الرابط: http//www.shers.net

انتقالية، وتغفل مصير الأسد، وتشدد على بقاء الجيش والأجهزة الأمنية مع إجراء بعض التعديلات عليها.[1]

كما أدت استجابة الناتو إلى طلب تركيا في نشر صواريخ الباتريوت على الحدود السورية التركية إلى غضب روسيا، إذ جاء الاحتجاج الروسي على الإجراء شديدا، والذي اعتبر انه موجه للضغط على روسيا لتعديل موقفها من سوريا، وقد جاء الرد الروسي على مجموعة التطورات لتعزيز الوضع الأمني للنظام، عبر مساعدته على تطوير إستراتيجية عسكرية تستجيب للتطورات الميدانية، وتأهيله للاستمرار في الصراع ومواجهة المعارضة المتواجدين في مدينة دمشق. وعملت روسيا على بقاء باب التعاون مع الغرب بالشأن السوري وتلبية مطلب المبعوث المشترك السابق الأخضر الإبراهيمي في عقد لقاء ثانٍ روسي-أمريكي للتوافق بشان كيفية تطبيق اتفاقية جنيف دون تعديلها، ولكن روسيا ابدأت التباسا في موقفها من الأزمة، حيث تمسكت برأيها تجاه تنويه جنيف وإبقاء الجيش وضمان المشاركة الأقليات، في حين أبدت عدم اعتمادها كليا على الأسد في هذه الأزمة. حين اعترفت الحكومة الروسية بمحدودية التأثير عليها، وأكدت محاولتها الضغط على الحكومة السورية لإقناعها بضرورية الجلوس على طاولة تفاوض المعارضة، عدم اللجوء إلى الحل العسكري.[2]

ومن أجل تعزيز الدور الروسي الداعم للنظام السوري اتخذت روسيا الاتحادية مجموعه من القرارات أو السياسات لردع الدول الغربية التي تفكر في التدخل العسكري في سوريا، وتمثلت تلك الإجراءات بوصول وحدات من الأسطول البحري الروسي إلى الموانئ السورية، فضلاً عن شحن كميات كبيرة من الأسلحة إلى سوريا، وفي هذا الصدد فقد اجرت القوات البحرية الروسية مناورات عسكرية قبالة السواحل السورية في البحر الأبيض المتوسط، استمرت من 19-29 كانون الثاني 2013، وقد وصفت هذه المناورات انها الأضخم من

(1) المحرك الدولي والإقليمي والسباق إلى دمشق، مركز الشام للبحوث والدراسات، (2012)، 2014/2/22، متاح على الرابط: http//www.shers.net

(2) المصدر السابق.

نوعها التي تجريها القوات الروسية منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، وقد شارك فيها أكثر من عشرين سفينة روسية حربية وثلاث غواصات انضمت إلى المناورات إلى الجيوش الروسية المتمركزة في كل من البحر الأسود وبحر البلطيق وبحر الشمال، وتمثل هذه الإجراءات مجموعه من الوسائل التي تلجأ إليها روسيا لحماية النظام السوري في أي اعتداء خارجي،[1] فضلاً عن حماية النظام السوري باتخاذ حق النقض المزدوج مع الصين لخمس مرات منذ اندلاع الصراع في سوريا.[2]

كما أن هناك مسالة أخرى حاولت من خلالها روسيا الاتحادية تفويت التدخل العسكري من قبل الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية في سوريا، وهي المبادرة التي طرحتها لنزع السلاح الكيمياوي من سوريا، وتجنيبها الضربة العسكرية التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

إن تجنيب سوريا مخاطر الضربة العسكرية يعد من أهم الأدوار الدبلوماسية الروسية، إلى جانب الأدوار الأخرى الاقتصادية والعسكرية، فضلاً عن التقارب الروسي الصيني حيال الأزمة السورية مستنداً إلى أبعاد إستراتيجية ترتبط بطبيعة التوازن الدولي وسعي الدولتين للانتقال الحثيث إلى نظام متعدد الأقطاب، ومع أهمية المتغيرات التي يستخدمها النظام السياسي الدولي المختلفة بيد ان فاعلية العامل الروسي إزاء حالة الصراع في سوريا تؤشر إلى بوادر فعلية في الانتقال إلى هيكل التوازن الدولي، ويمكن متابعه ثلاث سمات أساسية تتعلق بهذا الأمر، وهي:[4]

(1) احمد يوسف احمد واخرون، حال الامة العربية، 2011-2012 المعضلات التغيير وافاقه، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 52.

(2) المصدر السابق، ص 214.

(3) أبو بكر الدسوقي، الشرق الأوسط إلى اين، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 194، تشرين الأول 2013، ص 8.

(4) محمد فايز فرحات، السلوك الروسي الصيني في مواجهه موجه الربيع العربي قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات الدولية، الدوحة- قطر، العدد (1)، 2013ص 35-36.

الأولى: تتعلق بوقوع صراع في منطقة قلب الشرق الأوسط بوصفه إقليماً مركزياً يمثل نقطة تلاقي وتقاطع مصالح مختلف الدول الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والصين والاتحاد الأوروبي.

الثانية: تتضمن ما كشفت عن الصراع من تأكيد المصالح المشتركة وتقريبها بين قوتين رئيسيتين، هما روسيا الاتحادية والصين، وهما أبرز القوى المرشحة لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

الثالثة: تبرز في طبيعة النظام السوري وموقع سوريا في إطار التحالفات والمحاور الإقليمية والدولية فقد انتقل الصراع داخل سوريا بين الحكومة والمعارضة إلى صراع على سوريا بين القوى الإقليمية والدولية الفاعل، وان إسقاط النظام السوري سيتضمن إعادة تشكيل خارطة التحالفات في المنطقة بما يؤدي إلى إعادة توزيع مناطق النفوذ بين مختلف القوى الفاعلة.

ونظراً لما تتمتع به قطر من احتياطي غازي كبير وافتقارها إلى وسائل التصدير؛ لاعتمادها على تسييل الغاز، حاولت مع السعودية وتركيا إسقاط النظام السوري وبدعم أمريكي وأوربي حتى يتسنى مد أنابيب الغاز عبر الأراضي السورية، الذي يعد المنفذ الوحيد للغاز الخليجي، ومن ثم ربطها بمشروع نابوكو الإستراتيجي الذي ينقل الغاز من آسيا الوسطى والقوقاز.[1]

يمكن القول إن الصراع في سوريا هو صراع من اجل الطاقة، وهذا ما انعكس على طبيعة التفاعلات الإقليمية والدولية اتجاه الصراع الروسي، ما أصبح واضحاً في تمسك روسيا بسوريا ورفضها المستمر التدخل الخارجي فيها لعدد من الأسباب، منها الآتي:[2]

1- افشال مشروع نقل الغاز (نابوكو) من آسيا الوسطى والقوقاز، والوقوف بالضد من تغذيته من مصادر الغاز في الخليج العربي.

(1) ياسر عبد الحسين، منطقة الفراغ في العلاقات الدولية: الرهان الأمريكي الروسي في عالم متغير، مصدر سبق ذكره، ص 164.

(2) محمد جاسم حسين، دور الطاقة في التوجه الاستراتيجي الروسي تجاه الاتحاد الاوربي، مصدر سبق ذكره، ص 173. وكذلك للمزيد ينظر: س. غ. لوزيانين، عودة روسيا للشرق الكبير، ترجمة: هاشم حمودي، (بيروت: دار المدى، 2012)، ص 81.

2- تعمل روسيا منذ عقود على عدم السماح للاتحاد الأوربي في الوصول للغاز القطري والوقوف بوجه أي تطلعات تسهم في تنويع الاتحاد الأوربي لامتدادات الغاز، سواء كانت من آسيا الوسطى أو القوقاز أو من شمال أفريقيا.

3- تسعى روسيا إلى إخضاع الاتحاد الأوربي إلى سياستها الطاقوية والتحكم في العرض والطلب على الغاز العالمي من خلال تبني عدد من الخطط التي تمنع من وصول المستهلكين إلى مصادر بديلة سواء كانت من سوريا أو آسيا الوسطى أو القوقاز.

4- ان واجهة سوريا قد أعادت النفوذ العالمي لروسيا، من خلال تحكمها بطرق نقل الغاز، كذلك في الوقوف بوجه التطلعات الأوربية والأمريكية في إدارة النظام الدولي بصورة منفردة.

5- سمح الصراع في سوريا إلى إعادة النفوذ الروسي في البحر المتوسط من خلال البحرية في طرطوس والجوية في حميميم التي ساعدت على المزيد من الوجود والمشاركة في المياه الدافئة لمكافحة الإرهاب والترتيبات الأمنية الأخرى.

كما أن الإستراتيجية الروسية البوتينية أخذت تؤتي ثمارها من خلال الموقف الروسي القوي في الأزمة السورية والتي أثبتت بالدليل العملي أن روسيا أصبحت اللاعب الأهم والأقوى حضوراً وتأثيراً على الساحة السياسية العالمية، فهي تمسك الآن بمفاتيح التسوية والحل لمعظم الصراعات والأزمات الإقليمية، وأصبح الشرق الأوسط هو ساحتها الأولى، إذ تشكل مبادراتها وتحركاتها القاعدة الأساس في كل ما يجري، فضلاً عن دورها المتعاظم في ضبط وتصحيح معادلات القوة الدولية التي اختلت سابقاً في مرحلة مابعد الحرب الباردة، وأصبح نظام الدولة الآن يتحول إلى مرحلة القطبية الثنائية المتحورة أو المرنة.[1]

(1) أسماعيل صبري مقلد، مقال نشره على صفحته الشخصية على مواقع التواصل الأجتماعية www.Ismail Sabry Maklad.com.

وعليه يتضح مما تقدم أن روسيا الاتحادية استطاعت معادلة تشكيل التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط.

ثالثاً: الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني:

يشير الموقف الروسي الرسمي إلى أن روسيا تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة وضرورة إيجاد حل للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي يمر عبر القرارات الروسية (242 و338 و1515)، وهو موقف يختلف بشكل كبير عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ يتمثل موقف الأخيرة على الدوام بالوقوف إلى جانب إسرائيل على كل حال، والذي يكون عادة على الضد من المطالب الوطنية الشرعية.[1]

ومن الواضح أن الدور الروسي كان سلبيا في مرحلة معينة حيال المسائل المرتبطة بالقضية الفلسطينية. إلا أن روسيا عادت وانتهجت سياسة متوازنة تمثلت في دعم التوجه نحو حل الصراع العربي الإسرائيلي سلمياً، وتشجيع مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية، ومنحت اهتماماً محورياً لقضية التسوية السياسية كي تتفادى حالة التوتر والعداء بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وحالة المجابهة العسكرية بين البلدان العربية وإسرائيل. وبالنتيجة قامت روسيا بدور الوسيط تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني مع إشارة إلى رفضها العدوان الإسرائيلي اليومي على الأراضي الفلسطينية.[2] وقد أفصح الموقف الروسي على لسان الرئيس فلاديمير بوتين في حديث له (نيسان 2006) بأن روسيا ترى ضرورة استئناف عملية السلام، لتسير استرشادا بخارطة الطريق إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش بسلام إلى جانب إسرائيل، وقال بأن روسيا ترى مصلحة المنطقة في إيجاد حلٍ عادل وشامل للنزاع في الشرق الأوسط، مؤكداً استعداد روسيا للمضي قدماً في دعم القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني.[3]

---

(1) روسيا تدعم قيام دولة فلسطينية مستقلة، متاح على الموقع الالكتروني:
https://www.facebook.com/bcfmes.ar

(2) لمى مضر الامارة، مصدر سبق ذكره، ص ص 365-366.

(3) بيداء محمود احمد، مصدر سبق ذكره، ص 32-33.

ويمكن أن نفهم الموقف الروسي من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ضمن نقطتين بحسب التعامل مع كل جانب منها، وهما:

1- التعامل مع الجانب الفلسطيني

من الواضح أن الفلسطينيين في أغلب الأحيان يرحبون بالموقف الروسي، إذ يجدون فيه دورا يدخل شيئا من التوازن في المواقف الموجودة بما يخدم حل القضية بشكل عادل. ولهذا السبب تجد القيادات الفلسطينية من فتح أو حماس دائما ما تدعو روسيا لتأدية دور فعال على صعيد عملية التسوية السلمية، مثل دعوة وزير خارجية السلطة الفلسطينية ناصر القدوة لموسكو (عام 2005)؛ لأنها تؤدي دورا فعالا في تنفيذ خارطة الطريق للتسوية في الشرق الأوسط من خلال قوله أن السلطة الفلسطينية تدعو موسكو ولجنة الوساطة الرباعية إلى تأدية دور فعال في المرحلة المقبلة لتنفيذ خطة خارطة الطريق وإكمال انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1967.[1] ولا ننسى ما أعلنته القيادة الروسية عند زيارتها للقاهرة عام 2005 عن مساعدة السلطة الفلسطينية في تعويض ما خسرته من أسلحة ضرورية للحفاظ على الأمن، من خلال تزويدها بمروحيتين وخمسين ناقلة جنود لم تعد صالحة لاستخدام الجيش الروسي، الأمر الذي أثار استهجان إسرائيل، وقد تمثل هذا بتعليق وزير الدفاع الإسرائيلي في زيارته شاؤول موفاز بالرفض القاطع، مدعيا أنه لا يسمح للسلطة الفلسطينية باستخدام آليات قد تستولي عليها عناصر من حماس أو الجهاد الإسلامي للقيام بعمليات ضد إسرائيل. كما أعلنت روسيا بهذا الصدد عن مبادرة لاستعداد روسيا أن تستضيف مؤتمراً دولياً حول الشرق الأوسط، وهي المبادرة التي رحب بها الجانب الفلسطيني فيما رفضتها إسرائيل والولايات المتحدة.[2]

---

(1) السلطة الوطنية الفلسطينية تدعو إلى أن تؤدي روسيا دورا فعالا في تنفيذ خارطة الطريق في الشرق الأوسط، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، متوفر على الرابط:
http://www.pcpsr.org/ar/node/296

(2) سليم نصار، بوتين يفشل في ترميم دور روسيا عن طريق قضية فلسطين، جريدة الحياة، العدد 15376، 2005/5/7.

هناك جملة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تم توقيعها بين وروسيا الاتحادية والسلطة الفلسطينية، أبرزها[1]: اتفاقية التعاون الاقتصادي بين دولة فلسطين وروسيا الاتحادية 1998، واتفاقية التعاون في مجال التعليم عام 2000، اتفاقية المشاورات السياسية بين وزارتي الخارجية في البلدين 2009، واتفاقية بين وزارتي السياحة في البلدين 2010، واتفاقية التعاون الثقافي في البلدين، واتفاقيه بين ديوان الرقابة الادارية والمالية لدولة فلسطين مع هيئه المحاسبة لروسيا الاتحادية، واتفاقية التعاون في المجال الزراعي، واتفاقية التعاون بين اللجنة الاولمبية الفلسطينية واللجنة الاولمبية الروسية، واتفاقية للتعاون بين وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا مع وكالة ريا نوفوستي 2011، واتفاقية بين وكالة معا وفضائية روسيا اليوم 2012، ومذكرة تعاون بين وزارتي الاقتصاد في البلدين، واتفاقية التعاون في مجال القضاء والنيابة العامة، واتفاقيات تعاون بين الجامعات الفلسطينية والروسية، واتفاقيات بين الاتحادات النقابية والمهنية في البلدين 2013، واتفاقية تعاون بين وزارتي الصحة في البلدين، واتفاقية تعاون بين وزارتي الداخلية في البلدين، واتفاقية تعاون بين إدارات الجمارك في البلدين، واتفاقية تعاون بين وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية مع والوكالة الفدرالية للتعاون الثقافي الدولي (روس سترودنتشيسفا)، واتفاقية للتعاون بين جامعة بيرزيت مع جامعة العلاقات الدولية التابعة لوزارة الخارجية 2014.

وهناك عدة مجالات للتعاون بين البلدين، منها: إقامة روسيا متحفًا روسياً في عهد رئاسة السيد ديمتري ميدفيديف، وقام بافتتاحه بصحبة الرئيس محمود عباس خلال زيارته لمدينة اريحا عام 2011. وفي عام 2012 قام الرئيس بوتين أثناء زيارته لفلسطين بافتتاح وتدشين المركز الثقافي الروسي في بيت لحم، والذي افتتحه بصحبة السيد الرئيس محمود عباس أيضاً، وفي عام 2014 تم افتتاح المدرسة الروسية في مدينة بيت لحم، بتمويل كامل من الحكومة الروسية وهي

(1) فتح نيوز، روسيا وفلسطين علاقة سجلها التأريخ، متوفر على الموقع الالكتروني: http://www.fateheg.org/

المدرسة التي سوف تقوم بتدريس اللغة الروسية باعتبارها لغة أجنبية ثانية إلى جانب المنهاج الفلسطيني.[1]

2- التعامل مع الجانب (الإسرائيلي):

في هذا الجانب تبدو العلاقة أكثر تعقيداً؛ إذ تبرز ثمة خلافات واسعة بين الطرفين الروسي و(الإسرائيلي)، لاسيما بعد الدعم الذي تظهره روسيا للمطالب الفلسطينية. ولعل من أبرز الملفات المطروحة هنا قضية المهاجرين الروس اليهود إلى (إسرائيل)، وهي قضية تتجلى آثار مهمة لها على الطرفين معا. ويشكل المهاجرون اليهود الروس من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق حوالي سدس سكان (إسرائيل)، فقد تحولوا إلى قوة سياسية واقتصادية ضاغطة، ليس فقط على الحكومة (الإسرائيلية)، بل أيضاً على الكرملين.[2] وقد سعى رئيس الوزراء (الإسرائيلي) السابق أرئيل شارون لجلب المزيد من المهاجرين الروس اليهود في محاولة لحل جزء من مشكلة الفارق في نسبة النمو السكاني داخل فلسطين المحتلة -وهي نسبة كانت محسومة لصالح العرب بحيث تشكل تهديدا حقيقيا لدولة (إسرائيل) اليهودية- ومن جانب آخر فإن روسيا تريد من (إسرائيل) بفعل مكانة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الضغط على الجانب الأمريكي المسيطر على المؤسسات المالية العالمية لأجل التخلي عن فكرة الضغط على الاقتصاد الروسي المدين بما يقدر بـ (190) مليار يورو، إذا ما أرادت الولايات المتحدة استخدام هذه الورقة للتأثير في الاقتصاد الروسي.[3] وبفعل هجرة عشرات الآلاف من الخبرات العلمية والتقنية الروسية تمكنت (إسرائيل) من اللحاق بالتطور العلمي وامتلاك طاقات علمية توازي ما لدى أوربا الغربية كلها، وأصبحت تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث نصيب الفرد من الاختراعات العلمية، هذا إلى جانب أن المهاجرين الروس يشكلون (3/1) من

(1) فتح نيوز، مصدر سبق ذكره
(2) مجلة المجلة، العدد 136، 5-2006/3/11.
(3) نبيل خليفة، العلاقات العربية الإسرائيلية، المهاجرون وأمريكا وخريطة الطريق، مجلة الوسط، العدد 615، 30، 2007، ص 11.

مجموع العاملين في المجال التكنولوجي (الإسرائيلي)، خاصة في التكنولوجيات الرفيعة، ولهم الفضل في زيادة صادرات (إسرائيل) في هذا المجال بنسبة 30%.[1]

ومن الملفات الحرجة المطروحة هنا أيضا: قضية الدعم الروسي للملف النووي الإيراني الذي ترى (إسرائيل) فيه تهديدا لأمنها القومي.[2] وتعد قضية مفاعل بوشهر القضية الأبرز في الملف النووي الإيراني، وكذا في ملف التعاون النووي بين روسيا وإيران، ومفاعل بوشهر هو المحطة الكهروذرية التي وافقت روسيا على إقامتها في إيران بخبرات روسية وبأموال إيرانية، وقد وافق الرئيس بوتين شخصياً على تحديد توقيت شحن نظام تور-أم إلى إيران. وعلى أثره دعا وزير الخارجية الروسي (إيغور ايفانوف) إلى تعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين روسيا وإيران على أن تتضمن بناء عدة مفاعلات نووية.[3]

ومن الملفات الحساسة بين إسرائيل وروسيا التقارب الروسي المصري الأخير، إذ أعربت الحكومة الإسرائيلية عن خشيتها من تأثير القرار على موقف مصر من بنود معاهدة (كامب-ديفيد)، لاسيما أن مصر تخوض حاليا معركة ضد الجماعات المسلحة في شبه جزيرة سيناء، كما ان التعاون العسكري مع روسيا من شأنه تزويد مصر بأحدث التقنيات في هذا المجال بعيدا عن الرقابة الإسرائيلية. اما رد فعل (إسرائيل) على سياسة روسيا في المنطقة: حاولت (إسرائيل) التقرب إلى روسيا محاولة منها لسد الفراغ في العلاقات الروسية الأمريكية، وظهر ذلك من خلال الموقف المحايد الذي اتخذته (إسرائيل) في أزمة القرم الأخيرة، وهو ما ترتب عليه توتر بين إسرائيل وامريكا.[4] ويرجع غضب الأمريكيين من غياب الإسرائيليين عن تصويت استنكار الزحف الروسي على القرم، والذي تم في الأمم الامتحدة. وظهر ذلك من خلال ما صرح به مسؤول

(1) مجلة المجلة، العدد 136، 5-2006/3/11.

(2) خليفة، نبيل، العلاقات العربية الإسرائيلية، المهاجرون وأمريكا وخريطة الطريق، مجلة الوسط، العدد 615، 30 تشرين الثاني 2007، ص 11.

(3) هدى الحسيني، روسيا الصادم والمصدوم، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10334.

(4) خيام محمد الزعبي، رعب إسرائيلي وقلق أمريكي من تحالف مصري روسي، صحيفة المنار، 2014/2/16.

أمريكي بقوله: "لقد فوجئنا من اننا لم نر إسرائيل منضمة لاغلب دول العالم التي صوتت في الجلسة العامة للأمم المتحدة، تأييدا للحفاظ على سلامة أوكرانيا الإقليمية".[1]

وخلاصة القول ان الحضور الروسي المتزايد في هذه المنطقة جاء من أجل ممارسة دور فاعل يضمن لها دوراً في إعادة تشكيل التوازن الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثالث: روسيا والتوازن الإستراتيجي في منطقة الخليج

سيتم في هذا المطلب دراسة الإستراتيجية الروسية في منطقة الخليج العربي، وكذلك الإستراتيجية الروسية في إيران لأهميتهما الإستراتيجية العالمية ولروسيا، ولتأثيرهما الكبير في معادلة التوازن الدولي.

أولا: منطقة الخليج العربي:

إن منطقة الخليج العربي هي من أهم المناطق في الشرق الأوسط وهي منطقة صراع دولي للنفوذ، لما تملكه من مقومات جغرافية واقتصادية لا غنى لأي دولة، تريد أن يكون لها دور في الساحة العالمية. لذا سنتعرض لأهمية منطقة الخليج العربي بالنسبة لروسيا الاتحادية.

كان السوفيت قبل تفكيك الاتحاد السوفيتي وانهياره يراقبون بدقه التحولات التي كانت تجري في الخليج، لاسيما وان لهم حدوداً طويلة مع إيران، وفي الثمانينيات أقامت موسكو في مقابل قواعد الأمريكان في الخليج قاعدة صاروخية في أفغانستان، وحصلت على تسهيلات بحرية في عدن وبعض الجزر في البحر الأحمر اليمنية الجنوبية والأثيوبية، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي أعلنت واشنطن ان القسم الدفاعي عن إيران الذي كان موجودا في البنتاغون في مقابل الهجوم الروسي قد حذف من السياسة الأمريكية.[2] إن الأهمية الجيوسياسية لمنطقة

(1) محمد احمد ابو سعدة، تنامي الدور الروسي في المنطقة الإقليمية، متوفر على الموقع الالكتروني: www.howgaza.org

(2) محمد احمد، مصدر سبق ذكره، ص 145

الخليج تشكل عاملاً لقوة دول المنطقة وبقدر ما تستفيد جميع هذه البلدان من هذه المكانة بشكل جيد يعود النفع على الجميع.[1]

ومن المسائل التي تذكر في هذا الصدد أيضاً -أي العلاقات الروسية مع الخليج العربي- أن روسيا تعد من أوائل الدول التي اعترفت بالنظام السياسي في الجزيرة العربية لأسرة آل سعود؛ إذ اعترفت عام 1926م بالدولة السعودية المستقلة، وأخذت تطور العلاقات التجارية معها[2]. على أن هذا الواقع لم يدم إلا بشكل مرحلي موجز؛ فمع نهايات ثلاثينيات القرن المنصرم شهدت العلاقات الروسية-السعودية انقطاعاً لما يزيد على خمسين عاما. وبحسب القراءة المعلنة كان يقف وراء هذا الانقطاع دوافع إيديولوجية متمثلة بتبني السعودية للأنموذج الديني الذي يرى في شيوعية الاتحاد السوفيتي مظهرا من مظاهر الكفر لا يجوز دينياً معه إقامة أي علاقات مع الاتحاد السوفيتي؛ إذ يكون نوعاً من التعاون مع الكفار، إلا أن تفكك الاتحاد السوفيتي وما رافقه من انحطاط للأنموذج الشيوعي المناهض للأديان، وما رافقه أيضاً من تحولات في البيئة الدولية، سمح بعودة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين السعودية وروسيا عام 1990م، كما افتتحت سفارتا البلدين عام 1991.[3]

هذا وقد شهدت العلاقات الروسية السعودية تقدما ملحوظا كان من نتائجه موافقة المملكة العربية السعودية على قيام عدد من الشركات النفطية الروسية بالتنقيب عن النفط في منطقة الربع الخالي.[4] ومن الجدير بالذكر أن تفكك الاتحاد السوفيتي سمح علنا بعودة العلاقات الفاعلة بين السعودية وروسيا، وإلى بدء النشاط الدبلوماسي الكامل والذي توج في العام 1991 بافتتاح سفارتي البلدين. ثم

(1) جراهام فولر، التقييم الإستراتيجي... الشرق الأوسط، تحرير: زلمي خليل زاد، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997)، ص 240.

(2) هلال حارثي، ثمانون عاما من الصداقة والتعاون في عمر العلاقات السعودية الروسية، متوافر على الرابط: http://www.alriyadh.com/151446

(3) يوري زينين، نظرة موسكو: ذكرى مهمة في حياة المملكة العربية السعودية. متاح على الموقع: http://www.dotmsr.com

(4) هلال حارثي، مصدر سبق ذكره.

تواصل التقدم في العلاقات بين البلدين بشكل ملحوظ بعد أن كانت التساؤلات تبرز كثيرا بشأن إصرار السياسة السعودية في الاعتماد على إبقاء التحالف منفردا مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتواصل مع البيت الأبيض فقط، دون أن توزع محاور التعاون عبر أكثر من سبيل.[1] ومن أبرز دلالات التعاون بين روسيا والسعودية: التعاون في مجال النفط والغاز الطبيعي؛ باعتبار أن الدولتين هما في مقدمة دول العالم المصدرة والمنتجة للنفط، وأن لقرارهما دورا مهما في أوضاع سوق النفط العالمية. كما شمل هذا الميدان توسعا في مجال التعاون الروسي السعودي، كان أبرزه عمل الشركات النفطية الروسية في السعودية مثل (استروي ترانس غاز)، وشركة (لوك أويل) التي نالت حق إجراء أعمال الاستكشاف الجيولوجي واستثمار حقول الغاز والغاز المتكاثف في منطقة الربع الخالي.[2]

وقد ارتفع مؤشر التعاون بين روسيا ودول الخليج العربي لاسيما الإمارات والكويت وقطر؛ فالإمارات أصبحت من أبرز المستوردين للأسلحة الروسية. وتأمل الكويت وقطر في إجراء اتفاقيات تعاون عسكري وفني مع روسيا؛ فقد زار وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف كل من السعودية والكويت وقطر في أيار 2006م، وتحدث عن ضرورة تطوير العلاقات المشتركة بين روسيا وهذه الدول.[3]

وتشير الإحصائيات الأولية إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري غير النفطي بين روسيا والأمارات العربية من العام 2016، بنحو 16,6% ألا أن هذا الارتفاع ما يزال غير كاف لتعويض التراجع الملحوظ الذي شهده التبادل التجاري غير النفطي، مابين عامي 2014 و2015. حيث أنخفض من 2,73 مليار دولار عام 2014 إلى 1,76 مليار دولار عام 2015.[4]

(1) للمزيد انظر: أنور قاسم، لماذا لا تدق الرياض باب الكرملين، صحيفة القدس العربي، 2002/8/19.

(2) يوري زينين، مصدر سبق ذكره.

(3) ، الأمارات وروسيا ترتبطان بعلاقات تأريخية متميزة، جريدة البيان الأقتصادي، 11 نوفمبر 2016، متوفر على الرابط: WWW.Albayan.ae

(4) المصدر السابق.

وقعت روسيا والكويت الثلاثاء 10 /تشرين الثاني عام 2015، عددا من اتفاقيات التعاون بين البلدين في قطاعات النقل والنفط والاستثمار والثقافة. وجاء توقيع الاتفاقات هذه عقب محادثات أجراها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مع أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في منتجع سوتشي المطل على البحر الأسود. وأهم الاتفاقات التي تم توقيعها مذكرة تفاهم بين شركة "روس أوبورون أكسبورت" التي تدير 85% من صادرات روسيا من الأسلحة والمعدات العسكرية ووزارة الدفاع الكويتية لتطوير التعاون العسكري التقني بين البلدين. ووفقا لبعض الخبراء العسكرين فإن الكويت مهتمة بشراء كميات كبيرة من الأسلحة المتطورة. ومن المتوقع إبرام عقد لتوريد الكويت مضادات طيران من طراز "S300"، و"الجيل الرابع ++" من طائرات سوخوي 35، ومروحيات ومعدات عسكرية روسية أخرى. كما وقع عملاق الغاز الروسي "غازبروم" ومؤسسة البترول الكويتية مذكرة تفاهم وتعاون في قطاع النفط والغاز. وكانت "غازبروم" قد ناقشت مع الجانب الكويتي في وقت سابق الإمدادات الممكنة من الغاز الطبيعي المسال من روسيا إلى الدولة الخليجية، بالإضافة إلى التنفيذ المشترك لمشروعات في قطاع النفط والغاز. وفي إطار الاستثمارات، اتفقت الكويت وموسكو على إنشاء منصة استثمار بهدف تمويل مشاريع مشتركة بين البلدين، ووقع على الوثيقة الصندوق الروسي للاستثمار والشركة الكويتية للاستثمار.[1]

وقال صندوق الاستثمار المباشر الروسي إن الهيئة العامة للاستثمار (صندوق الثروة السيادي الكويتي) خصصت 500 مليون دولار إضافية للاستثمار في مشروعات في روسيا بالشراكة مع الصندوق الروسي. ويأتي هذا بعد أن خصصت الهيئة 500 مليون دولار للاستثمار مع الصندوق الروسي في عام 2012. ووقعت وزارة النقل الروسية ووزارة المواصلات في دولة الكويت مذكرة للتعاون في مجال النقل، واتفق البلدان على إلغاء التأشيرة بين البلدين لحاملي الجوازات الدبلوماسية والرسمية والخاصة.

(1) يوري زينين، مصدر سبق ذكره.

ويشار هنا إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين ما يزال ضئيلاً ولا يتناسب مع ما يمتلكه الجانبان من إمكانيات ضخمة رغم العلاقات السياسية القديمة القائمة، إذ لا تتعدى قيمة الواردات الكويتية من البضائع الروسية 171 مليون دولار، (حوالي 52 مليون دينار)، وذلك وفقا لإحصاءات وزارة التجارة والصناعة الكويتية لعام 2013. ولا تتجاوز قيمة الصادرات الكويتية إلى روسيا 8,5 ملايين دولار، للمدة نفسها.[1]

وكما أكد وزير الطاقة الروسي (ألكسندر نوفاك) أهمية الارتقاء بحجم التعاون التجاري بين البلدين الذي لم يتخط 1.1 مليار دولار في عام 2014، ليتماشى مع إمكانات البلدين. وتظهر البيانات الاقتصادية أن صادرات السعودية إلى السوق الروسية خلال العام الماضي، تمثلت في المواد الـ"بولي إيثلين عالي الكثافة والبوليميرات إثيلين"، إضافة إلى أصباغ ودهانات سطحية والسجاد والموكيت وخيوط العزل. فيما تمثلت الصادرات الروسية إلى السوق السعودية بأسلاك النحاس والشعير والحديد الصلب غير المخلوط وزيوت الوقود وزيوت محضرات الديزل. وأشار نوفاك إلى أن انعقاد اللجنة المشتركة وما ضمته من عدد كبير من ممثلي الجانبين الحكومي والقطاع الخاص يعد مؤشرا جيدا لمدى التقدم الذي يمكن إحرازه في المرحلة القادمة. وسيعمل الجانبان على تشكيل فريق عمل مشترك لمتابعة ما تم الاتفاق عليها ومتابعة المشاريع الناجمة عن هذه الدورة، بالإضافة إلى تكثيف اللقاءات الثنائية، خاصة بعد الدفعة الكبيرة التي جاءت من إعلان صندوق الاستثمارات في البلدين عن برنامج استثماري لإنشاء وتدشين مشاريع مشتركة بقيمة تبلغ 10 مليارات دولار.

وتعد هذه الاستثمارات أكبر استثمارات أجنبية في تاريخ الصندوق الروسي، متجاوزة استثمارات سابقة لصندوق الإمارات العربية المتحدة السيادي بقيمة 7 مليارات دولار[2].

(1) شبكة روسيا اليوم العربية الأيكترونية، روسيا والكويت تبرمان أتفاقات تعاون في مجالات النقل والطاقة والأستثمار، متاح على الرابط: https://arabic.rt.com

(2) شبكة روسيا اليوم العربية الأيكترونية، التعاون الروسي السعودي يتجاوز قطاع النفط، متاح على الرابط: https://arabic.rt.com/news/

يتضح مما تقدم الأهمية الإستراتيجية القصوى للخليج العربي بالنسبة للدول الكبرى، وروسيا الاتحادية حاولت جاهدة ان يكون لها دور في تلك المنطقة المهمة من العالم، وذلك لتحقيق أهدافها الاقتصادية والأمنية والسياسية لإعادة تشكيل التوازن الدولي في منطقة الخليج.

ثانيا: إيران

تمتلك روسيا علاقات عميقة مع إيران لاسيما في ظل المتغيرات الإقليمية التي عملت على تقريب البلدين، وقد تطورت علاقات تعاون وشراكة إستراتيجية بينهما فيما يخص العديد من المجالات والقضايا الإقليمية والدولية، من بينها الملف النووي الإيراني والذي شكل محور أزمة دولية واختلفت حوله آراء ومواقف الدول الكبرى. من خلال هذا الموضوع سيتم دراسة الإستراتيجية الروسية من خلال موقفها من مجموع القضايا بين البلدين وخصوصاً الملف النووي الإيراني، والدوافع والمرتكزات، لهذا الموقف:

1- العلاقات الروسية-الإيرانية بعد الحرب الباردة:

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، اخذت العلاقات الروسية-الإيرانية مرحلة من الفتور والجمود السياسي، استمرت لسنوات عديدة، بسبب المتغيرات الدولية التي شهدتها المنطقة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، إضافة للتنافس والصراع الدولي للحصول على ثروات المنطقة المنفصلة عن الاتحاد. وبرز بعد عام 1991م التوجه الإيراني نحو منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وتنافست مع روسيا في هذه المناطق، والاختلاف الأيديولوجي بين إيران وروسيا الاتحادية أدى إلى توجه روسيا الاتحادية إلى الغرب والابتعاد عن إيران في المدة مابين 1991-1994.[1]

وبعد عام 1994، عادت العلاقات الإيرانية الروسية، وتم عقد عدة اتفاقات

(1) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، روسيا والبرنامج النووي الإيراني، مجلة الدراسات الإقليمية 2013/3/25.
متاح على الرابط .http//regionalstudiescenter.uomosul.edu

مهمة بين الطرفين، ومنها حول بناء بعض المفاعلات النووية، وذلك بسبب الصعوبات التي يعانيها الاقتصاد الروسي.[1]

وفي ظل المعطيات الجديدة، لاسيما بعد ظهور الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قطباً مهيمناً على الساحة الدولية، ابقت إيران علاقاتها الجيدة منذ البداية مع روسيا. وعادت للتوثق من جديد، حيث التقت الدولتان في العديد من المواقف والرؤى التي استندت إلى رفضها الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي الجديد. وقد أسهمت في تطور العلاقات الروسية-الإيرانية عدة عوامل، ومن بينها الموقع الجغرافي التي تتميز بها إيران المطل على بحر قزوين والخليج العربي، وعزلتها عن الغرب، والتغير الذي مس السياسة الإيرانية تجاه آسيا الوسطى وبحر قزوين، فانتقلت من البعد الايديولوجي (تصدير الإسلام الثوري) إلى البعد الاقتصادي. كما التقت المصالح الإيرانية الروسية في القضايا الإستراتيجية والخاصة بآسيا الوسطى والبلقان والقوقاز. من خلال شركات النفط، والمشاريع الاستثمارية الاقتصادية، وكذلك الاستثمارات الاقتصادية الكبرى الأوربية والتركية في آسيا الوسطى. وأن تطور العلاقات التركية-الإسرائيلية وخصوصاً في مجال الأمن شكل عامل ضغط على إيران، جعلها تتجه نحو التعاون مع روسيا.[2]

كما ان الموقع الجيوستراتيجي لإيران سمح لها بالتأثير في الأزمات التي شهدتها مناطق آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان، بالإضافة إلى منطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها منطقة الخليج العربي، وهو ما يفرض على روسيا الشراكة السياسية في القضايا المتعلقة بهذه المناطق مع إيران، وذلك لتوافق وجهات نظرهما حول معظم تلك القضايا الإقليمية.[3]

(1) ميشال يمين (العلاقات الروسية-الإيرانية): مشاكل وتطلعات، مجلة شؤون الأوسط، العدد (114)، 2011، ص 71.

(2) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، مرجع سبق ذكره.

(3) خديجة لعربي، السياسية الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، بعد احداث 11 سبتبر 2011، 2014 كلية الساسة والاقتصاد، جامعة الازهر، القاهرة، ص 142.

كما تكمن أهمية العلاقات بين موسكو وطهران في استثمار ثروات بحر قزوين، وعدم السماح بوجود قوات أجنبية[1]، لاسيما الوجود الأمريكي إذ أشار (زبغنيو بريجنسكي) في كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى) إلى ان منطقة بحر قزوين ستكون في العصور القادمة مكاناً للتنافس حول الهيمنة والنفوذ العالميين، إذ تزخر المنطقة بثروات طائلة.[2] وفي هذا السياق، تواجه روسيا مع إيران مشكلة في غاية الأهمية، وهي الوصول إلى اتفاق حول مسألة تقسيم نفط بحر قزوين، ففي الدفاع عن مصالحها القومية، تتخذ كل من موسكو وطهران موقفين مختلفين حول هذه القضية. إذ ان روسيا وكذلك كزاخستان وتركماستان وأذربيجان تعارض هذا المشروع الإيراني والذي يقر بتقسيم بحيرة قزوين إلى حصص متساوية (لكل دولة 20%) بين الدول الخمس التي تتشاطر بحر قزوين. وقدمت هذه الدول مشروعا مختلفا ينبغي بموجبه تحديد حجم حصة كل دولة من بحر قزوين، تبعاً لطول الشاطئ لكل دولة. فيما ان إيران التي يبلغ شاطئها على بحر قزوين 14% من نسبة الشواطئ المحاذية للبحر فقط، تدافع عن فكرة التقسيم المتساوي بين الدول الخمس، فإن روسيا في هذه الحالة ستفقد 200 الف كم مربع. من الحوض المائي. الا ان التعاون الروسي الإيراني على الرغم من اختلاف المواقف فيما يخص مسألة بحر قزوين- يتطور بشكل ملحوظ بالصيغة التي تخدم الطرفين.[3] وتوجد بينها آفاق عديدة كثيرة بين روسيا الاتحادية وإيران، وخصوصاً في المجال الخارجي والاقتصادي، وكذلك في مجال التكنولوجيا العسكرية بين الدولتين، إذ بلغ حجم التبادل التجاري السنوي عام 2005 بين روسيا وإيران نحو مليار دولار.[4] لذلك تعد إيران مصدراً مهماً من مصادر التمويل القومي الروسي، كما يمكن اعتبارها ممراً محتملاً لتصدير الحصة

(1) احمد دياب، "روسيا واللعبة الكبرى في اسيا"، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (267)، 2007، ص 123.
(2) خديجة لعريبي، مصدر سبق ذكره، ص 142.
(3) فيض اللاييف، "إيران القوية بين مصالح روسيا وهواجس العرب"، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد (128)، ربيع 2008، ص 57.
(4) المصدر السابق، ص 57.

الروسية من نفط قزوين إلى موانئ بحر العرب مباشرة في طريقها إلى أفريقيا والشرق الأقصى، كما ان البعد النووي في العلاقة الروسية-الإيرانية يضفي بعداً آخر على التقاء مصلحة البلدين وعلى اعتبار إيران احد طرفي الشراكة المستقبلية. وهناك علاقات متداخلة بين البلدين وتعد العلاقات بينهما ذات انعكاسات متداخلة.[1] وساعد اقتناء إيران للأسلحة والتكنولوجية النووية الروسية في الحفاظ على المجمع الصناعي العسكري الروسي وتقسيم الطاقة الذرية، كما عمل على توفير الوظائف لآلاف المواطنين الروس.[2]

وفي حقبة مابين 1990-1996، كانت مبيعات روسيا لإيران من الأسلحة تقدر بأكثر من (5) مليار دولار، ثم أوقفت روسيا الصفقات بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية. لكن في عام 2000 عادت روسيا لبيع الأسلحة لإيران، وقد تعززت هذه العلاقة الإستراتيجية بين البلدين من خلال معارضتها لتوسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو) شرقا والهيمنة الأمريكية بعد أحداث أيلول 2001م[3]. وفي 2005، اشترت إيران من روسيا صواريخ ارض جو بقيمة (700) مليون دولار. لذلك فإن التعاون العسكري بين البلدين لاقى ترحيباً واسعاً من قبل روسيا بعد الاتحاد السوفيتي (سابقاً) في ظل انهيار الاقتصاد وتعطيل الصناعة الروسية.[4]

وقد شهدت العلاقات بين روسيا الاتحادية وإيران تطورا ملحوظا في المجالات الاقتصادية والتعاون العسكري والتقني حينما قام الرئيس الروسي (بوتين) في زيارة إيران عام 2007، والتقى الرئيس الإيراني السابق (محمود أحمدي نجاد)، وكذلك المرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي، إذ منحت

(1) لمى مضر الامارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، بيروت، دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 385.
(2) ليليا شيفتسوفا، مصدر سبق ذكره، ص 250-251.
(3) شاهرام تشوبين، طموحات إيران، ترجمة: بسام شما، (لبنان: الدار العربية، ناشرون، 2007)، ص 173.
(4) يازا جنكاني، صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد: ودور السياسة النووية في رسم الخارطة السياسية للشرق الأوسط، ترجمة: علي مرتضى سعيد، (القاهرة: مركز القومي للترجمة، 2001)، ص 124

هذه الزيارة دفعة قوية للعلاقة بين البلدين، وعللت هذه الزيارة بالموافقة على استيراد إيران لـ (82) طناً من اليورانيوم المخصب إلى مفاعل بوشهر النووي، مع ضمان عقود صفقات سلاح روسي بالمقابل، والعمل على مناقشة فكرة تأسيس كارتل للغاز الطبيعي.[1]

2- التعاون النووي الإيراني-الروسي:

كان اول عقد لتشييد محطة للطاقة الذرية في بوشهر، تم توقيعه بين إيران وألمانيا الاتحادية عام 1974. وفي مارس عام 1977، ابرمت إيران اتفاقية أخرى مع ألمانيا الاتحادية للتعاون في مجال الهندسة النووية. وعلاوة على ذلك وقعت اتفاقية مفصلة مع فرنسا في مارس 1976، للتعاون الاقتصادي، إذ نصت على مشاركة فرنسا في تشييد محطة للطاقة الذرية في الاهواز. وكان من المقرر تشغيل محطتي الطاقة الأوليتين في بوشهر، بين عامي 1980-1981، وان تكون أخرتان جاهزين في الاهواز، بحلول عامي 1983-1984 ولكن الثورة الإسلامية التي اندلعت سنه 1979 وضعت حدا لهذا التعاون. وشهد مطلع الثمانينيات بداية عملية تفاوض بين إيران وروسيا لإكمال محطة الطاقة النووية في بوشهر، وتم ذلك بموجب عقد تم توقيعه في 1995، وقد اثار توقيع العقد والتنفيذ المبكر له انتقاداً من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، إذ اتهما إيران بتطوير الأسلحة النووية، وروسيا بالتواطؤ معها، وادعيا ان إيران في موقف تستطيع في استخدام محطة الطاقة الذرية في بوشهر لتعزيز برنامجها النووي العسكري. ولكن روسيا رفضت الاتهامات، بأنها ليس لها أساس من الصحة، ولأن تشييد المحطة كان يباشر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكانت إيران طرفا في معاهدة انتشار الأسلحة النووية.[2]

---

(1) ايمن طلال يوسف، "روسيا البوتينيه بين الاوتوقراطية الداخلية والاولويات الجيوبولتيكيه الخارجية"، مجلة المستقبل العربـي، بيروت، العدد (358)، 2008، ص 89.

(2) فيتالي نومكن، العالقات الروسية بين أوربا والولايات المتحدة، انعكاسات على الأمن الوطني، الامارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبـي، 2006، ص 28.

اثار هذا التعاون بين روسيا وإيران مخاوف الغرب، فقد دخلت موسكو بقوه على ساحة هذه التجاذبات، فكانت تتحمس للدفاع عن المواقف الإيرانية حينها، تحميها في مجلس الأمن، وتغض الطرف عن الهجمات السياسية عليها، بما فيها فرض العقوبات الدولية أحياناً أخرى. ويحيط بالأزمة النووية الإيرانية مجموعة من المصالح الإستراتيجية، من بينها: أمن الدول الغربية، واستقرار منطقة الخليج، ومستقبل الحرب على الإرهاب، اما المصالح الإستراتيجية طويلة الأمد، فتتعلق بمستقبل الانتشار النووي، إذ تهدد إيران في حال حيازتها للأسلحة النووية كلاً من تركيا، المملكة العربية السعودية وإسرائيل.[1]

بعد عام 2002 تغيرت النظرة الروسية في التعامل مع الملف النووي الإيراني، وذلك لان الوكالة الدولية للطاقة الذرية نشرت تقريرا في ذلك العام، إذ تعتقد الوكالة أن إيران تخالف أنظمة معاهدة حضر الانتشار النووي لعام 1988، لأنها لم تعلن عن نشاطات نووية مهمة طيلة عشرين عاماً.[2]

شعرت روسيا أن إيران تخفي معلومات عن ملفها النووي، لاسيما بعد ان أعلنت إيران انها لا تجامل أحدا، حتى روسيا، في مصالحها القومية وحقوقها في امتلاك للتكنولوجيا النووية بعد ان كانت الاتفاقات بين الجانبين حول محطة بوشهر تلحظ التزام طهران ان يكون كامل برنامجها النووي باشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، هذا ما صرح به علنا الرئيس الروسي بوتين أثناء اجتماعه بالرئيس الأمريكي (جورج بوش) في ولاية ماين الأمريكية في 2 تموز 2007، مؤكداً اتفاق معه على منع إيران من امتلاك قنبلة نووية.[3]

وقدمت روسيا اقتراحا بإنشاء مركز لتخصيب اليورانيوم الإيراني على أراضيها بنسبة تسمح لإيران باستكمال طموحاتها النووية السلمية، ويبدد قلق المجتمع الدولي في نفس الوقت وأضيفت عروض أخرى منها العرض الفرنسي

---

(1) خديجة العربـي، مصدر سبق ذكره، ص 145.

(2) التسليح ونزع السلاح، الكتاب السنوي للعام 2008، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 540.

(3) ناصر زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 231.

والعرض الياباني. لكن إيران ترفض التخصيب خارج أراضيها، وهذا ما شكل صدمة للسياسية الروسية.[1]

وقد ترجمت العديد من التحركات والتوجهات الروسية تجاه إيران باعتبارها نوعا من المناورات والمساومات السياسية اللازمة للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، والدول الغربية عامةً، للحصول على اكبر قدر من التجارب مع المطالب الاقتصادية والتجارية والسياسية الروسية. من خلال السعي لفتح مجالات عديدة للعلاقات مع الدول الرافضة والمناهضة لسياسة الولايات المتحدة أي ان التقارب الروسي الإيراني هدفه المصلحة الروسية بالدرجة الأساس، فمن ناحية تستفيد روسيا في تعاونها مع إيران في مجال الدفاع وتطوير التكنولوجيا النووية في الحصول على الأموال، بحجة هذا التعاون للأغراض السلمية فقط. ومن ناحية أخرى، تساوم من أجل تمرير مصالحها عبر المجتمع الدولي وعلى رأسها الولايات المتحدة التي قد تتقدم بالمزيد من المساعدات لروسيا من أجل ثنيها عن التعاون مع الدول التي ترى فيها واشنطن أنها دولا مهددة لمصالحها وللسلام العالمي.[2]

إن الموقف الروسي المؤيد لإيران في أزمتها له اعتبارات عدة، هي:[3]

1- الحفاظ على المصالح الروسية السياسية والاقتصادية والإستراتيجية مع إيران، إذ يهدد تصعيد الأزمة النووية هذه المصالح.
2- الحفاظ على استمرارية العوائد المالية والاقتصادية التي تحققها روسيا من الملف النووي الإيراني، فضلاص عن تشغيل اعداد كبيرة من العمال والخبراء الروس.
3- تحديث الصناعة النووية الروسية من خلال عوائد البرنامج النووي الإيراني، وحمايتها من التدهور والاضمحلال لعدم وجود الأسواق.

(1) ناصر زيدان، نفس المصدر السابق.
(2) لمى مضر الامارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص 385-386.
(3) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، روسيا والبرنامج النووي الإيراني، مصدر سبق ذكره.

4- الرغبة في مد نفوذها في منطقة الشرق الأوسط واستعادة مكانتها الدولية.
5- معارضته الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة، باعتبارها السبب في كل المشاكل.
6- اعتماد البرنامج النووي الإيراني ورقة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن الدرع الصاروخي الأمريكي، الذي قد يؤدي إلى تقويض الاستقرار العالمي.

وعليه، يمكن القول انه رغم المواقف المؤيدة للبرنامج النووي الإيراني، وحرص روسيا على الحفاظ على العلاقات مع إيران، إلا إنها تحرص بالمقابل على الحيلولة دون امتلاك إيران السلاح النووي لأسباب عديدة ترتبط برغبة روسيا في عدم الإخلال بالتوازن الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط والحفاظ على استقرار على حدودها الجنوبية، وكذلك نفوذها ومصالحها في هذه المناطق، والحفاظ على استقرار علاقتها مع الولايات المتحدة.

3- الموقف الروسي من الاتفاق النووي الإيراني:

تعد الصين وروسيا جزءاً أساسياً من مجموعة (E3) -أي الاتحاد الأوربي فضلاً عن كل من الولايات المتحدة والأمريكية وروسيا والصين- أو (5+1) التي شاركت في المفاوضات التي أدت إلى ولادة الاتفاق النووي الإيراني في 14 تموز 2015 في فينا. لقد رحب البلدان بهذا الاتفاق، إذ اعتبر وزير الخارجي الصيني (وانغ يي) هذا اليوم تأريخياً،[1] فيما أصدر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بيانا رحب فيه بالاتفاق مؤكدا على الدور الذي لعبته روسيا للتوصل إليه.[2]

(1) صحيفة (xendan) الالكترونية، الصين تحذر من عرقلة الاتفاق النووي مع إيران، متوفر على الموقع الالكتروني: =6http://www.xendan.org/ar/about.aspx?jimare
(2) مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط (2011-2016)، متوفر على الموقع الالكتروني:
http://www.beirutme.com/?p=19073

يحمل الاتفاق مؤشرات مختلفة بالنسبة لروسيا، فهناك إيجابيات ولكن هناك سلبيات أيضاً، على الرغم من ان منع إيران من التحول إلى قوة عسكرية نووية يعد امراً حيوياً بالنسبة للأمن القومي الروسي، الا ان بعض الروس يشير إلى أن إيران حليفة للغرب وللولايات المتحدة تحديداً تشكل خطرا اكبر على روسيا من إيران نووية.[1] من هذا المنطلق يرى البعض انه، وعلى عكس الدور الصيني في المفاوضات، لا يوجد دلائل على أن موسكو ساعدت في حل بعض القضايا المعقدة أو اقترحت ما من شأنه ان يسهل هذه المفاوضات، بل هناك من يؤكد على ان موسكو حاولت خلال مراحل مختلفة من المفاوضات عرقلتها أو تعقيدها من خلال بعض الممارسات غير المفهومة من حيث التوقيت.[2] ومنها على سبيل المثال:[3]

أ- إعلان موسكو توقيعها مع الجانب الإيراني لانشاء مفاعلين إضافيين في بوشهر في منتصف تشرين الثاني 2014، وأعلنت كذلك انه بالإمكان توسيع الاتفاقية لانشاء ستة مفاعلات لاحقة، علماً أن الموعد النهائي لمفاوضات فينا في 24 تشرين الثاني 2014، وهو ما أدى إلى تأجيل موعد الاتفاق إلى وقت آخر.

ب- شجعت روسيا إيران على اتخاذ مواقف أكثر تشددا في المرحلة النهائية من المفاوضات بإعلان موسكو في منتصف نيسان 2015 بأنها سترفع الحضر الأحادي المفروض عام 2010 على تسليم إيران منظومة الدفاع الصاروخية (S300).

ج- الموعد النهائي المفترض الذي تم تحديده لمفاوضات فينا في 30 حزيران، تم تفويته أيضاً آنذاك بسبب إعلان موسكو عن اتفاق تبادل النفط

(1) مركز المزماة للدراسات والبحوث، العلاقات العسكرية الإيرانية-الروسية في عام 2016، متوفر على الموقع الالكتروني: http://almezmaah.com/2016/09/04/

(2) صحيفة (xendan) الالكترونية، الصين تحذر من عرقلة الاتفاق النووي مع إيران، مصدر سبق ذكره.

(3) علي حسين باكير، تبعات الاتفاق النووي الإيراني على الصين وروسيا، مركز الجزيرة للدراسات، متوفر على الموقع الالكتروني: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/

مقابل السلع مع الجانب الإيراني سيتم وضعه موضع التنفيذ خلال أسبوع من بداية حزيران 2015.

لكن من الواضح ان الحسابات النهائية الروسية من هذا الملف كانت تأخذ بعين الاعتبار الكيفية التي من الممكن من خلالها تفادي عرقلة الاتفاق دون إتاحة الفرصة لإيران بالتحول إلى حليف للولايات المتحدة الأمريكية في المقابل، بمعنى انها لا تريد لإيران ان تكون حليفة للولايات المتحدة الأمريكية وفي الوقت نفسه لا تريد إفشال الاتفاق، وهناك من يشير إلى أن أبرز إسهامات موسكو في الاتفاق هو عدم الإصرار على إفشاله، لكن ذلك قد لا يكون نابعاً عن قناعة روسية بقدر ما يتمثل في مشكلة محدودية الخيارات المتاحة أمام روسيا من ناحيتين، هما:[1]

أ- العامل الصيني للحسابات الروسية في هذا الموضوع لا يمكن الاستهانة به، فالصين التي تعتبر المستفيد الأكبر (بعد إيران) من الاتفاق، وعرقلة الاتفاق يثير غضبها، فضلاً عن غضب الولايات المتحدة الأمريكية. فليس من مصلحة الروس الإضرار بالصين لاسيما أن موسكو تعتمد بشكل كبير على بكين من أضرار العقوبات الغربية ومحاولات العزل الأوروبية والأمريكية لها.[2]

ب- ليس في مصلحة روسيا أن ترفع أسهم الخيار العسكري الأمريكي في مواجهة إيران، في حالة فشل الاتفاق النووي عملياً[3]، لذا فإن روسيا كانت حريصة على عدم العرقلة العملية للاتفاق وإفشاله، لأن هذا قد

(1) Jonas Bernstein, Russias Stake In Iran Nuclear Deal. Voice Of America, 18/7/2015، متوفر على الموقع الالكتروني:
www.voanews.com/content/russias-stake-in-iran-nuclear-deal/2867710.html
وللمزيد انظر: علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره.

(2) صحيفة (xendan) الالكترونية، الصين تحذر من عرقلة الاتفاق النووي مع إيران، مصدر سبق ذكره.

(3) ايمان ابو زيد مخيمر، البرنامج النووي الإيراني في موازين الاستراتيجية الأمريكية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، متوفر على الموقع الالكتروني: http://democraticac.de/?p=10121

يرفع من احتمال الخيار العسكري في المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران.

اما الانعكاسات الإيجابية المحتملة للاتفاق النووي على روسيا فيمكن إيجاز أبرزها بما يأتي:[1]

أ- تصدير المزيد من الأسلحة إلى إيران، يتيح الاتفاق النووي لإيران الحصول على مئات المليارات، سواء من الأموال المجمدة من الخارج أو من زيادة صادرتها أو من فتح اقتصادها على الاستثمارات الخارجية والتجارة، وهو ما يرفع من نسبة الإنفاق العسكري الإيراني لتحديث قدرات طهران العسكرية التقليدية. ويعد هذا الأمر من أهم المكاسب لموسكو إذ ان من المتوقع ان تكون اغلب هذه المشتريات من روسيا، وقد شرعت إيران بالفعل وفق تأكيدات الإعلام الإيراني والروسي في اب 2015 بالتحضير لحملة مشتريات وشراكات عسكرية مع موسكو عبر صفقات شراء وإنتاج طائرات هليكوبتر، وشراء طائرات مقاتلة (سوخوي-SU30)، وطائرات مدنية نوع (سوخوي-سوبر جيت 100)، فضلاً عن نظام الدفاع الصاروخي (S-300)، والتعاون العسكري والتقني المرتقب مع روسيا.

ب- تعزيز موقع وموقف ودور روسيا في الشرق الأوسط: تعد إيران بوابة مهمة للنفوذ الروسي للشرق الأوسط، وان أي تقارب إيراني غربي يعد عاملاً سلبياً لموسكو. كما ان إيران تعي ذلك تماما لذا تحاول ان توازن انفتاحها على الغرب بزيادة تعاونها مع موسكو لاسيما في المجالات الدفاعية والأمنية، فضلاً عن أن الاتفاق النووي سيقوي موقف روسيا الرافض لوجود الدرع الصاروخي الأمريكي في أوربا لاسيما ان الولايات المتحدة الأمريكية تتذرع بالخطر الإيراني لتبرير نشر الدرع وفق الرؤية الروسية.

(1) علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص 76.

ج- دور اكبر للمشاريع النووية الروسية في الشرق الأوسط: ان الاتفاق النووي سيعزز من موقع روسيا في الصناعة النووية في المنطقة، بما في ذلك إيران، إذ سيكون لموسكو دور في تطوير منشأة فوردو وتحويلها إلى مركز أبحاث، وستستمر روسيا في تزويد إيران بالوقود اللازم لمفاعل بوشهر، بحسب الاتفاق النووي. وتقوم روسيا بالتحضير لاستكمال مشاريع بناء مفاعلات نووية في إيران فضلاً عن انها قد وقعت بالفعل خلال المدة الماضية على عدد من الاتفاقات لانشاء مفاعلات نووية في عدد من دول الشرق الأوسط.

وأما الانعكاسات السلبية المحتملة للاتفاق النووي على روسيا، فإن أبرزها ما يأتي:[1]

أ- تقويض موقع روسيا في سوق الطاقة، الموقع الجيوستراتيجي في إيران في منتصف الخط الفاصل بين اكبر مستهلكي الطاقة في العالم في شرق آسيا وأوربا يجعل من إيران تتمتع بالافضلية على روسيا في مجال توريد الطاقة، فضلاً عن انها تمتلك رابع اكبر احتياطي مثبت من النفط في العالم، والمرتبة الأولى عالميا على صعيد الاحتياطات المثبتة من الغاز الطبيعي، فالاتفاق النووي سيجعل من إيران منافساً حقيقياً لروسيا في مجال الطاقة. كما ان عودة إيران إلى أسواق النفط وزيادة حجم إنتاجها مع انخفاض أسعار النفط ووجود العقوبات الغربية المفروضة على روسيا -هذا وجملة من المعطيات- سيؤثر بشكل سلبي على العائدات الروسية.

ب- تقويض سياسة الابتزاز بالطاقة الروسية: ان الاتفاق النووي يخفف من اعتماد الاتحاد الأوربي على الغاز الروسي، إذ ان إيران يتوقع لها ان تكون من أهم مزودي الاتحاد الأوربي بالغاز، وهو الأمر الذي سيقوض من قدرة موسكو على استخدام الغاز بوصفه سلاحاً سياسياً واقتصادياً.

(1) علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص 77.

ج- تقليل الاستثمارات الروسية في قطاع الطاقة الإيراني: إزالة العقوبات عن إيران سيؤدي إلى تطوير مشاريعها النفطية والغازية، ولأن إيران بحاجة إلى التكنولوجيا لزيادة الإنتاج وتوسيع الاستثمار في القطاع الطاقوي ستلجأ إلى الشركات الأكثر تكنولوجية في هذا المجال، ومن المتوقع ان تذهب الحصة الأكبر من هذه المشاريع إلى الدول الأوربية، لأنها أكثر تكنولوجية من مثيلاتها الروسية.

د- تحول إيران إلى قوة إقليمية: يؤدي الاتفاق النووي إلى تحول إيران إلى قوة إقليمية، والذي من الممكن أن يضر روسيا إذا ما قررت إيران الاستفادة من هذا الوضع، لا سيما بما يتعلق بآسيا الوسطى أو في تقاسم حصص بحر قزوين.

وخلاصة القول: أن الاتفاق النووي -بغض النظر عن انعكاسته السلبية على روسيا- اثبت أن لروسيا دوراً محورياً عالمياً لا يمكن تجاوزه بأي حال من الأحوال، وإن وجود إيران باعتبارها قوة إقليمية قد يفيد روسيا في نواحي عديدة، منها تقويض الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط، وهيمنته على المنطقة، وفرض لاعبين جدد في الساحة الإقليمية، وهذا يعني أن روسيا عمدت إلى إعادة تشكيل التوازن الإستراتيجي في المنطقة.

المبحث الثاني

روسيا والتوازن الإستراتيجي في أوروبا

لقد عانت روسيا من خيبة أمل واجهتها جراء عدم وفاء الغرب بالتزاماتهم حيالها، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت مشروع شراكة مع روسيا، وهو مشروع كان ظاهره عكس الدوافع الخفية له؛ إذ لم تدمج روسيا في المنظومة الغربية، بل على العكس تمدد حلف شمال الأطلسي شرقا ليصل إلى الحدود الروسية.[1] هذا علاوة على عدم تقديم المساعدات الاقتصادية للنهوض بالاقتصاد الروسي. وكان من نتيجة خيبة الأمل هذه أن دفعت بالروس إلى إعادة حساباتهم الإستراتيجية، وإعادة هيكلة سياستهم الخارجية.[2]

وسنتناول في هذا المبحث مطلبين، الأول: روسيا وتوسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو) بعد الحرب الباردة، وأما الثاني فسنبحث فيه: الموقف الروسي من انتشار الدرع الصاروخي في أوربا.

المطلب الأول: روسيا وتوسيع حلف شمال الأطلسي:

إن التحالفات الدولية تحتاج إلى التكيف، لكي تبقى حيوية ومطابقة لمقتضى الحال. وخلال التسعينيات من القرن الماضي، بدأ حلف (الناتو) عملية تكيف وتأقلم لكي يحدد دور جديد له في الشؤون العالمية شمل توسيع عضويته،

---

(1) روسيا تنصرف عن الفلك الغربي وتولي وجهها إلى بناء مدارها، صحيفة الحياة اللبنانية، العدد 15811، 2006/7/19.

(2) ديمتري ترينين، روسيا تتخلى عن الغرب، ترجمة عبد القادر عثمان، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، العدد 148، 2008، ص 22.

والترحيب ببلدان جديدة من أوربا الشرقية، وإقامة علاقات جديدة مع روسيا الاتحادية.[1]

ان وجود فراغ أمني في منطقة أوربا الشرقية بعد زوال الاتحاد السوفيتي، كان المنطلق لدى الناتو لإيجاد ترتيبات أمنية مناسبة تسد تلك الفجوة. وعلى وفق ما ذهب بعض الكتّاب بأن على (الناتو) ان يوسع مهمته لتشمل دول وسط وشرق أوربا،[2] فالتغييرات في أوربا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتي السابق التي أنتجت الاضطرابات، لا يمكن ان تترك الافتراضات السياسية الأمنية السابقة لأوربا الغربية كما كانت.[3]

إذ إن الساحة المحتملة للصراع لم تعد كما كانت فيما مضى، لقد كان على دول أوربا الغربية ان تبلور مفهوماً جديداً للأمن لا يختص بأمنها فقط بل التوجه لبحث تأسيس التعاون بين شرقها وغربها، لذا أصبح من أهم ركائزها الإستراتيجية الجديدة هو التعاون مع دول شرق أوربا، وأصبح الإستراتيجية الجديدة لحلف (الناتو). وخلال قمة حلف (الناتو) في روما التي عقدت في يومي 7-8/تشرين الثاني-نوفمبر 1991، وفي ضوء التوجهات السابقة، قرر رؤساء الحكومات والدول الأعضاء في الحلف عدم حله وضرورة بقائه مع إدخال تغيير على توجهاته وأساليب عمله وأهدافه، إذ رأوا ضرورة التركيز على المهمات الداخلية والخارجية، وإدارة الأزمات وعمليات حفظ السلام.[4] وقد اقر الحلف في هذه القمة وانطلاقاً من المدركات السابقة لمصادر التهديد مبدأ التعاون مع دول أوربا الشرقية، انطلاقاً من التسليم بانتهاء خطر وقوع هجوم واسع النطاق

---

(1) هاغل، تشاك: دور الحلف الأطلسي في تحقيق الأمن في الشرق الأوسط الكبير، 17/أيلول- سبتمبر، 2004، مكتب برامج الاعلام الخارجي، نشرة واشنطن. متوفر على الرابط الالكتروني http://winfo.stat.gov

(2) رويجود نري، راجيا سري: توسيع الناتو إلى شرق أوربا تحدي مؤسساتي، ترجمة سميرة إبراهيم، سلسلة دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص 14.

(3) رويجود نري، راجيا سري، ص 10.

(4) الشاهد، جاسر، تأثير إستراتيجيات السياسة الأمريكية على توجهات الناتو، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (129)، 1997، ص ص 97-98.

من الشرق، وان البيئة الأمنية الجديدة في أوربا تضاعف فرص تحقيق الأهداف الرئيسة للحلف من تعظيم الاستقرار والرفاهية في منطقة الأورو-أطلسي، وعليه انشأ الحلف خلال هذه القمة "مجلس تعاون شمال الأطلسي" (The North Atlantic Cooperation Counil) (ANCC)، إذ عُدَّ هذا المجلس المنتدى الأساسي للتشاور والتعاون بين الحلف والدول الأوربية غير الأعضاء فيه، والذي تحول بعد ذلك إلى "مجلس الشراكة اليورو-أطلسي" (Euro- Atlantic Partnership Counil) الذي خرجت منه فيما بعد (الشراكة من أجل السلام).[1]

وعلى وفق ذلك جاءت سياسة "الشراكة من أجل السلام" في اجتماع وزراء خارجية الحلف في ألمانيا في 20 تشرين الأول-أكتوبر 1993، وهو مقترح توفيقي للمملكة المتحدة بمبادرة الولايات المتحدة، وتبنى مؤتمر قمة حلف (الناتو) الاقتراح السابق في قمة بروكسل في 10-11 تموز- يوليو 1994، إذ مثل خيار "الشراكة من أجل السلام" محاولة للتعامل مع القضايا الرئيسة ذات الصلة بالتوسيع والمواقف من روسيا الاتحادية، والتغلب على صعوبات الانضمام إلى الحلف وطمأنة روسيا.[2]

لقد شكلت "الشراكة من أجل السلام" آلية للتعاون وسياسة تترك الباب مفتوحاً للدول الراغبة في الانضمام للحلف، فضلاً عن إقامة تعاون مع تلك التي ليست لديها رغبة في الانضمام من جهة أخرى.[3]

وعقدت كل دولة راغبة في الانضمام والتعاون مع الحلف اتفاقية في إطار برنامج الشراكة، ففي تموز 1994، عقدت بولندا أول تفاهم في هذا السياق، وتبعتها فلندا والسويد ورومانيا وبلغاريا وسلوفاكيا وجمهورية التشيك وهنغاريا ولتوانيا.[4]

---

(1) حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير، التقرير الإستراتيجي العربي، 2004-2005، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، متوفر على الرابط www.ahram.org.eg.

(2) رويجود نري، راجيا سري، مصدر سبق ذكره، ص 18.

(3) كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي التوسيع إلى الشرق، الحوار مع الجنوب والامن القومي العربي، اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2003، ص 121.

(4) المصدر السابق، ص 123.

لقد تم وضع شروط ومعايير العضوية، بأن تكون الدولة لها القدرة على تعزيز مبادئ (الناتو) وتوفير الأمن، وتكون ديمقراطية، وتؤيد قيم ومبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وان تقع في شرق الحلف وعلى استعداد للمشاركة بفاعلية في برنامج الحلف ومؤسساته وآلياته مثل مراكز القيادة ولجان التنسيق والتخطيط الدفاعي المشترك والتدريبات والمناورات مع (الناتو)، فضلاً عن تبادل المعلومات الأمنية والدفاعية مع قيادة الحلف.[1]

وسيراً على ما تقدم، جاءت قمة مدريد في 8-10 تموز 1997، لتسجيل الخطوة الحاسمة التي اتخذت في موضوع التوسع شرقا لحلف (الناتو)، فقد اسفرت القمة عن اختيار مبدأ "التوسع المفيد" لدول ثلاث فقط، وقد تم اختيارها لتنضم لعضوية (الناتو) في عام 1999. وكانت هذه الدول هنغاريا (المجر)، بولندا وجمهورية التشيك، ولم يقتصر نشاط قمة مدريد على إقرار توسيع الحلف فحسب، وانما اللقاء قد ضم أيضاً جميع دول الكومنولث المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق باعتبارهم مراقبين، وقد أعرب هؤلاء القادة عن رغبتهم في التعاون مع حلف (الناتو) وذلك من خلال "الشراكة من أجل السلام" بل ان دول مثل أوكرانيا وجورجيا وافقت على إجراء مناورات مشتركة مع حلف (الناتو) ومن ثم توقيع ميثاق تعاون بين أوكرانيا و(الناتو) عام..1997[2]

دعيت سبع دول أخرى هي (بلغاريا واستونيا ولاتيفيا ولتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا) لبدء محادثات الانضمام إلى الحلف في مؤتمر (براغ) المنعقد في تشرين الثاني-نوفمبر 2002، والتي انتهت بانضمامها قطعياً في نهاية أذار-مارس 2004، وبذلك وصل عدد الدول الأعضاء إلى (26) عضوا.[3]

---

(1) نبيه الاصفهاني، الأمن والدفاع الأوربي بعد قمة مدريد (يوليو/1997)، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (130)، 1997، ص 134.

(2) نبيه الاصفهاني، مصدر سبق ذكره، ص 135.

(3) وكالة الانباء الكويتية (كونا)، الناتو يستقي قوته من اجماع بلدانه الـ (26) الأعضاء، 2007/9/8، متوفر على الرابط: www.kuna.net.kw.

وعلى الرغم من هذا التوسع الا ان اجندة الحلف الشرقية لم تكتمل بعد، إذ توجد دولتان اخريان تسعيان إلى الانضمام إلى حلف (الناتو) هما البانيا ومقدونيا إذ لم تكتمل بعد شروط العضوية، وبالنسبة لكرواتيا فقد بدأت عام 2002 فقط عملية الالتحاق بـ (الناتو).[1] لذلك عدت قمة (براغ) بالنسبة لـ (الناتو) بمثابة طي صفحة من صفحات تاريخية بالتوسع في جزء كبير من أوربا الشرقية، وبالإعلان عن أساليب جديدة للتدخل في مختلف ارجاء العالم.[2]

وقبل انعقاد قمة إسطنبول عام 2004، ناقش أعضاء (الناتو) خيارات منها تقوية"الشراكة من أجل السلام" لمصلحة القوقاز ودول آسيا الوسطى، والتعاون مع روسيا وأوكرانيا، واتفاقية تعاون مع دول الخليج العربي، وتمتين "الحوار المتوسطي"، فضلاً عن ذلك عبر أعضاء الحلف عن اهتمام حذر لدعم الاستقرار والأمن في منطقة البحر الأسود، واسفرت المناقشات تلك عن قرارين، مكملين في لقاء القمة إطلاق "مبادرة إسطنبول للتعاون مع الشرق الأوسط الكبير" وهي مبادرة جديدة تقصد مبدئيا دول مجلس التعاون الخليجي، وتعزيز حوار (الناتو) المتوسطي من خلال تعاون سياسي أقوى- أي حوار سياسي، وجهود لتحقيق إمكانية التبادل العملياتي المتبادل، وإصلاح شؤون الدفاع، ومكافحة الإرهاب، والتعهدات العملياتية الجديدة (الناتو)، واي إطار متعدد الجوانب للمنطقة وعلى وفق مجلس الشراكة الأورو أطلسية (EABC).[3]

وفي ضوء ذلك جاءت قمة إسطنبول في 28-29 حزيران 2004، تعبيرا عن انتقال مركز ثقل الحلف ناحية الشرق، واشارة إلى أهمية عقد اللقاء بالقرب من

---

(1) سياسة حلف شمال الأطلسي في شرق أوربا، عهد إستراتيجي، المكتبة الأجنبية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (157)، 2004، ص 262.

(2) اليساندرو جيجيس، مستقبل الناتو وتوسعه شرقا وفي البحر المتوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السايسية والإستراتيجية، القاهرة، 2009، ص 22.

(3) دانواي، بال وزدز سلو، تشوفسكي، الأمن والمؤسسات الأورو-أطلسية، في التسلح ونزع السلاح والامن العالمي، الكتاب السنوي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص ص 142-143.

مناطق الخطر والتهديد الجديدة الموجهة إلى أعضاء (الناتو) والمتمثلة بالإرهاب واسلحة الدمار الشامل والصواريخ بعيدة المدى. ويمكن النظر إلى قمة إسطنبول على انها علامة البدء في توسيع عمليات الحلف خارج أوربا والانطلاق في تطوير قدراته، وتوسيع مجالات التعاون بينه وبين شركاء اخرين جدد أيضاً.[1]

لقد خضع (الناتو) لتغيير جغرافي شرقا إزاء القوقاز واسيا الوسطى من خلال خروج سبع دول أخرى من "الشراكة من أجل السلام" لتصبح أعضاء في (الناتو)، إذ تم توسيع مستوى الأعضاء ومديات العمل، وهذا ما توجته قمة (ريغا) في لتوانيا في 30 تشرين الثاني- نوفمبر 2006، إذ رحب زعماء (الناتو) بالجهود المبذولة من مثل البانيا وكرواتيا ومقدونيا للاعداد للانضمام إلى الحلف في قمته التي تنعقد عام 2008.[2] كما أكد زعماء الحلف بانهم سيواصلون "الحوارات المكثفة" مع كلٍ من جورجيا وأوكرانيا، لا سيما أن الأولى طالبت بالانضمام إلى الحلف، فضلاً عن توجيه الحلف دعوة رسمية إلى البوسنة والهرسك وجمهورية الجبل الأسود وصربيا للانضمام إلى برنامج "الشراكة من أجل السلام" وهو ما يسمح لهذه الدول بالتعاون رسميا مع (الناتو).[3]

اما عن موقف روسيا من توسع حلف شمال الأطلسي فقد سعت روسيا إلى تعديل موازين القوى، بعد الإصرار الأمريكي على توسيع حلف شمال الأطلسي، والذي يعاني من اختلال في التوازن بسبب ذلك التوسع في الحلف، من خلال عدة خطوات، منها:[4]

1- إلى جانب العمل السياسي النشط لروسيا الاتحادية والذي يستهدف تعزيز القوة الناعمة للبلاد، كانت هناك عمليات جارية على الأرض من أجل تعزيز وتطوير القوة العملية الروسية بهدف مواجهة التوسع العسكري للولايات

---

(1) حلف الناتو والشرق الكبير، مصدر سبق ذكره.
(2) دانواي، بال وزدزسلو لاتشوفسكي، مصدر سبق ذكره، ص 140.
(3) كرولي، فينس، الدول الأعضاء في الناتو توصلت إلى اجماع بشأن العمليات الجارية والاهداف المستقبلية، 30 تشرين الثاني 2006، عن مكتب برامج الاعلام الخارجي، نشرة واشنطن، عن شبكة المعلومات الدولية (نت)، http://usinofo.state.gov
(4) تامر ابراهيم كامل، مصدر سبق ذكره، ص 214-215.

المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي (الناتو) على مقربة من حدود البلاد، وكانت أولى الشواهد لهذه العمليات تصديق الرئيس بوتين على وثيقة العقيدة القتالية الجديدة للجيش الروسي لعام 2000م، التي تعطي لروسيا الحق في استخدام القوة النووية ضد أي اعتداء كبير عليها بالأسلحة التقليدية أو الأسلحة النووية بسبب نقص القوات التقليدية لدى روسيا، إضافة إلى اعتماد الاحترافية في القوات المسلحة، وتطوير السلاح الروسي إلى مستويات متقدمة، بما ينسجم مع تقليص الاعتماد على قوات عسكرية ضخمة التعداد.

وبفضل ارتفاع أسعار النفط عالميا تمكنت روسيا من مضاعفة الإنفاق العسكري على مدى السنوات الماضية. كما تعهد بوتين بتطوير أسلحة تقلب الموازين للقوى العالمية، وتوعد بان ترد روسيا بتطوير ونشر أنظمة صاروخية أكثر فاعلية، ردا على نشر واشنطن لأنظمة الدفاع الصاروخي في الدول المحيطة بروسيا خاصة في بولندا، وتشيكا، إضافة إلى القواعد المزمع بناؤها في رومانيا وبلغاريا.[1] وفي أغسطس 2007 أعلن القائد العام للأسطول الحربي الروسي الادميرال فلاديمير ماسورين أن الوجود العسكري الروسي سيتسع في منطقة البحر الأسود، وان رأس حربة روسيا في المنطقة الجنوبية الغربية سيزداد قوة بإقامة نقاط ارتكاز في شرق المتوسط، بينهما ميناء طرطوس السوري.[2]

2- وكرد فعل على تصرفات الإدارة الأمريكية الاستفزازية قرر مجلس الأمن القومي الروسي توسيع المناطق الحدودية لروسيا من مسافة خمسة كيلومترات إلى مسافة خمسة عشر كيلومترا وخاصة في الجهات الغربية، وبهذا تعود المنطقة الحدودية الروسية إلى ما كانت عليه في زمن الاتحاد السوفيتي (سابقا)، وقد أحدث هذا القرار ردود فعل قوية لدى واشنطن ولدى دول أوربا

---

(1) علي محمد رجب، تحديث القوة العسكرية الروسية، مجلة الملك خالد العسكرية، العدد 97، يونيو 2009، ص 16-18.
(2) عدنان السيد حسين، استعادة النفوذ الروسي والتعددية القطبية، صحيفة الاحداث الكويتية، العدد 4، الاربعاء 2007/11/21، ص 17.

الشرقية المجاورة لروسيا، إذ سيصبح من حق روسيا زرع كل هذه المنطقة بقوات حرس الحدود بكل عتادها العسكري القوي بعد أن كانت قاصرة في عهد الرئيس يلتسن على قوات امن تابعة لوزارة الداخلية.[1]

وقد صرح نيقولاي بتروشيف مدير جهاز الأمن الروسي (F S B) لوكالة نوفوستي بقوله "أن هذه المنطقة ستخضع لإشراف جهاز الاستخبارات العسكرية الروسية مثلما كان في زمن الاتحاد السوفيتي"، وكتبت صحيفة نيزافيسمايا الروسية المستقلة تعليقاً على هذا القرار قائلة: "إن روسيا تعود تدريجيا للوضع الأمني والعسكري الذي كانت عليه في زمن الاتحاد السوفيتي مما سيجعلها محل ريبة وشك كبيرين من جيرانها ومن الدول الأخرى".[2]

3- استخدام القوة العسكرية لمواجهة أي خطر يهدد مجالها الحيوي، كما حصل في المواجهة الروسية- الجورجية، إذ يشير المتخصصون ان المواجهة الروسية -الجورجية جاءت لردع الرئيس الجورجي آنذاك ساكاشفيلي الذي أبدى رغبة شديدة في انضمام جورجيا إلى الناتو والسماح بالتالي لقوات الحلف -التي هي أمريكية بالأساس- بان تقف على الحدود الروسية في استخفاف واضح بالمصالح الروسية.[3]

إن حجم النفوذ الذي بلغته روسيا الاتحادية في عهد بوتين، جعل كل الأطراف الفاعلة في الأزمة الروسية -الجورجية عاجزة عن القيام بأي فعل مناهض، حتى أن الأمين العام لحلف الناتو في وقته (ياب دي هوب شيفر) وبعد ساعات من اندلاع القتال بين روسيا وجورجيا؛ أعلن أن الحلف لا يمتلك أية صلاحيات للتدخل في جورجيا، وهو أمر لم يكن يتوقعه أكثر الخبراء العسكريين على المستوى العالمي، ان يقف الحلف مكتوف الأيدي في حالة شن هجوم روسي على إحدى الدول المرشحة للانضمام إلى الحلف قريبا، وخاصة بعد

(1) تامر ابراهيم كامل، مصدر سبق ذكره، ص 216.

(2) المصدر السابق، ص 217.

(3) المصدر السابق، ص 218. وللمزيد ينظر:

Geoffrey Wiseman & Paul Shard, American Diplomacy, Martinus Nijhoff Pblishesrs, U.S.A, 2011, p. 224.

الخدمات الجليلة التي قدمتها جورجيا للحلف والولايات المتحدة في نطاق الحرب على الإرهاب.[1]

ويرى المحللون ان الولايات المتحدة الأمريكية وجدت نفسها غير قادرة على رد حاسم تجاه الروس لمصلحة جمهورية ذات سيادة، وتعد من اقرب أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة، إذ لم يتعد موقف الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من مناشدة روسيا بعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى، ووصول وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك كونداليزارايس إلى العاصمة الجورجية لدعم الحكومة هناك، وغرسال مساعدات انشائية عاجلة لسكان المناطق المتضررة من الغزو الروسي.[2]

استغلت روسيا مغامرة ساكاشفيلي لتعزيز وضعها الإستراتيجي من خلال اعتمادها إستراتيجية تنظيف المحيط بالقوة، ثم تعزيز تواجدها السياسي والعسكري في اوسيتا وابخازيا لتجعل من جورجيا بؤرة توتر؛ بهدف قطع الطريق امام ضم جورجيا لحلف شمال الأطلسي ومن ثم الحيلولة دون نصب رادارات للدرع الصاروخي الأمريكي على أراضيها[3].

وكذلك استخدمت روسيا القوة العسكرية في أوكرانيا من خلال التدخل المباشر وضم إقليم القرم أو التدخل غير المباشر عن طريق دعم المجاميع الانفصالية في شرق أوكرانيا، بعد ان شعرت روسيا بخطورة فكرة انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوربي أو الناتو. كما تحدثنا في ذلك في مبحث الأزمة الأوكرانية (الفصل الثاني).

4- تشكيل تحالفات دولية لمواجهة التوسع في حلف الشمال الأطلسي (الناتو) ومنها:[4]

(1) الأزمة بين روسيا وجورجيا: حرب الأيام الخمسة، متوفر على الموقع الالكتروني: www.mogatel.com

(2) عاطف معتمد عبد الحميد، جورجيا: القوات الأمريكية والروسية وجها لوجه، أغسطس 2002، موقع اسلام اون لاين.

(3) طلعت رميح، من اخطأ في الحسابات: روسيا ام جورجيا؟ على الموقع http://almosliim.net

(4) ياسر عبد الحسين، مصدر سبق ذكره، ص 90-92.

أ- منظمة شنغهاي للتعاون: يعتقد الخبراء انه سيكون لمنظمة شنغهاي للتعاون في المستقبل حلف عسكري لاستعادة التوازن في العالم، وحسب مجلة (نيوزويك) ان توسع منظمة شنغهاي للتعاون وانضمام دولتين نوويتين اليها (الهند وباكستان)، يثير قلق الغرب. ويشير المراقبون الأمريكيون في مقال إلى أن (الحلف الشرقي الجديد: الصين، روسيا، الهند توحد قواها) المكرس لقمة منظمة شنغهاي للتعاون التي انعقدت في مدينة (اوفا) الروسية، يشيرون إلى ان: "هذه المنظمة الدولية غير المعروفة في الغرب تقريبا، سوف تضم نصف سكان العالم"، وحسب قولهم ان توسع المنظمة يشير بوضوح إلى ان العالم يصبح متعدد الأقطاب. واذا استمر الأمر في هذا الاتجاه فإن "قمة منظمة شنغهاي للتعاون في (اوفا) تعني بداية هذا الاتحاد، مما يتطلب ايلاءه اهتماما أكثر من جانب الغرب".

ومن الجدير بالذكر أن منظمة شنغهاي تضم (الصين، وروسيا، وكازاخستان، وقيرغيستان، وطاجكستان، وازبكستان) وأعضاء مراقبين (أفغانستان، والهند، وإيران، ومنغوليا، وباكستان). كما بدأت تركيا وسيرلانكا وبيلاروسيا تشارك في الحوار. وقد أعلن في ختام القمة المذكورة عن بداية إجراءات انضمام الهند وباكستان إلى المنظمة، وحسب رأي الخبراء، بعد الانتهاء من هذه الإجراءات يمكن للمنظمة ان تصبح بديلاً لـ (مجموعة الثمانية)، كما استلمت المنظمة طلبا رسميا من إيران يتضمن رغبتها في الانضمام وطلبات أخرى من (أذربيجان، وأرمينيا، وبنغلادش، وبيلاروسيا، وسيريلانكا، وسوريا، وأوكرانيا، ومولدافيا، وكومبوديا ومصر) لمنحهم صفة مراقبين.[1] وقد تناولنا منظمة شنغهاي للتعاون في الفصل الثاني.

(1) محمد ياس خضير، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، مصدر سبق ذكره، متوافر على الرابط: http://www.iasj.net

ب- في مؤتمر الأمن الدولي عام (2016/04/25)، صرح وزير الدفاع الإيراني حسين دهقان عبر بيان، قائلاً: "ان إيران ارادت الاتحاد بين الصين والهند وروسيا لمعارضة توسع حلف الناتو في الشرق، والتهديد الذي يشكله مشروع الدرع الصاروخي على امنهم الجماعي". وخلال اجتماعه مع وزير الدفاع الصيني (تشانغ وان تشي وان) أكد وزير الدفاع الروسي (سيرغي شويغو)، ان العلاقات العسكرية بين موسكو وبكين هي "أولوية قصوى"، وفي اجتماع ثنائي اخر أكد قادة الدفاع في إيران وروسيا ان التعاون بينهما سيكون جزءا من المحاور الأساسية لنظام جديد متعدد الأقطاب، وان هنالك توافقا بين موسكو وطهران في النهج الإستراتيجي للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. بعد لقاء دهقان والوفد الإيراني مع شويغو ونظرائهم الروس، تم الإعلان عن احتمال إجراء قمة ثلاثية بين بكين وموسكو وطهران، وايد الوفد الصيني هذه الفكرة في وقت لاحق.[1] وعلى اثر انعقاد المؤتمر الدولي للامن، حذر زبغينيو برجينسكي، النخب الأمريكية من تشكيل "تحالف اوراسيا الأوربية الاسيوية والذي يمكنه ان يتحدى هيمنة امريكا"، إذ يرى ان هذا التحالف سيكون بمنزلة تحالف صيني روسي إيراني، وأضاف برجينسكي "بالنسبة للخبراء الإستراتيجيين في الصين مواجهة التحالف الثلاثي المكون من أمريكا وأوربا واليابان، الخصم الجيوسياسي الأكثر قوة، ربما تكون محاولة تشكيل تحالف ثلاثي مستقل، يربط الصين مع إيران في منطقة الشرق الأوسط، وروسيا في منطقة الاتحاد السوفيتي السابق"، وفي السياق يؤكد برجنسكي ان التحالف الصيني الروسي الإيراني سوف يمثل تهديدا ضد الولايات المتحدة، قائلا: "سيكون عامل جذب قوي للدول الأخرى غير

(1) الخليج اون لاين، تحالف روسي صيني مناوئ لـ (الناتو) تقوده إيران في المنطقة، متوفر على الرابط: www.elkhalejonline.net.

الراضية عن الواضع الراهن".[1]

5- تعزيز روسيا بشكل كبير قوتها في العديد من القواعد العسكرية التي تتواجد في عدد من الدول الحلفاء لها (القواعد العسكرية الروسية التي تحاصر الناتو): تمتلك موسكو حدوداً بشكل مباشر أو غير مباشر مع 70% من الدول المهمة في العالم (لاحظ خريطة رقم () الموقع الجغرافي لروسيا الأتحادية). وفضلاً عن الحدود الطويلة والمهمة تمتلك روسيا قواعد عسكرية في مناطق عدة مهمة أيضاً سوى في آسيا الوسطى أو الشرق الأوسط، ومن هذه القواعد العسكرية الروسية في الدول الأخرى ما يأتي:[2]

1- لفرقة السابعة الروسية وتتمركز في دولة أبخازيا، وقوام هذه الفرقة 4000 جندي روسي.

2- لفرقة 102 وتقع في دولة أرمينيا، ويخدم فيها حوالي 5000 جندي روسي.

3- لمحطة الرادارية (فولغا) التي تقع في بيلاروسيا، ومهمة هذه المحطة هي الإنذار المبكر في حالة حدوث هجوم صاروخي من جانب الناتو.

4- وجد في فيتنام نقطة دعم لوجستي وتكنولوجي للقوات المسلحة الروسية.

5- وجد في كازاخستان قواعد عسكرية روسية ومحطات أنذار مبكر ومنصات دفاع جوي.

6- وجد في سوريا قاعدة بحرية هي الوحيدة التي تملكها روسيا على البحر المتوسط في طرطوس والقاعدة الجوية (حميميم) والتي لها دور بارز الآن في محاربة تنظيم (داعش) على الأراضي السورية.

7- وجد في طاجيكستان الفرقة 201 المهمة جداً، لأنها تقع على الحدود الأفغانية، وقوام هذه الفرقة 7500 جندي.

---

(1) المصدر السابق.

(2) عمر الديب، سبوتينك، تسع قواعد عسكرية روسية تحاصر الناتو من جميع الجهات الرئيسة، متاح على الرابط: http://arabic.spotniknews.com

8- وجد في أوسيتا الجنوبية أربعة قواعد عسكرية روسية، يخدم فيها 4000 جندي روسي.

فضلاً عن تلك القواعد تمتلك روسيا صواريخ إستراتيجية يصل مداها إلى 8000 كم، يعني أن روسيا يمكنها معاقبة أي دولة بعيدة أو قريبة، أو ردع أي قوة محتملة تحاول المساس بالأمن القومي الروسي.

وخلاصة القول ان روسيا الاتحادية وفي إطار مواجهة الاختراق الأمريكي لمجالها الحيوي، وباعتبار ذلك إستراتيجية عملية وبالإضافة إلى تعزيزها للقوة الناعمة للبلاد، عززت وطورت قوتها العملية لمواجهة أي توسع لحلف الناتو على مقربة من حدود البلاد، وهذا يعني ان روسيا الاتحادية عمدت في إستراتيجياتها على إعادة تشكيل التوازن الإستراتيجي في أوربا.

المطلب الثاني: روسيا وانتشار الدرع الصاروخي في أوروبا

في هذا المطلب سيتم دراسة الموقف الروسي من انتشار الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ(*).

قابلت روسيا الاتحادية هذا المشروع بردود فعل قوية، إذ أسهمت الولايات المتحدة الأمريكية بتهديد أمنها والتعدي على مناطق نفوذها، ومحاولة إشعال سباق التسلح من جديد، وفي هذا الإطار صرح الرئيس الروسي (بوتين): "ان الدرع الصاروخية الأمريكية في أوربا تهدد الأمن العالمي وانها خطوة نحو سباق تسلح جديد، وتعهد بتعديل الإنفاق العسكري للتصدي للتهديدات الجديدة... ان الولايات المتحدة تستغل تأثيرها على وسائل الإعلام العالمية من أجل تضليل الرأي العام العالمي بشأن اهداف نشر الدرع الصاروخية، لكنها عاجزة عن إقناع

(*) يقصد بـ (نظام الدرع الصاروخي الأمريكي المضاد للصواريخ) بناء شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية مستندة إلى نقاط ارتكاز جغرافية عدة، قادرة على إسقاط أي صاروخ بالستي عابر للقارات يستهدف الأراضي الأمريكية. للمزيد ينظر: احمد علو، درع الدفاع الصاروخي الأمريكي في أوربا -المشكلة قائمة والحل مؤجل، بيروت، مجلة الجيش، العدد (277)، يوليو 2008، ص 123-125.

المسؤولين العسكريين الروس بأن هذه المنظومة تحمل طابعا دفاعيا بحتا... ليست هذه المنظومة دفاعية على الإطلاق، بل هي جزء من القدرات الإستراتيجية النووية للولايات المتحدة نقل إلى مناطق أخرى، وفي هذا الحال بالذات إلى أوربا الشرقية... على أصحاب القرار بهذا الشأن (الذين قبلوا بعناصر من الدرع الصاروخية الأمريكية في أراضيهم) ان يتذكروا انهم عاشوا حتى اليوم بهدوء وامان، اما الان، وبعد نشر عناصر الدرع الصاروخية في هذه المناطق فاننا في روسيا سنضطر للتفكير في سبيل وقف المخاطر التي تنشأ وتهدد امن الاتحاد الروسي"[1]. وقد انتقد مسؤول عسكري صيني بارز خطط نشر الدرع الصاروخية، ونقلت وكالة الانباء العالمية (رويترز) تصريحات نائب هيئة الأركان الصينية (تساي تسزيون)، ان الصين وروسيا على اتصال وثيق مع بعضهما وان نشر الدفاع الصاروخي يؤدي إلى سباق تسلح في الفضاء... وان أمريكا لا تقدم ضمانات بعد توجيه نظام الدرع الصاروخي الذي تطوره في أوربا ضد روسيا... ان إنشاء نظام الدفاع الصاروخي له تأثير على المدى البعيد في قضايا دولية مثل العلاقات بين الدول العظمى، التوازن الإستراتيجي العالمي، وغيرها.[2] ويذكر ان نائب وزير الخارجية الصيني (لي باو دونغ) أعلن عن تأييد بلاده لمواقف روسيا في القضايا الدولية.[3]

وترى روسيا الاتحادية ان إقامة هذا الدرع، ولاسيما قرب حدودها وبالذات في بولندا أو تشيكيا الحدوديتين لها، يمثل تهديداً إستراتيجياً واختراقاً لأمنها القومي، وفيه تهديد لأمن وسلامة الشعب الروسي[4]. وقد عد الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) ان نظام الدرع الصاروخي الأمريكي يهدف في الأساس لرصد نشاطات روسيا العسكرية، ومراقبة أراضيها، وانه سوف

(1) موسكو-إرم نيوز، هل توقظ الدرع الصاروخية الأمريكية سباق التسلح بين موسكو وواشنطن؟، متوافر على الموقع: www.eremnews.com

(2) جنرال صيني، الدرع الصاروخي الأمريكي يعيد سباق التسلح بين الدول، متوفر على الرابط: m.yehemak.com

(3) المصدر السابق.

(4) تامر إبراهيم كامل، مصدر سبق ذكره، 218.

يستخدم في مراقبة عمق الأراضي الروسية حتى منطقة جبال الاورال، واتهم الولايات المتحدة بأن مشروعها يعيد العالم لأجواء الحرب الباردة، ويطلق من جديد سباق التسلح، مع رفضه التبريرات الأمريكية بان هذا الدرع الصاروخي يستهدف الوقاية من الصواريخ الإيرانية، إذ أكد انه لا يوجد صاروخ إيراني قادر على ان يصل إلى هذا الحد، ويرى انه لا يوجد مبرر لإقامة هذا الدرع أصلا، وفي المقابل اقترح الرئيس (بوتين) مشاركة روسيا مع الولايات المتحدة في استخدام قاعدة الرادار في (كابالا) بجمهورية أذربيجان كبديل عن نشر الصورايخ في أوربا، خصوصا وان المنطقة التي تغطيها رادارات هذه القاعدة تشمل: المحيط الهندي، واسيا الصغرى، والشرق الأوسط، وجزء كبير من شمال افريقيا.[1] وأعلنت أذربيجان ترحيبها بالفكرة واعتبرت انها تخدم الأمن في المنطقة، واعتبر حلف شمال الأطلسي ان المنطقة المقترحة قريبة أكثر من اللازم من الدول (المارقة) التي تخشاها واشنطن ومن ثم رفض الاقتراح الروسي.[2]

وترتب على رفض المقترح الروسي رد فعل سريع من القيادة الروسية، إذ قامت روسيا الاتحادية بإعادة نشر الأسلحة النووية في روسيا البيضاء (بيلاروسيا) التي تقع على الحدود البولندية، وكذلك وجهت روسيا تهديدا مباشرا في انها ستقوم باستهداف بولندا في حالة المضي في تنفيذ المشروع الأمريكي.[3] وكانت اول ردة فعل قوية للغرب حين اعترفت روسيا الاتحادية باستقلال اوسيتيا الجنوبية وابخازيا في 26 2008.[4] وخلال زيارة الرئيس الأمريكي أوباما إلى موسكو في 2009، رفضت روسيا استمرار الولايات المتحدة في مشروع الدرع الصاروخي، وهو ما اضطر الرئيس اوباما إلى اقتراح مقايضات في ملفات أخرى

(1) تامر ابراهيم، ص 219

(2) المصدر السابق، ص 220

(3) الفضائية الروسية RTArabic، بولندا في مرمى صواريخ (كاليبر) الروسية، متوفر على الموقع: arabic.rt.com

(4) علي حسين بكير، عالم متعدد الأقطاب: روسيا تتحدى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية، بيروت، مجلة الجيش اللبناني، اكتوبر 2006، ص ص 23-29.

مقابل تجميد المشروع أو تأخيره.[1]

كما حذر السفير الروسي لدى الحلف الأطلسي في مقابلة تلفزيونية من "تداعيات كارثية" على أوربا، قد تحصل في حال انضمام جورجيا وأوكرانيا إلى الناتو، وقال السفير الروسي (الكسندر غروشكو) في مقابلة مع شبكة التلفزيون الروسية (لايف نيوز): "ان هذه اللعبة السياسية حول توسيع الحلف الأطلسي إلى جورجيا وأوكرانيا يمكن ان تكون لها تداعيات جيوسياسية على كامل أوربا... امل ان يكون المسؤولون في بروكسل وفي العواصم الأخرى مدركين تماما لمخاطر هذه الألعاب، قد تكون لها تداعيات كارثية... قد يقسم المجتمع الاوكراني ويؤجج التوتر في العلاقات الدولية".[2] لذا الرئيس اقترح الرئيس الأمريكي أوباما خلال زيارته لموسكو ترحيل المفاوضات الخاصة بمسألة انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى الناتو ووعد اوباما بتأخير مدة توسيع مظلة حلف شمال الأطلسي احتراما لمخاوف روسيا على امنها الإستراتيجي في مدارها الجغرافي السياسي.[3]

وكانت روسيا قد أعلنت انها تعمل على تعديل إستراتيجية سلاح البحر لديها ليتلائم مع التوسع (غير المقبول) للحلف الأطلسي.[4]

والخلاصة فقد استطاعت روسيا ومن خلال صدها للمشروع الأمريكي في تحسين وضعها الدولي وامتلاك قدرات الضغط على الولايات المتحدة، وطرحت شواهد قوة متعاظمة، ترفض المساس بأمنها القومي وتستطيع أن تفرض امراً واقعياً اذا أحست بالخطر، واستطاعت روسيا أيضاً بموقفها الجاد من تعديل موازين التوازن الإستراتيجي في أوربا.

---

(1) وليد نويهض، اوباما في موسكو.. نجاح أقل من التوقعات، صحيفة الوسط البحرينية، العدد (2498)، الخميس 9يوليو 2009م، ص 7.

(2) اخبار سكاينيوز، روسيا تحذر من انضمام جورجيا واوكرانيا إلى الناتو، متوفر على الموقع الالكتروني: www.skynewsarabia.com

(3) وليد نويهض، مصدر سبق ذكره، ص 7.

(4) المصدر السابق، ص 8

المبحث الثالث

روسيا واتجاهات التوازن الإستراتيجي العالمي

مرت روسيا القيصرية ومن ثم الاتحاد السوفيتي، واخيراً روسيا الاتحادية، بتغيرات ذات طبيعة أستثنائية، لذا أنتقلت روسيا القيصرية، بعد الثورة البلشفية عام 1917، من دولة ذات قدرات عادية، إلى دولة اتحادية عظمى -الاتحاد السوفيتي- كانت أولى النماذج السياسية الدولية التي تمكنت من خلق التوازن الدولي ثنائي القطبية. وكان من المتوقع، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ان يتراجع الاتحاد الروسي، وريث ما يسبقه ويتحول إلى قوة دولية متواضعة، نتيجة لفقدانه الكثير من ممكنات الاتحاد السابق، لكن الانتقالات المهمة التي تحققت بعد أقل من عقد من الزمن، وتحديداً في عهد الرئيس (بوتين) و(ميدفيدف)، اثبتت إمكانية ان يتبوأ الاتحاد الروسي مكاناً متميزاً في التفاعلات الدولية. ان القدرة الروسية، التي كانت على ادراك تام، بأن عالم التفرد الدولي لن يكون حصرياً ونهائياً، ومن ثم فروسيا الاتحادية دائمة السعي لتشكيل عالم متعدد الأقطاب، وربما سيكون تعبيراً واضحاً من إعادة النهج السوفيتي، في حل المعضلات الدولية، في إشارة إلى انتهاء مرحلة الهيمنة القطبية الدولية، ويعمد هذا المبحث المستقبلي على دراسة مشاهد الدور الروسي في تشكيل التوازن الإستراتيجي العالمي ومن خلال اتباع أداة السيناريو ومن خلال ثلاثة مشاهد وفي إطار المستقبل المتوسط (10-15) سنة، ولهذا سيتم تناول الموضوع في إطار ثلاثة مطالب: المطلب الأول يدرس فيه بقاء الوضع الدولي وفق اتجاهاته الحالية، أي بقاء الولايات المتحدة قطباً أوحد مؤثراً، والثاني يدرس فيه إمكانية تحول النظام إلى نظام ثنائي القطب وتغير معادلة التوازن الإستراتيجي العالمي، اما المطلب الثالث فيدرس فيه الباحث إمكانية تشكيل توازن إستراتيجي متعدد نتيجة لتوزيع عناصر القوة بين مختلف من القوى.

المطلب الأول: استمرار الوضع الدولي الحالي

هذا السيناريو يستند إلى افتراض ان الولايات المتحدة الأمريكية، ستبقى مهيمنة على النظام الدولي، وانها القطب الأوحد على الساحة الدولية في إطار المستقبل المتوسط إذ تملك الولايات المتحدة قدرات هائلة على كافة الأصعدة (العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية)، (وهو الخيار الأمثل من وجهة نظر (زلماي خليل زاد) السفير الأمريكي في العراق إبان تولي (بول بريمر) الحكم المدني في العراق المحتل). وهذا الافتراض يقتضي منع ظهور منافس عالمي اخر يكون معاديا للولايات المتحدة، ويحول في الوقت نفسه دون العودة إلى تعدد القطبية، وكي يحقق هذا الشرط يتعين على الولايات المتحدة التمسك بجملة من الخيارات الإستراتيجية، وهي:[1]

1- الحفاظ على التحالفات القائمة بين الدول الديمقراطية ذات الاقتصاديات الغنية في أمريكا الشمالية وأوربا الغربية وشرق آسيا، أي (منطقة السلام) الديمقراطية، والعمل على تعزيز هذه المنطقة وتوسيعها تدريجيا.

2- منع الهيمنة المعادية على المناطق الحساسة، مع اتخاذ الاحتياطيات اللأزمة لمنع عودة السيطرة الروسية وبروز النزعة التوسعية الصينية مع تعزيز التعاون مع كل من الدولتين.

3- الحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي، مع تعظيم القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، والابقاء على انفتاح النظام الاقتصادي العالمي.

4- عدم الإفراط والتوسع في استخدام القوة الصلبة، وتكون في الضروريات القصوى فقط، وفي حالة الاضطرار اليها لابد من تحقيق المشاركة في الإنفاق بينها وبين حلفائها بصورة فعالة.

(1) زلماي خليل زاد، الإستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية، التقييم الإستراتيجي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، 1997)، ص 28-29.

5- إقناع الداخل الأمريكي بتأييد الزعامة الأمريكية العظمى، والمحافظة على التأييد الجماهيري الواسع في داخل القواعد الجماهيرية الأمريكية.

وإلى جانب تلك الخيارات الإستراتيجية لزلماي خليل زاد ظهرت خطة القرن الجديد الأمريكية التي أعدّها تيار المحافظين الجدد(*) والتي تضمنت:[1]

1- شن حروب مستمرة مستقبلية دون تحديد نهاياتها، بمعنى خلق مناطق توتر دائمة في مناطق مختارة على الساحة الدولية، تمكن الولايات المتحدة التحكم بادارتها، كما حصل في (الربيع العربي) على سبيل المثال.

2- يرى تيار المحافظين الجدد لابد من ان تكون الميزانية العسكرية بالقدر الذي يمكن من إحداث نمو في الصناعات العسكرية الأمريكية، وتكون بمستوى التقدم التكنولوجي العسكري العالمي وذات قدرات إستراتيجية فائقة لا تضاهيها قوة أخرى في العالم.

3- السيطرة العسكرية على الفضاء الخارجي من قبل القوات الفضائية العسكرية الأمريكية.

(*) المحافظون الجدد: هم مجموعة سياسية أمريكية، ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين. وهم ليسوا سياسيين فقط، بل كتاب نافذون، ومفكرون إستراتيجيون، ومحاربون قدامى، ومسؤولون سابقون، وصحفيون، وناشطون سياسيون، واساتذة جامعيون، وباحثون في خزانات الفكر. يجمعهم تيار فكري واحد ونزعة اطلق عليها اسم (المحافظون الجدد)؛ وهم مجموعة قليلة العدد، لكنها تتسم بنفوذ ضخم لا يتناسب اطلاقا مع حجمها في حلبة السياسة الأمريكية. وهم أكثر تطرفا من كل الوان الطيف الفكري والثقافي الأمريكي، ويميلون إلى اليمين المسيحي المتطرف، ويؤمنون بقوة امريكا وهيمنتها على العالم. للمزيد انظر: احمد فايز صالح، دور المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية، (بيروت: باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، 2011)، ص 13-22.

(1) Donald Kagan, Gary Schmitt & Thomas Donnelly, Rebuilding Americas Defenses: Strategies & Resources For aNew Century, (U.S.A, Project for the New American Century, 1997) pp. 3-8. للمزيد ينظر الى: تامر إبراهيم كامل، مصدر سبق ذكره، ص 161 وما بعدها.

4- إعادة رسم خريطة العالم بما يتلاءم مع المصالح الأمريكية وأهدافها في الهيمنة على العالم.
5- عدم السماح لأي ما من شأنه تعويق السياسة الأمريكية ومصالحها، حتى لو أدى إلى رفض الاتفاقات الدولية، ورفض أي تعاون دولي معوق لتلك المصالح العليا الأمريكية.
6- إدارة شؤون العالم بصورة فردية وعدم السماح لأي مشاركة دولية في حل الأزمات الدولية، إلا بصورة هامشية.
7- استخدام أساليب الحرب البيولوجية والجينية والالكترونية كأداة سياسية لمواجهة التهديدات التي قد تواجه الولايات المتحدة الأمريكية.

وإكمالاً لحلقات الهيمنة الأمريكية؛ يعد بعض المخططين الإستراتيجيين انه ينبغي للولايات المتحدة ان تعمل بأقصى طاقاتها لإحكام السيطرة على الحيز الجغرافي المسمى اوراسيا، والتي أصبحت الإقليم الجيوستراتيجي المركزي في العالم، والذي يعده المخططون الإستراتيجيين الأمريكيين الخطر المستقبلي للولايات المتحدة، والمسرح الوحيد، الذي يمكن ان تظهر فيه قوة منافسة محتملة لها[1]. ونتيجة لعجز الولايات المتحدة عن السيطرة على هذه المنطقة القارية شاسعة المساحة قدم بعض الإستراتيجيون الأمريكيون البديل عن السيطرة المباشرة لتلك المنطقة وهذا البديل يتم من خلال امرين:[2]

1- على أمريكا التخلي عن الهيمنة على المنطقة الاوراسية والتركيز على جزئيها الغربي والأوسط المشتملين على الاتحاد الأوربي والبلقان والقوقاز واسيا الوسطى، طالما أن القوة الصينية الآسيوية لم تكتمل أركانها لحد الآن.
2- إقامة حزام حول روسيا لإضعافها وعزلها، وهذه الخطوة لابد منها لتقييد الدور الروسي أو الهيمنة الروسية على هذا الإقليم الإستراتيجي

(1) زبغنيو برجنيسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص ص 242-244.
(2) موسى الزغبي، دراسات في الفكر السياسي والإستراتيجي، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2010)، ص 87-90.

في العالم، والذي يقوم بهذه المهمة هو الجهاز العسكري الإستراتيجي المشترك لحلف الشمال الأطلسي (الناتو)، وفي الوقت نفسه تستمر الولايات المتحدة في ممارسة الضغوط على الاتحاد الأوربي من أجل ان تنضم تركيا إليه لإحكام الطوق حول موسكو. ومن هذا المنطلق جاءت الإستراتيجية الأمريكية والغربية في توسيع حلف شمال الأطلسي نحو أوربا الوسطى والشرقية إضافة إلى تعزيز التعاون التركي الأمريكي عن طريق الاتفاقات الإستراتيجية بينهما.

ويرى الإستراتيجي الأمريكي (فرانسوا ثويال) انه ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق إستراتيجية محاصرة روسيا ان تعتمد على أعضاء حلف شمال الأطلسي في البلقان، وفي القوقاز، وفي الشرق الأوسط، وفي اسيا، وذلك من خلال إقامة اطواق تحالفية ثلاثة: الطوق الأول: كل من ألمانيا واليابان وتركيا، والطوق الثاني: دول شرق أوسطية تضم مصر والسعودية وإسرائيل وباكستان، اما الطوق الثالث في افريقيا: وتضم نيجريا، وجنوب افريقيا، وبلدان الغرب الافريقي وهي: واوغندا، وكينيا، واثيوبيا.[1]

ويرى (جوزيف. س ناي) انه حتى الصين غير مؤهلة في إطار المستقبل المتوسط من انتزاع النفوذ والسيطرة من الولايات المتحدة الأمريكية من حيث القوة الاقتصادية، فضلاً عن ذلك ما تزال الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العسكرية الأولى في العالم[2]. وما يدعم رأيه الآتي:

1- تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية عناصر قوة هائلة ما لا تمتلكه القوى الدولية الأخرى.
2- ما زالت الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك نفوذاً في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية كالشرق الأوسط واسيا الوسطى والباسفيك

(1) بشير موسى نافع، المشروع الأمريكي في العراق، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2007)، ص 6-12.
(2) جوزيف سي ناي، مفارقة القوة الأمريكية، (الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع 2003)، ص 98.

وحتى في أفريقيا، وهذا يعيق نمو قوة الدول المنافسة لها مستقبلاً.

3- القوى الدولية الصاعدة كالصين لم تحدد خياراتها الإستراتيجية بعد وما زالت منكفئة في طور بناء قوتها الذاتية وتعتمد على القوة الاقتصادية، اما بالنسبة لقوتها العسكرية فما زالت الصين متأخرة كثيرا عن القوة العسكرية الأمريكية.

4- ما يزيد من القوة الأمريكية انها تمتلك قوة إضافية مستندة إلى عوامل أخرى، كحلف الناتو مثلا، فضلاً عن سيطرتها على المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وغيرهما.

5- فضلاً عمّا تقدم فإن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك من مقومات السيطرة على الاعلام العالمي والتأثير على الرأي العام ما لا تمتلكه دولة سواها، وهو ما يتيح لها استثمار المراكز البحثية والإستراتيجية في اختراع وسائل تأثير بعيدة المدى مثل القوة الناعمة والقوة الذكية والافتراضية.

6- تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية تقدماً تكنولوجياً وتقنياً عالياً في كافة المجالات وعلى كل المستويات، بينما الدول المنافسة ربما تمتلك التقنيات المتفوقة في بعض المجالات وليس على كل المستويات.

وتنفيذا لهذا التصور الامبريالي، وسعياً وراء تكريس الهيمنة الأمريكية الأحادية وضع أقطاب البنتاغون والبيت الأبيض من المحافظين الجدد مخططا متعدد الأبعاد يبدأ باحتلال العراق وأفغانستان واحتواء إيران، انتهاءً إلى (مشروع الشرق الأوسط الكبير[*])[1]. وثمة ثلاثة أسباب تبرز أهمية البعد الجيوستراتيجي

(*) مشروع الشرق الأوسط الكبير: اعتمدت الولايات المتحدة المفهوم الاوسع لمصطلح (الشرق الأوسط الكبير) عام 1997 واعتبرت ان التخطيط للاستقرار والامن في المنطقتين العربية والاسلامية قد تصبح ضرورة إستراتيجية قصوى بالنسبة لواشنطن، لأنهما يمثلان جزءا كبيرا من منطقة الارتطام التي يمكن ان نطبق عليها رؤية ماكيندر منذ اوائل القن الماضي للصراع بين قوى البر وقوى البحر للسيطرة على العالم. للمزيد انظر: علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط... التآمر الأمريكي-الصهيوني، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013)، ص 61-64. وللمزيد ينظر أيضا: احمد فايز صالح، مصدر سبق ذكره، ص 131-133.

في دمج كل من آسيا الوسطى والشرق الأوسط في كيان اكبر اطلق عليه (الشرق الأوسط الكبير)، وهي:[2]

1- تعد هذه المنطقة ذات غالبية مسلمة، تحتوي على تنظيمات مناهضة للهيمنة الأمريكية ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية الوقوف ضدها.

2- السيطرة على الشرق الأوسط الكبير يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من فرض ارادتها على النظام الدولي كله.

3- الرؤية الأمريكية لكل من الشرق الأوسط واسيا الوسطى تقوم على فرضية وجود عوامل تشابه وترابط بين المنطقتين، وهذا ما يسهل المهمة الأمريكية في السيطرة عليهما.

لذا ارتأت واشنطن المبادرة بلعب دور المهيمن على المنطقتين في إطار مشروعها المعروف بالشرق الأوسط الكبير. ومن الجدير بالذكر ان مشروع الشرق الأوسط الكبير اعتمد على ركيزتين هما: إستراتيجية الحروب الاستباقية، ونظرية الفوضى البناءة (الخلاقة)[*] من أجل رسم خارطة جديدة بحيث تكون السياسة فيهما تابعة لسياسة أمريكا، وليس فيها أي موضع قدم لقوة منافسة أخرى كالصين وروسيا الاتحادية. وعلى هذا الأساس الإستراتيجي انخرطت الولايات المتحدة في الشأن الدولي مستخدمة امكانياتها العسكرية في الحرب على كل من أفغانستان والعراق والجمع بين الشرق الأوسط واسيا الوسطى في ظل

(1) ماجد الكيلاني، التجاذب الإيراني-الأمريكي في الصراع على الشرق الأوسط، دورية الشؤون العربية، العدد (130)، 2007، ص 20.

(2) تامر ابراهيم كامل، مصدر سبق ذكره، ص 167-168..

(*) الفوضى البناءة: إلى جانب الاداة العسكرية -ستراتيجية الحروب الاستباقية- كانت هنالك اداة سياسية أعلنت عنها كوندليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية الاسبق وهي الفوضى البناءة، ويرجع المصطلح إلى (مايكل ليدن) العضو البارز في معهد امريكا انتربرايز المعروف بكونه قلعة المحافظين الجدد، وتنطلق نظرية الفوضى الخلاقة من فكرة قوامها ان الوضع الحالي في منطقة الشرق الأوسط غير مستقر، وان الفوضى التي تبرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي من نوع الفوضى الخلاقة التي ربما ستنتج في النهاية حسب رأي رايس وضعا افضل مما تعيشه المنطقة حاليا. للمزيد انظر: احمد الفايز، ص 52-54.

مشروع الشرق الأوسط الكبير.[1]

الا ان المحصلة النهائية للحروب الاستباقية التي شنتها إدارة الرئيس بوش الابن ظهرت في تقرير اعده خبراء إستراتيجيون بمؤسسة (راند)، ركز فيه على حقيقة ان انتشار وتمدد قوات الجيش الأمريكي في العراق وأفغانستان قد وصلت بذلك الجيش إلى حافة الانهيار، إذ ان عمليات الانتشار المتكررة للقوات الأمريكية في العراق وأفغانستان تسببت في ارهاق الجيش الأمريكي واضعاف وحداته بشكل كبير.[2]

بناء على ما تقدم يمكن الافتراض بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى قطباً مهيمناً اوحد على الساحة الدولية في المستقبل القريب، لكننا نرجح احتمال التوجه نحو القطبية الثنائية في حالة استمرار التطور السياسي الروسي الحالي ومعالجة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الروسي، لاسيما بعد تنامي وبروز قوى عالمية صاعدة ترفض تلك الهيمنة كالصين وروسيا الاتحادية، وبعد التراجع الأمريكي الملحوظ في الشرق الأوسط في مناطق التوترات والأزمات في كل من سوريا والعراق فضلاً عن ضعف دورها في إدارة أزمات منطقة آسيا الوسطى والقوقاز وأوربا الشرقية.

المطلب الثاني: تشكيل توازن إستراتيجي ثنائي

النظام ثنائي القطبية: تقوم القطبية الثنائية على وجود مركزين متفوقين من مراكز القوى في السياسة الدولية، ويحيط بكل مركز منهما عدد من الدول التابعة والأقل تاثيراً في إمكانات القوة ومقدراتها.[3]

(1) ماجد الكيلاني، مصدر سبق ذكره، ص 38-40.
(2) تامر ابراهيم كامل، مصدر سبق ذكره، ص 188.
(3) مهند حميد الراوي، عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية: دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي، ص 57، متاح على الرابط:
https://books.google.iq/books?id=kQ65DAAAQBAJ&pg=PT59&dq
وللمزيد ينظر:
Steven Rosen ،The Logic Of International Relations ،Winthrop Pub, Inc, Massachusette, 1977, p.215-216.

تستند هذه الفرضية إلى الافتراض الآتي: ان التوازن الإستراتيجي العالمي لا يمكن ان يبقى بجميع عناصره ومكوناته خاضعاً لنفوذ وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، أي انه يتحول إلى نظام ثنائي القطبية، إذ ان انحسار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في بعض مناطق الإستراتيجية العالمية لاسيما في منطقة اوراسيا والشرق الأوسط، فضلاً عن تراجع قدراتها الاقتصادية بسبب الأزمة المالية التي يمر بها النظام الرأسمالي العالمي، مع ما رافقه من تنامي في قدرات بعض الدول الصاعدة كالصين وروسيا الاتحادية، يدفع بشكل التوازن الإستراتيجي إلى التبدل والتغير النسبي في بعض عناصره، فاسحا المجال امام روسيا الاتحادية لان تكون قوة معوقة للهيمنة الأمريكية، بما تملكه من قدرات كبيرة، فضلاً عن الإستراتيجية الروسية البوتينية التي من أولوياتها استعادة الدور الروسي القطبي ومنع الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على النظام الدولي. وهذا ما يرشح احتمال بروز نظام دولي جديد ثنائي القطبية، تكون فيه روسيا الاتحادية قطبا اخر، ولكن هذه القطبية الثنائية قطبية مرنة.

ولكي تتمكن روسيا من تحقيق هذا الهدف لابد لها من أن تقيم بناء إستراتيجيا متكاملا يربط ما بين التطور الداخلي والتطور الخارجي بقصد الإفلات من قبضة الولايات المتحدة، إذ اعتبر بوتين ان المعوق الرئيس امام نهوض روسيا بوصفها قوة عظمى هي الولايات المتحدة الأمريكية التي تسيطر على النظام الدولي، ومن ثم برزت الحاجة إلى التخفيف من وطأة الهيمنة الأمريكية، وهذا لا يتأتى الا بطرق ثلاث:[1]

1- تطهير الداخل الروسي من الجيوب الناعمة للولايات المتحدة.
2- خلخلة النظام الدولي بهدف فتح الباب امام ظهور قوة دولية أخرى، بحيث تجد الولايات المتحدة نفسها في وضع لا يسمح لها بممارسة هيمنة عالمية منفردة.
3- القفز فوق دول الطوق المحيطة بروسيا والمتحالفة مع الولايات المتحدة

(1) منى الخميسي، مغانم روسيا في الأزمة الأمريكية-الافغانية، 2004/10/3، متاح على الموقع: http://www.aligazeera.not/KnowledgeGate/KServices/SubbortPages

الأمريكية، إلى الفضاء الاوراسي الاوسع، وتكــوين تحالفــات مــع الفاعلين الجيوسياسيين على أسس براغماتية.

وهذا يعني ان إستراتيجية بوتين هدفت إلى تغيير النظام الدولي، حتى يكون النظام الدولي متعدد القطبية إذ تستطيع روسيا ان تمارس السياسة التي مارستها من قبل الإمبراطورية البريطانية، وهي سياسة حامل الميزان، وهذه السياسة البوتينيـة استندت إلى وقائع عدة شكلت لها رصيدا مضافا إلى قدراتها المتنامية وهي:[1]

1- الحرب على الإرهاب وغزو أفغانستان: بدأ على الفور منظرو السياسة الروسية في إجراء عملية رصد واقعيــة ودقيقــة لحجــم ومصــادر التهديدات الآنية للأمن القومي الروسي وذلك من أجل تحديد هامش المناورة السياسية المتاح امام روسيا.

2- غزو العراق: فعّلت روسيا دبلوماسيتها باتجاه الأوربيين وقد اثمر عــن ذلك قيام محور روسي- فرنسي-الماني معارض للحرب على العــراق تأكد بتوقيع الإعلان الثلاثي ضد الحرب في 2003/2/10 وبالفعل نجح التحالف في الحيلولة دون ان تحصل واشنطن على غطــاء الشــرعية الدولية لحربها على العراق.[2]

3- التحول الروسي تجاه العالم الإسلامي: اعتبر بوتين ان العالم الإسلامي يعد عمقا إستراتيجيا لبلاده على اعتبار ان مسلمي روسيا مواطنــون اصليون وان الإسلام جزء رئيسي في التركيبة الإســلامية الروســية، فالمسلمون يمثلون القومية الدينية الثانية بعد المسيحية، لذا ارتأت روسيا إمكانية للتحالف مع العالم الإسلامي في مواجهة الهيمنــة الأمريكيــة والأطلسية على العالم.[3]

(1) تامر ابراهيم كامل، مصدر سبق ذكره، ص ص 194-222.

(2) للمزيد انظر: علي حسين باكير، المساعي الروسية لإقامة عالم متعدد الأقطاب، فصلية الدفاع الوطني اللبناني، 2005، العدد (54)، ص 39-41.

(3) للمزيد انظر: عاطف معتمد عبد الحميد، روسيا تساند العراق.. لــيس حبــا فيــه، 2002/8/10، متوفر على الرابط:
http://www.islamonline.not/arabic/politics/2002/08/article08.shtml

4- تعزيز العلاقات الروسية الإيرانية: رأت موسكو خطورة تقاطع المصالح الأمريكية والإيرانية بعد احداث 11 أيلول 2001 على مصالحها، ففي أقل من عامين نجحت واشنطن في التواجد على ارض كل من العراق وأفغانستان ومحاصرة النفوذ الروسي في منطقة اوراسيا، وهذا الإنجــاز لم تكن طهران بعيدة عن مردوداته السلبية، لذا كان على موســكو التحرك سريعا صوب مراجعة دقيقة للعلاقات الروسية الإيرانية خلال السنوات الماضية، والتي اثمرت عن مكاسب إستراتيجية لموسكو.[1]

5- تطور العلاقات الروسية الصينية: وفق الرؤية البوتينية فقد عمل بوتين على تعبيد الطريق امام تعاون روسي مثمر، إذ تم تسوية ملف الحدود السياسية المشتركة بين البلدين، والذي اثمر عن توقيع اتفاقية الصــداقة والتعاون بينهما في عام 2001، وكما اعتبر السياسيون الروس ان مــن اولوياتهم تنمية العلاقة مع الصين وتقويتها لاسيما ان هناك نقاط تلاق في سياسة البلدين ألا وهي رغبة البلدين في الحد من وضعية القطــب الأمريكي الأوحد المهيمن على الشأن الــدولي، وإخــراج النفــوذ الأمريكي من القارة الاسيوية والتي تعتبر مجالا حيويا لكــل منــهما، وتقليص الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج والتي تحظــى بأولوية للبلدين، لاسيما بالنسبة للصين، فضلاً عن رفــض مشــروع الدرع الصاروخي المقترح إنشاؤه في أوربا الشرقية لمردوداته الســلبية على البلدين لاسيما على روسيا.[2] وهذا التقارب الروسي الصــيني يستهدف في المقام الأول مواجهة سياسات الهيمنة الأمريكية.

6- التحرك العسكري لروسيا في مواجهة الاختراق الأمريكــي لمجالهــا الحيوي: ومثال ذلك المواجهة الروسية الجورجية التي اندلعت في عام

(1) للمزيد انظر: فيض اللايف، إيران قوية بين مصالح روسيا وهواجس العرب، شــؤون الأوسط، بيروت، العدد (149) شتاء ربيع 2008، ص 57-61.

(2) للمزيد انظر: سعود مطلق السبيعي، لإيجاد عالم متعدد الأقطاب... جنرالات روســيا وبوتين يضعون إستراتيجيات التعامل مع القضايا الدولية في عصر أوباما، جريدة الرؤية الكويتية، العدد (2)، 26/يناير 2009، ص 8.

2008 والتي كانت في حقيقتها مواجهة بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة، التي تحاول اجتذاب حلفاء لها في المنطقة بما يمكنها من تطويق روسيا، فضلاً عن تدخلها المباشر في الأزمة الأوكرانية وضم شبه جزيرة القرم.[1]

7- رد الفعل الروسي على الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ: هذا النظام في واقع الأمر يؤدي إلى إخلال التوازن الإستراتيجي، وتحديدا مع الصين وروسيا بشكل لا يمكن تقبله من هاتين الدولتين، وقد قوبل هذا المشروع بردود فعل قوية من جانب روسيا التي اتهمت الولايات المتحدة بتهديد أمنها، والتعدي على مناطق نفوذها، ومحاولة إشعال سباق تسلح جديد، وترتيباً على ذلك جاء رد الفعل الروسي سريعا، إذ بدأ التفكير على الفور بإعادة نشر الأسلحة النووية الروسية في بيلاروسيا، كما قامت روسيا صراحة بالتهديد باستهداف بولندا في حالة إصرارها على المضي قدما في تنفيذ المخطط الأمريكي، وكذلك اعتراف الرئيس الروسي ديمتري ميديفيدف رسميا باستقلال اوسيتا الجنوبية وابغازيا، يضاف إلى ذلك اصطدام الرئيس الأمريكي باراك أوباما خلال زيارته لموسكو 2009 بالرفض الروسي التام لاستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في مشروع الدرع الصاروخي ما اضطره إلى اقتراح مقايضات في ملفات أخرى مقابل تجميده المشروع أو تأخيره. وكذلك مسألة انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى الناتو جرى ترحيلها إلى مفاوضات لاحقة مع وعد أمريكي بتأخير مرحلة توسيع مظلة الحلف الأطلسي احتراما لمخاوف روسيا على أمنها الإستراتيجي في مدارها الجغرافي.[2]

(1) للمزيد انظر: عدنان السيد حسين، استعادة النفوذ الروسي والتعددية القطبية، صحيفة الأوان الكويتية، العدد (4)، الأربعاء 2007/11/21، ص 17.

(2) للمزيد انظر: ناصيف حتي، ملامح حرب باردة جديدة: صراع المكانة والنفوذ، صحيفة المستقبل، بيروت، العدد (2623)، الخميس 24 ايار، 2007، ص 12.

8- الدور الروسي في الأزمة السورية والنجاح الكبير الذي حققته في فرض رؤيتها إذ أصبحت روسيا اللاعب الأهم والاقوى حضورا في الساحة لاسيما بعد نجاحها في تمرير مشروع قراراها حول سوريا والذي حظي بموافقة اجماعية من مجلس الأمن وبامتداح المندوبة الأمريكية الدائمة له في سابقة فريدة من نوعها، تثبت روسيا بالدليل العملي انها أصبحت اللاعب الأهم والاقوى حضورا وتأثيرا على الساحة السياسية العالمية، فهي تمسك الآن بمفاتيح التسوية والحل لمعظم الصراعات والأزمات الإقليمية، وأصبح الشرق الأوسط هو ساحتها الأولى، إذ تشكل مبادراتها وتحركاتها القاعدة الأساس في كل ما يجري فيه.

وهذا التقدم العملي في السياسة الروسية مع تنامي قدراتها العسكرية والاقتصادية وتخلي الصين عن هدف التفوق العسكري وتركيزها على خيار التفوق الاقتصادي والتكنولوجي، فضلاً عن فقدان الولايات المتحدة الأمريكية الظروف الدولية التي مكنتها من الهيمنة على الأمم المتحدة وقيادة النظام السياسي الدولي من موقعها بوصفها قطباً دولياً أوحد وأعظم، كل ذلك أدى إلى انحسار الهيمنة الأمريكية وبداية تحول فعلية في شكل النظام العالمي، وقد أشار الخبير السياسي (إسماعيل صبري مقلد) في مقال له إلى: "أن النظام الدولي يتحول اليوم وبصورة واضحة من مرحلة القطبية الأحادية المحكومة بالقوة الأمريكية إلى مرحلة القطبية الثنائية المتحورة أو المرنة، أي قطبية ثنائية بخصائص ولها طبيعة غير تلك التي سادت في مرحلة الحرب الباردة بخياراتها المحدودة وفواصلها الجامدة وهوامشها الضيقة، فنحن الآن بصدد قطبية ثنائية جديدة أكثر مرونة وانطلاقاً وأكثر قدرة على التحاور والتعايش الإيجابي مع الواقع الدولي في عصر العولمة والتحولات الدولية الكبيرة في العالم".[1]

(1) مقالة منشورة على موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) الصفحة الشخصية للدكتور إسماعيل صبري مقلد (Ismail sabry maklad).

نجحت روسيا في ظل حكم الرئيس فلاديمير بوتين في تحسين وضع روسيا الدولي من خلال صد التمدد الأمريكي على حساب امنها القـومي، وامـتلاك قدرات الضغط على واشنطن طارحة شواهد قوة متعاظمة تعيد إلى الأذهان واقعاً سوفيتياً عرفه العالم على امتداد ما يقرب من نصف قرن في ظل تعادلية طـرفي القطبية الثنائية.

وتأكيدا على الدور الروسي في النظام العالمي، فإن بوتين عمل بإصرار على بناء وخلق نظام عالمي جديد قادر على استيعاب روسيا الجديدة، وأن السياسـة الروسية الجديدة لا تقبل العمل كوسيط لتسهيل ضخ موارد وثروات جمهوريات القوقاز واسيا الوسطى لصالح أي قوة كبرى، وتعد هذه الجمهوريـات بمثابـة مناطق نفوذ لها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأمنـها القـومي ومصـالحها الاقتصـادية والإستراتيجية.[1]

ان عودة روسيا لمسرح الصراع الدولي، أصبح امراً ملموساً وواقعـاً مـن خلال مواقفها في العديد من القضايا الرئيسة والملتهبة، مثل العدوان الأمريكـي على أفغانستان والعراق، واستمرار التعاون مع طهران في اسـتكمال برنامجهـا النووي بمفاعلي بوشهر، ودورها الفاعل والمؤثر في الأزمة السورية، وربما في باقي مناطق التوترات والأزمات في منطقة الشرق الأوسط، هذه العودة بما ما يرافقها من نمو لقوة الاتحاد الأوربـي مع الصعود المتنامي للقوة الصينية، ستكون جميعا المسالك الرئيسة لانجاز عالم يحكمه أكثر من قطب.

والسؤال هنا هل ستنجح روسيا في تخطي العقبات الـتي تقـع في طريـق طموحها في القطبية الدولية؟ ولكي نجيب على هذا السؤال لابـد ان نعـرف معوقات القطبية الروسية التي يمكن أن نوجزها بالآتي:

1- تخلف روسيا في مجالات التطور التكنولوجي: رغم ما حققته روسـيا من تطور في مجالات التطور التكنولوجي بعد مجيء الرئيس الروسـي (بوتين) إلا أنها ما زالت متخلفة في مجالات عدّة مقارنـة بالـدول

(1) ايمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بين الاوقطراطية الداخلية والاولويات الجيولتكيـة الخارجية، سجل المستقبل العربـي، العدد (358) ديسمبر 2008، بيروت، ص 87.

المتقدمة الأخرى، بسبب ضعف البنية الأساسية، وعدم قدرة الدولـة على مجاراة التطور التكنولـوجي في حقـل الصـناعات الخفيفـة والاستطلاعية، وهو ما جعل قطاع الحزمات السـياحة، والطـيران، والاتصالات، عاجزاً عن تحقيق حلم روسيا[1].

2- عدم قدرة الاقتصادي الروسي في المنافسة الدولية: رغـم الانتعـاش الاقتصادي الروسي منذ تولي بوتين السلطة في روسيا الاتحادية، الا انه بمقارنته باقتصاديات الدول الكبرى الأخرى يعتبر ضـعيف نسـبيا، (لاحظ الفصل الأول)، كما ان هبوط اسعار النفط في نهايـة 2013 ولحد الآن اثر سلبا على الاقتصاد الروسي بدرجة كبيرة، لاسيما على تطوير قدراتها العسكرية[2].

وعليه نرى ان روسيا الاتحادية رغم تلك المعوقات تمتلك عوامل قوة أخرى عوضت ذلك الخلل لاسيما قدراتها العسكرية الهائلة والتي لا تضاهيها قـوة في العالم سوى الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن حضورها السياسي الفاعـل والمؤثر في الساحة الدولية في مناطق التوترات والأزمات في الشرق الأوسط مثل حضورها الفاعل في الأزمة السورية.

مما تقدم نرى أن روسيا أصبحت أكثر جرأة في تحدي الولايات المتحـدة الأمريكية، ومن ثم وضعها نحو مزيد من التراجع، فلم تعد الولايـات المتحـدة تحظى بالهيمنة المعنوية التي كانت تدفع خصومها إلى الشعور بالرهبة من تحـديها والتي كانت تجبر الحلفاء على الالتزام الكامل بكل ما تريده منهم واشنطن، وهو ما فتح أمام كل من الخصوم والحلفاء هامشاً أوسع من المناورة، وهم يراقبـون فقدان الولايات المتحدة لهيبتها، ومن هنا يرى الدكتور (ريتشـارد هـاس) أن مضاعفات الانحسار الإقليمي والعالمي للدور الأمريكي اوجد واقعاً دولياً جديداً

(1) فيكتور ليبيديف، الاوضاع الاقتصادية والسياسـية والامنيـة في روسـيا الاتحاديـة (الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 1999م)، ص 21.

(2) جعفر حسن عتريسي، موضوعية العالم وميزان القوى (بيروت: دار البيضاء، 2003م)، ص 359-360.

تتمثل مفرداته من وجهة نظره في ثلاث، هي:[1]

1- ظهور مراكز دولية جديدة، بدأت تطمح في الظهور على مسرح الزعامة العالمية.
2- تعاظم تأثير وقوة ونفوذ أطراف لا تنضوي تحت وصف الأمم أو الدول مستغلة ما توفره العولمة من فرص لها.
3- تزايد عدد القوى الفاعلة والمؤثرة في النظام الداخلي في المستقبل.

بناء على ما مر فإن روسيا الاتحادية تكون مرشحاً قوياً باعتبارها قطباً ثانياً مرناً في المستقبل القريب اذا ما استطاعت ان تستمر بفاعليتها السياسية الدولية، وتحكمها في مناطق التوترات والأزمات في الساحة الدولية، لاسيما اذا نجحت في هيكلة اقتصادها.

المطلب الثالث: تشكيل توازن إستراتيجي متعدد الأطراف

النظام الدولي متعدد الأقطاب: وهو النظام الذي يتألف على الأقل من ثلاث دول تمتلك قوة كافية لترجيح ميزان القوى بواسطة حلف. وفي ظل هذا النظام تكون بعض القوى أقوى من غيرها ولكن أيا منها ستكون غير قادرة على الهيمنة على النظام الدولي، وفي الوقت نفسه فإن الجميع لديه الوسائل لمنع الهيمنة.[2]

ويتكون هذا النظام عند قيام عدة لاعبين بتشكيل كتل قادرة على أداء سلوك حقيقي وحينما يكون لأولئك اللاعبين قدرة السيطرة على الأحداث في المناطق الإقليمية أو المنطق الخاصة بهم.[3]

وقد تمثل النظام الدولي المتعدد الأقطاب في أكثر من مرحلة تاريخية، وربما ان النظام الدولي الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر هو مثال في محله على

(1) ريتشارد هاس، أمريكا في الشرق الأوسط: فقدان الاحترام وضياع الهيبة، شبكة الاخبار السويسرية، 2008/7/9، متاح على الرابط hlttp;www.swissinfo.chlarao
(2) روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة: احمد ظاهر، عمان مركز المكتب الأردني، 1989م، ص 482.
(3) سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 375

هذا النوع من أشكال التوازن الدولي، إذ كانت هناك مجموعة من الدول الأوربية المتوازنة في طولها، تتحكم في إدارة العلاقات الدولية. ومنذ انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاءِ بنظام الثنائية القطبية، لم تتوقف التحليلات والتوقعات عن بروز نظام دولي متعدد الأقطاب، ومن ضمن الكتاب والمحللين السياسيين (نعوم تشومسكي) في كتابه (ديمقراطية الردع) في معرض تشخيصه النظام الدولي الحالي، كتب: "ان الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تلقائياً في موقع عسكري أفضل مما كانت عليه، وذلك أعقاب انهيار القوة العظمى التي كانت تتزعم المعسكر الشرقي وسقوط الشيوعية في الاتحاد السوفيتي السابق. إلا ان ذلك لا يعني ان الولايات المتحدة أصبحت تتمتع بموقع أفضل في المجالات الأخرى كالمجال الاقتصادي الذي تتخلف فيه الولايات المتحدة عن بعض البلدان كاليابان وأوربا الموحدة.[1]

ويعتقد (هنري كيسنجر) أن للنظام الدولي الجديد قيد التشكيل، هو شيء أشبه ما يكون بنظام الدول الأوربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وسيكون في هذا النظم الجديد ستة مراكز قوى أساسية على الاقل، هي: الولايات المتحدة الأمريكية، وأوربا، والصين، واليابان، وروسيا الاتحادية، واحتمالاً الهند ايضاً.[2]

تستند هذه الفرضية إلى الآتي: ان عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية في القرن الحالي لم تعد حكراً على طرف دولي واحد، وان المشاكل الدولية في تزايد مستمر، كما ان متطلبات الهيمنة الأمريكية، لاسيما الانتشار العسكري في اغلب مناطق العالم قد أثقلت الاقتصاد الأمريكي، وهذا يفرض على الدول الكبرى التعاون والمشاركة، وبالنتيجة فإن هذا التعاون والمشاركة سيهيء إلى صعود أطراف دولية متعددة يمكنها من المساهمة في

(1) السيد يسين، الامبراطورية الكونية: الصراع ضد الهيمنة الأمريكية (القاهرة: دار النهضة، مصر، 2004 م)، ص 67
(2) هنري كسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية القرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمرالايوبي، (وبيروت: دار الكتاب العربي، 2002)، ص 292.

التفاعلات الدولية، فضلاً عن ان دورة التأريخ لا تتفق مع الاستمرار وإنما تقترن بعامل التغيير، وعليه فإن التوازن الإستراتيجي في إطار ذلك سيخضع لتعددية الأقطاب. وان ما يدعم هذا الافتراض أن التغييرات العديدة التي طرأت على نمط ترتيب القوى وعلاقة القيادة داخل النظام الدولي وأطرافه وطبيعة العلاقات بين تلك القوى تؤدي إلى التعددية القطبية، إذ أدت هذه التغييرات بالنظام الدولي إلى الاتجاه نحو القطبية المتعددة، وعلى الأقل إن القطبية التعددية قيد التشكيل،[1] وقد استند هذا الاحتمال إلى عدة تغييرات أهمها ان القطبية الأحادية الأمريكية تستلزم لبقائها قوة عسكرية واقتصادية لا يمكن توافرها الآن لدى الولايات المتحدة، فهي تعاني من مشاكل داخلية وخارجية نذكرها باختصار، وهي:

1- العوامل الداخلية: شهدت الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة تراجعاً ملحوظاً في اقتصادها، وتفككاً في البنية الاجتماعية، ربما هذا ما جعل أصحاب هذه الفرضية يجزمون بأن الولايات المتحدة تعيش مرحلة بداية السقوط، ويقولون لم يعد موضوع انهيار الولايات المتحدة التدريجي مجرد بحث نظري في إطار المحاضرات والنظريات التأريخية، أو معبرا عن اتجاهات ذاتية بل أصبح امرا واقعا، ومن أهم رواد هذه الفرضية (بول كينيدي، روبرت تيوبالد، نورمان بيرون، باول ميشال كروزيه، أدوار ليتواك ودايفيد هورن)، وغالبيتهم يرون ان انهيار الولايات المتحدة لن يكون هزيمة عسكرية كبرى أو اجتياحاً للأراضي الأمريكية، وإنما بسبب (انفجار على الذات)، نتيجة انهيار النظام الاقتصادي والاجتماعي والقيمي الذي شكل مصدر فخر للأمريكيين طيلة القرن العشرين.[2] ووفقا لذلك فإن تلك المشاكل تجعلها غير قادرة على قيادة النظام العالمي، وما يؤكد هذا الاحتمال ان هناك انتشارا وتوزيعا لمصادر القوة الاقتصادية والعسكرية في النظام الدولي، ولا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية

(1) محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط2، (القاهرة: دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، 2004)، ص 675.

(2) يامن خالد يسوف، مصدر سبق ذكره، ص 288–289. وللمزيد ينظر:
Dan S. Wible, Halftime in America: The Challenge Years: Fighting to Stop Progressive Tyranny in The United States, Iuniverse, 2012, p.190.

الانفراد بقيادة النظام الدولي، فإن أيا من القوى الأخرى لا تتمتع منفردة أيضاً بقيادة النظام العالمي.[1] وذهب بعض الباحثين والمهتمين بالشأن الدولي إلى أن نهاية الزعامة الأمريكية هي مسألة وقت ليس إلا، وان أهم ما يميز هذا النظام الحالي هو الانتقالية وعدم الاستقرار فهو نظام لم تتبلور ملامحه بعد.[2]

ولعل من أكثر التقويمات وضوحاً هو ما تضمنه مقال رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية (ريتشارد هاس) في العام 2008، وكذلك التقويم الذي تبنته أجهزة الاستخبارات الأمريكية الذي صدر في تقرير مجلس الاستخبارات القومية بعنوان (اتجاهات العالم للعام 2025 عالم متحول)، إذ وصف فيه توزيع القوة المحتمل في النظام الدولي للعام 2025 بأنه سيكون نظاماً متعدد الأقطاب مع فجوات في القوة القومية، فهو لا يتوقع نهاية الهيمنة السياسية والاقتصادية الأمريكية العالمية فحسب، بل هو يتكهن في إنهاء الهيمنة الغربية على المستويات الثقافية والفكرية أيضا.[3]

2- العوامل الخارجية: هناك العديد من العوامل الخارجية التي تشير إلى تغيير النظام أحادي القطبية الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وحسب رأي أصحاب هذه الفرضية ان بروز أقطاب دولية تمتلك القدرات التي يمكن ان تنافس بها تفرد الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أهم تلك الأقطاب المحتملة، هي:

اولا- روسيا الاتحادية: وهذا ما اشرنا إليه في (الفصل الثاني) من البحث، فضلاً عما تحدث به الخبير السياسي (إسماعيل صبري مقلد) حول تحول روسيا

(1) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص 676. وللمزيد انظر:
Roben Niblett: Read To Lead? Rething Americas Role in a changed Worid, A chatham house Report, p.20.

(2) احمد علو، السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية، مجلة الجيش، وزارة الدفاع، العدد (263)، 2007، على الموقع: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news

(3) نقلا عن: احمد عبد الجبار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 387–388. وللمزيد ينظر:
Richard N. Hass, The Age Of Non Polarity What Will, Follow Us Bominace: Foreign Affairs.com

إلى قطب دولي بعد النجاحات الهائلة التي حققتها سياسة بوتين في إدارة الأزمات في الشرق الأوسط، ولاسيما في الأزمة السورية، إذ أصبحت روسيا متحكمة إلى درجة كبيرة بخيوط تلك التوترات في المنطقة وتفرض رؤيتها للحلول، ودعم موقفها في المنظمة الدولية، لذا ومن وجهة نظر إسماعيل مقلد فإن عصر الهيمنة الأمريكية قد ولى،[1] وعليه فإن روسيا أكثر القوى تطلعاً لإنهاء مرحلة الأحادية القطبية، لاسيما وان هذا التطلع قد توازت معه جملة من النشاطات والإجراءات التي اعادت لروسيا دورها ومكانتها العالمية السابقة، وحجم من تأثير التدخلات الغربية التي كانت مؤثرة في وضع روسيا الضعيفة أيام (غورباتشوف ويلتسن) فروسيا الاتحادية تعد نفسها حضارة قائمة بذاتها، فهي ليست جزءاً من الحضارة الأوربية، كما انها ليست حضارة اسيوية، بل هي فريدة، فهي خليط من التنوع الثقافي، الذي مكّنها من إنشاء مرجعية حضارية روسية خاصة، غنية بكل مفردات الحياة.

ثانياً- الصين: تسجل الصين قفزات نوعية في أدائها الاقتصادي، وتطور من أدائها العسكري وتنشط بقوة في غزو الفضاء، وتتحدى الإدارة الأمريكية في عدد من المحاور. وتنبأ الكثير من المهتمين بالشأن الاقتصادي العالمي، بأن القوة الاقتصادية الصينية ستتكافأ مع مثيلتها الأمريكية، في حدود 2025م، وهذا ما يعني بلا شك ان هذه القوة في طريقها لان تتكون قطباً دولياً قوياً، وهذا بلا شك، أمر يزاحم أمريكا وينافسها بالسياسة العالمية والنظام الدولي الجديد.[2] كما نجد ان الصين اعتمدت دبلوماسية أمنية جديدة من خلال الشراكات الثنائية وإجراءات بناء الثقة مع منظمة شنغهاي مثلا، ومنظمة المنتدى الإقليمي لجنوب شرق آسيا، ومقاربات جماعية متعددة الأطراف.[3] ويرى بعض المحللين

(1) مقالة منشورة على موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) الصفحة الشخصية للدكتور إسماعيل صبري مقلد (Ismail sabry maklad).

(2) عبد الله عباس، نحو مرحلة جديدة من صراع الأقطاب، صحيفة المثقف، العدد (2263)، الجمعة 2012/11/2. متاح على الرابط:
http://almothaqaf.com/index.php/aqlam68546/2009.html

(3) ياسر عبد الحسين، منطقة الفراغ في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 74.

السياسيين أن الملامح العامة للتصورات الصينية للنظام العالمي هي:[1]

1- تعد الصين الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأكثر عداءً لها، وان الولايات المتحدة الأمريكية تسير نحو التراجع في مكانتها الدولية.
2- تتفق الصين مع وجهة النظر الروسية برفض هيمنة القطب الواحد على النظام الدولي.
3- تسعى الصين إلى تحقيق مركز متميز على الساحة الدولية، كما انها تسعى لأن تكون القوة الإقليمية في منطقة شرق اسيا.

ان التراجع الملحوظ في الاقتصاد الأمريكي مع التطور الواضح في الاقتصاد الصيني يعكس نقلة نوعية في ميزان العلاقة الاقتصادية بين البلدين، لاسيما ان الصين أصبحت دائنا رئيساً، وذلك لنزوعها إلى التصدير والتوفير، فيما أصبحت الولايات المتحدة مدينا لإنفاقها على الاستيراد.[2] هناك تنافس وصراع على المصالح، وعليه إذا استمر النمو الاقتصادي الصيني بهذا المستوى من النجاح ستكون الصين الناهضة قوة عالمية في النظام العالمي.[3]

ثالثا- الاتحاد الأوربي: تمتلك دول الاتحاد الأوربي الكثير من المقومات الديموغرافية الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والثقافية؛ إذ يقيم في الاتحاد الأوربي أكثر من (508,191,161) مليون نسمة.[4] يتمتعون بمستوى معاشي جيد، ومستوى تعليمي جيد جداً واقتصادياً يعتبر الاتحاد الأوربي اكبر شريك تجاري في السياسة الدولية. وإن العملة الأوربية الموحدة (اليورو) سيكون لها دور أساسي في تحديد التوازن الدولي في المرحلة المقبلة، كون الاقتصاد يوازي القوة

(1) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1998-2010، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000)، ص 210.

(2) مارتن جاك، حينما تحكم الصين العالم نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد، ترجمة: فاطمة نصر، (القاهرة: إصدارات سطور الجديدة، 2010)، ص 400.

(3) كون راد زايتس، الصين عودة قوة عالمية، ترجمة: سامي شمعون، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003)، ص 564.

(4) ويكيبيديا- الموسوعة الحرة، عدد سكان الاتحاد الأوربي عام 2015، متاح على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki

العسكرية في تحديد قوة الدولة. وعسكرياً، تنفق أوربا مجتمعة 280 مليار دولار للدفاع، أي أكثر من نصف ما تنفقه الولايات المتحدة.[1]

ويحاول الاتحاد الأوربي العمل على إيجاد سياسة خارجية محددة توافق الدول الأعضاء على الأهداف السياسية، ويقوم بتوظيف الوسائل الجماعية أو القومية لمتابعتها، وفي إطار التعامل الأمريكي-الأوربي وعلاقته بالقطبية الأوربية في العلاقات الدولية يرى الرئيس الفرنسي الأسبق (جاك شيراك) ان على الاتحاد الأوربي ان يتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية وفق مفاهيم جديدة، تقوم على رغبة أوربا في تغليب المصلحة الذاتية، ويعده افتراضا يفتقر إلى الدقة، فانهيار الكتلة الشيوعية أدى إلى تغييب احد مبررات الدور الأمريكي وليس جميعها، والاستقلالية الأوربية يمكن ان تتعزز، ولكن في حدود الشراكة العالمية لا خارجها، ولأن السياسة الأوربية مازالت نتاجا لمجموعة من السياسات القومية والاختيارات الخاصة بكل دولة عضو في الاتحاد الأوربي فإن هذه الاختيارات تحتفظ بمبرراتها المختلفة التي تجتمع على أهمية الدور الأمريكي في النظام العالمي؛ لذا فإن كل دولة من دول الاتحاد تعمد إلى هذا الدور لتقوية موقعها في التعامل مع شريكاتها، فضلاً عن ان الشراكة مع الولايات المتحدة مازالت احد مظاهر السلوك الأوربي الجماعي على الصعيد الدولي، وهو ما يرتبط بحقيقة ان أوربا تبدو حتى اليوم في موقع هش تجاه النفوذ الأمريكي، وأنها ما زالت غير قادرة على تجاوز خضوعها للاستقطاب الأمريكي ما دامت تجد صعوبة في تعريف وجودها بصيغة جماعية فعالة. وعليه لا يمكن الاعتماد بالكل على قطبية الاتحاد الأوربي في التعامل مع القضايا العالمية في العلاقات الدولية.[2]

لذا عندما نتحدث عن احتمالية القطبية للاتحاد الأوربي لابد لنا ان نتحدث عن علاقة دول الاتحاد مع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن دور

---

(1) وليد سليم عبد الحي واخرون، افاق التحولات الدولية العاصرة(عمان: دار الشروق، 2002م، ص 106.

(2) نقلا عن: ياسر عبد الحسين، منطقة الفراغ في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 85.

المملكة المتحدة داخل الاتحاد والتي قررت الخروج من الاتحاد الأوربي باستفتاء شعبي في 27 يونيو 2016. وهذا يضعف دور الاتحاد الأوربي وتأثيره على الساحة الدولية.

يتضح مما تقدم أنه بالرغم من النجاحات التي حققتها الولايات المتحدة الأمريكية في إفشال محاولات إضعافها الا ان الواقع يتحدث ان العالم مقبل على نظام دولي جديد. وهناك عدد من الباحثين والمختصين في العلاقات الدولية أمثال (بتران بادي، فرانسيس فوكوياما، وليام ادوم، كينيث بولاك) يرون ان العالم لن ينتظر طويلاً ليشهد مرحلة التعدد القطبي، وذلك لعدة أسباب، منها:[1]

1- ان انفراد دولة واحدة وتحكمها بمصير العالم هو وضع شاذ، فمهما كانت قوة هذه الدولة إلا أنها لا تستطيع مجابهة كل التحديات والتهديدات على أكثر من جبهة في الوقت والتركيز نفسيهما.

2- رفض معظم المناطق والدول محاولات الولايات المتحدة فرض سيطرتها عليها.

3- ظهور قوة دولية قادرة على منافسة الولايات المتحدة كالاتحاد الأوربي والصين واليابان وروسيا الاتحادية.

4- تعارض مصالح التجمعات والقوى الدولية الصاعدة بدرجات مختلفة وبتوقيتات زمنية متباينة مع المصالح الأمريكية الآنية والمستقبلية، كـ (التعارض حول غزو العراق، ملف إيران النووي).

5- لم تتمكن الإدارة الأمريكية من حسم ما وعدت بتحقيقه في المجال الأمني عندما احتلت أفغانستان والعراق، على الرغم من تفوقها التسليحي والمساندة العسكرية الأطلسية في افغانستان والمساندة البريطانية في العراق.

اذن فنحن امام احتمال بروز عالم متعدد الأقطاب يشمل على الأقل فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية هذه القوى المؤثرة: (روسيا الاتحادية، والصين الشعبية والاتحاد الأوربي).

---

(1) المصدر نفسه، ص 330.

وعليه يمكننا ان نلخص هذا الافتراض مع تسليمنا بالهيمنة الأمريكية منذ الحرب الباردة وإلى الان، -الا انها فترة انتقالية- ان العالم في طريقه لتشكل جديد وولادة جديدة سيكون فيها النظام الدولي متعدد القطبية، وستكون من أبرز هذه الأقطاب هي روسيا الاتحادية، الصين والاتحاد الأوربي، فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية.

الا ان هذه المرحلة الانتقالية قد تطول؛ لما تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية من أسباب القوة، وعدم اكتمال كافة المقومات القطبية الدولية في القوى الدولية الصاعدة في الوقت الحاضر، وعجزها لحد هذا الوقت عن ردم الهوة الفاصلة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية.

اذن هناك قوى صاعدة، تتوفر فيها المقومات اللازمة والتي تمكنها من ان تلعب دوراً متميزاً في الساحة الدولية وبإمكانها ان تكون مراكز استقطاب دولية تنافس وتزاحم الولايات المتحدة الأمريكية في مجال النفوذ والحضور العالمي.

والخلاصة: ان تنامي دور روسيا الاتحادية، بعد احداث 11 أيلول 2001م، بقيادة الرئيس (بوتين) وسعيه الحثيث لإعادة القطبية لروسيا الاتحادية، يستند إلى مقومات قوة حقيقية، مما تملكه من ترسانة نووية هائلة وتلافي نقاط ضعفها الداخلية والخارجية، فضلاً مقوماتها الاقتصادية والسياسية والأمنية، إذ شهد الاقتصاد الروسي عام 2000م طفرات هائلة، كذلك فإن تبني روسيا لسياسة خارجية ناضجة وحكيمة انعكس بشكل واضح على حل مشكلاتها الإقليمية ببراعة واضحة، هذا ما لفت الأنظار إلى القدرة غير مسبوقة لروسيا الاتحادية، التي كانت على ادراك تام، بأن عالم التفرد الدولي لن يكون حصريا ونهائياً، ومن ثم فهي دائمة السعي لتشكيل عالم متعدد الأقطاب، ربما سيكون تعبيراً واضحاً، عن إعادة الوضع السوفيتي. ونجد ان ملامح هذا العالم المتعدد الأقطاب، كانت بادية في دعوة الرئيس الأمريكي (أوباما) في اشراك الأطراف الدولية المصممة، في حل المعضلات الدولية في إشارة إلى انتهاء مرحلة القطبية الأحادية، ومع التسليم بأن النظام الدولي سيشهد توازناً متعدد الأقطاب في المستقبل القريب، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة في الوقت الحاضر تبقى على رأس النظام

الدولي، ولكنها مرحلة انتقالية، وان النظام الدولي في طريقه للتعددية القطبية إذ تكون أبرز القوى فيه روسيا الاتحادية، والصين والاتحاد الأوربي، فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية.

ونؤكد أن هذه المرحلة قد تطول نظراً لما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية من أسباب القوة، وعدم اكتمال كافة المقومات القطبية الدولية المطلوبة للقوى المرشحة لهذه القطبية، ومن ضمنها روسيا الاتحادية التي لا تزال ضعيفة نسبياً من الناحية الاقتصادية لاسيما بعد انخفاض أسعار النفط، لذا سيكون صعبا بروز روسيا الاتحادية بوصفها قطباً دولياً فاعلاً في المستقبل المنظور إلا إذا أعادت هيكلة نظامها وعلاقاتها الاقتصادية، وذلك عبر تحالف (روسي-صيني-ياباني) أو بما يسمى (تجمع الأرخبيل الياباني) وبناء علاقات مميزة مع الدول الآسيوية المحيطة بها. وقد تزداد فرص لعب روسيا الاتحادية دوراً عالمياً إذا ما نجحت في تحقيق تكتل دولي في مواجهة التفرد الأمريكي.

الخاتمة والاستنتاجات

إن عملية إعادة تشكيل التوازن الاستراتيجي العالمي بما يضمن تحقيق توازن فعلي ونقل الحالة من الانعدام إلى التعادل الحقيقي، لهو ما ترغب فيه وتسعى إليه روسيا منذ أن تمكنت من إعادة ترميم قدراتها الذاتية وإعادة إحياء تحالفاتها من جديد.

ان الاختلال في التوازن الاستراتيجي العالمي هو حالة واقعة وحقيقية، فالانفراد الأمريكي في الساحة الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 كان واضحاً، فعمليات الانتشار العسكري غير المسبوق والتدخل الواسع النطاق، وتصنيف الدول بين أصدقاء وأعداء، وتطبيق معايير الهيمنة المتغطرسة؛ كانت أهم ملامح سياسات الولايات المتحدة في النظام الدولي، وبالمقابل حصلت حالة إذعان غير مسبوقة في النظام الدولي فلم تبرز دولة مستعدة لموازنة التأثير الأمريكي بالرغم من امتلاك العديد من الدول عناصر قوة تؤهلها لذلك. فالصين وبعض الدول الأوروبية يمكن لها أن تؤثر في سياسات الولايات المتحدة، ولكن كانت الرغبة تجنب مواجهة قوة خرجت منتصرة مازالت نشوة النصر تطغى على أفعالها. وإن روسيا لم تكن مستعدة خلال مدة التسعينيات من أداء أي دور يمكن يعيد تشكيل توازنات النظام الدولي أو على الأقل يحدد من التمدد الأمريكي العارم الذي اصبح يهدد مناطق المجال الحيوي الروسي في آسيا الوسطى والقوقاز وأوربا الشرقية ومنطقة الشرق الأوسط وحتى شمال أفريقيا.

ولكن مع صعود بوتين للسلطة في روسيا وتطبيقه سياسات داخلية تقوم على الحزم والقوة لضبط حالة الفوضى الداخلية، نتيجة التردي المستمر في الأداء الاقتصادي والأداء العسكري لاسيما في الشيشان، رافق ذلك صعود أسعار

النفط والذي تعتمد روسيا عليه بالدرجة الأساس، أدى ذلك إلى أن تستعيد روسيا قوتها وبشكل تدريجي.

وكانت روسيا بوتين حتى عام 2008م تحاول بناء الذات وإعادة تشكيل تحالفات في مناطق نفوذها التقليدية وكانت تواجه في الغالب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن بعد وصول الرئيس الأمريكي باراك اوباما للحكم وتغير النهج الأمريكي في النظام الدولي نتيجة تراجع بعض عناصر القوة الأمريكية، ولاسيما الاقتصادية واشتراكها مع دول أخرى بعناصر أخرى كالتكنولوجية، دفع روسيا إلى التحرك لسد فراغ قوة محتمل، فتحركت روسيا تجاه دول عدة قريبة وبعيدة لإعادة ترتيب التحالفات بشكل جديد ومختلف. ووجه هذا التحرك الروسي الناعم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال إثارة حالات الاضطراب وعدم الاستقرار في مناطق النفوذ الروسي التقليدية والمحتملة، كما حصل في أوكرانيا ومع جورجيا وفي ليبيا وأخيراً في سوريا، دفع روسيا إلى التحرك السريع والمعلن المتحدي للدور التقليدي الأمريكي فاعتمدت انتشارها في شبه جزيرة القرم وقوت تحالفاتها مع دول آسيا الوسطى والقوقاز، ومن ثم انغماسها المباشر من خلال قوتها العسكرية الضاربة في إعادة تشكيل بوصلة الصراع على سوريا، على اعتبار أن الأخيرة تمثل مصلحة إستراتيجية متقدمة بالنسبة لها، فزادت من حضورها وانتشارها العسكري وتحدت الولايات المتحدة واستطاعت ان تفرض واقع دولي جديد مختلف عما حاولت فرضه الولايات المتحدة عام 2001، يضاف إلى ذلك أن حاولت روسيا بناء تحالفات مع دول تعتقد باهميتها الحيوية لدورها الجديد، ولاسيما مصر وتركيا وإيران، انطلاقاً من مبدأ إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية للتأثير في التوازن الاستراتيجي العالمي فالاخير كما هو معروف هو محصلة التوازنات الإقليمية.

ومن خلال ما تقدم يمكن أن نصل إلى جملة من الاستنتاجات، وهي:

1- إن التوازن الإستراتيجي العالمي في الوقت الحاضر يميل إلى التعادل في التأثير في الكثير من المناطق الإستراتيجية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

2- ان تراجع الدور الأمريكي وتحول بوصلة المصالح الأمريكية إلى مناطق جديدة دفع بروسيا إلى إعادة ملء الفراغ الناجم عن ذلك.

3- ان روسيا الاتحادية تسعى إلى إعادة تشكيل التوازن الإستراتيجي العالمي من خلال الحضور الفاعل في التفاعلات الدولية الحالية، ومحاولة التأثير على مجريات الحركة في السياسة الدولية.

4- ان الولايات المتحدة الأمريكية مازالت القوة الإستراتيجية الكبرى في النظام الدولي، فهي تمتلك مقومات قوة، وان تراجع بعضها وتعادل مع أطراف أخرى إلا أنها مازالت القوة العسكرية الكبرى في العالم.

5- إن الدور الروسي الحالي يقابل بتأييد من أطراف دولية فاعلة ومهمة، ولاسيما الصين.

6- ان التحرك الروسي السريع في أوكرانيا وفي سوريا جاء نتيجة إدراك صانع القرار الروسي بأنه يمكن لروسيا أداء دور فاعل خلال هذه المرحلة، وان عدم التحرك سوف يلقي بظلاله السلبية على مصالح روسيا الاتحادية، فتحركها السريع في سوريا جاء نتيجة إخفاقها في الدفاع عن مصالحها في ليبيا، وخسارتها التأثير المطلق على أوكرانيا.

7- ان التحرك الروسي الواسع النطاق في سوريا جاء لإثبات فاعلية القدرات الروسية وقدرتها على ادارة الصراعات بنجاح وللدفاع عن مصالحها الاقتصادية والعسكرية.

8- لقد استطاعت روسيا ان تبني تحالفاً إستراتيجياً من خلال جر تركيا لصالحها بعد أن ضعف التأثير الأمريكي في المنطقة، فبنت تحالفاً ثلاثياً مع إيران وتركيا، لإدارة الصراع بمعزل عن الولايات المتحدة الأمريكية.

9- إن مستقبل التوازن الإستراتيجي العالمي يخضع بصور أساسية إلى مدى رغبة روسيا وقدرتها على الاستمرار بأداء الدور الحالي، ويخضع أيضاً لتوجهات الولايات المتحدة الأمريكية.

1- ان مستقبل التوازن الإستراتيجي العالمي يمكن أن يتغير من وجهة نظر روسيا من خلال زيادة فاعليتها، وحضورها المستمر في إدارة وتوجيه الأحداث والتفاعلات الدولية.

قائمة المصادر

قائمة المصادر

القرآن الكريم

اولاً: المعاجم والموسوعات

- ابن منظور أبـي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، نشر أدب الحوزة، ج13، 1405هـ.

ثانياً: الكتب العربية

- ابراهيم ابو خزام، اقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الامريكية من مطلع القرن العشرين حتى الان، (ليبيا: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2005).
- ابراهيم ابو خزام، الحروب وتوازن القوى دراسه شامله لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدليه بالحرب والسلام، (بيروت: دار الكتب الجديدة المتحدة، ط2، 2009).
- ابراهيم صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر، ط5، 1987)
- ابراهيم عرفات، اسيا الوسطى وطريق الحرير الجديد: الفرص والاشكاليات، في محمد السيد سليم واخرين، (محررين)، اسيا والتحولات العالمية، (القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998).
- ابراهيم نافع، معجزة نهاية القرن، (القاهرة: مركز الاهرام للطباعة والنشر، 1999).
- احمد صدقي الدجاني، أضواء على الصين اليوم (عمان: دار البشير، 1995).
- أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية أصولها وقضاياها المعاصرة، (القاهرة: مكتبة عين الشمس، 1988).
- احمد عبد الجبار عبد الله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وافاق المستقبل، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015).
- احمد عبد الجبار عبد الله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وأفاق المستقبل، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015)
- احمد فايز صالح، دور المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الامريكية، (بيروت: باحث للدراسات الفلسطينية والستراتيجية، 2011).

- احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، (بغداد: مديرية دار الكتب للطباعة والنشـر، 2001)، ص 23.
- احمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الامريكية انموذجا، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 3013).
- احمد يوسف احمد واخرون، حال الامة العربية، 2011–2012 المعضلات التغيير وافاقه، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).
- ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري العام، ج2، (بيروت: دار العلم للملايين، 1971).
- اسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982).
- اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الاساسية، (بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، 1979، ص 77.
- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات (الكويت: دار كاظمة، ط4، 1983.
- أكرم ديري، أراء في الحرب، الإستراتيجية وطريقة القيادة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1984).
- أمين شلبي، ما بعد الحرب الباردة: قضايا وإشكاليات، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1997).
- باسم علي خرسان، الدول الفدرالية في العالم: دراسة في النظام السياسي، (دمشق: مركز دمشق للدراسات الاستراتيجية، 2011).
- بشير موسى نافع، المشروع الأمريكي في العراق، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2007).
- بطرس بطرس غالي، خمس سنوات في بيت من زجاج، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة، 1997).
- بنية الجزائري، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، (عمان: دار الجليل للنشر، 1984).
- بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الامريكية تجاه ايران بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر/ايلول 2001، (بغداد: مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012).
- بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).
- بيتس جبل، النزعة الجديدة للصين عن التعددية الامنية ومعانيها الضمنية بالنسبة الى منطقة اسيا- المحيط الهادي، من كتاب: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي، (بيروت: المعهد السويدي، 2004).

- بيداء محمود احمد، السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية 2000–2012، (بغداد: بيت الحكمة 2013).
- تامر بدوي، داعش في المجال الاوراسي: الابعاد والتداعيات الاقليمية، وفاطمة العمادي، "تنظيم الدولة الاسلامية: النشأة، التأثير والمستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، 2014.
- ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005).
- جعفر حسن عتريسي، موضوعية العالم وميزان القوى (بيروت: دار البيضاء، 2003م).
- جمال سلامة علي، تحليل العلاقات الدولية، دراسة في إدارة الصراع الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012.
- جمال سند السويدي، افاق العصر الامريكي: السيادة والنفوذ في النظام الدولي الجديد، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).
- حامد ربيع، الابعاد الاستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول حرب الخليج العربي، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1983).
- حسام الدين جاد الرب، جغرافية اوربا الجديدة دراسة اقليمية، (القاهرة: دار العلوم لنشر والتوزيع، 2007)،
- حسام عيسى، الشركات متعددة القوميات، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 2006).
- حسن المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مؤسسة الطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، 1417.
- حسين شريف، السياسة الخارجية الأمريكية (اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحرياتها)، ج2، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005.
- حسين علاوي خليفة، النظرية الإستراتيجية المعاصرة، (بغداد: دار الحكمة، 2013).
- حمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004).
- حمدي حسن، الوظيفة الاخبارية لوسائل الاتصال، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1991).
- حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل النظام الدولي، (بغداد: دار الكتاب، 2003).
- خالد المعيني، الحافات الجديدة... التكنولوجيا واثرها على القوة في العلاقات الدولية، (دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009).
- دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات انابيب نقل النفط من بحر قزوين: دراسة في الجغرافيا السياسية، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011).

- رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الامريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2011).
- زلماي خليل زاد، الاستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الامريكية، التقييم الستراتيجي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1997).
- سالم بيرلو-فريمان، وائل عبد الشافي وآخرون، التسلح ونزع السلاح، الامن القومي (بيروت: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).
- سامي ريحانا، العالم في مطلع القرن 21، (بيروت: دار العلم للملايين، 1998).
- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، (بغداد: المكتبة القانونية، ط5، 2010).
- سعد حقي توفيق، تاريخ العلاقات الدولية، مكتبة السنهوري، بغداد 2009.
- سعيد اللاوندي، امريكا – اوربا سايكس بيكو جديد في الشرق الأوسط: ملامح اولية لوفاق دولي جديد، (القاهرة، دار نهضة مصر، 2006).
- سليمان البرهان، دبلوماسية الولايات المتحدة الناعمة وقوتها المدنية الجديدة، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2011).
- سمير امين واخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب الصين- فيتنام- كوبا (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002).
- السيد يسين، الامبراطورية الكونية: الصراع ضد الهيمنة الامريكية (القاهرة: دار النهضة، مصر، 2004 م).
- صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولوتيكية، (عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000).
- صلاح عباس، العولمة في ادارة المنظمات الدولية (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2005).
- طلال المعشري، الحرب القادمة تطبخ في اسيا الوسطى على نار هادئة، مركز دراسات الوطن العربي، الرياض، 2002.
- عادل الجورجي، فلاديمير بوتين جاسوس على عرش الكرملين، دار الكتاب العربي، القاهرة 2013.
- عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن 2010.
- عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنيه الهيكلية للنظام الدولي (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000).

- عبد الله كندي، تغطية الصحافة العربية للحروب، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2008).
- عبد المنعم سعيد، أمريكا والعالم: الحرب الباردة وما بعدها، (القاهرة: دار نهضة مصر، 2003).
- عبد المنعم طلعت، أدارة المستقبل الترتيبات الأسيوية في النظام العالمي الجديد، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1988).
- عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية دراسة وتحليل تطبيقي لعالم الجيوبولتكس والجغرافية السياسية، (الكويت: وكالة المطبوعات، بلا).
- عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية (بيروت: دار أمواج، 2003).
- عدنان امين شعبان، مفهوم الامن في ظل النظام العالمي الجديد (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000).
- عدنان طه الدوري، العلاقات السياسية الدولية، (الإسكندرية: المكتب المصري الحديث، 1997).
- علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم (عمان: دارالشروق، 2004).
- علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم... الدبلوماسية والاستراتيجية، (عمان: دار الشروق، 2004).
- علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية... الابعاد والانعكاسات، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010).
- علي غالب العاني وفوزي نصيف، القانون الدستوري، (بغداد، دار الكتاب العربي، 2002).
- علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط... التآمر الأمريكي-الصهيوني، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013).
- عمار فوزي شعيبي، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد، دراسة استراتيجية للـيمين المحافظون الجدد من التدخل الانتقائي الى التدخل الاستباقي، دمشق، دار كنعان، 2003).
- عمر الفاروق، سيد رجب، قوة الدولة، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1992).
- عمرو ثابت، الأضواء المزدوجة وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004.
- غسان سلامة، أمريكا والعالم: إغراء القوة ومداها، ترجمة: مصباح العمه، (بيروت، دار النهار للنشر، 2005).
- فتحي ابو عيانة، الجغرافية الاقليمية، (بيروت: دار النهضة العربية، 1986).
- فلاح حسن الحسيني، الإدارة الإستراتيجية: مفاهيمها، مداخلها، عملياتها المعاصرة، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2000).
- فهمي الصيرفي، عالم ما بعد الحرب الباردة: دراسة تأريخية علمية تحليلية مستقبلية، (دمشق، دار الصيرفي، 2001).

- فواز صبر حبس، السياسة الأمريكية ضد العرب: كيف تصنع؟، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002).
- كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، (بغداد: شركة أياد للطباعة، 1988).
- كاظم هاشم نعمة، حلف الاطلسي التوسيع الى الشرق، الحوار مع الجنوب والامن القومي العربي، اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2003.
- لطفي السيد الشيخ، الصراع الامريكي الروسي على اسيا الوسطى، (القاهرة: دار الاحمدي للنشر، 2006).
- لمى مضر الامارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتاثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة (1990-2003)، (ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه، 2005).
- ماجد شدود، العلاقات السياسية الدولية، (دمشق: جامعة دمشق، ط2، 2001).
- مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، دار الحكمة، بغداد 1991.
- ماهر ابن ابراهيم القصير، المشروع الاوراسي من الاقليمية الى الدولية: العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الاقطاب، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2014).
- مجموعة من الباحثين، امريكا بين الفشل والسقوط، (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2008).
- محسن خليل، النظم السياسية والقانون الدستوري: النظم السياسية الأسس العامة وصولا إلى السياسة الحديثة، ج1، (بغداد: دار النهضة العربية، 1967).
- محمد احمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية وتحليلية، ج1، (الجزائر: دار هوما للطباعة والنشر والتوزيع، 2003).
- محمد الحمادي واخرون، الجغرافية السياسية، (دمشق: منشورات جامعة دمشق، كلية الاداب، 2007).
- محمد السيد سليم ونورهان ال، جشيخ، جورجيا: البوتقة القوقازية الصامته لصراع الحضارات، تحرير عصام عبد الشافي، من كتاب من البلقان إلى القوقاز: بين الأبعاد السياسية والقانونية والأبعاد التاريخية والحضارية، سلسلة الأبعاد الحضارية للصراعات في العالم الإسلامي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2016.
- محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والعشرون، (القاهرة: دار الفجر الجديد للتوزيع والنشر، 2008).
- محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط2، (القاهرة: دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، 2004).
- محمد السيد سليم، كومونولث الدول المستقلة، (الكويت: جامعة الكويت، 2005).
- محمد الكوفي، الأزمة الأوكرانية وصراع الشرق والغرب: جذور المسألة ومآلاتها، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

- محمد النجاري، اهمية جمهوريات اسيا المركزية: اذربيجان في العلاقات الدولية المعاصرة، (طشقند: معهد طشقند العالي للدراسات الشرقية، 2006).
- محمد حسين هيكل، الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق، (القاهرة، دار الشروق، 2003).
- محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية، (القاهرة: مكتبة الانجلو-مصرية، 1997).
- محمد عبد الله الخشيم، موسوعة على العلاقات الدولية، (الجماهيرية العربية الليبية، بلا، 1996).
- محمد عزيز شكري، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 7، 1978).
- محمد عزيز شكري، أمل يازجي، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، (دمشق، دار الفكر، 2002).
- محمد علي العويني، أصول العلوم السياسية: نظرية الدولة، الفكر السياسي، الرأي العام، الاعلام، العلاقات الدولية، (القاهرة: دار عالم الكتب، 1981).
- محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التأريخ الحديث والمعاصر، (بيروت: دار النهضة العربية، 2002).
- محمد فلاح الزغبي، الاستثمار الامريكي الجديد للشرق الاوسط ملامحه وتداعياته، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 2007).
- محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية (القاهرة: العاتك لصناعة الكتاب، بلا).
- محمد ماجد شدود، العلاقات السياسية الدولية، ط2 (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 1991).
- محمد موسى، أضواء على العلاقات الدولية والنظام العالمي، (بيروت: دار البيارق، 1993).
- محمود خلف، مدخل الى علم العلاقات الدولية (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1987).
- محمود عبد الرحمن، تأريخ القوقاز: نسور الشيشان في مواجهة الدب الروسي، ط2، (لبنان: دار النفائس للطباعة والنشر 2010).
- موسى الزغبي، دراسات في الفكر السياسي والاستراتيجي، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2010).
- ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال أفريقا من بطرس الاكبر حتى فلاديمير بوتين، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013).
- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985).
- نبيل زكي احمد، الإستراتيجية الدولية، (بغداد: دار التنوين الثقافية، 1986).

- نجاح كاظم، الصين القوة العملاقة الجديدة، (بيروت: لارسا للنشر، 2010).
- نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).
- هادي زعرور، توازن الرعب والقوة العسكرية العالمية، (، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013).
- هالة سعودي، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي في اعقاب الحرب العالمية الثانية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).
- هاني الياس الحديثي، صراع الارادات في اسيا دراسة مستقبل التعاون الاقليمي في اسيا واثره على الشرق الاوسط، (دمشق، دار الرضا للنشر، 2007).
- هايل عبد المولى طشطوش، مبادئ اساسية في العلوم السياسية، ط1، (اربد: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2007).
- هيئة البحوث العسكرية، مذكرة القوة الشاملة للدولة واسلوب حسابها، (القاهرة، ادارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة، 1990).
- وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، (بغداد: مكتبة السنهوري، 2012).
- وردة هاشم علي عبد، صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2013.
- وليد سليم عبد الحي واخرون، افاق التحولات الدولية العاصرة (عمان: دار الشروق، 2002).
- وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1998-2010، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، 2000).
- ياسر عبد الحسين، "منطقة الفراغ في العلاقات الدولية... الرهان الامريكي الروسي في عالم متغير"، (بغداد: مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، 2016).
- يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010).
- يونس محمد ذرب، السوق العسكري في صدر الإسلام العهود الإسلامية الأولى: دراسة تاريخية، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2000).

ثالثاً: الكتب المترجمة

- : برونو تيوتري، السلاح النووي بين الردع والحضر، ترجمة: عبد الهادي الادريسي، (الامارات العربية المتحدة: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2011)
- ادوارد ميدل ايرل، رواد الاستراتيجية الحديثة، ترجمة: عبد الفتاح ابراهيم، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1992).
- الان جرنسبان، عصر الاضطرابات، ترجمة: احمد محمود، (القاهرة: دار الشروق، 2008).

- آندرية بوفر، المدخل الى الاستراتيجية العسكرية، ترجمة: اكرم ديري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1977.
- اوديد شينكار، العصر الصيني، الاقتصاد الصيني الناهض وتاثيره على الاقتصاد العالمي وتوازن القوى، ترجمة سعيد حسنية (القاهرة: الدار العربية للعلوم، مكتبة مدبولي، 2005).
- ايفود دالزر واخرون، هلال الازمات: الاستراتيجيه الامريكية-الاوربية حيال الشرق الأوسط، ترجمة: حسان البستاني، (بيروت: الدار العربية للعلوم2006).
- بافل بايف، الاتحاد الروسي كفاح من اجل التعددية القطبية وإغفال للعواقب، من كتاب: القوة العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي، تحرير: جرايمي هيريد، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2013).
- برونو تيوتري، السلاح النووي بين الردع والحضر، ترجمة: عبد الهادي الادريسي، (الامارات العربية المتحدة: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2011).
- بنغ قوانغ شيان، للدفاع الوطني في الصين، ترجمة فريدة وانغ فو (بكين: دار النشر الصين عبر القارات، 2005).
- بول هيرست وغراهام طومبسون، ما لعولمة الاقتصاد العالمي وامكانات التحكم، ترجمة: فالح عبد الجبار، (بغداد: توزيع منشورات الجمل، 2009).
- بيتس جبل، النزعة الجديدة للصين عن التعددية الامنية ومعانيها الضمنية بالنسبة الى منطقة اسيا-المحيط الهادي، من كتاب: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي، بيروت-لبنان، 2004.
- تاير برادلي، السلام الامريكي والشرق الاوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لامريكا في المنطقة بعد 11 ايلول، ترجمة: عماد فوزي الشعبي، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004).
- تيان شيويه يوان، تشولي بينغ، إسكان والتنمية في الصين، ترجمة فريدة وانغ فو (بكين: دار النشر الصينية عبر القارات، 2004).
- جراهام فولر، التقييم الستراتيجي... الشرق الأوسط، تحرير: زلمي خليل زاد، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، 1997).
- جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، تعريب: محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007).
- جوزيف س. ناي، حتمية القيادة الطبيعية المتغيرة للقوة الامريكية، ترجمة: عبد القادر عثمان (عمان: مركز الكتب الاردني، 1991).
- جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، ترجمة: مجدي نبت، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999)،

- دانواي، بال وزدز سلو، تشوفسكي، الامن والمؤسسات الأورو-اطلسية، في التسلح ونزع السلاح والامن العالمي، الكتاب السنوي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
- ديميتري ميدفيدف، مفهوم السياسة الخارجية الروسية، ترجمة: طارق محمد ذنون الطائي، مطبعه شاملة لطباعة والنشر، الموصل – العراق 2012.
- روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة: احمد ظاهر، (عمان: مركز المكتب الأردني، 1989).
- ريتشارد ليتل، "توازن القوى في العلاقات الدولية، الاستعارة والأساطير والنماذج"، ترجمة: هاني تابري، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009).
- ريتشارد هينبرغ، سراب النفط ومصير المجتمعات الصناعية، ترجمة أنطوان عبد الله، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2005).
- زبغنيو برجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم ام قيادة العالم، ترجمة: عمر الايوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004).
- زبيغنيو بريجنسكي، الامتياز للسيطرة على العالم ام قيادة العالم، ترجمة: عمر الايوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004).
- س. ع. لوزيانين، عودة روسيا الى الشرق الكبير، ترجمة: هشام حمادي، (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2012).
- س. غ. لوزيانين، عودة روسيا للشرق الكبير، ترجمة: هاشم حمودي، (بيروت: دار المدى، 2012).
- سام بيرلور فريمان، الانفاق العسكري من كتاب التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
- سوزان ت. جاكسون، انتاج الاسلحة والخدمات العسكرية 2013، من كتاب (التسلح ونزع السلاح والامن الدولي)، معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.
- شاهرام تشوبين، طموحات ايران، ترجمة: بسام شما، (لبنان: الدار العربية، ناشرون، 2007)، ص 173.
- صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات واعادة بناء النظام العالمي، ترجمة: مالك عبيد ابو شهوة، ومحمود محمد خلف، (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1999).
- ف. ي. كرلوف، امبراطورية كل الارض أو خفايا النظام العالمي الجديد، ترجمة: منتجب يونس، (دمشق: دار علاء الدين، ط2، 2009).
- ف. ي. كرلوف، امبراطورية كل الارض أو خفايا النظام العالمي الجديد، ترجمة: منتجب يونس، (دمشق: دار علاء الدين، ط2، 2009).
- فاسيلي سوكولو فسكي، الإستراتيجية العسكرية السوفيتية، ترجمة: خيري حامد، (بيروت: منشورات عالم الكتب، 1968).

- فاسيلي سوكولوفسيكي، الإستراتيجية العسكرية السوفيتية، ترجمة: خيري عمار، (بيروت: منشورات عالم الكتب، 1968).
- فرتيز أيرمارث، روسيا، من كتاب) التقيم الاستراتيجي)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1997.
- الفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة: عصام الشيخ (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 1990).
- فيتالي نومكن، العالقات الروسية بين اوربا والولايات المتحدة، انعكاسات على الامن الوطني، الامارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، ابوظبي، 2006.
- فيديا ناد كاربي، الشراكات الاستراتيجية في اسيا توازنات بلا تحالفات، (ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).
- فيكتور ليبيديف، الاوضاع الاقتصادية والسياسية والامنية في روسيا الاتحادية (الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، 1999م).
- كارل فون كلاوزفيتز، الوجيز في الحرب، ترجمة: اكرم ديري وهيثم الايوبي، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974).
- كارل هاينتس دنشي، الولوج إلى الشر: تأريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: محمد جديد، (دمشق، دار قدمسن، 2003).
- الكسندر دوغين، أسس الجيوبولوتيكيا: مستقبل روسيا الجيوبولوتيكي، ترجمة: عماد حاتم، (طرابلس: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004).
- كون راد زايتس، الصين عودة قوة عالمية، ترجمة: سامي شمعون، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، 2003).
- ليليا شيفسوفا، روسيا بوتين، ترجمة بسام شيحا، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون 2006).
- ليوشيه تشبنج ولي شي دونج، الصين والولايات المتحدة خصمان ام شريكان؟، ترجمة: عبد العزيز حمدي عبد العزيز (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003).
- مارتن جاك، حينما تحكم الصين العالم نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد، ترجمة: فاطمة نصر، (القاهرة: اصدارات سطور الجديدة، 2010).
- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008).
- مارتن هولاند، الاتحاد الاوربي والعالم الثالث، ترجمة صالح فرحان الصالح، (دمشق: وزارة الثقافة، 2006)،
- مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، (القاهرة، دار المستقبل العربي، 1986).
- مايكل كلير، دم ونفط: امريكا واستراتيجيات الطاقة الى اين، ترجمة: احمد رمو، (بيروت: دار الساقي 2011).

- مايكل كلير، دم ونفط: أمريكا واستراتيجيات الطاقة إلى أين؟، ترجمة: احمد رمو، (بيروت: دار الساقي، 2011).
- مورتموج ادلر، الدستور الأمريكي، ترجمة: صفوت إبراهيم، (عمان: مركز الكتاب الأردني، 1989).
- موريس برتران، الامم المتحدة من الحرب الباردة الى النظام العالمي الجديد، ترجمة: لطيف فرح، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994).
- ميخائيل غورباتشوف، النظام العالمي الجديد، ترجمة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998).
- ناتاليا غريب، إمبراطور الغاز، ترجمة: عمار قط، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011).
- هاري ار. يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011).
- هانز مورجانثاو، السياسة بين الأمم، ترجمة: خيري حمادي، (القاهرة: دار القومية للطباعة والنشر، ج4، 1964).
- هنري كسنجر، هل تحتاج أمريكا الى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية القرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمرالايوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002).
- هنري كيسنجر، مفهوم السياسة الخارجية الامريكية، ترجمة: حسن شريف، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة كتاب الساعة، 1973).
- وانغ منغ كوي واخرون، الاقتصاد الصيني، ترجمه تسنغ بوة رونغ واخرون (بكين: دار النشر الصينية عبر القارات، ط1، 2005).
- يازا جنكاني، صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد: ودور السياسة النووية في رسم الخارطة السياسية للشرق الأوسط، ترجمة: علي مرتضى سعيد، (القاهرة: مركز القومي للترجمة، 2001).
- اليزابيث سكونزوهانس بومان، انتاج الاسلحة 2003 من كتاب (التسلح ونزع السلاح والامن الدولي)، معهد ستوكهو لم لابحاث السلام الدولي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).
- يفغيني بريماكوف، الشرق الأوسط- المعلوم والمخفي، ترجمة: عبد السلام شهباز، (دمشق: دار اسكندون، 2006).

رابعاً: البحوث والدراسات

- احمد ثابت، التوجه الامبرطوري الأمريكي نحو التشكيل للنظام العربي، دراسات استراتيجية، (دمشق، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد10، 2003.
- تقرير التنمية البشرية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، واشنطن، 2013.

- تقرير التنمية البشرية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، واشنطن 2013.
- جورج قرم، الفوضى الدولية الجديدة، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد88، تشرين الأول 1994.
- عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي ازمة المرحلة الانتقالية، سلسلة اوراق الجزيرة، الدار العربية للعلوم ناشرون- مركز الجزيرة للدراسات، بيروت، العدد (12)، 2009.
- عدنان محمد هياشنة، دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد (29)، 1999.
- فيكتور ليبيديف، الاوضاع الاقتصادية والسياسية والامنية في روسيا الاتحادية، سلسلة محاضرات الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد (28)، 1999.
- لمادة (87، 86، 83) من الدستور الروسي، دساتير العالم، المجلد الاول: الولايات المتحده، المملكة المتحدة، فرنسا، المانيا الاتحادية، جمهورية الصين الشعبية، الاتحاد الروسي، ترجمة: اماني فهمي، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2007.
- فيكن تشيتريان، جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز، سلسلة دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد (18)، 2009.
- عبد القادر محمد فهمي، روسيا الاتحادية والوطن العربي، دراسة مقارنة للسلوك السياسي السوفيتي-الروسي تجاه الوطن العربي، ندوة العرب والقوى العظمى (العرب وروسيا)، بيت الحكمة، بغداد، 1988.
- رويجود نري، راجيا سري: توسيع الناتو الى شرق اوربا تحدي مؤسساتي، ترجمة سميرة إبراهيم، سلسلة دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2009.

خامساً: الدوريات والمجلات العلمية

- ابتسام العامري، منظمة شنغهاي للتعاون الاقليمي، مجلة الرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 23، 2012.
- إبراهيم سيف، هل تتجه استثمارات العالم نحو اسيا، مجلة افاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد7، 2010.
- أبو بكر الدسوقي، الشرق الأوسط الى اين، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والستراتيجية، القاهرة، العدد 194، تشرين الأول 2013.
- احمد ابراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (170)، 2007.

- احمد ثابت، مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي ودور القوة للتوازن الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (172)، 2008.
- احمد دياب، عودة بوتين: تحديات وطموحات روسية بعد انتخابات الرئاسية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (188) 2012.
- احمد دياب، التحدي الديموغرافي للقوة الروسية، مجلة السياسية الدوليه، مركز الاهرامات للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (170)، 2007.
- احمد دياب، "روسيا واللعبة الكبرى في اسيا"، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (267)، 2007.
- احمد سويلم، الصناعة العسكرية في إطار العقيدة العسكرية الروسية الجديدة، مجلة الحرس الوطني، الرياض، العدد327، 2010.
- احمد عبد الحليم، الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد147، 2002.
- احمد علو، درع الدفاع الصاروخي الأمريكي في اوربا –المشكلة قائمة والحل مؤجل، بيروت، مجلة الجيش، العدد (277)، يوليو2008.
- احمد نوري النعيمي، البنيوية العصرية في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد (46)، 2013.
- ارشد مزاحم مجبل، الأزمة الأوكرانية وسمات التغير في التوازن الدولي، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجي، بغداد، العدد (11)، 2014.
- ايمن طلال يوسف، "روسيا البوتينيه بين الاوتوقراطية الداخلية والاولويات الجيوبولتيكيه الخارجية"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (358)، 2008.
- باسم راشد، تهديد جيوستراتيجي وحسابات القطب الأوربي في الأزمة الأوكرانية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة العدد (196)، 2014.
- جاسر الشاهد، تأثير ستراتيجيات السياسة الامريكية على توجهات الناتو، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (129)، 1997.
- جمال زهران، الدور الروسي في توازن امن الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (122)، 1995.
- جمال مظلوم، التعاون الروسي– الصيني في اطار منظمة شنغهاي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد164، 2006.

- جورج فريدمان، مبدأ ميدفيدف والاستراتيجية الامريكية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (356)، 2008.
- جوزيف س. ناي، القوة الامريكية والصينية بعد الازمة المالية، ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الرحمن، ترجمات، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (46)، 2010
- حسام سويلم، القواعد العسكرية في اسيا الوسطى، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (164)، 2006.
- حسن محمد، العولمة، جذورها، مضامينها، اثارها، رؤية قومية في العولمة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (14)، 2001.
- حسين معلوم، الولايات المتحدة الامريكية في حربها ضد الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد147، 2002.
- حميد الناصر سرور، الصراع الاستراتيجي في أسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة 1991–2007، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد11، العدد1، 2009.
- حيدر محمود، تحولات دور الامة في سجالات الفكر الغربي استئناف التأويل، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد (18–19)، 2003.
- خليفة، نبيل، العلاقات العربية الإسرائيلية، المهاجرون وأمريكا وخريطة الطريق، مجلة الوسط، العدد615، 30، 2007.
- ديمتري ترينين، روسيا تتخلى عن الغرب، ترجمة عبد القادر عثمان، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، العدد148، 2008.
- رضوة عمار، عرض كتاب: التغيير في الشرق الأوسط: نظرة جديدة في الديناميكيات الأقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد (186)، المجلد 46، 2011.
- رعد قاسم صالح العزاوي، الاتفاقية النووية الامريكية – الروسية ستارت2 رؤية تحليلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد.
- روبرت كيوهان، المبني للمجهول: مآلات القيادة الامريكية للنظام الدولي، ترجمة: احمد محمد ابو زيد، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (404)، 2012.
- زياد عقيل، عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العد (184)، 2011.
- سعد السعدي، تداعيات الأزمة الروسية-الجورجية "علاقات الروسية الأمريكية"، مجلة دراسات دولية، العدد 42، 2008.
- سعد محيو، ورقة عمل روسيا والربيع العربي الثوابت والمتغيرات، مجلة المستقبل العربي، 2012، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد (405).

- سليم كاطع علي، مقومات القوة الامريكية وآثارها في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (42)، 2009.
- سليم كاطع علي، مقومات القوة الامريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (127)، 1997.
- سمير امين، بعد حرب الخليج، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد (170)، 1993.
- سهيل فرج، الجيوبولتيك الروسي: ملامح القوى والضعف، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد (112)، 2003.
- سياسة حلف شمال الأطلسي في شرق اوربا، عهد ستراتيجي، المكتبة الأجنبية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (157)، 2004.
- صافيناز محمد احمد، ثروات بحر قزوين..... تنافس في وسط أسيا، السياسة الدولية، العدد 159، 2005.
- صدقي عابدين، التقارب الروسي-التركي، مجلة السياسة الدولية، العدد (132)، نيسان 1998.
- طلال عتريسي، التحالف الإيراني الروسي صفقات مفتوحة، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد (11)، 2014.
- عادل عبد الصادق، روسيا تدخل عصر تكنولوجيا المعلومات، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (170)، 2007.
- عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، العدد133، 1989.
- عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة مابعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعه بغداد، العدد (35)، 2008.
- عبد المنعم السيد علي، البعد الاقتصادي للنظام الشرق اوسطي، مجلة افاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، العدد (7-8)، 1994.
- عبد المنعم سعيد كاطو، الاتجاهات الراهنة لتطوير القوة العسكرية الروسية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (170) 2007.
- عبير ياسين، الوجود العسكري والسياسة الامريكية تجاه اسيا الوسطى، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (152)، 2003.

- علي حسين باكير، المساعي الروسية لاقامة عالم متعدد الاقطاب، فصلية الدفاع الوطني اللبناني، اكتوبر، العدد54، 2005.
- علي حسين بكير، عالم متعدد الاقطاب: روسيا تتحدى تفرد الولايات المتحدة الامريكية، بيروت، مجلة الجيش اللبناني، اكتوبر2006.
- علي عقلة عرسان، العولمة والثقافة، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العددان (4-5)، 1999.
- علي محمد رجب، تحديث القوة العسكرية الروسية، مجلة الملك خالد العسكرية، العدد97، يونيو2009.
- عماد الدين حاتم، المستقبل الجيوبولوتيكي لروسيا، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد (112)، خريف 2003.
- فالح محمد حسن، الإستراتيجية الأوربية، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، الاردن، العدد 2، 1983.
- فهد مزبان، الاهمية الجيوبوليتيكة لمنظمة شنغهاي واثرها في السياسة الدولية، مجلة اداب البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج، جامعة البصرة، العدد 65، 2013.
- فيض اللايف، ايران قوية بين مصالح روسيا وهواجس العرب، شؤون الأوسط، بيروت، العدد (149) شتاء ربيع 2008.
- فيض اللاييف، "ايران القوية بين مصالح روسيا وهواجس العرب"، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجة، بيروت، العدد (128)، ربيع 2008.
- كارل ابو الخير، الخصوصية الصينية هل تنجح قيادات بكين في ادارة (تحولات مصيرية)، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (18)، 2012.
- الكسندر دوغين، محور موسكو-طهران، مجلة شؤون الأوسط، تشرين الأول- 1998، ص 40.
- كوني. س. غراي، جديد الدراسات الإستراتيجية: كيف تساعد النظرية التطبيقية، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 45، 1995.
- لسترثرو، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة: فؤاد بلبع، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (204)، 1995.
- لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد72، 2009.
- ماجد الكيلاني، التجاذب الايراني-الامريكي في الصراع على الشرق الاوسط، دورية الشؤون العربية، العدد (130)، 2007.
- محمد أبو الفضل، إستراتيجية أوربا في أسيا الوسطى والقوقاز، مختارات إيرانية، العدد54، 2005.

- محمد الجويلي، "العلاقات الدولية في عصر المعلومات: مقدمة نظرية"، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (123)، 1996.
- محمد جواد علي، التكنولوجيا واشكاليات التنافس على المستوى الدولي (دراسة مستقبلية)، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (13)، 2001.
- محمد خلف الساعدي، النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، بغداد، مجلة أفاق عربية، العدد5، 1978.
- محمد دياب، اولويات الاعتبارات الجيوسياسية، شؤون الاوسط، العدد (79)، بيروت، لبنان، 1999.
- محمد عبد العاطي، بريكس وأفريقيا، مجلة أفريقيا قارتنا، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، العدد4، 2013.
- محمد فايز فرحات، السلوك الروسي الصيني في مواجهه موجه الربيع العربي قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات الدولية، الدوحة- قطر، العدد (1)، 2013.
- محمود الورفلي، الإستراتيجية السياسية: البعد المفقود في الادبيات العربية السياسية الخارجية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد116، 1988.
- مريم الباسوسي، خيارات محدودة: أبعاد الموقف الغربي من أزمة أوكرانيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية، القاهرة، العدد 196، 2014.
- معتز سلامة، تحركات مدروسة: طريق روسيا للعودة الى مسرح السياسة العالمية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القاهره، العدد (195)، 2014.
- ممدوح شوقي، الامن القومي والعلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (27)، 1997.
- ميشال يمين (العلاقات الروسية-الإيرانية): مشاكل وتطلعات، مجلة شؤون الأوسط، العدد (114)، 2011.
- ميشال يمين، العلاقات الروسية-الإيرانية، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، 2004.
- ميشيل كيلو، رهانات صعبة: حسابات موسكو تجاه الصراع في سوريا، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (195)، 2014.
- نبيه الاصفهاني، المبادئ الاساسية للسياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات والبحوث السياسية، القاهرة، العدد 142، 2000.
- نبيه الاصفهاني، الامن والدفاع الاوربي بعد قمة مدريد (يوليو/1997)، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (130)، 1997.

- نبيه الاصفهاني، السياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (136)، 1999.
- نزار اسماعيل الحيالي وعمارحميد ياسين، قراءة في المذهب العسكري الروسي في الماضي والحاضر، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعه بغداد- العدد (56)، 2013.
- نواري احلام، تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية، دفاتر السياسة والقانون، جامعة سعيدة، الجزائر، العدد4، 2011.
- نورهان الشيخ، روسيا وأزمة اوسيتا الجنوبية توازن جديد للقوى الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد 174، 2008.
- نورهان الشيخ، الخيار المتردد: هل ستصبح الطاقة سلاح روسيا لاستعادة المكانة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (196)، 2014.
- نورهان الشيخ، السياسة الروسية تجاه الشرق الاوسط: هل تتجه روسيا الى المزيد من الانخراط في ازمات المنطقة؟، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (203)، 2016.
- نورهان الشيخ، السياسة الروسية في منطقة الشرق الاوسط، مجلة قضايا ستراتيجية، المركز العربي للدراسات الستراتيجية، سوريا، العدد (13)، 1998.
- نورهان الشيخ، الشراكة العربية- الروسية، مجلة البحوث والدراسات العربية، القاهرة، العدد87، 2009.
- نورهان الشيخ، روسيا والأتحاد الأوربي... صراع الطاقة والمكانة، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 164، 2006.
- هاني شادي، الثقة المفقودة: الصراع الروسي الأوربي على الفضاء الأوراسي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (195)، 2014.
- وحيد عبد المجيد، ماذا بقى من قواعد النظام العالمي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (198)، 2014.
- وليم نصار، روسيا كقوى كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد21، 2008>
- وليم نصار، روسيا والنظام الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد (20)، 2008.
- وو بن، الصينيون المعاصرون، ترجمة: عبد العزيز حمدي، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ج1، العدد (210)، 1996.
- اليساندرو جيجيس، مستقبل الناتو وتوسعه شرقا وفي البحر المتوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السايباسية والاستراتيجية، القاهرة، 2009.

سادساً: الرسائل والاطاريح الجامعية

- احمد شوقي محمود، الرئيس في النظام الدستوري للولايات المتحدة الامريكية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1980.
- خديجة العربـــي، السياسية الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، بعد احداث 11 سمبتبر 2011، 2014 كلية الساسة والاقتصاد، جامعة الازهر، القاهرة
- شيماء تركان صالح، السياسة الخارجية الروسية حيال القضاياالدولية الانتشار النـــووي أنموذجياً، كلية العلوم السياسية جامعه النهرين، بغداد 2012.
- عادل عباسي، السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسـلامية المسـتقلة... فرصـــها وقيودها، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2007.
- عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، الإستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوســط، دراســة الحكمة الفلسفية، جامعة الازهر، كلية السياسة والاقتصاد، 2012.
- علي فايز يوسف الدلابيح، توازن القوى وأثره في الشرق الأوســط بعــد الاحــتلال الأمريكي للعراق، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2005.
- محمد جاسم حسين، دور الطاقة في التوجه الأستراتيجي الروسي تجاه الأتحاد الأوربـــي، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2016.
- محمد معزز إسكندر، الدور الروسي في الصراعات العربية، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، بغداد، 2015.
- نور عبد الإله عجرش، البرنامج النووي الإيراني والتـــوازن الاســـتراتيجي في الشـــرق الأوسط، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007.
- هدى مهدي صالح غالي اللامي، المجال الحيوي لروسيا الاتحاديـــة في اطـــار دورهـــا الاقليمي، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصريه، بغداد 2014.

سابعاً: الصحف

- خيام محمد الزعبـــي، رعب اسرائيلي وقلق امريكي من تحالف مصري روسي، صحيفة المنار، 2014/2/16.
- أنور قاسم، لماذا لا تدق الرياض بـــاب الكـــرملين، صـــحيفة القـــدس العربـــي، 2002/8/19.
- جريدة المستقبل، بيروت، 2008/7/1.
- الحسيني، هدى، روسيا الصادم والمصدوم، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10334.
- روسيا تنصرف عن الفلك الغربـــي وتولي وجهها إلى بناء مدارها، صـــحيفة الحيـــاة اللبنانية، العدد 15811، 2006/7/19.
- سعود مطلق السبيعي، لايجاد عالم متعدد الأقطاب... جنرالات روسيا وبوتين يضعون ستراتيجيات التعامل مع القضايا الدولية في عصر أوباما، جريدة الرؤية الكويتية، العدد (2)، 26/يناير 2009،

- سليم نصار، بوتين يفشل في ترميم دور روسيا عن طريق قضية فلسطين، جريدة الحياة، العدد15376، 2005/5/7.
- صحيفة الحياة، العدد (15699)، 2006/3/29.
- صحيفة الزمان، العدد 2106، 2005/5/10
- صحيفة الزمان، العدد (2106)، 2005/5/10.
- عدنان السيد حسين، استعادة النفوذ الروسي والتعدديـــة القطبيـــة، صـــحيفة الأوان الكويتية، العدد (4)، الأربعاء 2007/11/21
-
- الغارديان، قمة (بريكس) نظام عالمي جديد ام محاولة استبدال اقطاب، ترجمة: هيـــثم صالح، جريدة النهار، الكويت، العدد (1521)، 2012.
- غيل بولينغ، قرارات الامم المتحدة: دور كل من الجمعية العامة ومجلس الامن، جريدة حق العودة، المركز الفلسطيني لمصادر حقـــوق المواطنـــة واللاجـــئين، العـــدد (41)، 2010.
- لطفي العبيدي، العولمة وتحديات النظام الدولي الجديد، جريدة القدس العربـــي، مؤسسة القدس العربـــي للنشر والاعلان، لندن، العدد (7677)، 2014.
- محمد نور الدين، جريدة السفير، بيروت، 2008/8/19.
- ناصيف حتي، ملامح حرب باردة جديدة: صراع المكانة والنفوذ، صحيفة المســـتقبل، بيروت، العدد (2623)، الخميس 24 ايار، 2007،
- هاني ثاوي، روسيا والعراق مرحلة جديدة، صحيفة الوطن العمانية، 2008/2/24.
- وليد نويهض، اوباما في موسكو.. نجاح اقل من التوقعات، صحيفة الوسط البحرينية، العدد (2498)، الخميس 9 يوليو 2009م، ص 7.
- يفغيني بريماكوف، بغداد وموسكو: افاق التعاون وتحافظات على الانتخابات، صحيفة الشرق الأوسط، 95124، 2004/12/13.
- يفغيني بريماكوف، اللب والقشرة في مسلسل الشرق الأوسط الكبير، صحيفة الشـــرق الأوسط، العدد (9335)، 2004/6/19
- يفغيني بريماكوف، بغداد وموسكو: افاق التعاون وتحفظات على الانتخابات، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (95124)، 2004/12/13.

ثامناً: الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت

- : بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعـــاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على الموقع http://data.albankaldawli.org
- احمد علو، السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية، مجلة الجيش، وزارة الـــدفاع، العدد (263)، 2007، على الموقع: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news

- اخبار سكاينيوز، روسيا تحذر من انضمام جورجيا واوكرانيا الى الناتو، متــوفر علــى الموقع الالكتروني: www.skynewsarabia.com
- الأزمة بين روسيا وجورجيا: حرب الأيام الخمسة، متوفر على الموقــع الالكتــروني: www.mogatel.com
- استفتاء شرق أوكرانيا، موقع أبناء موسكو، 2014/5/12، علــى الموقــع الالكتــروني http://anbamoscow.com/russia/20120317/390012822.htn1
- أسماعيل صبري مقلد، مقال نشره على صفحته الشخصيــة علــى مواقــع التواصــل الأجتماعية www.Ismail Sabry Maklad.com.
- الأمم المتحدة، إدارة شؤون الاعلام، قسم الأمم المتحدة للنشر، نيويورك، 2008، على الموقع: (http://www.uneb.org).
- انظر الى الرابط الالكتروني: http://basvoice.com/ar/news.shp?action=view4id=3239
- ايمان ابو زيد مخيمر، البرنامج النووي الايراني في موازين الاستراتيجية الامريكية، المركــز الديمقراطي العربــي للدراسات الستراتيجية والسياسية والاقتصادية، متوفر على الموقع الالكتروني: http://democraticac.de/?p=10121
- براهما تشملاني، بريكس: البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي، تقــارير مركــز الجزيرة للدراسات، 2012، على الموقع http://studies.alija7eerd.net
- تقرير شعبة الاعلام والعلاقات الخارجية في صندوق الأمم المتحدة للســكان، شــعبة السكان التابعة لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، 2013، متوفر على الرابط: (www.unfpa.org/webdaf/site/global/shared).
- جابر المطيري، حرب القوقاز بداية ام نهاية الاهتمام الروسي بالقوقــاز، 2008، ص 2، متوفر على الرابط: http//:www.Arabrenewal.net
- جريدة البيان الأقتصادي، الأمارات وروسيا ترتبطان بعلاقات تأريخية متميزة، 11 نوفمبر 2016، متوفر على الرابط: WWW.Albayan.ae
- جريدة النور الأليكترونية، العلاقات السورية- الروسية... تنسيق دائم وتعاون مستمر متوافر على الرابط: www.an-nour.com
- جنرال صيني، الدرع الصاروخي الامريكي يعيد سباق التسلح بين الدول، متوفر علــى الرابط: m.yehemak.com
- جواد صندل، روسيا وجورجيا النفط والجيوستراتيجيا: منظور جغرافي سياسي، مجلــة ديالى، العدد (41)، متاح على الرابط: www.humanmag.uodiyala.edu.iq
- حليم الاعرجي، روسيا الاتحادية من البحث عن السلام الداخلي الى العودة للمكانــة العالمية، صحيفة صوت العراق الالكترونية، 2012/6/6، متوفر على الموقع الالكتــروني: /http://www.sotaliraq.com
- الخليج اون لاين، تحالف روسي صيني مناوئ لــ (الناتو) تقوده ايران في المنطقة، متوفر على الرابط: www.elkhalejonline.net

- روسيا تدعم قيام دولة فلسطينية مستقلة، متاح على الموقع الالكتروني: www.ru4arab.ru
- روسيا تسجل رقما قياسياً في انتاج النفط، موقع أنباء موسكو، متوفر علــى الــرابط: .Moscow.com www.anba
- ريتشارد هاس، أمريكا في الشرق الأوسط: فقدان الاحترام وضياع الهيبة، شبكة الاخبار السويسرية، 2008/7/9، متاح على الرابط hlttp;www.swissinfo.chlarao
- السلطة الوطنية الفلسطينية تدعو إلى أن تؤدي روسيا دورا فعالا في تنفيذ خارطة الطريق في الشرق الأوسط، شبكة المعلومات الدولية (الانترنــت)، متــوفر علــى الــرابط: www.ru4arab.ru
- سناء البديري، السياسة الروسية تجاه العراق بعد عام 2003 في ظــل وجــود مصــالح ستراتيجية واقتصادية، جريدة الصباح الجديد، متــوفر علــى الموقــع الالكتــروني: http://newsabah.com/newspaper/103669
- سيرغي لافروف: اهداف العملية الروسية في سوريا مكافحة الارهاب لا دعم أي من القوى السياسية، متوافر على الموقع الالكتروني: https://arabic.rt.com/news/795582
- الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، متوافر على الرابط: https://arabic.rt.com
- الشبكة الدولية للمعلومات: الانترنيت، على الرابط: http: //sahih.ibda3.org
- الشــبكة الدوليــة للمعلومــــات، الانترنيــت، علــى الــرابط: @/https://www.google.iq/maps/place/China
- الشبكة الدولية للمعلومات، الانترنيت، على الرابط: https://ar.wikipedia.org
- الشبكة الدولية للمعلومات، الانترنيت، على الرابط: http://bacalorias.blogspot.com
- الشــبكة الدوليــة للمعلومــــات، الانترنيــت، علــى الــرابط: / https://www.google.iq/maps/place/Central+Asia
- الشبكة الدولية للمعلومات، الانترنيت، على الرابط: .http:// ar.wikipedia.org/wiki
- الشبكة الدولية للمعلومات، الانترنيت، متوافر على الرابط http://www.eu-arabic.org
- الشبكة الدولية للمعلومات، الانترنيت، متوافر على الرابط: http://www.eu-arabic.org
- الشبكة الدولية للمعلومات، الانترنيت، متوافر على الرابط:
- الشبكة الدولية للمعلومات، الانترنيت، متوافر على الرابط: http://www.eubam/rafah.eu
- الشبكة الدولية للمعلومات، الانترنيت، متوفر على الرابط: http://sahih.ibda3.org
- الشــبكة الدوليــة للمعلومــات، الانترنيــت، متــوفر علــى الــرابط: http:llwww.democraticunderground.com
- الشبكة الدولية للمعلومات، الانترنيت، متوافر على الرابط: www.rtarabic.com
- الشبكة الدولية للمعلومات، ويكيبيديا الموسوعة الحرة:.https://ar.wikipedia.org
- الشبكة الدولية للمعلومات على الرابط:.http://www.alukah.net
- الشبكة الدولية للمعلومات، الانترنيت، على الرابط: http://www.israj.net
- الشبكة الدولية للمعلومات، الانترنيت، متوفر على الرابط: http://ar.wikipedia.org

- شبكة المعلومات الالكترونية، ماذا تحمل زيارة رايس الى جورجيا، RT Arabic، متاح على الموقع: https://arabic.rt.com
- شبكة روسيا اليوم العربية الأيكترونية، روسيا والكويت تبرمان أتفاقات تعاون في مجالات النقل والطاقة والأستثمار، متاح على الرابط: https://arabic.rt.com
- شبكة روسيا اليوم العربية الأيكترونية، التعاون الروسي السعودي يتجاوز قطاع النفط، متاح على الرابط: https://arabic.rt.com/news/
- صافيناز محمد احمد، مكاسب الأسد: تاثير التغيرات الإقليمية في موازين الصراع في سوريا، مجلة السياسة الدولية، 2013/12/28، متاح على الرابط: http//www.siyassa.org
- صحيفة (xendan) الالكترونية، الصين تحذر من عرقلة الاتفاق النووي مع ايران، متوفر على الموقع الالكتروني: http://www.xendan.org/ar/about.aspx?jimare=6
- صحيفة (xendan) الالكترونية، الصين تحذر من عرقلة الاتفاق النووي مع ايران، مصدر سبق ذكره.
- صحيفة الوطن، العلاقات الأقتصادية السورية- الروسية وتفاصيل على لسان الملحق التجاري الروسي، متاح على الرابط: www.syrianexpert.net
- طلعت رميح، من اخطأ في الحسابات: روسيا ام جورجيا؟ على الموقع http://almosliim.net
- طلعت رميح، من أخطأ في الحسابات: روسيا أم جورجيا؟ متاح على الموقع: (Http://almoslim.net/note1974.).
- عاطف معتمد عبد الحميد، جورجيا... القوات الامريكية والروسية وجها لوجه، 2000، موقع اسلام اون لاين، متاح على الرابط: www.islamonline.net
- عاطف معتمد عبد الحميد، روسيا تساند العراق.. ليس حبا فيه، 2002/8/10، متوفر على الرابط: http://www.islamonline.not/arabic/politics/2002/08/article08.shtml
- عبد الله عباس، نحو مرحلة جديدة من صراع الاقطاب، صحيفة المثقف، العدد (2263)، الجمعة 2 /2012/11. متاح على الرابط: (http://almothaqaf.com/index.php/aqlam2009/68546.html).
- عدنان برجي، تنامي قوة منظمة شنغهاي واحتمالات المستقبل، على الموقع http://mail.almothaqaf.com
- عقيل محفوظ، الحدث السوري: مقارنه تفكيكه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 33035، 15-2-2014: على الرابط: www.dohainstitute.org
- علي حسين باكير، "العلاقات الاستراتيجية الصينية-الروسية"، مجلة الدفاع الوطني، 2012/5/14، متوافر على الموقع الالكتروني: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content
- علي حسين باكير، تبعات الاتفاق النووي الايراني على الصين وروسيا، مركز الجزيرة للدراسات، متوفر على الموقع الالكتروني: http://studies.aljazeera.net/ar/reports
- عمر الديب، سبوتينك، تسع قواعد عسكرية روسية تحاصر الناتو من جميع الجهات الرئيسة، متاح على الرابط: http://arabic.spotniknews.com

- العملة الاوربية (اليورو). متاح على الموقع: www.euro.ecb.int
- عوض نور يوسف، الصراع الجورجي الروسي ومواقف الدول الغربية، متوفر على الرابط: http://www.moheet.com.files.asbx
- فتح نيوز، روسيا وفلسطين علاقة سجلها التأريخ، متوفر على الموقع الالكتروني: http://www.fateheg.org/
- الفضائية الروسية RTArabic، بولندا في مرمى صواريخ (كاليبر) الروسية، متوفر على الموقع: arabic.rt.com
- كرولي، فينس، الدول الأعضاء في الناتو توصلت الى اجماع بشأن العمليات الجارية والاهداف المستقبلية، 30 تشرين الثاني2006، عن مكتب برامج الاعلام الخارجي، نشرة واشنطن، عن شبكة المعلومات الدولية (نت)، http://usinofo.state.gov
- ماريانا بيلينكايا، زيارة ايفانوف المفاجئة الى العراق، www. ru4arab.ru
- مايكل شيفر، الولايات المتحدة والقوى الصاعدة، مركز الجزيرة للدراسات، مقال متوفر على الرابط:.
- متاح على الرابط http//regionalstudiescenter.uomosul.edu.
- مجزرة مدرسة بيسلان في روسيا، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، متوفر على الرابط: https://www.lebarmy.gef.lb
- مجموعة البنك الدولي للتعداد السكاني ألأجمالي، 2015، متوفر على الرابط: http://data.albankaldawli.orglindicatorldt.dod.det.cd
- مجموعة البنك الدولي، 2015 متوفر على الرابط: http://data.albankaldawli.org.
- المحرك الدولي والإقليمي والسباق الى دمشق، مركز الشام للبحوث والدراسات، (2012)، 2014/2/22، متاح على الرابط: http//www.shers.net
- المحرك الدولي والإقليمي والسباق الى دمشق، مركز الشام للبحوث والدراسات، (2012)، 2014/2/22، متاح على الرابط: http//www.shers.net
- محمد احمد ابو سعدة، تنامي الدور الروسي في المنطقة الاقليمية، متوافر على الرابط: www.howgaza.org
- محمد احمد ابو سعدة، تنامي الدور الروسي في المنطقة الاقليمية، متوفر على الموقع الالكتروني: www.howgaza.org
- محمد بن سعيد الفطيسي، اوكرانيا بين المطرقة الامريكية والسندان الروسي، شبكة النبأ المعلوماتية، متوفر على الرابط: http://annabaa.org/arabic/strategicissues
- محمد صفوان جولاق، أوكرانيا وأنفصال القرم، الواقع والحال، تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014/3/20، متوفر على الرابط .Aljazeeranethttp://studies
- محمد صلاح، الولايات المتحدة الأمريكية: دراسة طبيعية وبشرية، متوفر على الرابط: www.onefd.eduz3asslfichierspdf1322

- محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، روسيا والبرنامج النووي الإيراني، مجلة الدراسات الإقليمية 2013/3/25.
- محمد عبد الله يونس، رؤى غريبة لسيناريوهات التدخل العسكري الروسي في سوريا، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متوافر على الموقع الالكتروني: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/7627/
- محمد علي الغرا، الولايات المتحدة والنفط والسيطرة على العالم، متاح على الرابط: www.ehrem.orgeg
- محمد ياس خضير، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي: بحث منشور في الشبكة الدولاية للمعلومات، الانترنيت، على الرابط: http.//www.iasj.net
- محمد ياس خضير، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، مصدر سبق ذكره، متوافر على الرابط: http://www.iasj.net
- مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية من شبكة المعلومات الدولية، متاح على الموقع: (بريطانيا-تدرس-تدريب-الثوار-الليبيين، متوافر على الرابط: http://www.aljazeera.net/news
- مركز المزماة للدراسات والبحوث، العلاقات العسكرية الايرانية-الروسية في عام2016، متوفر على الموقع الالكتروني: http://almezmaah.com/2016/09/04/
- مركز بيروت لدراسات الشرق الاوسط، السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الاوسط (2011-2016)، متوفر على الموقع الالكتروني: http://www.beirutme.com/?p=19073
- منى الخميسي، مغانم روسيا في الازمة الامريكية-الافغانية، 2004/10/3، متاح على الموقع: http://www.aligazeera.not/KnowledgeGate/KServices/SubbortPages
- منى الخميسي، مغانم روسيا في الأزمة الامريكية-الافغانية، 2004/10/3، http://www.aljazeerd.net عبد الخالق الزومري، نحو نظام عالمي جديد، مراجعات كيت، ومركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص 5، على الموقع: http://studies.aljazeera.net تقرير التنمية البشرية 2013، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2014، ص 158-159، متاح على الموقع http://hdr.undp.org:
- مهند حميد الراوي، عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية: دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي، ص 57، متاح على الرابط: https://books.google.iq/books?id=kQ65DAAAQBAJ&pg=PT59&dq
- موسكو-إرم نيوز، هل توقظ الدرع الصاروخية الامريكية سباق التسلح بين موسكو وواشنطن؟، متوافر على الموقع: www.eremnews.com
- الموقع الجغرافي للصين، على الموقع الالكتروني للشبكة العالمية: Arabic.cri.cnlothrer/chinaqeoqrabhy).
- موقع مجلة فورن بوليس، دراسة منشورة، ناسايمونس بعنوان soft war=smart war?than again بتأريخ أبريل 2012 شبكة المعلومات الدولية على الرابط الآتي:

- موقع ويكيبديا الموسوعة الحرة، تسلسل احداث 2003، متوفر على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/
- نقلا عن موقع فريدوم هاوس الأمريكي التابع لمركز دراسات فريدوم هاوس سنتر على شبكة المعلومات الدولية على الرابط التالي:
- هاغل، تشاك: دور الحلف الأطلسي في تحقيق الامن في الشرق الأوسط الكبير، 17/أيلول- سبتمبر، 2004، مكتب برامج الاعلام الخارجي، نشرة واشنطن. متوفر على الرابط الالكتروني http://winfo.stat.gov حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير، التقرير الستراتيجي العربي، 2004-2005، مركز الاهرام للدراسات السياسية والستراتيجية، القاهرة، متوفر على الرابط www.ahram.org.eg
- هلال حارثي، ثمانون عاما من الصداقة والتعاون في عمر العلاقات السعودية الروسية، متوافر على الرابط: www.ru4arab.ru
- وحيد عبد المجيد، دور القوى الدولية الكبرى في تنامي الارهاب، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متوافر على الموقع الالكتروني: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent
- الوطن اون لاين، اسباب التدخل العسكري الروسي في سوريا، متوافر على الموقع الالكتروني: http://www.alwatan.com.sa /
- وكالة الانباء الكويتية (كونا)، الناتو يستقي قوته من اجماع بلدانه الـ (26) الاعضاء، 2007/9/8، متوفر على الرابط: www.kuna.net.kw
- وكالة روسيا اليوم باللغة العربية، 2010/1/14، متوافر على الرابط: www.rtarabic.com
- وليد نويهض، القوقاز على خريطة الانابيب السياسية، 2008، متوفر على الرابط http://www.alijazera.net
- ويكيبديا- الموسوعة الحرة، عدد سكان الاتحاد الأوربي عام 2015، متاح على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki
- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، متاح على الرابط https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons
- يوري زينين، نظرة موسكو: ذكرى مهمة في حياة المملكة العربية السعودية. متاح على الموقع: www.ru4arab.ru
- يوري زينين، نظرة موسكو: ذكرى مهمة في حياة المملكة العربية السعودية، www.ru4arab.ru

تاسعاً: المصادر الاجنبية

1- Ashton Carter, Keeping Americas Military Edge, Foreign Affairs (volume 80, Number 1,January, February 2001)..

2- Donald Kagan, Gary Schmitt & Thomas Donnelly, Rebuilding Americas Defenses:

Strategies & Resources For aNew Century, (U.S.A, Project for the New American Century, 1997).

3- Geana Radvanyi, Larussie En Quetede New deal , Le Moudediplomatique, Cd-rom (Mars2000).

4- Jonas Bernstein, Russias Stake In Iran Nuclear Deal. Voice Of America,18/7/2015. ، متوفر على الموقع الالكتروني: www.voanews.com/content/russias-stake-in-iran-nuclear-deal/2867710.html

5- Joycep. Kaufman,aconcisehistoru of. V.s.foreign policy,fiystedition,rowman-ind littlefield, u.s.a, 2009.

Roger Carter, Information Technology (London: Piddles, Kings Luynn,1991.

6- Steven Rosen , The Logic Of International Relations , Winthrop Pub, Inc, Massachusette, 1977.

7- Kan Both, The Evolution of Strategic Thinking, In: John Baylis, et el., contemporary strategy theories And Policies (co room Helm, London, 1975.

8- W. Philips, shively, Power and Choice. An Introduction to Political Scince, New York, Macraw-Hill, Tenth edition,2007.

9- Kenneth G. Bonldaing, Conflict and Defense, aGeneral theory, New yorrk Harpar Torch Book, 1963.

10- Joseph S. Nye, The Paradox Of American, Oxfird University Press, U S A: 1. Edition, 2003.

11 -Ernest J Wilson, Hardpower, Soft Power, Smart Power: The American Academy Of Political and Social, Science, SAGE Publications, 2008.

12- Larry A. Samovav and Richard E. Porte, interculturalcommunication, firsedition, Engage Learning, 2011.

13- Roger Carter, Information Technology (London: Piddles, Kings Luynn,1991.

14- Geoffrey Wiseman & Paul Shard, American Diplomacy, Martinus Nijhoff Pblishesrs, U.S.A, 2011.

ABSTRACT

The future of the global strategic balance, which Federal Russia played a prominent role in achieving it , comes from the importance of Russia in regional and international balances, the state which inherited the immense potential of the former Soviet Union, it has inherited a large political and military potential reflected on the global role that Russia has played in the last period.

The development of this great role is when (Vladimir Putin) came to state, who rearranged the internal situation of the Russian Federation and moved towards foreign vital interests, so Russia is an important participant in international reactions, especially in new conflicts in Syria and Ukraine, as a result of Russia's possessing important elements of power, especially the military and political system, as well as the recovery of the Russian economy later, pushing them to follow the new policies through which it aimed to protect its interests and vital regions and to achieve a relative balance in the scale of the strategic forces with the United States. The Russian interests , which suffered a setback in the period of the nineties of the last century in Central Asia and the Caucasus and Eastern Europe , leading to the deployment of the missile shield and the attempts to expand NATO were stimulating motives for Russia to pursue a new approach in its foreign policy.

Moreover , the nature of the current international system necessarily suggests that this system is heading from the unipolar to a multipolar, and this diversity gives a status to Russia as well as China since Russia has worked on the formation of security alliances and strategic partnerships with several countries in order to counter US unilateralism in the international arena, and in particular its alliances with China.

Hence the study was divided ,besides the introduction and the conclusion, into four chapters. The first chapter which was concerned with the components of the federal power of Russia was divided into two sections; the first section dealt with the geographic, demographic and economic fundamentals, while the second section dealt with the political and military components. The second chapter which was interested in studying the developments of the international system after 2001, was divided into two

sections ;the first section dealt with the structure of the international political system, while the second section dealt with the transformations of the international system. The third chapter which was interested in the study of Russia and regional balances was divided into two sections; the first part dealt with the Russia's strategy towards Eastern Europe (Ukraine - almost Crimea) while the second section dealt with the Russia's strategy towards Central Asia and the Caucasus. The fourth chapter which was interested in the study of the global strategic balance was divided into three sections; the first of which dealt with Russia and the reshaping of the strategic balance in the Middle East, while the second section dealt with Russia and the strategic balance in Europe. The third section dealt with Russia and trends in the global strategic balance.

It could be argued that the reshaping of the global strategic balance in order to ensure the achievement of actual balance and the transfer of the case from the lack to a real equalizer is what is sought by Russia since it was able to re-renovate their own capabilities and revive its alliances again, and the imbalance in the global strategic balance is a realistic and a real case. The singularity of The US in the international arena after the disintegration of the Soviet Union in 1991 was clear , so the processes of the unprecedented military deployment and the widespread interference, the classification of countries into enemies and friends, and the application of standards of the arrogant tyranny were the most important features of the US policies in the administration of the international system.

That is why the rise of Putin in Russia and his application of internal policies based on firmness and strength to adjust the state of internal chaos as a result of the continued deterioration in the economic and the military performances , particularly in Chechnya, accompanied by the rise of oil prices, on which Russia basically depended , led Russia to regain its strength gradually, and until 2008, Putin's Russia was trying to self-build and it relied on the formation of alliances in the traditional areas of influence and it was mostly being faced by the United States. But, after the arrival of Barack Obama to the rule of US and the change of the American approach in the international system as a result of the decline of some elements of the US power pushed Russia to move to fill the vacuum in the administration of the international system which the US has worked to create a state of instability in the regions of the Russian alliances , particularly in Georgia, Ukraine and Syria, prompting Russia to the rapid and declared movement to intervene to protect its sphere of influence and its supreme interests which led to a state of participation in the administration of the international system which had been dominated by the United States.

United Russia and the Future of Global Strategic Balance

Enad Kadem Hussen AL- nailey



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL



عناد كاظم حسين النائلي

ان امتلاك روسيا لعناصر قوة مهمة، ولاسيما العسكرية وقوة النظام السياسي بعد عام 2000، فضلا عن انتعاش الاقتصاد الروسي لاحقاً، دفع بها إلى اتباع سياسات جديدة هدفت من خلالها الى حماية مصالحها ومناطقها الحيوية وصولا الى تحقيق تعادل نسبي في ميزان القوة الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية، فالمصالح الروسية التي تعرضت لانتكاسة في مدة التسعينيات من القرن الماضي في آسيا الوسطى والقوقاز وأوربا الشرقية، وصولاً إلى نشر الدرع الصاروخي ومحاولات توسيع شمال الأطلسي، كانت دوافع محفزة لروسيا ان تنتهج نهجاً جديداً في سياساتها الخارجية.

فاتجهت روسيا في المرحلة الأولى إلى تعديل التوازنات الإقليمية من خلال إنشاء تجمعات وتكتلات إقليمية وأيضاً من خلال توسيع تحالفاتها، وزيادة مستوى انتشارها العسكري وتطوير قدراتها العسكرية وتنمية اقتصادها وصولاً إلى هدف أكبر وهو محاولتها تصحيح اختلال التوازن الاستراتيجي العالمي، فعدم رغبة الصين التي تمتلك قدرات اقتصادية وعسكرية للقيام بهذه الوظيفة فسح المجال أمام روسيا واسعاً، واستطاعت روسيا أن تعيد صياغة بعض سياساتها مستغلة حالات الضعف التي بدت على الولايات المتحدة.







